



# الكواكب الدرية

شرح

العالم الصلامة القدوة الفهامة ، البدر الساري الأكمل  
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل

على

تمتعة الأجرومية

تأليف



العلامة الزاهد محمد بن عبد الرعني الشهير بالهلال  
رحمهما الله تعالى آمين

وضعا التمعة مضبوطة بالشكل الكامل بأعلى الصحائف ليم ثعما

الجزء الأول

٢٢١٦٢  
١٢٢٠  
١٤٣٠

طبع بمطبعة شركة  
مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر  
وشرطه محمد امير عمار

جادی الأولى سنة ١٣٥١ هـ - رقم ٤٩

تَعْمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَقُولَهَا النَّاسَ  
(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رافع حجب العمارة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن اغتصص لكبريائه ،  
عمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواصل قسمه ، وشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك  
له ، شهادة متمسب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، الذي فتح الله به أعينا  
عميا وأذاها صما ، وبجعله رحمة لكل البرية ، اللهم صلِّ وسلم على سيدنا محمد المتمسك لمكارم  
الأخلاق ، ومحبه الذين هم الهداة بالاتفاق .

(و بعد ) فانه سألتني بعض حذافي الطلاب أن أشرح لهم متممة الأجرومية تأليف الشيخ العلامة  
الزاهد « محمد بن محمد الرعيي الشهير بالخطاب » شرحا كافلا يصل المعاني ، وتصحح اللباني ، يعرب  
مثلا ، ويفتح مغلطا ، بجانبه في الامار ، سالكا فيه سبيل الاجاز ، فتأخرت عن اجابته وأحاطته  
على شرح العلامة عفيف الدين عبدالله بن أحمد العاكهي المسمى « بالدواكه الخنية » لأنني لم أعلم  
أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواء ، ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره مخاض .  
فلم أرأت الحاجة داعية الى الكشف عن أغارب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرنا للاشتغال  
بشرح عليه يتمتع به المتدعي ولا يستغنى عنه المنهي ، وإن لم يكن مشغلا على كثير هوائه زوائد .  
وسمينه « الكواك البرية : شرح متممة الأجرومية » أسأل الله أن يجمع به في الدنيا والآخرة ، انه  
ذوالمة العظيمة والقدرة الباهرة .

ورداً على هذا الكتاب بالاجازة العامة عن شيعي شرف الاسلام الحسن بن عبد الباري الأهدل  
عافاه الله تعالى ، عن شيخه السيد العلامة مفتي الأنام وشيخ الاسلام عبد الرحمن بن سليمان ، عن  
والده السيد العلامة نقيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر ، عن شيعه السيد العلامة ولي الله  
تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول ، عن شيخه وحاله السيد العلامة عماد الاسلام حاتم المحدثين  
يحيى بن عمر مقول الأهدل ، عن السيد الصلابة أبي بكر بن علي البطاح الأهدل ، عن عمه  
السيد العلامة يوسف البطاح الأهدل ، عن السيد العلامة ذي المؤلفات العديدة أبي بكر بن أبي  
القاسم الأهدل ، عن الشيخ العلامة الرين بن الصديق المزجاني ، عن الشيخ العلامة يحيى بن  
محمد الخطاب : ملأه اللهم ، عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الخطاب رحمه الله تعالى .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : الحمد لله

قال في العقيق البقائي : وبنو الخطاب بجاء مهمة أهل بيت شهر بركة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح ، رحيم الله تعالى .

وهذا أوان الشروع في المقصود مستعينا بالله ذي الكرم والجود .

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ افتتح المصنف كتابه باقتداء بالكتاب العزيز الذي هو القرآن ، بل وجب الكتب السبوية افتتحت بسم الله الرحمن الرحيم كما يدل عليه خبر جبريل « بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب » وعمل بخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الرحمن الرحيم فهو أقطع » أي ناقص غير تام فيكون قليل البركة ، وقد أغفل الفاكهي من شرحه البسملة ، وأبدأ المثل بالحمدلة ، فإن كان المصنف أغفلها من المثل فلعله اكتفى عنها بالحمدلة ، لأن الابتداء يحصل بكل منهما ، بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إلا أنه قال بعضهم : ينبغي لكل شارح في تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء : البسملة ، والحمدلة ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشهادتين وتسمية نفسه وتسمية الكتاب والائتمان بما يدل على المقصود ، ولفظ أما بعد ، والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يغفل البسملة لأن نسخ أصله الذي هو الآجرومية ثبتت البسملة في جميعها فلا يليق بالمصنف حينئذ حذفها . قال بعضهم : وإعلان صاحب الأصل لم يبدأ بالحمدلة بعد البسملة ، وكذلك العلامة ابن هشام في القطر والنشور والجامع . قال العلامة العلوي في شرح الجامع : إنما لم يذكر المصنف بعد البسملة الحمدلة إما لكونه ذكرها لعلها حالة الابتداء كما هو الظن به ، واكتفاء في مقام الاختصار بحصولها معنى في البسملة إذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل ، ونأهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك لاختصاص حاه ميم دال كما صرح بذلك غير واحد وقيل عليه رواية ذكر الله في الحديث كل أمر ذي مال ، أو بعضها لنفسه بتخيل أن كتابه هذا من حيث أنه كتاب ليس ككتب السلف حتى يبدأ به على سننها ، وليس ذا مال حتى يكون ترك الحمد أجزم ، وهذا الوجه أشار إليه الهندي في حواشيه وليس بذلك اه وبمثله يستدرعن صاحب الآجرومية ( الحمد لله ) أتى به لحديث أبي داود وحسنه ابن الصلاح « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » وفي رواية أجزم أي ناقص البركة أو ذاهبا . وهذا أول ما تم به المصنف الآجرومية فإنه لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام . والحمدلة الثناء بالإنسان على الجليل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا بخلاف الشكر لغة والحمد عرفا ، فإن كل منهما فعل ينبي عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم فكل منهما ثناء بغير لسان في مقابلة الاحسان . وأما الشكر عرفا فهو صرف العبد جيع مألوم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله : أي يستعمل العبد أعضائه ومعانيه فيما طلب الشارع منه استعمالها فيه من صلاة وصيام وسماح نحو علم . وأما المنح فهو لمة الثناء بالإنسان على الجليل لغير الاختياري كحسن اللؤلؤة وطول القدر وصعاء اللون على جهة التعظيم . وعرفا ما يدل على اختصاص المدح بنوع من الفضائل كمدحت زيدا على رشاقته فقه وحسن مسمه ، ثم جملة الحمد خبرية لفظا لإنشائه معنى إذ المراد بها إجماد الحمد أي الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق المتضمن

## رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ

ذلك للشاء عليه بأنه المتصف بكل كمال والمتره عن كل نقص ، وكذا قوله فيما بعد الصلاة والسلام بل وكذا جملة البسملة فانها خبرية لفظا انشائية معنى لأن القصد الشاء على الله بضمونها من انه لا يبتدأ الا باسمه الرحمن الرحيم ( رب ) أى مالك ( العالمين ) أى جميع الخلق من الانس والجن والملائكة وغيرهم فكل منها يطلق عليه عالم ، وغلب في جمه بالياء والون أولو العلم على غيرهم لان المختار عند الجماهير كما قال النووي فى شرح مسلم : أن العالم اسم للمخلوقات كلها فهو اسم لماسوى الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء وهم الانس والجن والملائكة ( والصلاة ) أى الرحمة المقرونة بالتعظيم ( والسلام ) أى التحية كائنان ( على سيدنا ) أى معاشر المخلقين من انس وجن وملاك اجماعا ، وقوله صلى الله عليه وسلم « أنا سيد ولد آدم ولأخفى » وإذا ساد ولد آدم ساد غيرهم بالاولى ، والسيد من ساد قومه أى فضل عليهم بعلم أو شرف أو رياسة ، وأصله سيود بفتح السين وسكون الياء اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت فى الياء واطلاقة على غير الله جائز بلا كراهة سواء كان معرّفا أو مستكرا لقوله تعالى فى حق يحيى - وسيدا وخصورا - وفى الحديث الصحيح « ان ابنى هذا سيد » والاثنيان به فى الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من حذفه لمخافه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ، ولا بدنى حذف ذلك مراعاة لخلاف القائل مان لفظ السيد لا يطلق الا على الله تعالى لأن الخلاف اذا خالف سنة صحيحة لا راي .

[ نفيه ] أشرت بقولى كائنان الى أن الصلاة مستدا والسلام عطف عليها ، وعلى سيدنا خبر المتدا متعلق بكائن قول الفا كفى وعلى سيدنا متعلق بالسلام ، وهو مطلوب للأول معنى ولا يجوز تعلقه به وهم لأنه جعلها من باب التنازع ، وليس كذلك لأن الذى من باب التنازع إما هو نحو قول القائل : أمانه جد الله والصلاة والسلام على سيدنا كما فى خطبة قواعد ابن هشام ، وصرح به الشيخ خالد الأهررى فى شرحه على القواعد المذكورة ( محمد ) بالجر عطف بيان أو بدل ولا يجوز أن يكون نعنا لأنه علم ، والعلم لا ينعى به ، وهو علم مقول من اسم مفعول الفعل المضعف للبالغة ، سعى به نينا صلى الله عليه وسلم لكثرة حصاله الجيدة ، وهذا هو اسمه فى الأرض ، واسمه المشهور فى السماء أحمد ، وعدة من تسمى باسم محمد قبل ولادته صلى الله عليه وسلم خمسة عشر ، ولم يتسم بأحد أحد قبله صلى الله عليه وسلم ، ويدنى التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم للحديث القدسى الذى أخرجه أبو نعيم « قال الله تعالى : وعرفتى وجلالى لا أعذب أحدا تسمى باسمك يا نار » وفى رواية « قال تعالى : انى آليت على نفسى أن لا يدخل النار من إسمه أحمد أو محمد » ولا يافى ماد كرهه قول بعضهم لم يصح فى فضل التسمية به صلى الله عليه وسلم حديث ، لانه اذ لم يصح كل ماورد فى ذلك باهراده فيجوز ماورد فى ذلك يصلح مستندا لاستصحاب التسمية به لاعتصاده حيث قد بمحيثه من طرق شتى بألفاظ مختلفة ( وعلى آله ) وهم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب ابني عبد مناف ، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وأصله أهل ولكن قلت الهاء همة ثم الهمة ألفا صارا آل ولا يستعمل لفظ آل الا فى الأشراف فلا يقال آل الاسكافى ، بخلاف أهل فانه يستعمل فى

## وَحْفِيهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدَ فَهْذِهِ مُقَدِّمَةٌ فِي عِلْمِ التَّرْبِيَةِ

الاشراف وعبرهم ، وإنما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف (وحجبه) ويقال فيه أصحابه وحجابه وكل منها اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو من اتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في حياته مؤثماً ومات على ذلك ولو أجمي أو غير ميمز أو لمسكاً أو جنيماً على الأصح كما شملت من ، وهم أفضل من آل لاصحبة لهم ، وإنما قدم الآل لان الصلاة وردت عليهم بالص ، وأما الصلاة على الصحب فبالقياس (أجعين) أتى به تأكيداً ليفيد الاحاطة والشمول لجميع الآل والصحب من دون استثناء فيه إشارة الى أن الصحابة كلهم عدول ، وأن طعن الطاعن في بعضهم غير مرضي ولا مقبول ، وأن آل صلى الله عليه وسلم مستحقون للصلاة عليهم تبعاً له صلى الله عليه وسلم كما علمناه في حديث « كيف صلى عليك ؟ قال قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » ولم يقل آل محمد الاتقياء أو السالين من المعاصي والتبعات أو نحو ذلك ، فدل على أن ذلك حق لهم كيفما كانوا ، والله درّ الامام الشافعي حيث يقول :

يا أهل بيت رسول الله حُجِّمَ \* فرض من الله في القرآن أنزله

يكفيكم من عظيم القدر أنكمو \* من لم يصل عليكم لاصلاة له

فظهر بهذا أن تارك الصلاة على الآل تارك لفضيلة عظيمة وسنة جسيمة (وبعد) هي كلمة يؤتى بها للانتقال من أساليب الكلام الى أساليب أخرى والوارى أوّلها نائبة عن أما الشرطية فلذا لزمت الفاء بعدها ، وقد يقال فيها أما بعد فتكون أما نائبة عن مهما الشرطية وفعله وبعد طرف ملازم للاصافة لكنه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه بنيت على الضم : أي وبعد ما ذكر من الصلاة والسلام (هذه) إشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة ، أو الى مقول ان تقدمت عليه (مقدمة) بكسر الدال نصيحة اسم الفاعل لأن معرفتها تحصل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقراءه ، وبتح الدال في لغة قليلة لأنها قدمت أمام المقصود لتسهيل للفائد اليه المطالب ، وانتهى له ما يحتاج اليه من الفن في المآرب ، شبهت بمقدمة الخيش التي تقدم أمامه لتهيئ له في المحل الذي يتره ما يحتاج اليه ، وهذه المقدمة كذلك المشتغل بها قد يتوصل بها الى مطولات كتب الأعراب ، ويدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده الى اعراب مشكل وإيضاح معنى غريب (في علم العربية) أي في علم اللغة العربية ، وعلوم العربية اثنا عشر علماً : علم اللغة ، وعلم التصريف ، وعلم النحو ، وعلم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم البديع ، وعلم العروض ، وعلم القوافي ، وعلم قوانين الكتابة ، وعلم قوانين القراءة ، وعلم انشاء الرسائل والخطب ، وعلم المحاصرات ، ومه التواريخ . والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط ادهدا الكتاب لايشتمل الاعليه فقط ، وهو أهم العلوم العربية اده تدرجاً جماً ، ومن ثم قال السيوطي : ان العلوم كلها مفتقرة اليه \* وعرفوه بأنه لغة : القصد واصطلاحاً : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعراماً وناء ، والمراد بالأصول المذكورة الاسم والفعل والحرف وأنواع الاعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك .

وفائدة هذا العلم معرفة صواب الكلام من خفاياه ليحترز به عن الخطأ في اللسان . وغايته الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله الموصل الى خيرى الدنيا والآخرة فلهاذا وجبت معرفته

مُتَمِّمَةٌ لِمَسَائِلِ الْأَجْرُومِيِّ تَكُونُ وَاسِطَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ الطُّوَلَاتِ ، نَفَعَ اللَّهُ  
تَعَالَى بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ

ليتوصل به الى معرفتهما ، والاولى تقديمه في الطلب على سائر العالم لأن الكلام بدون النحو  
لا يفهم حق الفهم ، وقد لا يفهم أصلاً الا به . وسبب تسمية هذا العلم بالنحو ماروى أن علياً رضي  
الله عنه لما أشار على أبي الاسود الدؤلي أن يصح له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف :  
الاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى في  
غيره ، والرفع للفاعل وما أشبه به ، والنصب للفعول وما جعل عليه ، والجذر للصفات وما يناسبه  
انح هذا النحو باباً الاسود ، فسمى بذلك تبركاً بلفظ الواضع له ( متممة ) أى هذه المقدمة  
( لمسائل الأجرومية ) نسبة للشيخ العلامة محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، ويقال له ابن أجروم  
بفتح الهمزة ممدودة ، والخيم المخففة ، وضم الراء المشددة ، معناه بلغة البربر الفقير المتصوف كذا نقل  
بعضهم ضبطه عن خط الجلال المطيب . وقال ابن عقاد أنه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء  
مشددة مسكون وإوهم ، وقد كثر حذف همزته فلا أدري أى لغة أم هو من قلب الناس ، وهي  
كلمة أعجمية بلغة البربر معناها الفقير الصوفى على ما قيل لكى لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولا حذف  
همزتها ، وإنما في قبيلة البربر قبيلة تسمى بنى أجروم اه وعلى ما قاله فقول المصنف هنا الحرومية  
قرأ بضم الجيم ، وعلى ضبط المطيب تقرأ بالفتح ، وفي بعض النسخ لمسائل الأجرومية فيقرأ بفتح  
الهمزة ممدودة وبضم الجيم وتشديد الراء ، والحارى على اللسان فتح الهمزة واسكان الجيم وضم  
الراء مخففاً والكل واسع لأن الاسم الأعجمي قد يتعسر الطق به فيتوسع فيه ما لا يتوسع في الاسم  
العربي \* ولد صاحب الأجرومية سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة ، وتوفي بفسوسة ثلاث وعشرين  
وسبعمائة بمدينة فاس من بلاد المغرب ( تكون ) أى التهمة ( واسطة بينها ) أى بين الأجرومية  
( وبين غيرها من الطوولات ) من كتب النحو لاشتغالها على ما يشتمل عليه أصلها من الفوائد  
هى وإن قصرت عن الطوولات بصريحهما ، ولكنها تاريتها بوزارة علمها ، ومطولات علم النحو  
غير محصورة ، ومن تقع طبقات السحاة وجد شيئاً كثيراً منها في الطروس مسطورة ، ومن أنفعها  
شروح الألفية والتسهيل وشروح كافية ابن مالك وكافية ابن الحاجب ، ومن أحسنها وضعاً  
وأغزرها علماً معنى اللبيب لابن هشام ( نفع الله تعالى بها ) أى بهذه المقدمة الطال لها ، ومعنى  
النفع في حقه سيأتي ونفع بها أيضاً مؤهلها ، ومعنى النفع في حقه في الدنيا اشتغال الناس بها ، وفي  
الآخرة أن تكون سداً لحلوله في دار النعيم ( كما نفع ) بفتح الغاء ( بأصلها ) يعنى به الأجرومية  
فان النفع بها ، شاهد إذ قلنا ما شرع طالب في النحو الا ويبتدئ بها وتعود بركتها عليه فيسهل  
عليه بعد ذلك الأخذ في غيرها ( في الحياة ) متعلق بقوله نفع الله بها ، ومعنى نفع الطالب بها في  
الحياة هو أن يلهمه الله الاعتناء بها ويزجج عليه مادراك علم العربية يسبها ( وبعد الممات ) بالفوز  
بدار السلام ( اه ) أى الله ( قريب ) أى يعلمه عن سألته ودعاه لقله تعالى . وإذا سألك عبادى  
عني فإني قريب . أما القرب بالمات فحال في حقه تعالى ( مجيب الدعوات ) أى دعوات الداعي  
قال صلى الله عليه وسلم « ما من رجل يدعو بدعاء الا استجيب له فاما أن يجعل له في الدنيا ، واما

الْكَلَامُ : هُوَ اللفظ المرْكَبُ المُقَيَّدُ بِالْوَضْعِ ، وَأَقْلُ مَا يَتَأَلَّفُ مِنْ اثْنَيْنِ : نَحْوُ زَيْدٍ قَائِمٌ

أَنْ يُؤْجَلَ فِي الْآخِرَةِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكْفُرَ عَنْهُ مِنْ ذَنْبِهِ بِمَقْدَارِ مَا دَعَا مَالَهُ بِدَعَاءِ يَوْمِ أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ أَوْ يَسْتَجِلَّ ، قَالُوا يَارَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَسْتَجِلُّ ؟ قَالَ يَقُولُ دَعَوْتُ فَمَا اسْتَجَابَ » أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ \* ( الْكَلَامُ ) أَيْ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ فِي عَرَفِ النُّحَاةِ هَالٌ قَبْلَهُ لِمَعْدٍ وَهِيَ عَوْضٌ عَنْ مَضَافٍ إِلَيْهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ كَلَامُ النُّحَوِيِّينَ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْخُلَاصَةِ الْأَلْفِيَّةِ \* كَلَامُنَا لَفْظٌ مُعِيدٌ كَأَسْتَقِمُ \* وَقَالَ الْعَمَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى \* كَلَامُهُمْ لَفْظٌ مُقَيَّدٌ مُسْتَدٌ \* ( هُوَ ) أَيْ الْكَلَامُ يُطْلَقُ فِي الْلُغَةِ عَلَى الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ الْخَالِيِّ عَنِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ كَقَوْلِ الْأَخْطَلِ :

إِنَّ الْكَلَامَ لِنِي الْوُؤَادِ وَإِنَّمَا \* جَعَلَ اللِّسَانَ عَلَى الْوُؤَادِ دَلِيلًا

وَعَلَى الْلَفْظِ مُطْلَقًا أَيْ أَفَادَ أَوْلَمَ يَهْدُ وَلَوْ هَمَلًا لِأَمْنِي لَهُ ، وَعَلَى الْخَطِّ وَالْإِشَارَةِ وَلِسَانِ الْخَالِ ، وَكُلُّ مَا أَلَهُمُ الْمُتَصَوِّدُ كَالْعَقْدِ وَالنَّصَبِ ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ لِعَوِيَّةٍ فِيهَا جَمِيعًا عَلَى الْأَنْظَرِ ، وَفِي اصطلاح النُّحَاةِ مَا جَعَلَ قِيودًا أَرْبَعَةً ، وَهِيَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ ( الْلفظ ) : أَيْ الصَّوْتِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ الْمُجَاوِزَةِ الَّتِي أَوَّلُهَا الْأَلِفُ وَآخِرُهَا الْيَاءُ حَقِيقَةٌ كَانَ الْإِشْتِهَالُ كَيْدٌ بِأَوْحَاكَ كَالْمُضْمَرِ الْمُسْتَرِ فِي فِعْلِ أَمْرِ الْوَاحِدِ ، نَحْوُ قَمِ فَا فِي حَكْمِ الْمَلْفُوظِ حَقِيقَةٌ ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْلفظِ اصطلاحًا ، وَأَمَّا فِي الْفِصَّةِ فَهُوَ الطَّرِيقُ وَالرَّيُّ كَقَوْلِهِمْ : أَكُنْتُ الْفَرَّةَ وَلَقَطْتُ مِنَ الْوَاوَةِ ( الْمَرْكَبُ ) مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَا كَثُرَ تَرْكِيبُ أَسَادِيَا ( الْمُقَيَّدُ ) : أَيْ الْمَفْهُومُ مَعْنَى يَحْسُنُ سَكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ بَحْثٌ لَا يَتَّبِقُ السَّمْعُ انْتِظَارَ مُقَيَّدٍ فَلَا يَضُرُّ أَحْتِيَاجُهُ إِلَى الْمُتَعَلِّقَاتِ مِنَ الْمَوَاصِلِ وَنَحْوِهَا ( بِالْوَضْعِ ) : أَيْ الْمُقَيَّدُ الْمَقْصَدُ ، وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ بِمَا يَلْفِظُهُ إِعَادَةَ السَّمْعِ فَهَذِهِ قِيودُ أَرْبَعَةٍ مَتَى وَجَدْتَ وَجَدَ الْكَلَامُ النَّحْوِيَّ ، وَبِحَيْثُ انْتَفَتْ أَوَاتِنِي وَاحِدٌ مِمَّا انْتَبَى الْكَلَامُ النَّحْوِيَّ ، خَرَجَ بِالقَيْدِ الْأَوَّلِ وَهُوَ اللفظُ الْخَطِّ وَالْإِشَارَةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا سَقَى فِي الْكَلَامِ النَّحْوِيِّ مِمَّا لَيْسَ لَفْظًا وَهُوَ مُقَيَّدٌ ، وَخَرَجَ بِالقَيْدِ الثَّانِي وَهُوَ الْمَرْكَبُ الْمُرْفُودُ كَيْدٌ ، وَالْمَرْكَبُ غَيْرُ الْأَسَادِيِّ كَالْمَرْكَبِ الْإِضَافِيِّ نَحْوُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْمَرْجِي كَعَطْلِكَ ، وَالْإِسْتَدَائِيُّ الْمُسَمَّى بِهِ كِتَابُ شَرَا لِقَبِّ لِرَجُلٍ ، وَخَرَجَ بِالقَيْدِ الثَّالِثِ وَهُوَ الْقَيْدُ مَا لَا يَفْهَمُ مَعْنَى يَحْسُنُ سَكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ كَجُمْلَةِ الْعَصَةِ وَالصِّفَةِ وَالْخَالِ وَالْخَيْرِ ، وَجُمْلَةِ الشَّرْطِ وَالْقَسَمِ وَحَدِّهَا ، وَجُمْلَةِ الْخَوَابِ وَحَدِّهَا لِأَنَّ الْعَائِدَةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِمَجْمُوعِ الْجُمْلَتَيْنِ فَنَحْوُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ لَا يُسَمَّى كَلَامًا لَعَدَمِ حَصُولِ الْفَائِدَةِ وَيُسَمَّى كَلِمًا بِفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِ الْأَلَامِ كَمَا سَأَلْتِي ، وَخَرَجَ بِالقَيْدِ الرَّابِعِ وَهُوَ الْوَضْعُ : أَيْ اتَّقَصِدَ الْلفْظُ غَيْرَ الْمُتَصَوِّدِ كَالصَّادِرِ مِنَ الْهَمِّ وَالسَّاهِي وَالسَّكَرَانِ ، فَالْخَارِجُ الْقِيُودُ الْمَذْكُورَةُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا فِي اصطلاح النُّحَاةِ ، وَدَخَلَ فِي الْحَدِّ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ كَالسَّهَاءِ فَوْقَنَا وَالْأَرْضِ تَحْتَنَا وَالتَّارِ حَارَةً ( وَأَقْلُ مَا يَتَأَلَّفُ ) : أَيْ يَتْرَكُ الْكَلَامُ ( مِنْ أَسْمَيْنِ نَحْوُ زَيْدٍ قَائِمٌ ) فَانْهَمَا أَسْمَانِ : الْأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي خَبَرٌ \* وَقَدْ يُقَالُ فِي قَائِمٍ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فَاعِلٌ بِهِ لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ يَصِيرُ الْمَثَلُ مِمَّا تَرَكَّ فِيهِ الْكَلَامُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ فَكَيْفَ جَعَلَهُ الْمَصْنُفُ مَثَلًا لِمَا يَتْرَكُ مِنْ أَسْمَيْنِ \* وَبِحَبَابِ نَأْنِ الْوَصْفِ كَأَسْمَى الْفَاعِلِ وَالْمَصْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ مَعَ مَرْفُوعِهِ الْمُسْتَرِّ كَالْأَسْمِ الْمُرْفُودِ ، وَلِهَذَا لَا يَمُرُّ فِي النُّشَيْئَةِ وَالْجَمْعِ غِلَافٌ نَحْوُ قَمِ وَتَقَوْمُ ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا دَلِيلٌ أَنَّهُ يَمُرُّ فِي النُّشَيْئَةِ



أَوْ مِنْ قِيلٍ وَأَسْمٍ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ \* وَالْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُتَرَدَّدٌ، وَهِيَ أَسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ

والجمع (أومن فعل واسم) ظاهرين (نحو قام زيد) أو مقترنين كالقصر بعد نحو نعم جوازا لمن قال هل قام زيد : أى نعم قام زيد ، أو مقترنا أحدهما فقط نحو قم ، وإنما لم يتألف من فطين ولا من حرفين ولا من حرف واسم ولا من فعل وحرف لأن الكلام لا يتحقق بدون الاسناد ، وهو نسبة حكم الى اسم إيجابا أو سلبا كقام زيد وما زيد قائما ، والاسناد يقتضى مسندا ومسندا اليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسميين ، أو اسما وفعل ، وقد أشار المصنف بقوله ، وأقل ما يتألف إلخ الى نفي اختلاف الكلام من أقل مما ذكر مع فهم جواز تخصيصه بأكثر بطريق الأولى ، فقد يتألف من فعل واسمين نحو كان زيد قائما ، ومن فعل وثلاثة أسماء نحو ظلت زيدا قائما ، ومن فعل وأربعة أسماء نحو أعلنت زيدا عمرا قائما ، ومن فعل القسم وجوابه نحو أقسم بالله أن زيدا قائم ، أو الشرط وجوابه نحو إن قام زيد قتت \* فان قيل المتأدى في نحو يازيد تحصل به الفائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم \* أجيب بأنه مؤلف من فصل واسمين لأن تقديره أنادى زيدا هيأبنة مناب الفعل لغرض الإنشاء (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام هذا هو الأوضح ، ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فهما وتطلق لفظة على الكلام المعيد كقوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد :

\* أأكل شئ ما خلا الله باطل \* وعلى كل ما دل على معنى وليس بلفظ ، وفي الاصطلاح (قول) وهو اللفظ الدال على معنى كزيد فإلم يدل على معنى كاللفظ الماهل نحو ديز فإله لا يسمى قولا ، وبهذا يعلم أن اللفظ أعم من القول (مجرد) وهو ما لا يدل جزءه على جزء معناه كرحل فان كلا من أجزائه : أى حرفه الثلاثة اذا أفرد لا يدل على شئ مما دل عليه مجتمعه ، فخرج المركب وهو ما يدل كل واحد من جزئه على بعض معناه نحو غلام زيد فانك لو فككته لكان كل واحد من جزئه دالا على جزء المعنى الذى دل عليه جملة غلام زيد ، وذلك لأن غلام زيد دال على منسوب ومنسوب اليه فإذا فككته دل غلام على المنسوب ودل زيد على المنسوب اليه (وهى) : أى الكلمة ثلاثة أنواع (اسم وفعل وحرف) لارابع لها هى منحصرة فيها كما يفيد سكوتهم على ذلك فى مقام البيان ، ولو كان ثم نوع رابع لعشر عليه أئمة هذا الشأن . والاسم كلمة دل على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، سمي بذلك لسموه : أى علوه على أخويه لاستعائنه عنهما وانتقارهما اليه ، ومن ثمة قدم عليهما ، وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه . والفعل كلمة دل على معنى فى نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة وهى ، الحال نحو يقوم ، والاستقبال نحو قم ، والماضى نحو قام ، سمي بذلك لدلالته على التضمن بالفعل المعزى وهو الحدث لمشابهته له ، فان له مصدرا وهو المصدر الاصطلاحي : كما أن للحدث مصدرا وهو الفاعل والحرف كلمة لم تدل على معنى فى نفسها بل فى غيرها ولم تقترن بزمن ، سمي بذلك لوقوعه حروفا : أى طرفا من حيث انه لا يدل على معنى فى نفسه ، وأنه لا يقع عمدة فى الكلام بخلافهما فهما ، وكل من الثلاثة يسعح المطلق اسم الكلمة عليه ، وروا الطيف وإن كانت لمطلق الجمع الا أنها لا تقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لأنه ليس مرادهم بأنها للجمع أن المعطوف والمعطوف عليه يحتملان معا فى حال واحد ، بل المراد أنهما يحتملان فى كونهما محكما عليهما بالنسبة التى تضمنتها

## جاء لِمَعْنَى ، فَأَلِاسْمُ يُعْرَفُ بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهِ

الجملة التي قبل المعطوف عليه . وقوله ( جاء لمعنى ) قيد به الحرف لاختراجه حروف التهجي فليس كل واحد منها كلمة لعدم دلالة على معنى ، وقد عدل المصنف عن عبارة أصله جملته الثلاثة أقساماً للكلمة للكلام لأنه لا يصح جعلها أقساماً له لأن التقسيم إما قسمة الكل إلى جزئياته بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه ، وقد توجد من بعضها فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه بأن يجعل كل قسم منها متداخلاً عنه بالمقسوم كقولك ، الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، وإما قسمة الكل إلى أجزائه بأن كانت ماهية المقسوم لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه معاً فلا يصح فيه إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ، كقوله السكتنجين عسل وخل وماه فانه لا يصح أن يقال العسل سكتنجين والماء سكتنجين لأن ماهية السكتنجين لا تقوم إلا بالثلاثة معاً بحيث انه إذا اتنى واحد منها اتنى كونه سكتنجياً ، وعلى كلا القسمين لا يصح جعل هذه الثلاثة أقساماً للكلام ، أما على قسمة الكل إلى جزئياته فانه لا يصح أن يقال الاسم كلام أو الفعل كلام أو الحرف كلام ، وأما على قسمة الكل إلى أجزائه فانه يقتضى أن نحو قام زيد وزيد قائم ليس بكلام لاتقاء الحرف في الأول والحرف والفعل في الثاني وأنه ليس الكلام إلا نحو قد قام زيد لاشتغاله على اسم وفعل وحرف وليس كذلك ، فان ماهية الكلام توجد من الأسماء فقط ، ومنها ومن الأفعال كما تقدم .

[ تنبيه ] ذكر المصنف حد الكلام والكلمة ولم يذكر حد الكلم ، وقد ذكره ابن مالك بقوله \* واسم فعل ثم حرف الكلم \* . قال ابن عقاب فهذا حدّه في الاصطلاح ، والصحيح أنه اسم جنس جنى للكلمة لاجمع لها ، وأنه يطلق على الثلاثة فصاعداً وإن لم يفهم معنى يحسن السكوت عليه ، فينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه مع هو قام زيد كلام فقط وهو ان قام زيد كلم فقط ، ونحو قد قام زيد كلام وكلم \* ثم شرع المصنف في ذكر ما يميز به كل واحد من الثلاثة عن قسميه ، فقال ( فالاسم يعرف ) : أى يميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصاها بعضهم إلى ثلاثين علامة ، وذكر المصنف منها خمس علامات ( بالاسناد إليه ) : أى اسناد شيء إليه . قال ابن هشام في شرح الشذور وهو أن يفسد إليه ما تمّ به المعادة سواء كان المنسوب فعلاً كقام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند إليه ، أو اسماً محو زيد أخوك فالأخ اسم مسند وزيد مسند إليه ، أو جملة نحو أنا قتت مقام فعل مسند إلى التاء ، وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا . وقال ابن خنقاء الاسناد أن يفسد إليه بعض الأحكام كدسة البيع والترويج إلى تاء بتك وروجتك فإلانة ، والإيمان إلى أنا نحو أنا مؤمن . وهذه العلامة أضع علامات الاسم ، وبه استدلت على اسمية التاء من قولك ضربت بضم التاء أو فتحها أو كسرهما ، وعلى اسمية ماى قوله تعالى - ما عندكم بنعد وما عند الله باق - لنسبة النعاد والبقاء إليها ، وعلى اسمية حتى ، وقال في هو قولك حتى حرف جر ، وقال فعل ماضى لنسبة الجرعية إلى الأول ، والفعلية إلى الثاني ، وإنما يكون الأول حرفاً ، والثاني فعلاً إذا استعمل كل منهما فيما وضع له نحو - حتى مطلع الفجر - وقال رجلان - وأما في نحو حتى حرف جر ، وقال فعل ماضى فلنهما اسمان معربان أعراباً تقدير يا مع من ظهور الحركة فيهما .

## وَالْمُخَفَّضُ ، وَالتَّنْوِينُ

اشتغال آتوها بحركة الحكاية خلا ما لا ين الحالج فانه يجعلهما مبينين ومثلها فظاهرهما نحو قولك ربة حروف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب ونحو ذلك ، وإنما خص الاستناد اليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مستندا فقط ، ولا يرد نحو قولهم : نسمع بالمعدي خير من أن نراه ، لأنه على حذف أن المصدرية تغير خبر عن المصدر للمسك من أن المحدوفة والفعل ، أو أن الفعل المذكور نزل منزلة المصدر وهو ساءك فأخرجته كما يخرج عن المصدر (والمخفض) ويعبر الصريون عنه بالجر ، وهو ملصقه عاملخفض في آخر الكلمة من كسرة أو ما ناب عنها كالفتحه فيها لا ينصرف ، والياء في الجمع الصحيح والمثنى والأسماء الحسة ، واختص بالاسم لكونه علامة للمضاف اليه ، والمضاف اليه لا يكون الا اسما لأنه في المعنى محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون الا اسما ، ولأن الأصل في الاعراب هو الاسم ، وإنما أعرب المضارع لشبهه به فأرادوا تمييز الأصل وهو الاسم لمجره كالتأنيدي في الأصل والرفع (والتنوين) وهو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظا وتقاربه خطأ وهو عشرة أقسام : تنوين تمكين ، وتنوين تنكير ، وتنوين عوض ، وتنوين مقابلة ، وتنوين ضرورة ، وتنوين زيادة ، وتنوين تكثير ، وسواء بعضهم تنوين الهزة ، وتنوين حكاية ، وتنوين ترثم ، وتنوين غلو ، فأما الثانية فاختصاصها بالاسم طاهر لما أن واحدا منها لا يكون في الفعل ، وأما الأخيرة فمقسبتها تنوينها مجاز : كما جزم به الفاكهي تبعا لجمع محققين لعدم اختصاصها بالاسم ولثبوتها خطأ \* ثم تنوين التثنية ، ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفه سمي بذلك لأنه بدل على مكانة الاسم ورسومه قدسه في الاسم والاعراب ، فلم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف \* وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها نحو ممدت يسبيويه ، فإن كسرت الهاء من غير تنوين كان معرفة علما على الامام المشهور في العربية ، وإن قوتته كان نكرة ، وكان المراد حينئذ شخصا بمن يسمى بهذا الاسم ، وكذلك نحو صه ومه ونحوهما من أسماء الأهل والأصوات فانها تنون للفرق بين المبهم منها والمعين \* وتنوين العوض وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضا عن المضاف اليه سواء كان المضاف اليه حرفا نحو جوار وغواش أو اسما ككل وبعض أو جملة نحو - وأتم حينئذ ينظرون - يومئذ تحدث أخبارها - : أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، ويوم إذ زلزلت الأرض وأخرجت أقالها \* وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم \* وتنوين الضرورة وهو اللاحق للمدى السى سواء كان باقيا على ضمه كقول الشاعر :

سلام الله يلمطر عليها \* وليس عليك يامطر السالم

أو منصوبا كقول الشاعر \* يا عتيا قد وقتك الأواقي \* وتنوين الزيادة ، ويسمى تنوين الماسة وهو اللاحق لفعل المنصرف كقراءة ناعم - سلا سلا وأعلالا - بتنوين سلا سلا مع أنه على صيغة منتهى الجموع فهو في حال تنوينه على صورة المنصرف ، وليس بمنصرف حقيقة لأنه باق على مع صرفه وتنوين التنكير المسمى أيضا بتنوين الهمز وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصده التنكير نحو هؤلاء قومك بتنوين مرة آتوه \* وتنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض

## وَيَدْخُلُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَحُرُوفُ الْخَفْضِ \* وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِحَدِّ

الأثلة الموزون بها كقولك مضرب وزن معصا وضاربة وزن ماعلة ففعل وفاعلة عنعان من الصرف لعلية الجنس والتأنيث خفهما أن لا يتوتا ، وانما نونا مجرد حكاية موزونهما \* وتنوين التزم وهو اللاحق للقواى المطلقة الى آخرها ألف الاطلاق نحو قول الشاعر :

أقلى اللوم عاذل والتابن \* وقولى ان أصت لقد أصابن

أصله التابا وأصاها بألف الاطلاق \* وتنوين العاوى وهو اللاحق للقواى للقيدة التى آخرها حرف صحيح ساكن كقول الشاعر \* وقائم الأعماق حاوى المخترق \* وسمى غالبا لمجاوزته الحد بكسر وزن الشعر ، وقد استوفيت أقسام التنوين بأمثلتها تكميلا للفائدة ، والا فالها كهمى اقتصر فى شرحه على ذكر الأربعة : الأول منها ، وكذا محمد بن أبى بكر الخبيصى الكرماتى اقتصر على الأربعة الاول للاتفاق على أنها هى المختصة بالاسم دون ماعداها من بقية الأقسام فانه مختلف فى اختصاص الاسم به ولكن الأصح اختصاص ماعدا الأخيرين كما مر ( ويدخل الألف واللام ) : أى قبول دخوله عليه من أوله سواء كانت معرفة كالمساخة على نكرة كالرجل والعلام أم زائدة كقوله \* رأيت الوليد بن يزيد مباركا \* أم موصولة كالضارب والمضروب ، ولا تدخل الموصولة على الفعل الا فى ضرورة الشعر خلافا لابن مالك . قاله الها كهمى : وحالقه ابن عتقاء . قال من علامات الاسم أل بأقصاءها الآتية الا الموصولة على الأصح ، واختصت بالأسماء لكونها لتعيين المحكوم عليه ، وذلك انما هو الاسم لاغير ، ومثل الألف واللام مااب عنها وهو أم فى لغة بعض العرب كقول الشاعر :

ذاك حبيبى وذو بواصلى \* يرمي بوراى بامقوس واسلمه

ثم اعلم ان التصبر بأل وأم هو الذى يسمى لان اللفظ اشتاى فأكثر يجب فيه ذلك فلا يقال فى هل الهاء واللام ولكن لما كثر الخلاف فى أداة التعريف ماهى هليل آل وهزتها قطع وصلت للتخفيف وعليه الحليل ، وقيل آل وهزتها وصل وعليه سيبويه ، وقيل هى اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور ، وقيل الهمزة وحدها وعليه الجرد ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ولا يجوز ذلك فى غيرها كراهية الاطالة . قال ابن هشام فى المعنى قولهم آل أقس من قولهم الألف واللام وقد استعمل التعبير بهما الحليل وسيبويه انتهى . وكذا قال المراد فى المعنى السابق ( وحروف الحفص ) أى ويعرف الاسم أيضا بدخول حرف من حروف الحفص عليه من أوله نحو من البيت الى المسعد ونحو عجت من أن قت فأن مت وان كان فى الظاهر ليس باسم لكنه فى التقدير اسم لانه فى معنى قيامك ، وانما اختصت حروف الحفص بالاسم لانها وصعت لتجر الى الاسماء معانى الأفعال التى لا تعدى بنفسها فاستمع أن تدخل الاعلى الاسم بعد جى فعل لعظا نحو مررت يريد أو تقديرا نحو بسم الله الرحمن الرحيم : أى ابتدئ ( والفعل يعرف ) أى يميز عن قسميه بعلامات كثيرة ذكر المصنف تمعا لأصله منها ثلاثا وليس فى الثلاث المذكورة ما هو علامة لفعل الأمر جوبا على طريقة الكوفيين من أن الفعل قسبان ماض ومضارع وأن الأمر داخل فى المضارع لانه مقطوع به بدليل أنه يبنى على ما يهرب به مضارعه ( نقد ) وهى علامة مشتركة تارة تدخل على الماضى

وَالسَّيْنِ وَسَوَفَ وَتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ماضٍ وَتَرْفُ بُتَاءُ التَّائِيثِ  
السَّاكِنَةِ نَحْوَ قَامَتْ وَقَعَدَتْ وَمِثْلُهُ نِمَ وَبَسَ

لافاذة قربه من الحال نحو قفأمت الصلاة أو تحققة نحو وصل أن قد صدقنا وتارة على المضارع  
لافاذة التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو إن الكلوب قد يسق ، ووجه اختصاصها بالأفعال  
أن هذه المعاني مختصة بالأفعال فلا تصور وجودها في غيرها (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع  
لتخليصه للاستقبال نحو سيقوم وسوف يقوم ، وإنما اختصاصه لانهما وضعا لتأخير معنى الفعل من  
الحال الى الاستقبال ، قال الفاكهي وفي سوف زيادة تأخير وتنفيص لأن كثرة الحروف تدل على  
زيادة للمضي ، وقال ابن عتاق ليس التمنيس بالسين كالتجنيس بسوف بل أقل خلافا لابن هشام  
(وتاء التائيث الساكنة) وضعا وهذه خاصة بالماضي لدالتها على تأنيث العامل نحو قامت هند  
وقد تنكسر لالتقاء الساكنين كقالت امرأة العزيز واحترز بالساكنة عن المتحركة أصالة فانها  
تتلحق بالأسماء كقائمة وماطمة وقد تدخل تاء التائيث في بعض الحروف نحو ربت وثمت ولات وهي  
فيها مجرد تأنيث اللفظ ، ثم اتى تدخل على لات تكون مفتوحة والتي تدخل على رب وثم يجوز  
فتحها واسكانها (وهو) أي الفعل (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين بإسقاط  
الأمس كما سبق قريبا ، وإنما كانت الأشكال ثلاثة لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم عن زمن  
الآخبار أو مقارن له أو متأخر عنه ، فالأول هو الماضي ، والثاني هو المضارع ، والثالث هو الأمر (ماضٍ)  
أصله ماضى حذفت منه الياء وهوض عنها التنوين وهو مادل على حدث وجد في الزمان الماضي  
وضعا ، احترزوا بهذا عما قد يعرض له ما يصرفه للحال كصيغ العقود نحو بعث ووهبت ونحوهما  
والتي بليس وما ، وقسمه نجيب على الأصل وهو البناء جاعا ، ولم يتبعه بالامر مراعاة لقول الكوفيين  
أن أصله المضارع والأصل مقدم على الرفع (ويعرف) أي يميز عن المضارع والامر (بناء  
التائيث الساكنة) الفاعلة على تأنيث ما أسند اليه الفعل وهي أنفع علاماته لانها تلحق المتصرف  
منه (نحو قامت وقعدت) مثل ذلك لسورة الفعل بعد دخولها عليه وهو أولى من أن يقول  
نحو قام وقعد وتلحق الفعل الجامد وهو المذكور في قوله (ومه) أي ومن الفعل الماضي (بم  
وبس) لقولهما التاء المذكورة نحو نعمت المرأة هدى وبشت المرأة حاملة الحطب ولا اتصال ضمير  
الرفع بهما في لغة سكانها السكائي عن بعض العرب كننما رجلين ونعموا رجلا ونممن نساء ، ونم  
موضوع للذم وبس موضوع للدم ، وقد يقال في بم نعم بكسر الون والعين كقوله تعالى - إن الله  
فما يظنكم به - وفي بس بيس يسكون الياء وفتح السين وهماعلان على الأصح ولصحة ما لم يتصرفا  
تصرف الأفعال فلا يأتى منهما المضارع ولا الأمر لانهما أريلا عن موضوعهما وذلك لأن نم منقول  
من قولك نم الرجل إذا أصاب نعمة وبس منقول من قولك بس الرجل إذا أصاب يؤسا فقلنا  
الى التثنية والتم فشاها الحروف فلم يتصرفا ، ولا يملان في المعارف الاعيان عرف بالألق والألام وما  
أضيف الى المعرف بهما وتمصب السكرة معهما على التخيير تقول نم الرجل زيد وأعرابه نم فعل  
ماضٍ من أفعال المدح الرجل فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وجملة الفعل والتفاعل في محل  
الرفع خبر مقدم وزيد متبدأ مؤخر مخصوص بالمدح وإن شئت جعلت زيد خبر مبتدأ محذوف

وجوا تقديره هو زيد وتقول شئ الرجل زيد وأعرابه شئ فصل ماض من أفعال التمس الرجل فاعل ووجه الفعل والفعل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالتمس وإن شئت أعربت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوا تقديره هو زيد وتقول في أعراب ما دخلت عليه تاء التأنيث مثل ما قلت في أعراب المتأين المذكورين غير أنك تقول تم فعل ماض والتاء علامة التأنيث فإن قدمت الخصوص بالتمس أو بالمدح بأن قلت زيد شئ الرجل أوزيد تم الرجل فترفع زيد بالابتداء ووجه تم الرجل خبره والرجل حيثئذ في موضع الضمر العائد على زيد ولكنه جاء مظهراً فإن جاء بعدها نكرة قلت تم رجلاً زيد وشئ رجلاً زيد بنصب النكرة على التخيير وفي تم وشئ ضمير مرفوع فاعل بنم وشئ وهو عائد على رجلاً المنصوب والتقدير تم الرجل رجلاً زيد وإذا كان فاعلهما مؤنثاً فإن شئت ألحقت بهما تاء التأنيث نحو نعمت المرأة هند وشئت المرأة حالة الخطب ومنه قول الشاعر :

نعمت جزاء المتقين الحنة \* دار الأمانى واللى والمنه  
وان شئت حدثتهما لأنهما لم يتمصرا فجازوا فيهما التذكير والتأنيث . قال ابن مالك في الخلاصة الألفية :

والخطف في تم الفتاة استحسنا \* لأن قصد الجنس فيه ين

وقد سمع من بعض العرب دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم : وقد بشر بفتاة الله ما هي بم الولد ، وقول الآخر تم السير على شئ العير . وأجيب عنه بأن حرف الجر في الحقيقة اتحاد دخل على اسم محذوف والتقدير ما هي بولد مقول فيه تم الولد وتم السير على سير مقول فيه شئ العير (وليس عسى) أى ومن الفعل الماضى أيضاً عسى وليس (على الأصح) لقبولها التاء الساكنة أيضاً نحو عست هند أن تلعج وليس مفعلة ولا ضالها بضمير الرفع نحو - ليسوا سواء ، لست عليكم بوكيل ، فهل حسيت أن توليتم - وهما فعلان غير متصرفين كنتم وشئ ولذا توقفت إعادة معانها على خبرهما وأعراب المثال الأول عسى فعل ماض من أفعال المقاربة فعمل عمل كان ترع الاسم وتمص الخبر والتاء علامة التأنيث هند اسمها وعلامة رفعه صمة طاهرة في آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، فتلح فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نسه فتح آخره والمصدر المنسك من أن وما بعدها منصوب على أنه خبر عسى وعبرة الجيصى في شرح الكافية في الكلام على عسى زيد أن يقوم زيد ها اسمها وأن مع المضارع في محل النصب بخبريتها وهى هها بمعنى قارب أى قارب زيد القيام انتهى . وعلى هذا فقول بعضهم يلزم من دخول أن على نحو عسى وسوى كون الحدث خيراً عن الذات لأن أن مع الفعل في تأويل مصدر فيصير التقدير عسى زيد القيام والحدث لا يكون خيراً عن الذات إذ لا يقال زيد القيام ويقال في الجواب عنه أن عسى حيثئذ بمعنى قارب والتقدير قارب زيد القيام ، وهذا الجواب أحسن من قول من قال أن ها زائدة لامصدرية لأنه فاسد من حيث أنها نصبت الفعل ، ومن قول ابن هشام في المعنى فرق بين المصدر وما يؤول به أى المصدر لا يتغير به عن الذات وأما المؤول بالمصدر فغير عسى فانه يتغير به عن الذات لأن في ذلك بعداً من حيث أنهم لم يفرقوا بينهما في موطن وإن كان قد ارتضى ما قاله ابن هشام الشريف الخرحاني والمتلا عصام الدين ومن قول ابن هشام

وَمُعَارِفٌ وَمُعْرِفٌ بِدُخُولِ كَمْ عَلَيْهِ نَحْوُ كَمْ يَحْمُ وَلَا بُدَّ فِي أَوَّلِهِ مِنْ إِحْدَى الزَّوَادِ  
الْأَرْبَعِ وَهِيَ الْمَزْمُورَةُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ وَاللَّامُ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ نَأْتِ

أيضا في شرح اللجة والظف ما يقال في الجواب ما رأيته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو أن  
يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن أن ، ثم لما صح الأخبار به جئ بان لتفيد التبري لاتفيد المسك  
اتهي . لأن هذا خلاف ما عرف من حالها ، ومن قول بعض المحققين في ذلك ان تقدير المصدر  
على تقدير مضاف أي قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب  
القيام كقوله تعالى . ولكن البرمن آمن . أي ولكن صاحب البر ولكن البر من آمن اه لأن  
السامي اعترضه بان فيه تكلفا فهو بعيد ، ومن قول الملا عصام الدين المصدر الحاصل في تأويل  
الوصف فاذا أولنا عسى زيد أن يقوم بقولنا عسى زيد القيام فهو في معنى عسى زيد قائما قال ويرجى  
ما جاء من قولهم عسيت قائما ويكون من باب زيد عدل ومثله قوله تعالى . وما كان هذا القرآن  
أن يهتدى . اه لأن الاخبار بالمصدر الذي هو في تأويل الوصف الأصح أنه ساهى (ومما رجى) وهو  
مادل على معنى مقترن بأحد مني الحال نحو يقوم والاستعمال نحو سيقوم ، ولا يمين لأحدهما الا بقرينة  
فعند التحد منها يكون محتملا لهما ، فيمين للاستقبال اذا دخلت عليه السين أو سوف أولا النافية  
أو أدوات الشرط أو أدوات النصب أو التبري أو المصدرية ، و يمين للحال اذا اقترن بنحو الآن  
أو الساعة أو قها ، أو بلام الابتداء نحو يقوم زيد ، أو بالنفي ليس أو أن أو ما ، وقد يكون معناه ماضيا  
وذلك مع لم ولما ولولا الامتناعية ، سمي مصارعا لمصارعته أي مشابهته الاسم من حيث ان كلا  
منهما تعرض له معان يقتضي في الخبير بينها الى الاعراب (ويعرف) أي يميز عن الماضي والأمر  
(بدخولك عليه) بأن يقع بعدها من غير صل (بحول يقيم) وهذه العلامة أنفع العلامات للفعل  
المصارع لهذا اقتصر عليها ، وقد مر أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه ، فان دلت الكلمة  
على معنى المصارع ولم قبل لم فهي اسم اما الوصف كصارب واما الفعل كآؤه بمعنى أوجع أو أف بمعنى  
أنضجر (ولابد في أوله من إحدى الزوائد الأربع) سميت بذلك لانها منبذة على الماضي الذي  
هو الأصل وقد صار هذا الاسم علما بالعلة عليها فلا ينصرف عند الاطلاق الا اليها وتسمى بأحرف  
المضارعة أي المشابهة لأن يراد بها على الفعل للماضي يكتسب شيئا من الاسم فيعرب لأنه بها يوازن  
اسم العامل كيضرب فانه موازن لضارب ويخرج فانه موازن لخارج من حيث الحركات والسكنات  
(وهي الهجزة) الدالة على التسكيم وحده كآقوم (والنون) الدالة على التسكيم المحدث عن نفسه  
وغيره معا أو المظم نفسه كقوم (والياء) المشاة من تحت الدالة على المذكر العائط مطلقا كيقوم  
ويقومان ويقومون ، وعلى الأثاث نحو يمين (واللآء) المشاة من فوق الدالة على المخاطب مطلقا  
كقوم ويقومان ويقومون وتقومن ، وعلى العائسة كنهن تقوم ، والعائيتين كالسندان تقومان  
(يجمعها) : أي يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك نأت) بمعنى بعثت أو أنيت بمعنى أدركت أو  
أتيت أو نأتى ، فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد ، وانما رادها فرقا بينه وبين الماضي  
فلا تحصل صيغة المصارع بدونها ، ولم يجعل للمصنف هذه الحروف علامة للمصارع لأنها قد توجد في  
أول الماضي كأكرمت ريذا وتعلست المسئلة وزجست البواء اذا وضعت فيه نرحسا ويرنأت الشب

وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيَةً عَلَى أَرْبَعَةٍ أَحْرَفٍ كَذَخَرَجٍ يُدْخِرُجُ ، وَأَكْرَمُ يُكْرِمُ  
وَقَرَجٌ يُقْرِجُ وَقَاتَلٌ يُقَاتِلُ . وَيُفْتَحُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ نَحْوُ : قَصَرَ يَقْصُرُ ، وَأَنْطَلَقَ  
يَنْطَلِقُ ، وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ ، وَأَمَرَهُ وَيُؤْمَرُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهِ بِأَعْيُنِ الْمُخَاطَبَةِ  
نَحْوُ : قَوْمِي وَأَخْرَجِي

إذا خضبت بالبرنا : وهو الخناء ، وإنما ذكرها تمهيدا لقوله (ويضم أوله) : أي المضارع أجمعا :  
أي ينطق بحرف المضارعة منه مضموما (إن كان ماضية على أربعة أحرف) ولا فرق في ذلك بين  
ماحروف ماضية كلها أصول (كذخرج) فانه ماض أصل الحروف وزنه مثل فتقول في مضارعه  
(يدخرج) يضم أوله ، وفي القاموس تدخرج : أي تتابع في حدوث ، والمذخرج المذور انتهى ،  
أو يصحها أصليا وبعضها زائد (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة بدليل أنها تحذف  
في المضارع فتقول فيه (يكرم) يضم أوله ولو جاء على الأصل لقليل فيه يؤكرم (و) عما بعض  
سوره زائد نحو (فرج) بتشديد الراء بعدها جيم فتقول في مضارعه (يفرج) يضم أوله لزيادة  
تكرير عين الكلمة : أي الزاء في ماضيه (و) نحو (قاتل) مفتوح التاء ، فانك تقول في  
مضارعه (يقاتل) يضم أوله لزيادة الألف في ماضيه (ويفتح) : أي أول المضارع وجوا على  
الأصل للحقة والصم في الرابحى للالتباس بغيره وتخصيصه لتعادل قلة الرابحى ثقل الضمة وكثرة  
غيره خفة الفتحة (فيما سوى ذلك) : أي فيما سوى المضارع الذي ماضيه رابحى بأن كان ثلاثيا  
(نحو نصر) فتقول في مضارعه (ينصر) يفتح أوله أو خاسيا (و) ذلك نحو (انطلق)   
فتقول في مضارعه (ينطلق) يفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول في  
مضارعه (يستخرج) يفتح أوله أيضا . ثم ما ذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو  
كالشمة لتعريف المضارع لأنه يتضح به كمال الاتصال والاعتدال بمثل هذا عن التحويين أولى من  
قول بعضهم هذه المسئلة من التعريف لأن النحو ذكرت فيه استطرادا (وأمر) وهو فعل  
مقترب بمن مستقبل أبدا لأن المطلوب به حصول مالم يحصل نحو - قم فأبذر - أو دوام ما حصل  
نحو - يا أيها النبي اتق الله - سمي به لاستعماله غالبا في الأمر الذي هو طلب المسكلم للفعل من  
المخاطب على سبيل الاستعلاء غالبا كقول السيد لعبده اسقى (ويعرف) : أي يميز من الماضي  
والمضارع (بدلالته) وصفا خرج به نحو - لينفق ذو سعة من سعته - ، ونحو يابرد فان دلالاته على  
الطلب غير وصية بل بواسطة (على الطلب) : أي طلب المسكلم للفعل من المخاطب (وقوله ياء  
المخاطبة) وهي ضمير على الأصح محلها رفع على العاعلية وتختص بالفعل غير الماضي (نحو قومي  
وأخري) فان الأول منهما دال على طلب القيام . والثاني دال على طلب الضرب من المخاطبة ،  
وقبل كل منهما ياء المخاطبة ، فتقول في أعراب الأول منهما قومي فعل أمر مني على حذف النون ،  
وياه المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وتقول في أعراب الثاني مثل ما قلت في أعراب .  
الأول فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقل الياء فهي اسم فعل كترال بمعنى أزل وصه بمعنى أسكت  
أو مصدرا كضرب ما زيدا بمعنى أضرب زيدا أو قلت الياء ولم تقل على الطلب فهي فعل مضارع



وَبَيْنَهُ هَاتِ وَتَمَكَّلَ عَلَى الْأَمْسَجِ وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ قِيلَ الْإِسْمُ وَلَا دَلِيلُ الْقِيلِ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ .

## باب الاعراب والبناء

### الاعراب تغيير أو آخر الكلم

نحو أنت ياهند تقومين (ومنه) : أى من الأمر لامن غيره (هات) بكسر التاء الا اذا اتصلت به واو الجماعة فيضم كقوله تعالى .. هاتوا برهانكم .. (وتعال) بفتح اللام مطلقا على الأصح فهما لدالتهما على الطلب وقولها ياه الخاطبة ، ثم ان أمرت بهما مذكرا نحو هات يازيد وتعال يا عمرو . قلت : هات فعل أمر ، وكذا تعال تقول فيه فعل أمر وتقول في كل منهما منى على حذف سرف العلة من آخره فالحذوف من هات الياء كما في ارم ومن تعال الألف كما في اخش وان أمرت بهما مؤنثا . قلت : هاتى ياهند وتعالى ياهند ، ثم تقول في امرهما هاتى فعل أمر منى على حذف النون ، وياء المؤنثة المطلوبة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وكذا تقول في اعراب تعالى ياهند لأن الأمر يبنى على ما يحزم به مضارعه ، وزعم جماعة من النحويين ان هات وتعال اسما فعلين : الأول منهما اسم لتناول بكسر الواو . والثاني اسم لأقل (والحرف) وهو كلمة دلت على معنى في غيرها فقط ، علامته المبينة له صدى ذكرها للمنفذ في قوله (مالا يصلح معه دليل الاسم) : أى واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) : أى واحد من علاماته لأنه في نفسه علامة للأسماء والأفعال ، فكان ترك العلامة له علامة ، فاذا وردت عليك كلمة فاعرض عليها علامات الأسماء أولا ، فان قبلت شيئا منها فهي اسم ، فان لم تقلها فاعرض عليها علامات الأفعال ، فان قبلت منها شيئا فهي فعل ، فان لم تقلها فاحكم بحرفيتها (كهل وفي ولم) أشار بالتفصيل بالثلاثة الى أن الحروف ثلاثة أنواع ، مالا يختص بالاسم ولا بالفعل كهل ، وما يختص بالاسم كسى ، وما يختص بالفعل كرم \* فان قيل قد ذكر النحاة في باب الاشتغال أن هل تختص بالأفعال \* قلت محل ما ذكره حيث كان في حيزها فعل ، فلا يجوز هل يريد قام بل تقول هل قام زيد لأن أصلها أن تكون بمعنى قد نحو - هل أتى على الانسان حين من الدهر - ، وقد غنصه بالفعل فكذا هل لكها لما كانت بمعنى حمزة الاستفهام لم تختص بالفعل الا اذا كان الفعل في حيزها .

## باب الاعراب والبناء

الذين لا يخالو آخر الكلمة عن أحدهما (الاعراب) قدمه على البناء لاصلاته ولشرفه بانواع الخطأ في اللفظ به وشرف محله الذى هو الاسم وهو يطلق في اللغة على معان كثيرة منها . الالة : يقال أعرب فلان عما في نفسه اذا أبان عنه ، ومنها التحسين : يقال أمرت الشيء : أى حسنته ، ومنها التغيير : يقال أعرب الله المعدة : أى غيرها . قال في الطمع ، والماسب منها للبنى الاصطلاحي هو الأول إذ القصد به ابانة المعاني المختلفة انتهى . وقال الفارسي : وهذا المعنى : أى التغيير بأسبب المعنى الاصطلاحي المشار اليه بقوله (تغيير أو آخر الكلم) : أى الكلم المعربة التي هي أنواع الاسم

لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الْمَذْكُورَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَأَقْسَمُهُ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَحَزْمٌ . فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَالْحَزْمُ ، وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْحَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا •

المتكسر : أى العرب ، والعصل المضارع الحالى من نوى السوء والتوكيد ، وتعبير الأواخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجرومة سواء أكان التغيير حقيقة كالهدال من زيد أم حكما كالهم من دم وفم ، فان أصلهما دى وفو أو دى ( لاختلاف العوامل ) : أى التغيير للمذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف : أى تعاقب العوامل على الحكم واحدًا بعد واحد ، والعوامل جمع عامل ، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو حزم نحو ضرب زيد عمرا فان ضرب موجب لاختلاف زيد بالرفع لأنه فاعله ، وجرها بالنصب لأنه مفعوله ، وكذلك صررت زيد ، فان اللوجب لاختلاف زيد بالجر هو الباء ، وفى قولك لم اضرب زيدا للموجب لاختلاف اضرب بالحزم هو لم ، ولا فرق بين أن يكون العامل لفظيا كهذه الأمثلة أو معنويا كالاستدعاء ، فانه الرفع للشداء ، والتجرد عن اللص والجزم ، فانه الرفع للصارع ( لاختلاف عليها ) : أى على الحكم سواء كان التثنية يراد المذكور ( لفظا ) وهو ما يظهر أثره فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد من نحو جاء زيد ، ورأيت زيدا وصررت زيد ، وآخر يذهب من نحو زيد يذهب ولن يذهب ولم يذهب ( أو تقديرًا ) وهو ما لا يظهر أثره فى الآخر بل بنوى ويقدر كل حركات للمتقدمة فى آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى وصررت بالفتى وآخر يرمى من نحو زيد يرمى ولن يرمى ، وانسكون المتقدمة من نحو لم يكن الذين كفروا - ، فان علامة الحزم فى يكن سكون. مقدر فى السون المكسرة لانتقاء الساكنين ، خرج بالتعبير لروم آخر الحكم حالا واحدا فله يسمى بباء ، وبتعبير الأواخر عبره كتميم الأوائل أو الوسط لتكسيرة كحال وجمع رجل أو لتعبير كغليس فى تعبیر فليس ، واختلاف العوامل بتعبيره بغير ذلك كحركة اتقل كفرا ورشى - قد اطلع المؤمنون - فتح الهدال لنقل حركة الحمزة اليها فانه لا يسمى اعرابا لأنه لم يشأ عن عامل ، ثم أخذ المذكور للأعراب بعيد أن الاعراب معوى وهو الذى عليه كثيرون وهوى لظاهر كلام سيبويه ، واختاره أبو حيان ، وعليه فتكون الحركات علامات للأعراب لا معى . ومذهب الجهور : أن الاعراب لفظى وسالى المحققين . قال المرادى : وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع ونصب وحز وجرم ، وعليه يقال فى حذو : الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجعل العامل فى آخر الكلمة ، وأقسامه : أى الاعراب : أى أنواعه ( أربعة ) لازائد عليها احدا ( رفع ) بحركة أو حرف وقته لأن الكلام لا يستغنى عنه ( ونصب ) بحركة أو حرف أو حذف ( وخفض ) بحركة أو حرف ( وحزم ) بسكون وحذف ( وللاسماء ) السالبة من مشاحة الحرف ( من ذلك ) : أى من تلك الأربعة ( الرفع ) لفظا أو تقديرًا ( والنصب ) كذلك ( والحذف ) كذلك ( ولا حزم فيها ) : أى فى الأسماء ( وللأفعال ) المضارعة الحالية مما يوجب منهاها ( الرفع ) لفظا كيدب أو تقديرًا كيرضى ( والنصب ) لفظا نحو لن يذهب أو تقديرًا نحو لن يرمى ( والحزم ) لفظا نحو لم يذهب أو تقديرًا نحو لم يكن الذين كفروا - ( ولا حزم فيها ) : أى فى الأفعال ، وإنما أحسن الحزم بالاسم



كَلُصْمَرَاتٍ ، وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ ، وَأَسْمَاءُ الْإِسْتِهْمِ ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْصَالِ ،  
وَأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَاتِ . فَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ : نَحْوُ كَمْ ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ كَأَيْنَ ،  
وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ كَأَمْسٍ

العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأنه صد الأعراب : والصَّدَان لا يجتمعان . قال بعضهم التعبير بالصد  
يشعر مشوت واسطة بينهما لأن الصدين يجوز ارتضاعهما ، ويحذفهما آخر كالقيام والقعود فاهما قد  
يرتفعان ، ويحذفهما الاستلقاء . وأجيب بأنه لا محدود في هذا الاشعار لأنه قد سبكي خلاف في الأسماء  
قبل التركيب : فقبل اسماء مية ، وعليه ابن الحاحب : وقيل معرفة ، وعليه الرخنشري : وقيل اسماء  
واسطة لفقد موجب الاعراب والبناء ، ولسكون آخرها وصلا مد ساكن نحو : فاف سين ، وليس  
في المبيات ما يكون كذلك ، وعليه أنوحيان . قال بعض المحققين : وهو المختار . ثم ذكر المصنف  
أنواع المبيات من الأسماء في قوله ( كَلُصْمَرَاتٍ ) فاهما مية كلها متصلة ومفصلة لشبهها بالحروف  
لأنها ما هو على حوف واحد ، والحرف الواحد لا يصلح فيه الاعراب ، ولتصنيفها معاني حقها أن  
تؤدى بالحرف كالسكك في أأ ، والحطاب في أنت ، والعبه في هو ( وأسماء الشرط ) فاهما مية  
لشبهها بالحرف الذي هو ان الشرطة في المعنى ( وأسماء الاستهعام ) كهن وما وأين ، فاهما مية لشبهها  
بالحرف الذي هو همزة الاستهعام ( وأسماء الإشارة ) كذا وذى وهؤلاء ، فاهما مية لشبهها بالحرف  
في المعنى لأنها صبت معنى حقه أن يؤدى بالحرف ( وأسماء الأفعال ) كصه ومه وهيات ، فاهما مية  
لشبهها بالحرف في الاحتمال لأنها استعملت استعمال الحروف من حيث انها ناتية عن فعل ، ولا بدخل  
عليها عامل : كليت ولعل ( وأسماء الموصولات ) كالذى والذى والذين واللاتي ، فاهما مية لشبهها بالحرف  
من حيث انها معتقرة الى ما ينتم معاهها : وهو الهالة ، فأشبهت الحروف في افتقارها الى إعادة معاهها الى  
ذكر متعلقها ، ويستثنى من الموصولات أى الموصولة ، فاهما معرفة الا اذا أصيبت وحذف صدر صلتها  
كإسائى في الموصولات ان شاء الله تعالى . ثم ان المعنى يقسم الى أربعة أقسام كاليسماد من قوله  
( مه ماينى على السكون ) وقدمه على ما بعده لأصالة ( نحوكم ) استهامية كانت نحوكم مالاك  
او خبرية نحوكم عدا ملكك ، وبيت الاستهامة لتضمها معنى همزة الاستهعام ، والحربة لمشاهبتها  
لأحوا ، وأعراب النال الأول كم اسم استهعام مية على السكون في محل رفع متدا ، مال حر وهو  
مردوع وعلامه رفه صم آخره والسكاف مذات اليه ، وأعراب الثاني كم خبرية في محل نصب فعول  
مقدم مية على السكون عدا تيمر وهو مصدب وعلامة نصبه فتح آخره ، ملكك فعل فاعل ملك  
فعل ماض والباء صير متصل في محل رفع فاعل ( ومه ماينى على الفتح كَأَيْنَ ) وهى اسم سأل  
به عن المكان ، وإعماي على الفتح تضمه حوف الاستهيام ان كانت استهامة نحو أينريد  
وأعرابه أين اسم استهعام مية على الفتح ، ويريد حره ، وان كانت شرطية فلتضمها بحرف  
الشرط نحو أينما تجلس أحلس ( ومه ماينى على الكسر كَأَمْسٍ ) رهواسم للوم الذي قبل يرك  
وإعماي لتضمه مية لام للتبديف وإذا صح وصفه بالصفة نحو صوت ألسن العاصر وأعرابه ص  
من غلزل ، صام فسل ، ماء ، وإلواء صميم متصل في محل رفعه ، فاعل أمر ط ف ، وإلواء مية

وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْقَمِّ كَعَيْتُ، وَالْأَصْلُ فِي الْبَنَى أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ. وَالْفِعْلُ ضَرَبَانِ،  
مَنْبِيٌّ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَمَتَرَبٌ وَهُوَ الْقَرَعُ، وَالْبَنَى تَوَعَّانٍ أَحَدُهُمَا الْمَنْبَى، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ  
إِلَّا إِذَا أَتَتْهُ بِدَوَاوِلِ الْجَمَاعَةِ فَيُصَمُّ، نَحْوُ ضَرَبُوا، أَوْ أَتَتْهُ بِدَوَائِلِ صِيغَةِ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ فَيُسَكَّنُ  
نَحْوُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا. وَالثَّانِي الْأَمْرُ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ اضْرَبْ .

الكسر وعمله النصب الدار صفة والصفة تنبع الموصوف في اعرابه تبعه في نصبه وهو منصوب وعلامة  
نصبه فتح آخره (رسم ما يبنى على الضم كحيث) وهو طرف المكان ، وقد يبنى على الفتح للصفة ،  
وقد يبنى على الكسر وقد يقال فيه حوث بالواو بدل الياء ، وإنما بنيت للزوم انفقارها الى جهة تضاف  
اليها وهذا هو الاكثر من احوالها نحو قوله تعالى : وامضوا حيث تؤمرون ، واعرابه امضوا فعل  
أمر مبني على حذف النون ووار الجماعة فاعل حيث طرف مكان مبني على الضم وعمله النصب وهو  
منصوب ، وجهة تؤمرون به في محل جر بالإضافة وشد اضافتها الى المفرد كقول الشاعر .

أما ترى حيث سهل طالعا عجميا يضيء كالللال ساطعا

فانصف حيث الى سهل ، وبهم من يروى سهيل بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل  
(والاصل في المبنى) اسما أو غيره (أن يبنى على السكون) لحته ، ولأن الأصل عدم الحركة فلا  
يبدل منه الا لتبني يضيء بالرفع (ربما يبنى ضربان مبني وهو الاصل) في الافعال لانها لم تتحرك  
في محلها . فان عظمه . يتقرر في تغييرها الى امر - لاختلاف صيغها باختلاف ما بناها وان حصل للس في بعض  
المواضع (لم يكن نزوله باظهار الاء - والحارم (ومعرب وهو الفرع) لحريانه على خلاف الاصل  
(والمبني) من الاء (ربما) أحدهما (المض) (المض) وقدمه للاتفاق على بانه (وبناؤه  
على الفتح) الثاني كان كضرب ، أو را باكد حرج ، أو حاسيا كاضل ، أو سداسا كاستخرج  
ولا يزيد عن ذلك ، وإنما هي على حركه لا يشبه المضارع من حيث أنه يقع شرطا وعلامة وصفة وخبرا  
حالا وكما تبين من الضم والكسر ومثل الفعل مضلوه الى الفتح لحته سواء كانت الفتحه  
ظاهرة كالألف المذكورة أو غير نحو حرجا ويرى فان ساكن آخرها عارض والفتحه فيها منفردة  
(إلا إذا اتصل به) أي انما هي (الجماعة يجمع) آخره (هو ضربوا) فالله هي آخر  
الاء . وربما أن يبنى على الفتح . لكن صحت لمادة الواو ، وأما ضم شتروا فالأصل فيه اشتريوا  
بناء مصمية قبل الواو ولكسها قلب الله ثم حدثت الألف لانهما ساكنه من الواو (أو اتصل  
به - مبروح متحرك) دلت أصح (فيسكن) آخره تسكين بناء على الاصح لانه الاصل في البناء .  
وهو في الاصح الساكن فيه - رعد أو وجه كراهة انصب توالي أربع حركات فيها هو  
كالحكمه رعد (هو ضرب) ملك الاء (وضربنا) ساكن الاء وشبه النسوة ضربن  
فان ضربن فعل مضارع مبني على السكون لانهما دون النسوة ونون النسوة فاعل ، فخرج اضرب  
نحو صير - صير كصيرك والمحرك صير لرفع الساكن نحو صير ما في هاتين الحالتين مبني  
على لفتح الاء هو الاصل فيه (ه لثاني الأمر) فيه مبني على الاصح عند جمهور البصريين  
(وإنما هو السكون) (أو كذا) صير (آخر نحو اضرب) واعرابه اضرب فاعل أمر مبني على

وأضربن ، إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع مذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة  
فقط حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربي ، وإلا لم تنل قط حذف حرف العلة نحو  
اخرن وأخرن وأخرن . والمترتب من الأفعال المضارع بشرط أن لا يتصل به نون الإناث  
ولا نون التوكيد المبكرة نحو يضرب ويضربن ، فإن اتصلت به نون الإناث بقي معها على  
السكون .

السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (و) نحو (اضربن) بإهندات من كل فعل اتصل  
به نون النسوة ، وأعرابه اضربن فعل أمر منى على السكون لانه لا اتصال بين النسوة ونون النسوة  
صغير متصل في محل رفع فاعل ، وإنما بني الاسم على السكون في الحالين المذكورين لأن مصارعه  
يجزم بهما بالنون نحو لم تضرب والقاعدة أنه بني على ما يجزم به مصارعه للبديهة بناء الحطاب  
( إلا إذا اتصل به ضمير تنجية أو ضمير جمع مذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون ) يكون  
ساوياً لأن مصارعه بحذف النون ، ثم مثل للثلاثة مستدداً بأولها فقال (نحو اضربا) مثال لما اتصل  
به ضمير تثنية ، وأعرابه اضربا فعل أمر منى حذف النون وألف التثنية صمبر متصل في محل رفع  
فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير جمع مذكر ، وأعرابه اضربوا فعل أمر منى على حذف  
النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل (واضربن) مثال لما اتصل به ضمير المؤنثة  
المخاطبة ، وأعرابه اضربن فعل أمر منى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة صمبر متصل في محل  
رفع فاعل ( وإلا لم تنل ) من فعل الأمر وهو ما آخره حرف من حروف العلة الثلاثة وهي الواو  
والالف والياء (فعلى حذف حرف العلة) يكون ساوياً لأن مصارعه يجزم بحذف حرف العلة (نحو  
اخرن) وأعرابه اخرن فعل أمر منى على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر  
فيه وجوبا تقديره أنت (واخرن) وأعرابه اخرن فعل أمر منى على حذف حرف العلة من آخره وهو  
الواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (واخرن) وأعرابه اخرن فعل أمر منى على حذف حرف  
العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (والعرب من الأفعال المضارعة)  
وأعرابه على خلاف الأصل لكن لا يعرب مطلقاً بل (بشرط أن لا يتصل به نون الإناث) ويعبر  
عنها نون النسوة فلا فرق بينهما غير أنها إن اتصلت بالأفعال كانت اسماً مضمرّاً مرفوعاً على  
العالية وإن اتصلت بالأسماء كانت حرفاً لا عمل لها من الأعراب نحو هو وأيا كن (ولا يركد)  
وهي نون حذيفة ساكنة أرشدت مصروحة يؤتى بها لوكيـة السبل وتخصص بالحق المسجل  
الطلي أسماً أوها أو استعملها لئلا يترك ما لم يكن معلوماً ولربما بشر الاسم أى في جوابه نحو  
وألمة إن ربداً أقوم (الاشارة) أى المتصلة بآخر العلة من غير فصل بينها : فاعلاً ولا تروا  
ثم مثل المصنف للمصارع الحلى من الدين فقا ، (بحذف هـ) من كل فعل مضارع محذوف الآخر  
فأه برفع بسمه طاهرة في آخره (و) نحو (يخشى) من كل مصارع متصل بالآخر فاه برفع بسمه  
مقدرة على حرف العلة (فإن اتصلت به نون الإناث بقي معها) فاعلاً شبه الاسم مشدداً  
هذلاً ، لا يتصل بالأفعال إنما اتصلت به ردة إلى ما قبل الأصل في الأفعال وهو الهمزة ، لا الكسرة .



أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ الصَّغْنَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَالْوَلَوُ وَالْأَيْنُ وَالنُّونُ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ عَنِ الصَّغْنَةِ ، فَأَمَّا  
الصَّغْنَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلزَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاصِعَ فِي الْإِسْمِ الْمَقْرَدِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ  
مُنْصَرِفٍ ، نَحْوُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ، وَإِذْ قَالَ مُوسَى ، وَتَجَمُّعُ التَّكْسِيرِ

ما يحده علمه في آخر الكلمة ، وهذا بعلاماته لأن الكلام لا يستغنى عن المرفوع ادلائصه كلام  
لامرفوع فيه ، ولهذا يسمى المرفوع عمدة ، وغيره فصلة ( أرفع علامات ) تدل عليه ( الضمة ، وهي  
الاصل ) ولهذا لا يقيم غيرها مقامها الا بعد تدميرها ( والواو والالف والنون وهي ) فرع لانها  
( نامة عن الضمة ) أما الواو فليكونها متولدة عنها ، وأما الالف فليكونها أخت الواو أعطت حكمها  
في القيام مقام الضمة ، وأما النون فلانها تقرب الواو في المخرج فكانت قام الضمة كالواو . ثم أشار إلى  
مواضع كل واحدة من العلامات المذكورة مستدقا بالاصل فقال ( فأما الضمة فتكون علامة للمرفوع )  
ظاهره مقدر ( في أربعة مواضع ) لا يراد عليها ( في الاسم المقرد ) وهو هامليس مثني ولا جموعا  
ولامن الاسماء الستة ( مصرفا كان ) وهو ما دخله الصرف الذي هو التثنية والحرف بالكسرة  
( أو عر مصروف ) وهو ما لا يدخله الحرف بسبب وجود علتين من علل تسع أو واحدة منها تقوم  
بقام العليين كما سيأتي ان شاء الله تعالى ( نحو قال الله ) هذا مثال للمصرف ، وأما قوله قال فعل  
ماض الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو اسم مفعول لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر  
ولا يؤنث . واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى كثيرا ما يميل بالآيات القرآنية ، ولعل غرضه بذلك  
البركة بالقرآن ، وقد قال السبكي رحمه الله تعالى كل ما ورد أنه فري به حاز الاحتجاج به في العربية  
سواء كان متواترا كالقراءات السبع المشهورة أم أحادا كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة  
أم شادا وهي ما رواه الشيعة السبعة . فان لم يجد مثالا لما يميل له من القرآن عدل إلى كلام العرب  
لأن ما يثبت منه عن المصحح الموثوق به يثبتهم محتج به اجابا ، وانما لم يميل بكلامه صلى الله عليه  
وسلم الوارد في السنة لأن غالب الأحاديث مروية بالملحى ، وقد تداولها الأعاجم والمؤلفون فسل  
تدويرها إلى الكسب فزودها بما أدت إليه عبارتهم فبدلوا الألفاظ بالألفاظ ، ومن ثم أسكر جماعة من  
المحققين على الدارين مالك أنساب القواعد الحووية بالألفاظ الواردة في الحديث مع أن الواضعين  
لهم النحو المستقرين لاحكامه من لسان العرب كما في عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والحل بن  
أحمد وسبويه من أئمة الصريين والاسكندر والعماد والأحر وهشام الصير من أئمة الكوفيين  
لم يفعلوا ذلك وكذا من بعدهم من المتأخرين ( وادعاهم ) هذا مثال لغير انصرف . ورواه  
ادطر المصنف من الزيد قال فعل ماض ابراهيم فاعل ، وعلم رفعه ضم آخره ( ابراهيم )  
هذا مثال لغير المصرف أتى به المصنف للإشارة إلى أنه لا ريب في كون الضمة ظاهرة كذا في  
أومقترنة كهذا المثال ، وأما قوله ادطر للمصنف من الزيد قال فعل ماض موسى فاعل وهو مرفوع  
وسلامه رفعه صمة مقترنة على الألف مع من ظهورها . بدل لانه اسم مقصور ( رجع التكميل )  
وهو مائة ربيعة مائة كرجل . رجال أو هص نحو كذا وكذا أو تدبيل شكل كاسد  
وأسد هتج السنن في الأول وصفها في الثاني سواء كان العبير تحقيقيا كالأمثلة المذكورة أو تقديرية  
كفعلات فانه يستوى مفرده وجمعه لفظ تقول عددا فلك ماض . هذه تلك المراتب ، وما تحتها .



مُتَصَرِّفًا كَلَّنَ أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ نَحْوُ: قَالَ أَفْحَابُ مُوسَى، وَمَسَا كُنْ تَرَضَوْنَهَا،

الفرق بين الجمع واسم الجنس الجعي، ولا بد من ذكر شيء هنا يكون وسيلة لطالب إلى التمييز بين الثلاثة، فأقول والله أعلم: إن اللفظ المأخوذ على ثلاثة فصاعدا ثلاثة أقسام: الأول ما يدل على الآحاد المجتمعة دلالة الأفراد المتعاطفة على ما ذكر، وهو المسمى بالجمع بحيث كان كسليمين أو مكسرا كرجال فانه دال على مسلم ومسلم ورجل ورجل وهذا لا يعود الصبر إليه مفردا ولا يوصف الا بوصف الجمع ولا يقع تمييزا لأحد عشر فصاعدا على الصحيح. الثاني ما يدل على الآحاد المجتمعة الغير المتعاطفة باعتبار الكمية وهو المسمى باسم الجمع وهذا يحبر عنه اخبار الواحد ويوصف بوصف المفرد ويصح حذف منه عليه ويقع تمييزا لأحد عشر وأخوانه، وهو نوعان فله مالا واحد له من لفظه كقوم ورجل ونفر وعشرة وعصابة وزمرة وابن وذو وذو جماعة وفريق واس وقطيع، ومه ماله واحد من لفظه كصعب وركب وسعر وطبر وخدم وأدم وغيب وأهب في جمع صاحب وراكب وسافر وطائر وادم وأديم وغائب وأهاب. الثالث ما يدل على الآحاد باعتبار اطلاقه على الماهية للمرأة عن الشخصات لا باعتبار الكمية ولا باعتبار التعاطف ولا باعتبارهما وهو المسمى باسم الجنس الجعي، وهذا يصلح وقوعه على القليل والكثير، وقيل لا يقع على أقل من ثلاثة وهو الأصح ومنه نبي لزم انشاء معرده، ويقع تمييزا لأحد عشر وأخوانه، ذلك وصفه والاخبار عنه كالفرود، وهو أنواع فله ما يمتاز به واحده بناء التانيث وهو الأكثر كسجل ونحلة ورطب ورطبة ونمرة وكرمة وكرمة وعنب وعشة وزبيب وزينة وسحاب وسحابة ونجم ونجمة وكلم وكلمة وهذا قد سمع تكسيه يحفظ ولا يقاس كرطب وأرطاب ويجوز تذكيره وتأنيثه كنهضة نخلة واسقة وهذا نخل واسع قال بعضهم والله عليه التدكير، وقال غيره تذكيره وتأنيثه سواء في الاستعمال بوجه ما يمتاز عن واحده بالثناء عكس ما قبله وهو الأقل كسكاة بالثناء لاسم الجنس، واحدها كم بدون ناء ومنه هذا يمتنع تذكيره ولا يمتنع، ومنه ما يمتاز واحده عنه بياء السب وهو كثير كعرب وعربي وعجمي ودردي ويهودي ويهودي خلافا لابن مالك فانه عدده في اسم الجمع قال العارسي وقياس هذا أن يجري فيه التدكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة، ونظر فيه أبو جيان وغيره بأن الزود والرجل وما أشبههما أم عقلاء فهم كرجال وعبيد فتقول ذل أودلت اليهود أو اليهود دلت أرذلت أرذلت ذل، والدكير كما تقول ذم الرجال وقامت الرجال أو الرجال قامت أرقاموا ولا تقول الرجال قم وتقول لروم كثيرا؛ بكرة أو كثير من نوكرت أو كثر أو لا تقول الروم كثر، هذا حاصل ما ذكره في الفرق بين الجمع واسم الجنس الجعي، ثم كل جمع مفسر بجمع الصفة (مصرفا كان يعبر مصرف) فالمصرف (نحو تان أصحاب موسى) وأعرابه قال هل ماس أصحاب فاعل وهو مصرف و... مصرف آخره وهذا جمع نكرة بمراده محم وهو مصرف وموسى مضاف إليه ومحم ربه... مصرف مفسر بمراده عن الألف جمع من طورها الاعتبار لانه اسم مقصور وغير مصرف مفسر بمراده تعالى (مصرفا كان يعبر مصرفا) فانه الواو حرف عطف على قوله تعالى - أكرام - والمصرف جمع... مصرف عليه في مراده... مصرف مفسر بمراده عن عراره وهو مصرف آخره وهو

وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْفَائِلِ وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ ، نَحْوُ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤَنَّثَاتُ  
وَأُولَاتُ الْأَمْثَالِ ، وَفِي الْفَيْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِأَجْرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ : تَزَعَجَ دَرَجَاتُ  
مَنْ نَشَأَ ،

جمع تدبير مفرد مسكن ولم يكون له على صيغة متنتهى الجمع ، ترضون فعل مضارع مرفوع  
لتجرده عن الناصب والجزم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الناسية  
روا الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وجملة الفعل  
والفاعل في محل رفع صفة لمساكن ( ومن آياته الجوارى ) أتى به للإشارة الى أنه لا فرق في رفعه  
بالصفة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كالتالين السابقين أو مقدرا كهذا المثال ، وإعرابه الواو  
ابتدائية من أنك جار ومجرور من خوف جر آيات محرورين وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف  
والهاء ضمير متصل في محل جر بالاصافة ، وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم الجوارى مستدا  
مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه صفة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستعانة لانه اسم منقوص  
وهو جمع تكسير معرودة حارية ، والمراد بها الآلة السفن التي تجري في البحر ( وفي جمع المؤنث  
السالم ) وهو ما جمع بالنون من يدين سلمات كان نحو مؤمنات جمع مؤنثة أو كسرا كانت جمع بنت  
وأخوات جمع أخت فوصف المصنف الجمع المذكور بالسالم لانه قد صار في عرف النحاة هذا اللفظ  
أعني قولهم جمع المؤنث السالم كالم على ما جمع بالانف والتاء وإن اختلفت أفراد تسمية للنوع باسم  
جنسه الأكثر ( و ) في ( ما حل عليه ) من اسم جمع أوجع سمي به فثال الجمع المؤنث ( نحو إذا  
جاءك المؤمنات ) وإعرابه إذا ظرف لما يستقبل من الزمان جاء فعل ماض والكاف ضمير متصل  
في محل نصب مفعول به المؤمنات فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع مؤنث سالم  
ولا يندرج فيه سقوط تاء مؤنثة لانها ليست من بنية الكلمة لان أصله مؤمن وكذا لا يندرج في جمع  
بنات وأخوات حذف تأنيها لانهما ليست من بنية الكلمة لان أصلهما سوة وأخوة بهاء تأنيث ثم  
حذفت منها الواو فظهرت التاء ، وقيل بنت وأخت فلما جمعا حذفت نائهما كما حذفت تاء مسعدة  
ومؤمنة على أن قاعدة الجمع المؤنث أن تاء المردف تحذف عند الجمع ، ومثال المفعول على الجمع المؤنث  
( وأولات الأجنال ) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإعرابه أولات مستدا مرفوع بالانداء  
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مصاف والأجنال منسوب اليه وحرف المتدا الجملة الاسمية  
عنده وهي قوله تعالى - أجلسن أن يصنع جلهن - فأحل مستدا مصاف الى المبدأ والواو حذرة  
جمع الآيات وأن حوى مصدر ونصب يصنع من - صارع منى على السكين - الله صوت الة وة  
في محل نصب بأن المصدرية ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وحين مفعول به ( وفي  
العمل المضارع ) سواء كان محييا للآخر أم محتمل ( الله لم يتصل بالآخر شيء ) بما يؤيد داء  
أو يفسد إعرابه ( نحو رفع درجات من نشأ ) هذا مثل المضارع الصحيح الآخر ، وإعرابه رفع  
فعل مضارع مرفوع أحده عن الناصب والجزم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وعلامة  
فيه وهو ما تقدم ذكره ، درجات محمول به وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة بيانه عن أنه  
لانه جمع مؤنث سلم ، ومن اسم موصول في محل نصب ، إضافة ، نشأ ، من مضارع مرفوع وعلامة



لِيُؤَسِّفُ وَأُحُوهُ أَحْسِبُ إِلَى أَبْنَاءِ مِيثَا ، وَجَاءَ حُوكُ وَهَذَا فُوكُ وَهَتُوكُ ، وَكَمَّةٌ لَوُوعِلِر . وَأَمَّا الْأَلْفُ  
فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْمُثْنَى وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ نَحْوُ قَالَ رَجُلَانِي ، وَ- إِنَّ مِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ  
اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا -

( لوسف وأحوه أحب الي أبيما ) واعرانه اللام لام الابتداء يوسف مبتدأ وعلامة رفعه ضم  
آخره والواو حرف عطف أحوه معطوف على يوسف والمعطوف ينفع المعطوف عليه في اعرابه تبعه  
في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء  
ضمير متصل في محل جر بالاصافة ، وأحب خبر المبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ، وأحب أهل تفصيل  
يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل لانه معصوم من الفعل المثنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه  
حوازا تقديره هو الى أبيما جار ومجرور الى حرف جر أبي محرور بالي وعلامة جره الياء نيابة عن  
الكسرة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وباصمير متصل في محل جر بالاصافة متعلق بأحب وهو  
معنى الفاعل لان أهل التخصيص اذا بى من مادة الحب والعص تنعدي للفاعل المعنوي بالي ، والآية  
الكريمة حامت على هذا فان الأب هو فاعل المحبة ، ومنا جار ومجرور من حرف جر وباصمير متصل  
في محل جر بمن متعلق بأحب أيضا ( وجاء حوك ) بكسر الكاف واعرانه جاء فعل ماضٍ جو  
فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف  
صمير متصل في محل جر بالاصافة ( وهذا فوك وهوك ) واعرابه هاللتسوية وإذا اسم إشارة في محل  
رفع مبتدأ ، وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو  
مضاف والكاف صمير متصل في محل جر بالاصافة والواو حرف عطف وهنوك معطوف على ما قبله  
والمعطوف ينفع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه  
من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف صمير متصل في محل جر بالاصافة ( وانه لوسف ) واعرانه  
الواو حرف عطف ان حرف توكيد ونصب الاسم ورفع الخبر والهاء صمير متصل في محل  
نصب اسمها واللام داخله في خبر المبتدأ ، ويعمل لها لام الابتداء ، وقد خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه  
الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وعلم مضاف اليه ( وأما الألف فتكون  
علامة للرفع ) نيابة عن الضمة ( في المثنى ) وهو كل اسم دل على اثنين وأغشى عن المتعاطفين  
يكن له مفرد من لفظه ، ولا فرق بين أن يكون مؤنثا أو مذكرا ولا بين كونه معرفة أو كونه ( و  
في ( ما حمل عليه ) مما فقد في شرط من شروط المثنى ، فالحق في نحو قال راجلان ) مرفوع فاعل  
هل وعادته رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه مثنى ( و ) المنحول ، لا نحو قوله الى ( اذ علمته  
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ) ان حرف توكيد ونصب الاسم ورفع الخبر وعده اسمها  
مضاف للشهور مضاف اليه وبمس طرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره متعلق بإحدى  
لانه مصدر كماله أبو القاه ، ولذا الحلالة مضاف اليه وانما حرف ، إن وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف  
نيابة عن الضمة لانه محمول على أني لانه لا مفرد له من لفظه فلا يزال ابن واحدة ، وعشر مائة ، اب  
الون لان أصله اثنا عشر ، وشبهه اثنا عشرة أصله ثلثون ، وعشرة مائة ، ثلثون ، المثنى ، الواو حرف جار

فَانْجَعَرَتْ مِنْهُ اُتْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا . وَأَمَّا الْوَنُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِارْتِفَاعِ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا  
اُتْصَلَ بِهِ صَمِيرٌ تَنْبِيْةٌ نَحْوُ : وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ، أَوْ صَمِيرٌ يَجْمَعُ نَحْوُ : أَتُبْنَتُونَ يَكُلُّ  
رَبِيعَ آيَةٍ تَعْبَثُونَ وَتَتَخَذُونَ مَصَانِعَ لِمَلَكِكُمْ تَحْمَلُونُ -

أنا عشر فاعرب اثنا اعراب المتنى وأقيم عشر مقام الون وبني على الفتح لضمه واو العطف  
ولا يمسح أن يقال انه مضاف اليه كما قاله الحضري وابن مالك والرضي وابن هبيل في شرح المصل  
وغيرهم ، وشعرا تميم ، ونحو قوله تعالى ( فانجعرت منه اثنتا عشرة عينا ) الهاء حرف عطف على  
جمله محذوفة والتقدير فغضب فانجعرت اغضبر فعل ماضٍ والهاء علامة التأنيث ، منه جار ومجرور  
متعلق باغضبر ، اثنا فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المتنى  
ادلا واحدا له من لفظه أيضا ، وعشرة نائب ماب الون ، وعينا تميم ( وأما الون فتكون علامة  
لرفع ) نيابة عن الضمة ( في العمل المضارع اذا اتصل به صمير تنبية ) حاصرا كان نحو أننا  
قائمنا أو غائبنا ( نحو والجم والشجر يسجدان ) واعرابه الواو ابتدائية الهم مستأمر مرفوع  
بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره والشجر معطوف عليه ، يسجدان فعل مضارع مرفوع لتجرده  
عن الناصب والمجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت الون لانه من الأفعال الخمسة وألف الشية  
صمير متصل في محل رفع فاعله وجمله الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والمراد بالجم النيات  
التي لا ساق له كالطبخ ، مأخوذ من نعم اذا طهر ، والشجر موله ساق يقوم عليه كالخل ، والمراد  
بالسجود في حقهما المصوع والاقبال له تعالى بما يريده منهما اقياد الساجد من المكافئين ( أو )  
اتصل به ( ضمير جمع ) حاصرا كان ( نحو أنفوس كل ربيع آية تعبثون وتتخذون مصانع  
لملككم تتخلدون ) واعرابه الهمزة للاستفهام وهو استفهام تفرج وتويخ ومحل التوبيخ جملة  
تعشون ، وتنبون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والحزم وعلامة رفعه ثبوت الون لانه  
من الأفعال الخمسة وواو الجملة صمير متصل في محل رفع فاعل ، لكل حار ومجرور وهو مضاف وربيع  
مضاف اليه ، آية مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، تعشون فصل مضارع مرفوع لتجرده عن  
الناصر والحزم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت الون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجملة صمير  
متصل في محل رفع فاعل . من أو انواء جملة تعشون حال من الصمير في تدون ، وتتخذون اعرابه  
كأعرابه تدون ، مصانع معشود . . . . . وسلاطة له فتح آخره ، لملككم ليل حرف ترج ونصب نصب  
يضم وتوقع الخبر اسكك صمير متصل في محل نصب اسمها وجمله محذوف من الفعل والفاعل  
نحو ربيع صمير ، واذا تبدر ، يذكران حساب من بني ، هود لقومه موثقا لهم على الأمور  
التي هي لهم ، تدون كل ربيع أي محب مرفوع كقولهم ، وقال أبو عبيد هو الناري  
آية أي ما ذكره . . . . . في الفترة ولاجابة لكم أيا ولا يكن تعبثون أي تعبوا ، مالا فائدة فيه  
نحو . . . . . تدون بالجرم . . . . . هم وتجدونهم على المربى تحتهم من بها تعشون أي  
تجررون من تحتهم . . . . . أي ترك ، وحياض الماء تحت الأرض يجمع فيها ماء المطر  
وتسمى . . . . . ربيع تدون . . . . . أي تدون أي تدون الجلود في الدنيا لا تتركها لعل

وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِهَلِيمٍ ، أَوْ صَمِيرٍ الْمُؤْتِنَةِ الْمُعَاطِلَةِ نَحْوُ : أَنْصَبِينَ مِنْ أَنْزَلَهُ \* وَلِلنَّصَبِ  
تَحْسُنُ عِلَامَاتِهِ . الْفَتْحَةُ ، وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَالْأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ الذَّوْنِ ، وَهِيَ  
بَاقِيَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ ، فَأَمَّا النَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصَبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْأَسْمِ الْمُرِيدِ  
مُنْصَرَفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ نَحْوُ وَأَتُوا اللَّهَ ، وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ،

على بابها أو غائبا وهو مذكور في قوله ( و ) نحو ( الذين يؤمنون بالهليم ) أى بما غاب عنهم  
من أمور الآخرة كالنبت وما بعده ، وإعرابه الذبن اسم موصول في محل حصة للثنتين من قوله  
تعالى - هدى للثنتين - و يؤمنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والحازم وعلامة  
رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والجماعة صير متصل في محل رفع فاعل ووجه الفعل  
والفاعل صلة الموصول لاجل طمان الأعراب والمائد الضمير ، والعب جار ومجرور متعلق بـ يؤمنون  
( أو ) اتصل به ( ضمير المؤنثة المخاطبة نحو أتخفين من أمر الله ) أى قدرته ، وإعرابه الهزئة  
للاستفهام الاسكاري ، تخبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والحازم وهو مرفوع  
وعلمة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وباء المؤنثة المخاطبة صير متصل في محل رفع  
فاعل من أمر جار ومجرور وهو صاف ولهظ الحلافة مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بتخبين  
( وللنصب ) وهو مبدئيه عالجه سواء كان اسما نحو هذا ضارب زيداً أو فعلا نحو رأيت زيدا  
أدحوا نحو ان زيداً فثم ( خمس علامات : الفتحة وهى الأصل ) لماصر في علامات الرفع ( والألف  
والكسرة والياء وحذف النون ، وهو ) مرفوع عن الفتحة لان كلامها علامة ( باقية عن الفتحة ) .  
أما الألف فلاها تشأ عنها فقامت مقامها ، وأما الياء فلاها أخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها ،  
وأما الكسرة فلاها أصل الياء فقيمت مقام الفتحة لما لها بحكم مرعها ، وأما حذف النون فلا  
ثبوتها لما كان علامة للرفع لم يبق الآن يصكون حددها علامة للنصب ( فأما الفتحة فتكون  
علامة للنصب في ثلاثة مواضع ) لأرائد عليها ( في الاسم المفرد ) المقدم قرينه ( منصرفا كان  
أو غير منصرف ) والأول مهمما مذكور في قوله ( نحو واتقوا الله ) فأتقوا فعل أمر مسمى على  
حذف الـ ن وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل واهظ الجملة منصوب على التعظيم  
وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وإنما كان لفظ الحلافة صيرفا لانه ليس به ما يجتمع المنصرف  
من الملل التسع - أصله إله بالتثنية وسُخِلَتْ عليه الألف واللام وهى ايم تدخل - في غير المنصرف  
والث في نحو ( ووهبنا له إسحق ويعقوب ) الوار حرف عطف بلغة فعالية على جملة اسمية وهى  
جملة - وذلك مجتبا - وهما فعل وفاعل ، وهى فعل ماضى وناصبير متصل في محل رفع فاعل ، له جار  
ومجرور متعلق بوجه ، اسحق مفعول به وهو منصوب وعلمة نصبه فتح آخره ، ويعقوب عاطف  
ومعطوف وعلامة النصب فيه فتح آخره ، ولم يثبت له الياء والهمزة فهما فكما غير مصرحين .  
[ تنبيه ] ما ذكرته من كون - له - متعلقا بوجه تنبيه فيه لا كهي وهو الصواب ، ولا يقال انه  
متعلق بواجب الخلف لأن محله نصب على الحال من الصير كما هو القاعدة أن الحار والمجرور بعد  
المعارف محله نصب على الحال ، والتقدير وهما حال كون لوجوب له اسحق الى آخره لأن الحار



نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ، وتحفظ أمانا ، ورأيت حكاك ، وهناك ، أن كان  
 ذاملا ، وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم . وما حمل عليه

د كرها في علامات الرفع ( نحو ما كان محمد أنا أحد من رجالكم ) ، وأعرابه ما مائة كان فعل ماض  
 ناقص ترفع الاسم وتنصب المجرى ، محمد اسمها مرفوع بها وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ،  
 أبا خبرها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة  
 وهو مضاف ، وأحد مضاف إليه ، من رجالكم جار مجرور ، من حرف جر ، رجال محرور عن ،  
 وعلامة جرّه كسر آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل جرّ بالاصافة ، وجملة الجار  
 المجرور في محل جرّ صفة لاحد فهو متعلق بمحذوف وجوبا تقديره كائن ( ونحفظ أمانا ) ، وأعرابه  
 نحفظ فعل مضارع مرفوع لجزائه عن الناصب والجار ، وعلامة رفعه ضم آخره ، رعايله مستتر  
 فيه وجوبا تقديره نحن أنا مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه  
 من الأسماء الستة وهو مضاف ، وياصير متصل في محل جرّ بالاصافة ( و ) تقول في التثنية لبقية  
 الأسماء الستة ( رأيت حكاك ) بكسر الكاف لما تقدم ، وأعرابه رأيت فعل وفاعل ، حكاك مفعول  
 به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير  
 متصل في محل جرّ بالاصافة ، ومثله تقول في آيت فاك ( وهالك ) بفتح الهاء ، وسقط من السبع  
 ذكره فاك ، ولابد من ذكره لتمام أمثلة الأسماء الستة في حالة النصب ( أن كان ذاملا ) قرأ ابن  
 عاصر وحزرة وأبو بكر مبرتين : الأولى مبهما هزلة الاستهزاء التوبيخي . والثانية هزرة أن  
 المصدرية ، وقرأ الناقون هزرة واحدة ، وأعرابه حينئذ على قراءة الناقين أن حرف مصدر وليس  
 كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب المجرى في محل نصب بأن المصدرية ، واسمها مستتر فيها  
 جوارا تقديره هو ، ذا خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء  
 الستة وهو مضاف ، ومال مضاف إليه ، والمصدر للمسك من أن وما بعدها محرور بلام حرف محذوف ،  
 والتقدير كره أو كذب لأن كان : أي لكونه ذاملا وبين : أي لا يعني ، ولا يليق به ذلك  
 لأن المال والدين من المم ، فكان ينبغي له مقابلتهما بالشكر والتصديق لا بالكفر والتكذيب .  
 ( وأما الكسرة فتكون علامة للنصب ) نيابة عن الفتحة ( في جمع المؤنث السالم ) ، والمراد به ما جمع  
 نألف وتاء من يديتين سواء أكان جمعا لمؤنث كسمات أم لا ذكر كسمات ، سلت فيه بنية الواحد  
 كالثلاث المدكورين أم تكسرت سمات بفتح الحيم ، فان مفرده سجدة تسكونها ( و ) في  
 ( ما حمل عليه ) : أي أطلق به عما كان على صورته وليس بجمع ، وصاحبا ما يعرف به الجمع التثني  
 من غيره : أي الذي يجمع بالألف والتاء قياسا خصة أنواع : أحدها ما ناء التأنيث مطلقا سواء  
 أكان على المؤنث كعاطمة أم لا ذكر كطلحة أم اسم خاص كسمرة أم صفة كذميمة . الثاني علم  
 للمؤنث مطلقا سواء أكان فيه الناء كعاطمة أم لا كريف لعقل أم لغيره . الثالث صفة المذكر  
 الذي لا يعقل كمال راسات ويام . مبدوء بحرف صفة المؤنث كذا نوصف العاقل كعالم فاما  
 لا يجمع هذا الجمع . الرابع مذكر المدكر . ر العاقل كدريهمات . الخامس الجنس المؤنث بالألف  
 سواء أكان اسما تسمى رجلا أو صفة كحلى وحلة سبراء ، وما عداها . الرابع المدكر . شدد



نحو: خلق الله السموات ، وإن كن أولات حل . وأما الياء فتسكون علامة للنصب في موضعين في النسخة وما حول عليه نحو : ربنا وأجعلنا مسلمين لك ، إذ أرسلنا إليهم اثنين ، ربنا أمنا اثنيتين .

مقصود على السماع ، ثم مثل المصنف لجمع المؤنث بقوله ( نحو خلق الله السموات ) ، وأعرابه خلق فعل ماض ، الله فاعل والسموات مفعول به ، وقيل مفعول مطلق . قال ابن هشام في المفتي : وهو السواب ، واعترض ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم جازوا نصبه على جرته : كما فعلوا في أصله الذي هو جمع المذكر ثلثا يكون للرفع منزلة على أصله ، ومثل المصنف على الجمع المؤنث نحو قوله تعالى ( وإن كن أولات حل ) ، وأعرابه إن حرف شرط جارم يحرم صان . الأول فعل الشرط . والثاني جوابه ، كن فعل وفاعل ، كان فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتصب الجبر ، وبون النسوة صميم متصل في محل رفع اسمها ، وأصل كن كن كن فتح الكاف وصم الواو فاستقلت الصمة على الواو ففتحت إلى الكاف ، ثم حدثت الياء لانتفاها ساكنة مع نون النسوة المدغم بها نون كن أولات خبرها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه بل معناه وهودات بمعنى صاحبة وكنت الواو بعد الله جلا على مذكر وهو أولو ، وهو مضاف . وحل مضاف إليه ، وبما ألحق بجمع المؤنث فهذا ذكر ماسمى به كحرف ، وحرف هولا بألف وتاء مريدتين ما إذا كانت الألف أصلية نحو : قضاة وغزاة ، فإن الهمزة أصلية لأنها مقلدة عن ياء في . ول وعن واو في الثاني إذ الأصل قضية وعدوة ، وكذا إذا كانت التاء أصلية نحو : آيات وأموات كان نصبه بالفتحة نحو : سكنت آياتا وحشرت موايا . ( وأما الياء فتسكون علامة للنصب ) نيابة عن الفتحة ( في موضعين ) لاثنا لهما ( في المتن ) انتدع ذكر في عارضا الرفع ( و ) في ( ما حل عليه ) مما هو على صورته ، وقد فقد شرطا من شروطه هـ الثاني المتني ( سرر ما واجدا له ) . وأعرابه ربه ماضى صاف وحذف منه حرف الداء تقديره يارب وهو مضاف ، وباصير نفس في محل جر بالاضافة . واحطنا - الواو حرف عطف على الجلة تاليها ، أحل فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله مستتر به وجوبا تقديره أنت ، وباصير متصل في محل نصب مفعولها الأول ، ومسلمين مفعولها الثاني وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه شئ ، جازوا نفسه على جرده لأن كلا منهما فعلة مستعي عنها . والمورد يفت عوصا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المجرى ، ولك حار وبحرور متعلق بمسلمين لأنه تسمى مقادير أو محظيين . قال أبو البقاء . وبحور أن يكون متا مسلمين ، وعلى هذا فهو متعلق بحروف كائيه . ومثال ما حل على المتن نحو ( إذ أرسلنا إليهم اثنين ) ، وأعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان - أرسلنا - فعل وفاعل ، أرسل فعل ماض ، وباصير متصل في محل رفع فاعل اللهم حار وبحرور . إلى حرف جر ، وأطاه صميم متصل في محل جر مالى ، والميم علامة الجمع ، اثنين مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المتن ( ر ما أمنا اثنين ) هذا مثال آخر للفتح المتن ، وأعرابه ربه ماضى صاف وحذف منه حرف

وَفِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ وَمَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ نَحْوُ : نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ، وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ،  
وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا يَنْبُوتُ النُّونِ نَحْوُ : إِنْ أَنْ  
تَكُونَا مَلَكَئِكَةً

الدَّاءُ وَهُوَ مَصَافٍ ، وَنَا صَبِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي حَرْفٍ بِالِاصْفَاءِ أَمْتُ فَعَلٌ وَفَاعِلٌ أَمَاتَ فَعَلٌ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ  
الْمُدْغِمَةُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي حَرْفٍ رَفَعٌ فَاعِلٌ ، وَنَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي حَرْفٍ نَصَبٌ مَفْعُولٌ بِهِ ، اِثْنَتَيْنِ صِفَةُ لِمَصْدَرٍ  
مُحْذَوْفٍ تَقْدِيرُهُ اِمَاتَتَيْنِ اِثْنَتَيْنِ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْيَاءُ نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ يَحْمَلُ عَلَى الثَّنِي ، وَمِثْلُهُ  
- وَأَحْيَيْنَا اِثْنَتَيْنِ - . قَالَ فِي قَضِيرِ الْحَلَالَيْنِ - اِمَاتَا اِثْنَتَيْنِ - اِمَاتَتَيْنِ - وَأَحْيَيْنَا اِثْنَتَيْنِ -  
أَحْيَاءَتَيْنِ لَأَنَّهُمَا كَانُوا نَظْمًا أَمْوَايَا فَأَحْيَا ، ثُمَّ أَمَاتَا ، ثُمَّ أَحْيَا الْبَيْتَ اِهْ ، وَأُطْلِقُ الْأَمَانَةَ عَلَى  
مَاقْبَلِ نَبْخِ الرُّوحِ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ ذَلِكَ جَعَلَ الشَّيْءَ عَادِمَ الْحَيَاةِ ابْتِدَاءً . قَالَ فِي حَوَاشِي الْجَلِّ : قَوْلُهُ  
أَحْيَاءَتَيْنِ عَارِضٌ فَصِيرُهُ : اِمَاتَا مَوْتَتَيْنِ ، وَأَحْيَيْنَا حَيَاتَيْنِ ، وَهِيَ أَوْصَحُ اقْتِصَافٍ (وَيُجْمَعُ الْمَذْكُورُ  
السَّالِمِ) الْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَهُ فِي عِلَالِمَاتِ الرُّفْعِ (و) فِي (مَاجِلٍ عَلَيْهِ) مِثَالُ الْجَمْعِ (نَحْوُ نُنَجِّي  
الْمُؤْمِنِينَ) ، وَاعْرَابُهُ نُنَجِّي فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لَتَجُودُهُ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَائِزِ ، وَعِلَامَةُ رَفْعِهِ  
صِمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ مَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْاسْتِقَالُ لِأَنَّهُ فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَعْتَلٌ الْآخَرُ مَالِيَاءُ ، وَفَاعِلُهُ  
مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ نَحْنُ ، الْمُؤْمِنِينَ مَفْعُولٌ بِهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْيَاءُ نِيَابَةٌ عَنِ  
الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ . وَالنُّونُ زِيدَتْ عَوْضًا عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ اللَّذَيْنِ كَمَا فِي الْأَسْمِ  
الْمَعْرُودِ ، وَمِثَالُ مَاجِلٍ عَلَى الْجَمْعِ نَحْوُ (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً) ، وَاعْرَابُهُ الْوَادُ حَرْفٌ عَطْفٌ  
وَاعْدَانَا فَعْلٌ وَقَاتِلٌ ، وَاعْدَ فَعْلٌ مَاضٍ نَصَبٌ مَفْعُولَيْنِ ، وَنَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي حَرْفٍ رَفَعٌ فَاعِلٌ ، مُوسَى  
مَفْعُولٌ أَوَّلٌ وَهُوَ مَنْصُوبٌ ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ مَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّضَرُّعُ لِأَنَّهُ  
اسْمٌ مَقْصُورٌ ، ثَلَاثِينَ مَفْعُولٌ ثَانٍ عَلَى تَقْدِيرِ مَضَافٍ مُحْذَوْفٍ : أَيِ أَهْوَاءٍ أَوْ تَعَامٍ ثَلَاثِينَ وَهُوَ  
مَنْصُوبٌ ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْيَاءُ نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ يَحْمَلُ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ إِذْ لَا مَعْرُودَ لَهُ مِنْ  
لَفْظِهِ ، وَالنُّونُ زِيدَتْ عَوْضًا عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ اللَّذَيْنِ كَمَا فِي الْأَسْمِ الْمَعْرُودِ ، لَيْلَةً تَمِيزُ ، وَعِلَامَةُ  
نَصْبِهِ فَتْحٌ آخَرُ (وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ) نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ (فِي الْأَفْعَالِ)  
الْمَضَارِعَةِ (الَّتِي رَفَعَهَا يَنْبُوتُ النُّونِ) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا نَاصِبٌ ، وَتُسَمَّى بِالْأَمْتَةِ الْخَمْسَةِ كَمَا سَبَقَ (نَحْوُ  
إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَئِكَةً) ، وَاعْرَابُهُ إِلَّا أَدَاةُ حَصْرِ تَقْتَضِيهِ التَّنْفِي عَلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - مَا هَا كَا  
رَبِّكََا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُفْرَغٌ لِأَنَّهُ مَابَعْدُ الْأَمْعُولِ لِمَا قَبْلَهَا ، أَنْ حَرْفٌ مَصْدَرٌ  
وَنَصَبٌ ، تَكُونَا فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَنْصُوبٌ ، وَأَنْ ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ لِأَنَّهُ مِنْ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ  
مُتَصَرِّفٍ مِنْ كَلَامِ الْبَاقِيَةِ تَرْجِيحُ الْأَسْمِ وَنَصْبُ الْحَبْرِ ، بِرَأْيِ التَّنْبِيَةِ صَبِيرٌ مَصْلٌ فِي حَرْفٍ رَفَعٌ اسْمُهَا  
وَمَلَكَئِكَتَيْنِ خَرَجَا وَهُوَ مَنْصُوبٌ ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْيَاءُ نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ ثَنِي ، وَالنُّونُ زِيدَتْ  
عَوْضًا عَنِ الْحَرَكَةِ وَالنُّونِ اللَّذَيْنِ كَمَا فِي الْأَسْمِ الْمَعْرُودِ ، وَالْمَصْدَرُ الْمُسَلَّكُ مِنْ أَنْ وَمَا يَصْدُهَا  
مَجْرُورٌ بِالِاصْفَاءِ لِمُقَدَّرِ عَحْدُوفٍ ، وَاتَّفَادِيرٍ - مَا هَا كَا رَبِّكََا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - لَشَيْءٍ الْاِكْرَاهَةِ  
كَوْنِكُمَا مَلَكَئِكَتَيْنِ ، وَالْمُقَدَّرُ الْمَحْدُوفُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَحْلِهِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ نَهَا كَا كَمَا يَبْعِدُهُ  
قَوْلُ الْحَمِيدِ - إِلَّا أَنْ تَكُونَا - اسْتِثْنَاءٌ مُفْرَغٌ ، مِنَ الْمَعْمُولِ مِنْ أَجْلِهِ : أَيِ مَا هَا كَا لَشَيْءٍ الْاِكْرَاهَةِ

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ، وَلَنْ نَّقُومِي \* وَاللَّخْفُضُ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ : الْكُسْرَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَالْفَتْحَةُ وَالْيَاءُ ، وَهِيَ ثَانِيَتَانِ مِنَ الْكُسْرَةِ ، فَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِللَّخْفُضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْأَسْمِ الْفَرْدِ الْمُنْصَرَفِ نَحْوُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، أُولَئِكَ عَلَى هَدًى وَفِي سَجْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرَفِ نَحْوُ : لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا ، وَفِي سَجْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ

— أُنْ تَكُونُوا مُلْكِيْنَ — اهـ (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) إعرابه أَنْ حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والمصدر المذموم من أَنْ وما بعدها مبتدأ ، والتقدير صومكم ، وخبر المبتدأ ، ولستم جار ومجرور متعلق بخبر (ولن نقومي) ، وإعرابه لن حرف نفى ونصب ، نقومي فعل مضارع منصوب بنون ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنثة المحاطة ضمير متصل في محل رفع فاعل \* (واللخفوض) المتقدم بيانه في علامة الاسم (ثلاث علامات) أصالة وبإضافة لازائد عليها (الكسرة وهي الأصل) في الخفض فلا يوجب غيرها مع انكاسها ، وطرا قدمها (والفتحة والياء وهما) فرعان لأهما (ثانيتان عن الكسرة) أما الياء فلاهما تنفصا عنها فقامت مقامها ، وأما الفتحة فلاأن الكسرة بابت عنها في الجمع المؤنث فتعاضتا في نيابة كل عن الأخرى (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (في ثلاثة مواضع) لازائد عليها (في الاسم الفردي) المتقدم تعريجه (المصرف) وهو ما دخله تنوين الصرف سواء أكان الخفض الحرفي أو بالإضافة أو بالتبعية ، ويجمع الثلاثة (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) ، وإعرابه بسم جار ومجرور الباء حرف جر واسم مجرور بالياء ، وعلامة حركه كسر آخوه متعلق بفعل محذوف وجوبا كما قال ابن عقاد ، وعلى ذلك بأن الهمزة حاركة محو المثل ، ومن قواعد السحابة أن الجارية محو المثل يحذف متعلقه وجوبا وهو مضاف ولط الحلافة مضاف اليه ، والإضافة فيه مقدرة باللام ، والرحم الرحيم صفتان لله والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تعاضا في حركه ، وعلامة الحركه فيها كسر آخوها ، ويجوز أن يحرك الرحم بدلا من لطف الحلافة ، والرحم تعاضا للرحم لأنه في الأصل علم استعمال استعمال الصفات لفظة الوصفية عليه ، ولا فرق بين أن يكون الأعراب فيه طاهرا كهذا المثل أو متغيرا نحو (أولئك على هدى) وإعرابه أولئك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ، على هدى جار ومجرور على حرف جر هدى محذوف نلى وهو محذوف ، وعلامة حركه كسرة مقدرة ، على الألب المدحوفة المقوص عنها التنوين مع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجبلة الحار والمجرور في محا ، رفع خبر المبتدأ (وفي جمع التكسير) المتقدم بيانه (المصرف) : أي الذي دخله الصرف ، وهو التنوين والحركة بالكسرة مدكرا كان أو مؤنثا (نحو للرجال نصيب مما كسبوا) (وا) : إعرابه ، ثم حار ومجرور ، وعلامة الحركه كسر آخوه لأنه جمع تكسير مصرف وجبة المار والمجرور في محل رفع حرف متصلة ، نصيب مبتدأ مؤخر ، وجملة مما اكتسبوا في محل رفع صفة نصيب ، بقيد المصنف المفرد وجمع التكسير ، وكسرها مصرفين ليخرج غير المنصرف فان حركه ، إذ حركه نابت عن الكسرة (وفي جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون إلا مصرفا ، إن لم

وَمَا يُجْلَى عَلَيْهِ نَحْوُ : قُلِ لِلْمُؤْمِنَاتِ ، وَمَرَزَتْ بِأُولَاتِ الْأَتَمَالِ ، وَأَمَّا إِلَيَّ فَتَكُونُ عَلَامَةً  
لِلْخُفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ نَحْوُ : أَرْجِعُوا إِلَى أَيْبِكُمْ ، كَمَا أَمْسِكُمْ عَلَى  
أَيْبِهِ ، وَمَرَزَتْ بِحَمِيكَ وَفَيْكَ وَهَيْبِكَ ، وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى

بدخله تنوين الصرف (و) في (ماجل عليه) مثال الجمع (نحو قُلِ لِلْمُؤْمِنَاتِ) وإعرابه قل فعل  
أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وحوايا تقديره أنت ، للمؤمنات جار ومجرور باللام حرف جر  
والمؤمنات مجرور باللام ، وعلامة جره كسر آخره ، وهو جمع مؤنثة (و) مثال ماجل على الجمع  
نحو (مهرت بأولات الاحمال) وإعرابه مهرت فعل وفاعل ، مرت فعل ماض والتاء ضمير متصل في  
عمل رفع فاعل ، بأولات جار ومجرور التاء حرف جر وأولات محرور ، والتاء وهو مجرور ، وعلامة  
جره كسر آخره لأنه محمول على جمع المؤنث اذ لا واحد له من لفظه (وأما إلياء فتكون علامة  
للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لارابع لها (في الاسماء الستة) التي تقدم  
ذكرها وسيأتي شروط اعرابها بالحرروف (نحو ارجعوا الى ايبيكم) واعرابه ارجعوا فعل أمر  
مسي على حذف النون والواو ضمير متصل في عمل رفع فاعل ، الى ايبيكم جار ومجرور الى حرف جر  
ابى مجرور بالي ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الاسماء الستة ، وهو مضاف  
والكاف ضمير متصل في عمل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (كما أمنتكم على أخيه) واعرابه  
الكاف حرف تشبيه وجر ماضدرة تسبك الفعل بعدها مصدر ، أمنتكم فعل وفاعل ومفعول  
أمن فعل ماض والتاء ضمير متصل في عمل رفع فاعل والكاف ضمير متصل في عمل نصب مفعول  
به والميم علامة الجمع ، والمصدر المسبوك من ما وما بعدها محرور بالكاف والتقدير كأمنى لكم على  
أخيه ، والجار والمجرور في موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو على الحال منه والتقدير  
الا أمانا كأمنى اياكم على أخيه أولا أمانا كأمناى لكم على أخيه ، شه أماناه لهم على هذا  
بأماناه لهم على ذلك ، وعلى أخيه جار ومجرور على حرف جر وأخى مجرور بهلى وهو محرور ، وعلامة  
جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الاسماء الستة ، وهو مضاف والهاء مضاف اليه متعلق  
بأمنتكم ، وقوله من قسلى جار ومجرور مبنى على الضم ومعه النصب متعلق بأمنتكم والمضاف  
اليه محذوف أى قبل هذا الزمان (ومهرت بحميك) بكسر الكاف وإعرابه مهرت فعل وفاعل  
بحميك التاء حرف جر ، وحى مجرور بالتاء وهو محرور ، وعلامة حره الياء نيابة عن الكسرة لأنه  
من الاسماء الستة ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل في عمل حر بالاضافة (وفيك وهيك)  
معطوفان على حميك ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه ، تنه في حره ، وعلامة الجر فيها  
الياء نيابة عن الكسرة لأنهما من الاسماء الستة والكاف ميمها في عمل جر بالاضافة (والجار ذى  
القرى) الواو حرف عطف على قوله تعالى - وانوالذين إحسانا - والجار معطوف على مقلده  
والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تنه في جره وهو مجرور ، وعلامة حره كسر آخره ، ذى  
صفة والصفة تتبع المعطوف في اعرابه تنه في حره ، وعلامة حره الياء نيابة عن الكسرة لأنه  
من الاسماء الستة ، وهو مضاف والقرى مضاف اليه وهو محرور ، وعلامة حره كسرة متباعدة على

وَفِي الشَّعْرِ وَمَا حُلَّ عَلَيْهِ نَحْوُ : حَتَّى أَتْلُجَ الْبَحْرَيْنِ ، وَتَزِيدُ الْبَاسْتَيْنِ وَأَنْتَيْنِ ، وَفِي  
جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ وَمَا حُلَّ عَلَيْهِ نَحْوُ : قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فَأَطَاعُكُمْ سِتِّينَ مَسْكِيًا ، وَأَمَّا  
الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْأَنْسَاءِ الَّتِي لَا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَأَنَّ نَحْوُ : وَلَوْ خِينَا  
إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَاسْمِعِيلَ .

الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ( وفي المثني وما حل عليه ) مما تقدم بيانه فمثال  
المثني ( نحو حتى أبلغ البحرين ) وإعرابه حتى حوفا غاية ونصب ، أبلغ فعل مضارع منصوب  
بأن مضمره وجوبا وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمع  
مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف والبحرين مضاف إليه ، وهو مجرور  
وعلامة حركه الياء نيابة عن الكسرة لأنه مشي ، والنون زيدت عوضا عن الحركة ، والتثنية  
الذين كانا في الاسم المفرد ( و ) مثال الذي حل على المثني ( صرحت بالثني ) : أي رجلين وإعرابه  
صرحت فعل واطعل ماضين حار ومجرور ، الباء حوفا جر اثنين مجرور بالياء وهو مجرور ، وعلامة  
حركه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على المثني والنون زيدت عوضا عن الحركة والتثنية  
الذين كانا في الاسم المفرد ( واثنين ) أي امرأتين ، وهو مفعول على ما قبله ، وعلامة جره الياء  
لأنه محمول على المثني ( وفي جمع المذكر السالم وما حل عليه ) مما تقدم بيانه مثال الجمع ( نحو قل  
للمؤمنين ) وإعرابه قل فعل أمر مبني على السكون وقاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، للمؤمنين  
جار مجرور باللام حرف جر للمؤمنين مجرور باللام وهو مجرور ، وعلامة حركه الياء نيابة عن الكسرة  
لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتثنية الذين كانا في الاسم المفرد ،  
ومثال الذي حل على الجمع ( اطعمهم ستين مسكيا ) وإعرابه اطعم داخلة في جواب الشرط من  
قوله تعالى - من لم يستطع فاطعمهم ستين - واطعم متدا صر فوج ، وعلامة رفعه ضم آخره  
وحركه محذوف تقديره فطعمه ستين ، واطعم مصدر يواصل عمل الفعل يرفع الفاعل ، ويصوب  
المفعول ، وهو مضاف ومفعوله ستين مضاف إليه ، وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن  
الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتثنية الذين  
دبا في الاسم المفرد زاعل المصدر صير محريف والتقدير فاطعمه ستين ، ولا يقال في المصدر وقاعله  
مستتر لأنه لا يستتر فيه المصدر ، ويجوز أن يرد قوله فاطعم متدا ، وخبر محذوف  
التقدير فاطعمه ستين وجب ، ومسكيا تمييز ، وعلامة نصبه فتح آخره ( وأما الفتحة فتكون  
عند البعض ) نيابة عن الكسرة ( في الاسم الذي انصرف ) محلا للخص على التثنية ( ومردا  
كان ) في الاسم الذي انصرف ( نحو وأوصا إلى إبراهيم واسماعيل ) وإعرابه الواو حرف  
عطف ، وأوصا فعل وصي نص موصي وناصب متصل في محل رفع فاعل ، إلى إبراهيم جار  
ومجرور ، الواو حرف جر إبراهيم مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم  
انصرف واسماع له من الله رب العالمين فرتيان ، عال جمع ، وهي للملأمة والجملة واسماعيل  
الواو حرف عطف واسماعيل ساطف - في مثله والمنطوق بنوع المقاربات عليه في إعرابه تنوع في

فَقِيُوا أَحْسَنَ مِنْهَا ، أَوْ تَجَمَّعَ تَكْسِيرُ نَحْوُ : مِنْ مَحَارِبَ إِلَّا إِذَا أُصِيفَ نَحْوُ : فِي أَحْسَنَ تَقْوِيمٍ أَوْ دَخَلَتْ حَلِيلُ أَلْ نَحْوُ : فَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي السَّاجِدِ \* وَلَيُعْزِمَنَّ عَلَامَتَانِ : السُّكُونُ وَهُوَ الْأَوَّلُ ، وَالْحَذْفُ وَهُوَ ثَانِي عَنَّهُ ، فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْعَزْمِ فِي الْفِعْلِ لِلْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ

اعرابه آتعه في جره وهو محرور ، وعلامة حره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والجمعة (حيوا بأحسن منها) واعرابه الفاء رابطة لحواب إذا من قوله تعالى - وإذا حييتم بتحية - حيوا فصل أمر مبني على حذف النون وروا الجماعة صدير متصل في محل رفع فاعل بأحسن حار ومحذور ، الاء سوف جر ، أحسن محرور بالياء وهو محرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمنازع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهي لوصف ووزن الفعل ، وأحسن أفصل تفضيل يعمل عمل العمل يرفع الفاعل ويصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هي لأن التقدير حيوا تحية أحسن منها ، ومنها جار ومحذور متعلق بأحسن ( أوجع تكسير نحو من محارب ) من قوله تعالى - يعملون له ما يشاء من محارب وتماثيل - واعرابه يعملون فعل مضارع مرفوع لتحذره عن الناصب والجارم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل ، وله جار ومحذور في محل نصب على الحال من الواو ، وما اسم موصول في محل نصب مفعول به ، وجملة يشاء صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد محذوف ، والتقدير ما يشاءه ، من محارب حار ومحذور ، من حرف حار محارب محذور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمنازع له من الصرف علة تقوم مقام عشرين ، وهي صيغة منتهى الجموع ، وتماثيل عاطف ومطوف ، وعلامة الحرف فيه الفتحة لأنه اسم لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع ، ثم الضمير المرفوع في يعملون عائد على الحن المسحور لسليمان ، والضمير المحرور في له عائد على سليمان ، والمحارب أسمية مرفوعة يصعد إليها بدرج ، والتماثيل جمع تماثيل ، وهي الصور من نحاس وزجاج ورحام ، ولم يكن اتخاذ الصور حراماً في شريعته ، ثم الحرة بالفتحة حكم مستمر فيها لا ينصرف ( الا اذا أضيف ) الى ما بعده ، فانه يحرك بالكسرة على الأصل لعمدة حينئذ عن شبه الفعل ( نحو في أحسن تقويم ) واعرابه في أحسن حار ومحذور ، في حرف حراً أحسن محرور بي ، وهو محرور ، وعلامة حره كسر آخره ، وهو مصاف وتقويم مصاف اليه ( أودخلت عليه آل ) معرفة كاف أو موصولة أو زائدة ( نحو وأنتم عاكفون في المساجد ) واعرابه الواو حرف عطف أنتم صيغة متصل في محل رفع مبتدأ ، عاكفون حاره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الصلة لأنه جمع مذكر سالم وعاكفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل ويصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه وهو تقديره أنتم ، في المساجد حار ومحذور في حرف حار ، والمساجد محرور بي ، وعلامة جره كسر آخره متعلق بما قبله \* ( وللجزم علامتان ) اه لانه ونيابه ولا ثالث لهما ( السكون ) وهو حذف الحركة ( وهو الأصل ) نيابه ولهذا قدمه ( والحذف ) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للحارم ( وهو نائب عنه ) فيكون فرعاً عن السكون ( دائماً السكون ) فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر ( كسر الحاء ، وهو ما ليس آخره حرف

أَقْبَى لَمْ يَتَمَيَّلْ بِأَحْرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ : لَمْ يَكُنْ وَلَمْ يُولَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوا أَحَدٌ ، وَأَمَّا  
الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِيَحْزَمَ فِي الْفِعْلِ الْمَصَارِعَ لِلْمَثَلِ الْآخِرِ ، وَهُوَ مَا أَحْرَهُ حَرْفٌ فَلَهُ ،  
وَحَرْفٌ فَلَهُ الْأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ نَحْوُ : لَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ ، وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ، وَمَنْ  
يَهْدِي اللَّهُ .

علة ( الـ ) لم يتصل بأحـه شيء مما يوجب بناءه أو ينقل أعرابه ( تحوم بلد ولم يولد لم يكن له كفوا  
أحد ) ، وأعرابه لم حوف في وجزم بلد فعل مضارع محزوم لم ، وعلامة جزمه سكون آخره ،  
وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو - ولم يولد - لم حوف في وجزم يولد فعل مضارع مضارع مضارع الصيغة  
محزوم لم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، واتباع الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو - ولم يكن -  
لم حوف في وحرم ، يمكن فعل مضارع محزوم لم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، متصرف من كان  
الناقصة ربع الاسم وتنصب الخبر ، له جار ومجرور متعلق بكموا : كما قلّه جمهور العرب ، وأجاز  
أبو البقاء أن يكون في محل نصب على الخلل من كفوا متعلق بواجب الحذف تقديره كاتماً لأنه في  
الأصل صفة لكفوا ، فلما قدم عليه نصب على الخلل ، كفوا خبرها مقسم أحد اسمها مؤخر ، وأجار  
نصهم أن يمر له جار ومجرور في محل نصب خبر كان ، وكفوا حال من أحد لتقدم عليه  
وأحد اسمها ، واعتبره أبو حيان بأن له طرف ناقص فلا يصح جعله جراً لسكان بل هو متعلق  
بكموا ، وقدم عليه للاهتمام به إذ فيه مبدع الناري سبحانه \* (ولما الحذف فيكون علامة للجزم)  
بإداة عن الكسرة (في العمل المضارع المعتل الآخر) الذي اعتل آخره يعتل اسم فاعل ، من  
اعتل إذا مرض ، وأصاحته إلى الآخر لفظية ( وهو ما آخره حرف علة ) ، وهذا في اصطلاح  
المحدثين ، وأما أهل التصريف فهو عندهم ما أحد أصوله حرف علة نحو : وعد وقال ( وحروف  
دالة ) ثلاثة ( الألف والواو والياء ) سميت بذلك لأن من شأنها أن يقلب بعضها إلى بعض ،  
حقيقة العلة تعبر الشيء عن حاله ، وتسمى أيضاً حروف المد واللين إذا كان حركة ما قبلها من  
حسبها ، فإن لم تكن من حسبها - بيت حروف لين ، والتفصيل المذكور إنما هو في الواو والياء ،  
وأما الألف في مد أبدأ ( نحو لم يحش إلا الله ) لم حرف في وحرم يحش فعل مضارع محزوم  
لم ، وساندة آخره ، حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
الإناء حصره - أت سبب في إناءه ، رسالة منه مع آخره ( ومن يدع مع الله ) ، وأعرابه  
الاولى ابتدائية . من اسم شرط حازم محرم عطية : الأول من الشرط . والثاني جوابه في محل رفع  
مبتدأ يدع فعل مضارع محزوم مادة لشرط ومحزوم ، وعلامة حزمه حذف حرف العلة من آخره  
وهو الزرع . وأما - ترتيبه جوازاً تقديره - وجه الفاعل والفاعل في محل رفع خبر من ، مع  
درف من معزولة - متعلق بدع وهو مضاف ، ولفظ الخلالة مضاف إليه ، وجواب الشرط قوله  
تعالى - في حسابه حسبه - ( ومن ههنا ) ، وأعرابه من اسم شرط حازم في محل رفع  
مبتدأ يدع فعل مضارع محزوم مادة لشرط ، وعلامة حزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء  
وهو داخل وهو - وعلامة رده - صم آخره ، ووجه العمل والفاعل في محل رفع خبر ، وسواب

وَفِي الْأَهْصَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِبَيِّنَاتِ النَّوْنِ ، نَحْوُ : إِنْ تَتْرُبَا ، وَإِنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا ، وَلَا تَخَافِي .

( فُصْلٌ ) جَمِيعُ مَا تَقْتَضِيهِ مِنَ اللَّزْزَبَاتِ قِسْمَانِ : قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ ، فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ : الْإِلْسَامُ لِلْفُرْقَةِ ، وَنَحْمُ الْتَكْسِيرِ ، وَتَجْمَعُ الْمُؤَثَّةُ السَّالِمُ ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَنْفَعِلْ بِأَخْبَرِهِ شَيْئًا . وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ ، وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ ، وَتُحْزَمُ بِالسُّكُونِ ، وَخَرَجَ عَنْ

الشرط قوله تعالى - فهو المتهدي - \* فان قيل قد جاء في بعض القراءات ، وأشعار العرب اثبات حرف العلة مع الجازم \* قلت أجابوا عنه بأن حرف العلة فيه تولد من اشباع الحركة التي قبله أو أنه عومل المعتل فيه بمعاملة الصحيح في جزئه بحذف الحركة ، لكنها في الصحيح حركة مملوطة ، وفي المعتل حركة مقطرة ( وفي الأفعال التي رفعا بشات النون ) ، ويقال لها الأفعال الخمسة ، فان جزؤها اذا دخل عليها الجازم يكون بحذف النون ( نحو ان تتوبا ) ، وإعرايه ان حرف شرط جازم تتوبا فعل مضارع مجزوم بان وهو مجزوم ، وصلاصة جزؤه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وأب الثانية صير متصل في محل رفع فاعل ، وجواب الشرط محذوف تقديره ان تتوبا الى الله قتلا أو يفت الله عليكما ، وليس هو قوله تعالى - فقد صفت قلوبكما - : كما قد يتوهم بعض العرب ( وان تصروا وتقوا ) ، وإعرايه ان حرف شرط جازم ، تصبروا فعل الشرط مجزوم ، وصلاصة جزؤه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجاهة فاعل وتقفوا معطوف على تصروا ، وصلاصة الحرم فيه حذف النون ، وحوال الشرط جلة قوله تعالى - فان ذلك من عرم الأمور - ( ولا تخافي ) ، وإعرايه لانهية تخاف فعل مضارع محذوف لا الناهية ، وصلاصة جزؤه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وياه المؤثمة المخاطبة صير متصل في محل رفع فاعل .

( فُصْلٌ ) في بيان حاصل الفصل المتقدم \* على عادة المتقدمين بذكر الشيء تفصيلا ، ثم اجمالا اعتناء ببناء ما يشتمل عليه هذا الفصل لأنه أساس العربية ( جميع ما تقدم ) ذكره ( من المعربات ) جمع معرف وهو شيان : الاسم الذي لا يشبه متى الأصل ، والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد ، ولا نون الايات ( قسبان ) لازاؤد عليها بدليل الاستقراء ( قسم يعرب بالحركات ) الثلاث : الصمة والفتحة والكسرة ، والسكون لأنه حذف الحركة ( وقسم يعرب بالحروف ) الأربعة الواو والألف والياء والنون ، أو بالحذف لها ( فالذي يعرب بالحركات ) اجمالا ( أربعة أنواع ) ثلاثة منها تختص بالأسماء ( الاسم المفرد ) كزيد وأحمد ويحيى ( وجمع التكثير ) كأحمد وساحد وأسارى ( وجمع المؤنث السالم ) ، ويقال له الجمع بالألف والتاء كبنات ، ونصبات ( و نوع يختص بالفعل وهو ( الفعل المضارع الذي لم يتصل بأخوه شيء ) نحو : يذهب ويأتي ويرضى ويدعو ، فان اتصل به شيء مما يوجب ماضيه أو يفتل اعراده كالضائر البارزة لم يكن حكمه كذلك ( وكلاهما ) أي اللذكورات : أي مجموعها لا يجيها لتخلب بعض الأحكام في بعضها ( ترفع بالضمة ) نحو : يصير زيد ورجال ومسلمات ( وتنصب بالفتح ) نحو : ان أسرب زيدا ورجالا ( وتخفف بالكسرة ) ككررت زيد ورجال ومسلمات ( وتحزم بالسكون ) نحو : لم يضرب زيد ( يخرج عن



ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : الْإِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعٌ تَكْسِيرُ فَإِنَّهُ يُخَفَضُ بِالْفَتْحَةِ مَا كَانَ يُصَفُّ أَوْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ أَنْ ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ ، وَالْفِعْلُ الْمَصَارِعُ الْمُتَعَلِّقُ الْآخِرُ ، فَإِنَّهُ يَجُزُّ بِحَذْفِ آخِرِهِ ، وَتَقَدَّمَ أَمْتُهُ ذَلِكَ ، وَالَّذِي يُتَوَبُّ بِالْخُرُوفِ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ ، وَهِيَ الثَّلَاثِي وَمَا جُلَّ عَلَيْهِ ، وَجَمْعُ لَذَّكَرِ السَّالِمِ وَمَا جُلَّ عَلَيْهِ ، وَالْأَسْمَاءُ السِّتَةُ ، وَالْأَمْتَةُ الْخَمْسَةُ : مَا مَا لِلثَّلَاثِي فَيَرْفَعُ بِالْأَلِفِ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ الْمُفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا ، وَالْخَطُّ بِـ

ذلك : أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة ، وفي حالة الجر بالكسرة ، وفي حالة الجزم بالسكون ( ثلاثة أشياء : الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان كأحد ( أو جمع تكسير ) كساحد ومصاييح ( فانه يخص بالفتحة ) الطاهرة كالأمثلة المذكورة أو المقترنة ككررت بإسارى وموسى ، وأما يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ( ما لم يصف ) نحو : صرحت بأهلكم ( أو ) لم ( تدخل عليه أل ) نحو - وأتم عاكفون في المسجد - ، وصرحت بالإسارى فانه حينئذ يجر بالكسرة كما علم مما تقدم ( وجع المؤنث السالم ) وما حل عليه ( فانه ينصب بالكسرة ) نيابة عن الفتحة لروما مطلقا عند البصريين كرايت الهدات ، وأجارا كثر الكوفيين فتحه مطلقا ( والفعل المصارع المتعلل الآخر فانه يجر بحذف آخره ) نيابة عن السكون نحو : لم يدع ولم يخش ولم يرم ( وتقدمت أمته ذلك ) : أي فلا حاجة إلى أعادتها ( والذي يعرب بالحروف ) نيابة عن الحركة ( أربعة أنواع ) أيضا ثلاثة منها خاصة بالأسماء ( وهي التي ) كالزيدان والمسلمان ( وما حل عليه ) كائنان واثنان ( وجمع المذكور السالم ) كالزيدون والمسلمون ( وما حل عليه ) كأولوه وعشرون ( والأسماء الستة ) وهي أبوك وأهلك وجوك وهوك وهوك وهوك وهوك ، وهذا اللفظ علم عليها بالفتحة كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم ( والأمثلة الخمسة ) وهي فعلان وفعلان وتعللان ويعملون وتعللين ، وتسمى الأفعال الخمسة ، وكلا الاسمين علمان عليها بالفتحة ، والتعيلير بالأمثلة الخمسة أولى من الأفعال الخمسة لما سيأتي إن شاء الله تعالى ( فأما التي ) وهوك اسم دل على اثنين ، وأغنى عن المتاعلين بشروط تسعة مضمومة ، وزيادة في آخره مضمومة : أما ألف ونون ، أو ياء ونون ، وربما يسى النية إطلاقا للسند على اسم معوله مجازا ( فبرع بالألف ) نيابة عن الصمة كجاء الزيدان ( وينصب ويجر بالياء المفتوح مقبلها المكسور ما بعدها ) نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزيدان وصرحت ، لزيدين ، وفيه لغة أخرى : وهي لروم الألف في الأحوال الثلاثة ، وفي لغة أخرى لغوت ، وتليها حانت قراءة - أن هذان اسمان - ، وأشار قوله المكسور ما بعدها إلى أن الراء في التي بكسورة وفي الأشهر وفتحها لغة - وقد تصم - ( وألحق به ) : أي التي : أي حل عليه في إعرانه ثلاثين رعا ، والياء نصا وجرا ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها خمسة ، وذكر غيره أكثر من ذلك ، وصاف ذلك أن كل اسم معرب احتل فيه شيء من شروط التي : وكان ضروريا ، فهو مأمق به - فدخل في ذلك أشياء : منها ما أريد به التذكير للاحقيقة التيية نحو : لست وسه - بك وسمايك ودواليك من المصادر الملامدة للنصب المضافة لمعولها ، ونحو القوم

اثنان واثنان مطلقا ، وكلاهما كلفا بشرط إضافتهما إلى الضمير نحو : جاءني  
كلاهما وكلاهما ورأيت كليهما وكليهما ومررت بكليهما وكليهما ، فإن أضيفا إلى  
الظاهر كما بالألف في الأحوال الثلاثة وكان إعرابهما كلفصوور بحركة مقدرة في  
ذلك الألف

حواليك وحنايك من الظروف الدالة على الاحاطة والشمول ، وهو قوله تعالى - ثم ارجع البصر  
كرتين - : أي كرات كثيرة ، ومنها ما احتلف لعله كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبي  
نكر وعمر ، وأختلف معناه كقولهم اقم أسد السائين ، إذ اللسان حقيقة في المصو المعروف ، عجز  
في القلم ، ومنها ما يستعمل الامثلي كقوله بين ظهرانيهم : أي وسطهم ، ومنها ما سمي به نحو :  
عبدان لرجل ، والسعنان لموضع ، ومنها (اثنان) لذكرين (واثنان) بالألف قبل المثنى وهي  
لغة أهل الحجاز للثنتين (وثنتان) عطف الألف من آتية على لغة بني تميم للثنتين أيضا (مطلقا) :  
أي سواء أضيفا إلى ظاهر أم إلى مضمر أم لم يضافا ، وذلك لأن وضعهما موضع المثنى لفظا ومعنى ،  
وان لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد إذ لا يقال اثن ولا ائمة ولا ثنت ، ولم يذكر المصنف  
مثال الاثنتين ، والاثنين اكتشافه بالأمثلة السابقة .

[فائدة] لا يضاف اثنان واثنان إلى ضمير مثنى فلا يقال اثنانها ويضافان إلى ضمير المفرد والجمع :  
كما قاله ابن هشام في شرح الألفية (وكلا) لذكرين ولا يؤن لعدم ذكره من غير إضافة (وكلتا)  
لثنتين وهما مفردان لفظا مثنيان معنى ، وألف كلا من أصل الكلمة ، وألف كلتا لتأنيث كحلي  
وتأنيها بدل من الواو المبدلة ألما في كلا ، والأكثر مراعاة لفظهما في الافراد ، وقد يراعى معاهما ،  
وتحب اضافتهما إلى كلمة معرفة دالة على اثنين كقوله تعالى - كلتا الحنتين أنت أكملها - ، وإنما  
يعربان إعراب المثنى (بشرط اضافتهما إلى الضمير نحو جاءني كلاهما وكلتاهما) ، وإعرابه جاء فعل  
ماض ، والنون للوفاة ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به كلا فاعل ، وصلاصة رفعها  
الألف نيابة عن الصيغة لأنه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل في محل حرر بالاصافة ، والميم  
والألف حرفان دالان على التثنية ، وكلتاهما معطوف على ما قبله ، وعلامة الرفع فيه الألف لأنه  
محمول على المثنى (ورأيت كليهما وكليهما) ، وإعرابه رأيت فاعل وكليهما مفعول به وهو  
مضبوط ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى وهو مضاف ، والهاء ضمير  
متصل في محل جر بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكليهما معطوف على ما قبله ،  
وصلاصة نصب فيه الياء لأنه محمول على المثنى (ومررت بكليهما وكليهما) ، وإعرابه مررت فعل  
وفاعل مرر فعل ماض ، ولتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل بكليهما جار ومجرور التاء حرف حرر  
وكليهما محرور بالياء ، وعلامة حرر الياء مائة عن الكسرة لأنه محمول على المثنى ، والهاء ضمير  
متصل في محل جر بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكليهما عاطف ومعطوف  
(فان أضيفا إلى الظاهر كما بالألف في الأحوال الثلاثة) : أي في حال الرفع والنصب والجر (وكان  
إعرابهما كلفصوور بحركة مقدرة في تلك الألف) مراعاة لحاف لفظهما الذي هو الأصل ، وأعرابا

نحو جأني كلاً الرجلين وكلاً المرأتين وقد آتت كلاً الرجلين وكلاً المرأتين ومزنت  
بِكلاً الرجلين وكلاً المرأتين ، وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويجر  
بالياء للكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها .

في حالة الإضافة إلى الضمير بالحروف مراعاة لمعناها ( نحو جاءني كلا الرجلين وكلا المرأتين )  
أعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، وكلا وكلتا  
فاعلان مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما  
اسم مقصور وما بعدهما مضاف إليه ( رأيت كلا الرجلين ، وكلا المرأتين ) ، وأعرابه رأيت فعل  
وفاعل ، وكلا وكلتا مفعولان منصوبان ، وعلامة نصبهما فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدهما مضاف إليه ( وصهرت بكلا الرجلين ، وكلا المرأتين ) ،  
وأعرابه صهرت فعل وفاعل ، والياء حرف جر ، وكلا وكلتا مجروران بالياء ، وعلامة الجر فيهما  
كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور ، وما بعدهما مضاف  
( وأما جمع المذكر السالم ) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين ، وكان اختصاراً للتعاطفات  
لزيادة في آخوه ، إما واو ونون ، أو ياء ونون ، وشرطه أن يكون مفرد ، أما هنا لمذكر عاقل حال  
من ماء التأنيث ومن التركيب ، وأما صفة لمذكر عاقل حالية من التأنيث فإله لها أو دالة على التفضيل ،  
ثم الأمسح أن أقل الجمع ثلاثة ، وقيل أقله اثنان ، وهو رأى للقاضي أبي بكر الباقلي وجماعة  
( ويرفع بالواو ) نيابة عن الضمة ككلا الزيدون والمسلمون ( وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها  
المفتوح ما بعدها ) نيابة عن الفتحة والكسرة نحو : رأيت الزيدين والمسلمين ، وصهرت بالزيدين  
والمسلمين ، وإنما فتحوا ما قبل ياء التي وكسروا ما قبل ياء الجمع لأن التي أكثر دوراً في الكلام  
من الجمع خمساً بالفتحة لفتحها بخلاف الجمع ، وأشار بقوله المفتوح ما بعدها إلى أن النون في جمع  
المذكر السالم مقترنة ، وهو الأشهر ، وقد تنكسر لضرورة الشعر ، وإن كان آخر مفردة ياء قبلها  
كسرة كقفاص ومصعب اسم فاعل حدثت الياء في الجمع ، فقول قاضون ومصطفون رها ،  
وقاضين ومصطفين مصابيحاً ، وإن كان مفردة مقصوراً حدثت الألف في الجمع لالتقاء الساكنين ،  
وبقي ما قبلها مفتوحاً كصطفى اسم مفعول ، وحلى اسم رجل ، فقول مصطفون وحلون رها ،  
ومصطفيين وحلّين مصابيحاً .

[ نفسه ] عما يجري على ألسنة الفريسيين قولهم في تربي اثنى والمجموع ، والنون ردت عوضاً عن  
التنوين ، وبعضهم يقول عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، وقد أفاد الخبيص  
في شرح طائفة أن النون عوض عن الحركة والتنوين في محورجلين ، وعن الحركة وحدها  
في الرجلان ، وعن التنوين وحده في نحو : علاي زيد إذ هو الساقط في الإضافة دون الحركة ،  
وقال ابن عطاء في تنبيه السامع ، وفي نوبها أقوال . الأول لسبويه رائدة لظهر فيها حكم  
الحركة التي تستعمل لملء ثارة ، وحكم التنوين أخرى ، وليست عوضاً عنه . الثاني لعل بدل  
من تربي النبي ، ومن سويت الجمع . وثالثها للرجح بدل من حركة المفرد . والرابع لابن كيسان  
بدل من نحو . والخامس للتعريض وإن ولاد ونسب إلى سبويه أيضاً بدل منها انتهى ملخصاً

وَالْخَلْقُ بِهِ أُولُو عَمَلُونَ وَهَشْرُونَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْقُرْودِ إِلَى التَّسْمِينِ ، وَأَرْسُونَ وَسُونُونَ وَبَابُهُ  
وَأَهْلُونَ وَوَارِثُونَ وَهَلِثُونَ .

(والخلق به) : أى بالجمع المذكور السالم فى الأعراب بالواو والياء ، كل ما هو على صورة الجمع ولم يستوف شروط الجمع ، وهو أربعة أنواع : أحدها أسماء جوع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) وهو اسم جمع لمويعنى أصحاب لا واحد له من لفظه بل من معناه ، وهو ذويعنى صاحب ويكتب أولو يواو بعد الهمة جلا لها على أوى ، وكنت أولى بها ثلثا تلتس بالى الحارة (وعالون) يفتح اللام ، وهو اسم جمع لعالم ، وهو ماسوى الله تعالى من الأحاس ، وإنما لم يكن جمعا لعالم لأنه لا واحد له من لفظه إذ عالون خاص بمن يقبل ، والعالم علم فيه وفى غيره ، والجمع لا يكون أنص من مفردة ، وذهب كثيرون الى أنه جمع عالم ، ووجه كونه حيثئذ ملحقا بالجمع أنه ليس يعلم ولاصة (وعشرون وما بعده من القود) كالثلاثين والأربعين والخمسين والستين ، وهكذا (الى التسعين) بأدخال الياية : أى فالتسعين من جلتها إذ كلها أسماء جوع ، وليس عشرون جمعا لعشرة ، ولا ثلاثون جمعا لثلاثة ، وهكذا ، والا لصح إطلاق عشرين على ثلاثين لأنها ثلاثة مقادير العشرة ، وإطلاق ثلاثين على تسعة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة ، وهذا لا يقول به أحد ، ولأن هذه الكلمات تدل على معان معينة ، ولا تعين فى معانى الجوع .

[ تنبيه ] من هذا النوع أعنى أسماء الجوع التى لا واحد لها من لفظها أجمعون ، وتواجه فى التوكيد فتحربها أعراب الملحق بجمع المذكور السالم : كما قاله ابن عقاد (و) النوع الثانى جوع تكسير منها (أرسون) يفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤث لا يعقل لأن مفردة أرض بالسكون وهى مؤث لا يعقل (وسون) بكسر السين وهو جمع تكسير أيضا لمؤث لا يعقل ، لأن مفردة سة يفتح السين وأصلها سنو ، أو سه فالواو أو بالهاء بدليل جمعها على سنوات وسنوات ، والجمع يرذ الأشياء الى أصولها (وبابه) : أى باب ستين ، وهو كل ما كان جمعا لثلاثى حدث لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون . قال بعض المحققين : ومعرفة ما كان بالصيغة المذكورة مرقودة على السماع لأعماله ، وذلك نحو : عصة وعصيين ، وعزة وعرين ، وثبة وثيين ، فالعصاة ، والعزة ، والثبة : الجماعة من الناس .

[ تنبيه ] من هذا النوع سون لأن قياسه اسون جمع ابن ، فلما كسر قيل فيه بنون بحذف الألف ، ودوونال ، ويحو - دوى اقترى - فانه جمع تكسير على الأصل (و) النوع الثالث جوع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل وليس يعلم ولا معة ، وأما قولهم فى وصف الله تعالى : الجنة أهل الحمد ، فأهل فيه معنى المستحق ، وهو خلاف المصريح بالوارثون . لانه معنى القرابة (ووابلون) جمع وابل ، وهو المطر الغزير وليس يعلم ولا صفة ، ومن هذا النوع الوارثون والقادرون والجيوس فى صفاته تعالى ، وساحدين وطالعين وناصين فى صفات غير الخالق ، وكابون وأخون وجون وهنون من الأسماء الستة ، إذ لا يجمع بها هذا الجمع الإلهى ، ودر ف يقال فيه ذورون (و) النوع الرابع ما يسمى به من هذا الجمع كريدنر والماجشون من أعلام الفاقل ولساغون وديرون وماثرون من أسماء البلدان ، ويحو (علون) فانه فى الأصل جمع على كسر الهمزة .

نحو: وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعْيُ أَنْ يُوَفُّوا أُولَى الْقُرْبَى ، لَنْ فِي ذَلِكَ لَكُمْ كَرَامَةٌ  
لَأُولَى الْأَلْبَابِ ، وَأَحْمَدُ لَهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، وَلِشَوِّ فِي كَهَمِهِمْ ثَلَاثَةٌ سِينٌ ، وَالَّذِينَ جَعَلُوا  
الْقُرْآنَ عِصْيَانًا .

واللام المشددة ، والياء هقل ، وسمى به أعلى الحنة ، وهو مكان في السماء السابعة تحت العرش ،  
وقيل هو ديوان الخبير الذي دُون فيه كل معاملته الملائكة ، وصلحاء الثقلين (نحو ولا يأتل) :  
أى لا يحفل (أول) : أى أصحاب (الفصل) : أى الدين (منكم والسعة) هى ضد العيب ،  
والمراد بها هيا البشر ، والى (أن يؤثروا) : أى أن لا يؤثروا (أولى القربى) : أى أصحاب  
القربى ، نزلت في أبى بكر : حين حاب أن لا ينق على مسطح بن أثانة ، وهو ابن حنظلة حين  
حاض في الافك مع الدين حاضوا في عائشة رضى الله عنها ، وعرابه لانهية يأتل فعل مضارع  
محروم بلا لانهية وهو محروم ، وعلامة جرّه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء أولو فاعل  
وهو مفعول ، وعلامة رفعه الولا نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف ،  
والفضل مضاف اليه منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال متعلق بكائن ، والسعة الواو حرف  
عطاف ، والسعة معطوف على الفضل أن حرف مصدر نصب يؤثروا فعل مضارع منصوب بأن ،  
وعلمة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الحسية ، والواو صمبر متصل في محل رفع فاعل ،  
والمصدر المنفك من أن وما بعدها مجرور بحرف جر محذوف تقديره على أن لا يؤثروا : أى على  
عدم إيتائهم أولى القربى ، وأولى مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة  
لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف ، واقر في مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جرّه  
كسرة مقترنة على الألف مع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (ان في ذلك لذكرى لأولى  
الألباب) ، وعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر في ذلك جار ومجرور في  
محل رفع خبرها مقسم ، واللام لام الابتداء ذكرى اسمها مؤخر وهو منصوب ، وعلامة نصبه  
فتحة مقترنة على الألف مع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور لأولى جار ومجرور ، وعلامة جرّه  
الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف ، والألباب مضاف اليه  
(والجد لله رب العالمين) ، وعرابه الحمد مبتدأ ، والله جار ومجرور في محل رفع خبر رب تع الله ،  
وعلمة جرّه كسر آخره وهو مضاف ، والعالمين مضاف اليه وهو محروم ، وعلامة جرّه الياء نيابة  
عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكور السالم (ولشوا في كههم ثلثانة سين) ، وعرابه لبشوا  
فعل وفاعل لش فعل ماض ، والواو فاعل في كههم جار ومجرور متعلق بلشوا ثلاث طرف زمان  
وهو معناه ومائة مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جرّه كسر آخره ، وسين بدل من ثلثانة وهو  
عطاف ين عليها ان نزلت ثلثانة وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول  
على جمع المذكور السالم ، وقرئ مضافة ثلثانة الى سين ، وهو حينئذ تمييز مجرور ، والأكثر في  
غير المائة الأفراد ، وكون تمييزها مجموعا قليل . قال في الألف :  
ومائة والألف الفرد أصب \* ومائة ملجع زرا قدرود

(والذين جعلوا القرآن عصيانا) ، وعرابه الدين اسم موصول صفة للمؤمنين من قوله تعالى - كما

شَمَلْنَاهُ أَمْوَالَنَا وَأَهْلَنَا ، مِنْ أَوْسَطِ مَا تَمِيُونُ أَهْلِيكُمْ ، إِلَى أَهْلِيهِمْ ، إِنْ كِتَابَ الْأَبْرَارِ فِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ • وَأَمَّا الْأَشْجَاءُ السُّتَّةُ

أنزلنا على اقسامين - ، قيل هم اليهود والنصارى ، وقيل قوم من مشركي العرب اقتصوا طرق مئة يصدقون الناس عن الاسلام . وقال بعضهم في القرآن سحر ، وبعصم شعر ، جماعا فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الاعراب ، والعائد الواو من جماعوا القرآن مفعول أول لجماعوا لأنها بمعنى صبروا وعصموا مفعولها الثاني وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم : أي جماعوا القرآن أجزاء : حيث آمنوا ببعض وكفروا ببعض (شعلنا أموالنا وأهلنا) ، وعرابه شعلنا فعل ومفعول شعل فعل ماض ، والتاء علامة التانيث ، وناصير متصل في محل نصب مفعول به أموال فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف ، وناصير متصل في محل جر بالإضافة ، وأهلنا الواو عاطفة أهلوا معطوف على ما قبله ، والمطوف يقع المظوف عليه في عرابيه تبعه في رفعه وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف ، وناصير متصل في محل جر بالإضافة (من أوسط ما تطعمون أهليكم) ، وعرابه من أوسط جار ومحرور متعلق بإطعام من قوله تعالى - فكافرت به إطعام عشرة مساكين - على أنه المفعول الثاني ، والمفعول الأول عشرة ، والمضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله . وقال الفاكهي : من أوسط نصت للمفعول محذوف ، والتقدير قوتا من أوسط ، ولا يخالف في المعنى ما قلناه ، وما اسم موصول بمعنى الذي في محل جر بالإضافة ليطعمون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل وأهليكم مفعول به ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم ، والكاف صير متصل في محل جر بالإضافة ، والميم علامة الجمع ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد محذوف ، والتقدير تطعمونه أهليكم (إلى أهليهم) ، وعرابه إلى حرف جر أهليهم محذوف ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف ، والهاء صير متصل في محل جر بالإضافة ، والميم علامة الجمع ، والجار والمجرور متعلق بنقل من قوله تعالى - بل نطعنكم أن لو: ينقل الرسول والمؤمنون إلى أهليهم - (إن كتاب الأبرار لبي عليين) ، وعرابه إن حرف تأكيد نصب نصب الاسم ورفع الخبر كتاب اسمها وهو مضاف ، والأبرار مضاف إليه في اللام لام الابتداء في حرف جر عليين محذوف ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكور السالم ، والجار والمجرور في محل رفع خبر متعلق بنائب الحذف تقديره كأن (وما أدرأك ما عليلون) ، وعرابه ما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ أدركه من ماض تصب دعمر لن ، وفاعل مستتر فيه جوار تقديره هو ، والكاف صير متصل في محل نصب مفعول أول ما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ عليلون خبره ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكور السالم ، والنون يريدت عوضا عن الحركة والتونين اللذين كانا في الاسم المفرد ، وجملة المستد والجبر في محل نصب مفعول ثان لأدرك ، وجملة أدركي وفعالها رفعه ولاها في محل رفع خبر (وأما الأسياء الستة) وهي أولك

فَنَزَعَ الْوَاوَ وَنَتَبَّ بِالْأَلِفِ وَنَحَرَ بِالْيَاءِ يَشْرَطُ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً ، فَإِنْ أَفْرَدَتْ عَنِ  
الْإِصَافَةِ أَفْرَبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : وَلَهُ أَخٌ ، وَإِنْ لُهُ أَبَا ، وَبَنَاتُ الْأَخِ ، وَأَنْ  
تَكُونَ إِصَافَةً لِعَيْنِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْيَاءِ أَفْرَبَتْ بِحَرَكَاتِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى  
مَاقِلِ الْيَاءِ نَحْوُ : إِنْ هَذَا أَخِي ، وَأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً ، فَإِنْ صُعُرَتْ أَفْرَبَتْ بِالْحَرَكَاتِ  
الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : هَذَا أَبُيْكَ

وأخوك ، وجوك ، وفوك ، وهنوك ، ودومال ( فترفع الواو ) نيابة عن الضمة ( وتنصب بالالف )  
نيابة عن الفتحة ( ونحّر بالياء ) نيابة عن الكسرة ، وانما قرب كذلك ( بشرط ) اجماع  
أمور أربعة : أحدها ( أن تكون مضافة ) لما بعدها سواء كانت اضافتها ملفوظة نحو : هذا  
أخوك أو منووبة : كما قال ابن مالك تبعاً للكوفيين كقوله :

صهبا خرطومها عقار قرعها \* حاط من سلمي خياشيمها وفا

إذا التقدير خياشيمها وفاها . وقال الصريون أنه ضرورة ، وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذلك  
ملازمة للإضافة إلى اسم حسن ظاهر ( فالأفردت ) الأسماء الستة ( عن الإضافة ) أعربت  
بالحركات الظاهرة ) لاتعماد الشرط ( نحو ) هذا أب وأخ وصم وهن وبنوه كقوي ونحو ( وله أخ )  
واعرابه له جار ومجرور خبر مقدم ، أح مبتدأ مؤخر ، وعلامة رفعه ضم آخوه ( و نحو ) ( ان له أنا )  
وإعرابه ان حرف توكيد ونصب نصب الاسم وترفع الخبر ، له جار ومجرور في محل رفع خبرها ، تقدم  
أنا اسمها مؤخر ، وعلامة نصبه فتح آخره ( و نحو ) ( بنات الأخ ) ، واعرابه الواو حرف عطف  
على أمهاتكم من قوله تعالى - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ - والمعطوف يتبع المعطوف عليه في  
اعرابه تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وهو مضاف والأخ مضاف إليه ، وعلامة جره  
كسر آخره ( و ) ثاني شروط اعرابها بما ذكر ( أن تكون اضافتها لغيره المسمك ) بأن تصاف إلى  
إلى ظاهر نحو أخو زيد ، أو صبر محاط نحو أخوك ، أو غاب نحو أخوه ، أو متكلم عبر الياء نحو أخونا  
( فالأصميت إلى الياء ) أي ياء المتكلم . قال ابن هشام في بعض كتبه قيدتها بياء المتكلم حشو  
أذليس إمامه يضاف إليها سواها ( أعربت بحركات مقترنة ) في الأحوال الثلاثة ( على ماقول الياء )  
كغيرها بما يضاف إلى الياء ( نحوان هذا أخي ) واعرابه ان حرف توكيد ونصب نصب الاسم  
وترفع الخبر والهاء للتشبيه ودا اسم إشارة في محل نصب اسمها أخي خبرها ، وعلامة رفعه صمة  
مقدرة على ماقول الياء مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسة لأن الياء لا يباينها إلا كسر  
ما قبلها والهاء صدر متصل في محل جر بالإضافة ، ويجوز أن يعرب أخي بدلا من اسم الإشارة ،  
وحدة له تسع متأخر في محل رفع جبران ( و ) ثالث الشروط ( أن تكون ) أي الأسماء الستة  
( ككبيرة ) مفعلة ( فصرحت أعربت بالحركات الظاهرة ) في الأحوال الثلاثة ( نحو هذا أبوك ) نصب  
أمازة وترفع الياء الملاحظة وتشديد الياء ، وشبه أخيك وحيك وهيك وذوي مال ، وقول في  
نعمه فودع ميمته ودا اسم إشارة في محل نصب اسمها أي خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وهو مضاف  
إلى ما قبله

وَأَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ أَوْ جُمِعَتْ أُعْرِبَتْ إِعْرَابُ اللَّفْظِ وَالْمَجْمُوعِ ، وَالْأَفْصَحُ  
فِي الِئْتِنَانِ : أَيْ حَذَفُ آخِرِهِ ، وَالْإِعْرَابُ بِالْحُرُوكَاتِ عَلَى التَّوْنِ نَحْوُ : هَذَا هُنَاكَ ،  
وَرَأَيْتَ هُنَاكَ ، وَتَرَرْتُ يَهْنِكَ ، وَلِهَذَا لَمْ يَمُدَّهُ صَاحِبُ الْجُرُومِيَّةِ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ  
وَجَعَلُوهَا حَمَةً

والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (و) راعى الشروط ( أن تكون مفردة ، فان ثبت  
أوجبت أعربت اعراب المثنى ) بالألف وصلها بالياء جوا ونصبا نحو جامى أبوان وأخوان وجوان  
وهذان وفان وذوآمال فأبوان فاعل ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى ، وما بعده عطف عليه ،  
وعلامة الرفع في كل منها الألف لأنه مثنى (و) أعربت اعراب (المجموع) الذى هي على صورته  
فان كان جمع تكسب أعربت بالحركات على الأصل بكجافى أبون وأخون وجون وهون وذو مال \* وبقى على  
أعربت بالواو رها وبالياء جوا ونصبا بكجافى أبون وأخون وجون وهون وذو مال \* وبقى على  
المصنف شرط خامس ، وهو أن تكون غير منصوبة لياء فلونسثها . فقلت هذا أبوى وأعوى  
أعربت بالحركات الظاهرة على ياء النسبة ، وإنما لم يمد رة المصنف كأكثر النحويين لأن شرط  
الإضافة بمن عنه (والأصح في الهمز) إذا استعمل مضافا لغير الياء (النقص) فالذى للمعنى  
وهو المفسر بقوله (أى حذف آخره) أى الواو والألف والياء لأن كلامها هو لام الكلمة فإذا  
حذف صارت الكلمة ناقصة ، وبعد الحذف يجعل ما قبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة (و) يكون  
(الاعراب) للهمز (بالحركات) الظاهرة (على اللون) التى هي في الأصل عين الكلمة كمد  
ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ما قبله (نحو هاهناك) وأعرابه الهاء للتنبيه ، وذا اسم  
إشارة في محل رفع مبتدأ ، هن خبر وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في  
محل جر بالإضافة (ورأيت هنك) ، وأعرابه رأيت فاعل وفاعل رأى فعل ماض ، والتاء ضمير متصل  
في محل رفع فاعل ، هن مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة  
(وصدرت يهنك) ، وأعرابه صدرت فعل وفاعل ، مر فعل ماض ، والتاء ضمير متصل في محل رفع  
فاعل يهنك جار ومجرور التاء حرف جر وهن مجرور بالياء ، وعلامة جره كسر آخره ، والكاف  
ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، وأما حسن القص فيه لأنه في حال الأفراد منقوص عند  
جميع العرب ، والأصل فيما نقص في حالة الأفراد أن يبقى على نقصه في حال الإضافة ، ولأنه  
المشهور في لسان العرب ، وأعرابه بالحروف قليل كما أسار الى ذلك المصنف بقوله ، والأصح الخ  
حتى ان الفراء ، الزجاجي ، وجاعة من النحويين لم يطلعوا عليه فانكروه وعدوا أسماء هذا السار  
خسة (ولمدا لم يمدده صاحب الجرومية) وندمرت ترجمه (ولاغيبه) أى كعص من ألف في  
النحر (من هذه الاسماء وحذفها حجة) ويجوز التقص أيضا في الأب والأخ والأخ والأخ والأخ والأخ  
أبك وأخك وحك ورأيت أنك وأهلك وحك وصدرت فأبك وأهلك وحك ومنه قول الشاعر .

يا به اقتدى عدى الكرم \* ومن يشانه أنه فما ظلم

وقصرهن أى اعلمهن اعراب لفصيح أولى كقولهم :



وَأَمَّا الْأَمثلةُ الْخَمسةُ فَبَيِّنَ كُلُّ فِعْلٍ أَتَّصَلَ بِهِ صَمِيرٌ تَنْثِيَةً نَحْوُ : يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلْنَ ، أَوْ صَمِيرٌ يَجْعَمُ نَحْوُ يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلْنَ ، أَوْ صَمِيرٌ لِلْوِثْقَةِ لِلْمُطَاعَةِ نَحْوُ : تَفْعَلِينَ فَلَيْسَ تَرْفَعُ يَدَيَّوَتِ الْفَتُونَ وَيَنْصَبُ وَيَجْرُمُ يَحْذَرُ الْفَتُونَ  
( تَنْثِيَةً ) عِلْمٌ عَمَّا قَدَّمَ أَنَّ عِلَامَاتِ الْأَعْرَابِ

ان اناها وانا اياها \* قد بلغا في المجد غايتها

وعلى القصر نحو ح لسة أهل حضر موت في قولهم ما فلان فيقال . قال ماخرمة ، ورأيت ماخرمة وصرحت بياخرمة ، ومثله ما فضل وماهاب ، ونحو ذلك من الكنى الجارية بينهم ( وأما الأمثلة الخمسة ) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإتمامها أمثلة يكسبها عن كل فعل كال جملها من فعلان كتابة عن نحو يذهبان ويطلقان ويستخرجان ، وغير ذلك وكذا المواقف ، وسموها حجة نظرا إلى لفظها ( فهي كل فعل ) مصارع ( اتصل به ضمير تنثية ) أسند ذلك الفعل إليه على أنه فاعل به ( نحو يفعلان ) بإياء المتاء تحت اللامين العائنين نحو الزيدان يفعلان ( وتفعلان ) بإياء المتاء العريقة للامين المخاطبين ، والثنين المخاطبتين نحو أيتها يفعلان والعامتين نحو المحدثان تفعلان ( أو ) اتصل به ( ضمير جمع ) أسند ذلك الفعل إليه ( نحو يفعلون ) بإياء المتاء التحتية لجماعة الذكور العائنين نحو الزيدون يفعلون ( وتفعلون ) بإياء العريقة لجماعة الذكور المخاطبين نحو أنتم تفعلون ( أو ) اتصل به ( ضمير المؤنثة المخاطبة ) أسند ذلك الفعل إليه ( نحو تفعلين ) بإياء فوق الواحدة المخاطبة لاصغر عوأت تفعلين ( ماها ) أي المدكورات ( ترفع شتات اللون ) المكسورة مع الألف عالما المفتوحة مع أختها نابة عن الضمة ( وتنصب وتجزم بحذف اللون ) نابة عن الفتحة والسكون نحو - فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا - جلاوا التنبه على الجزم كما جلاوا على الحرفي المثنى ، وجع المدرك السالم لأن الجزم فطر الحرفي الاختصاص وتفعلان كل زيدان وتفعلون كل زيدون تفعلين كل زيدين ، وأما نحو - استأجرتني في الله - فأصله استأجروني ثوبين : أحدهما نون لرفع والآخرى نون الوية حذف أحدهما حالة لرفع تخفيفا ، والآخرى عليه أكثر استأجرتين وفاقا للاختصاص أن المحدود من الوقاية بالفعل على هذا سره وجع ثوبون اللون وإياء معمول به . وقال ابن مالك : تعال لسيوبه المحدودة نون الرفع ، ومصححه في المعنى والتوضيح وعليه فيمن تخجروني - على مصارع صرعيج - ثوبون المحدودة تعمد ، وإبرار الموجودة نون الوية وإياء معمول به . قال ابن مالك : سميت نون الوقاية لانهن في الفعل من التماسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، ومن الناس أمر مدكره ناسر مؤنثة في نحو أكرمني بدل أكرمني إذ لو حذفت م بهم الزيد . رثا عبره سميت بذلك لأن العرص منها ودية الملقته من الكسر الذي هو أحو الخمر ، وأما قوله تولى - إلا أن يمدون - فالجعل فيه سى على السكون لانهن بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وليس هو كيعلون لأن وزنه يفعلن كقولك النساء يحرسن ، والواو في ليست واو الجملة بل هي لام الكلمة .

[ تذييل ] غولقة : الإيقاط للشيء ، واصطلاحا : الاعلام بتفصيل ما علم اجلا عما قبله ( علم عما تقدم ) في الباب السابق ( أن علامات الاعراب ) بحسب مواضعها ، وهي المرفوعات والمنصوبات

أربع عشرة: أربع أصول: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والجزم  
للسكون. وستة فروع نابتة عن هذه الأصول: ثلاث تنوب عن الضمة، وأربع عن  
الفتحة، واثنان عن الكسرة، وواحدة عن السكون، وأن النبابة واحدة في ستة  
أبواب: الأول مالا ينصرف، الثاني جمع المؤنث السالم، الثالث الفعل المضارع للمثني  
الآخِر، الرابع المثني، الخامس جمع المذكر السالم

والمنفوضات (أربع عشرة) الرفع أربع علامات، وللمب خمس علامات، وللخفض ثلاث علامات  
والجزم علامتان، ثم المذكورات منها (أربع أصول) وهي (الضمة الرفع) فالأصل في كل مرفوع  
من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب من اسم أو فعل  
أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالأصل في كل اسم أن يكون جره بالكسرة (والجزم  
للسكون) فالأصل في كل فعل مضارع صحيح أن يكون جزمه بسكون آخره (و) من تلك العلامات  
الأربع عشرة (عشر فروع نابتة عن هذه الأصول) الأربعة وهي أربعة أقسام (ثلاث) منها  
(تنوب عن الضمة) وهي الواو والالف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي  
الألف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء  
والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف، وكونها عشرًا إنما هو بحسب  
مواضع نيابتها، وأما نصب ذواتها فهي سبع: الواو والالف والياء والنون والفتح والكسر وحذف  
الحرف (و) علم أيضا بما تقدم (أن النبابة) عن تلك الأصول (واحدة في ستة أبواب) تسمى  
أبواب النبابة لأن الأعراب الواقع فيها نائب عن الأصل (الأول) منها باب (مالا ينصرف) فانه  
يحرر بالفتحة إلا إذا أصيب أو كان مقروبا بال (الثاني) باب (جمع المؤنث السالم) والمحقق به فانه  
ينصب بالكسرة مطلقا إلا في حالة الاضطراب، وهذا هو مذهب البصريين. وقال الكوفيون  
يحرر نصبه بالفتحة مطلقا على الأصل (الثالث) باب (الفعل المضارع للمثني الآخِر) فانه يحزم  
بحذف آخره على المشهور وعليه عامة المعريين تبعًا لأن السراج في زعمه أن الحركات الأعرابية  
لا تقدر فيه حالي الرفع والنصب فعنده لما دخل الجازم حذف الحرف نفسه، والصحيح الذي عليه  
سبويه والجمهور أن أعرابه بالحركات فتقدر فيه الضمة في نحو يذهبو والفتحة في نحو يفتشون كما  
يقتدران في نحو موسى والقاضي، وعلى هذا حرمه بحذف الحركة المقصورة فقط، وإما حذف  
حرف العلة لئلا تلتبس صورة المجزوم بصورة المرفوع فكان القصد من حذف حرف العلة السارق  
بينهما (الرابع) باب (المثني) وما حل عليه فانه يرفع بالألف، ويسب ويجر بالياء (الخامس) باب  
(جمع المذكر السالم) وما حل عليه فانه يرفع بالواو، ويسب ويجر بالياء، وعلى ما ذكر من كون  
المثني والمجموع معربين بالأحرف الثلاثة تكون الأحرف الثلاثة هي نفس الأعراب، وهذا هو  
مذهب جماعة من البصريين وجرى عليه جمع متأخرون كابن حيان وتلميذه ابن عقيل واختاره  
ابن مالك وابن هشام، وقيل انهما معربان بحركات مقدرة في الأحرف فهي أنفسها محال  
الأعراب كإبدال من ريد والرأه من نكر، وهذا هو الذي ذهب إليه الجليل وسيبويه، وجمهور

الْأَسْمَاءُ السُّتَّةُ ، السَّابِعُ الْأَمْتَلَةُ الْحَسَةُ .

(فصل) : تُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَصَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ : غُلَامِي

وَأَمِي ،

الصَّريِّينَ وَهُوَ الْأَقْوَى وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ (السادس) باب (الاسماء الستة) فانه يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر بالياء ، وهذا هو المشهور في اعرابها والذي عليه الجمهور ، وهو الاصح أن اعرابها بحركات مقدرة على حروف اللمة الثلاثة (السابع) باب (الامثلة الخمسة) فاما ترفع بثبوت الون وتنصب وتحذف بحذفها . واعلم أن ما ذكره المصنف من كون النياية واقعة في سبعة أبواب مبني على المذهب المشهور أن اللمة والجموع والاسماء الستة معربة بالحروف لاهل الحركات المقدرة وأن الحزم في المتعل محذوف الحرف لا بحذف الحركة ، وأما على المذهب الصحيح الذي مثنى عليه سيويه والجمهور فأبواب النياية ثلاثة فقط بلان من الاسماء ، وهو ما جمع بألف وناه من يديتين والثاني ما لا يصرف وباب من الافعال ، وهو الامثلة الخمسة لأن الاعراب بالحروف لا مدخل له عده في الاسماء الستة .

(فصل) : في بيان ما عرابه تقديري \* (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم) الذي ليس مقصورا ولا مقوصا ولا مثنى ولا جموعا جمع مذكر سالما (المصاف) المكسور آخره لياست الياء (الياء المتكلم) سواء كانت مفتوحة ، وهو الاصل فيها ككل ما كان على حرف واحد أمساكة للتخفيف وذلك (نحو غلامي وأمي) مقول في اعراب نحو حاء غلامي وأمي حاء فعل ماض غلامي فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء مع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا ينافسها الا كسر ما قبلها ، وهو مضاف والياء ضمير متصل في محل جر بالاصافه وأمي معطوف عليه ، وتقول في نحو رأيت غلامي وأمي غلامي معقول به ، وهو صوب ، وسلامة نصبه فتحه مقدرة على ما قبل الياء اني آخر ما ذكرنا في الذي قبله ، وتقول في نحو صررت غلامي وأمي غلامي محرور بالياء ، ودلا ما جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء مع من ظهورها الخ ، وإنما قدرت الحركه فيه لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين ، وقيد الاسم المضاف بكونه ليس مقصورا الخ استمرارا عما اذا كان مقصورا فاما ثنت ألفه ، ويبقى اعرابه بحركات مقدرة عليها للتعدد ، وعما اذا كان مقوصا فان ياءه تدغم في ياء المتكلم ، وتسد نحو جاءني قاضي ورأيت فاضي وصررت بقاضي ، ويبقى اعرابه بحركات مقدرة على الياء للاستتقال ، وعما اذا كان مثنى فانه في حالة الرفع يبقى ألفه ويكون رفعه بها نياية عن الصمة نحو حادي مسلما ، وفي حالتها التنصب والجر تدغم ياءه في ياء المتكلم نحو رأيت غلامي وصررت غلامي ، وعما اذا كان جمع مذكر سالما فانه في حالة الرفع قلب واوه ياء وتدغم في ياء المتكلم ، ويكون رفعه بالواو المقلدة ياء مدغم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف اليه نحو حادي مسلما ، أصله مسلمون في فلما أضيف الى الياء حذفت الون لاجل الامانة والواو قلت ياء وأدغمت ، وفي حالتها التنصب والجر تدغم ياءه في ياء المتكلم على نحو ما تقدم في المثنى نحو رأيت مسلما وصررت بمسلي فعلمة نصبه وجره الياء نياية عن الفتحة

وفي الأسم المُرَبَّ الأخرى ألف لازمة نحو: القتي، والمُصْطَلَق، ومُوسَى، وخَبَلِي،  
ويُسمى مقصوراً، وتقدر الضمة والكسرة في الأسم الأخرى بآلة لازمة مكسورة  
ما قبلها نحو: القاضي، والداهي، والمرتي، ويُسمى منقوصاً نحو: يوم يذبح الذابح

والكسرة، وهو مضاف والياء مضاف إليه (و) تقدر أيضاً جميع الحركات (في الاسم المرب الذي  
آخوه ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع قاء كونها ألتا خرج الألف ما آخوه ياء، وخرج  
باللازمة الأسماء الستة حالة السب ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو القتي والمصطفى وموسى)  
أو أنكرة كرسى وعصا (وحلى) فانك تقول في كل منها حالة الرفع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة  
مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور، وفي حالة السب وهو منصوب وعلامة  
نصبه فتحة مقدرة على الألف مع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور، وفي حالة الجر وهو محرور  
وعلامة جوه كسرة مقدرة على الألف مع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور \* وأعلم أن محل  
تقدير الحركات الثلاث فيه إذا كان مصرفاً نحو القتي ورسى فأما غير المنصرف كموسى وحلى  
فالتقدير فيه الضمة حالة الرفع والفتحة في حالي النصب والجر ولا تقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه  
وقيل تذهبها أيضاً لأنها إنما استقلت بها لا ينصرف كأجد للقل ولا تقل مع التقدير، ولعل المؤلف  
جوز على ذلك فإنه مثل بموسى وحلى قاله العالم كهي (ويسى) أى الاسم الذي آخوه ألف  
لازمة (مقصورة) لأنه ضد الممدود، أولانه مقصور أى ممنوع من ظهور الحركات فيه، وفيه درة القائل:  
سلم على الدلي البهاء وصف له \* شوق إليه واثني بمساوئه  
أبداً بحركتي إليه تشوّقي \* جسمي به مشطوره منهوكة  
واقدر تحلت لبعده فكأنني \* ألف فليس يمكن تحريكه

وقد يلحق المقصور التثنية فتسقط أله في الأصل وذلك نحو هذه عما ورسى وهي رأيت عما ورسى  
وهي وصيرت بعصا ورسى وهي، والمقصور والممدود على ضربين ضرب منه يدرك بالقياس وصرب  
منه يدرك بالسماع وقد جاءت ألتا بمدودة ومقصورة وجميع ذلك يعرف من باب المقصور والممدود  
في مسوطات علم النحو (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم الذي آخر ياء  
لازمة مكسورة ما قبلها) مقروناً بأل (نحو القاضي والداهي والمرتي) أولاً كذا نص وداع وصرتي  
وإنما قدرنا لاستغناهما على الياء فتقول في نحو جاء القاضي جاء فعل ماض والقاضي فاعل وعلامة  
رفعها ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم مقصور وفي نحو صيرت القاضي  
القاضي جار ومحرور الباء حرف جر والقاضي مجرور بالياء وهو عذر بعلامة جره كسرة مقدرة  
على الياء مع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم معرّض (ويسى) أى الاسم الذي كبر (مقصراً)  
لأنه قصص منه بعض الحركات ولأن لاه وهي الياء تمحذف إذا برز كقاص فراراً من الأسماء  
الساكنين (نحو يوم يذبح الذابح) وأعرابه يوم طرف زمان متعلق ما ذكره منبأ أو قوله تعالى  
بعده - بحرحون - وقيل بـ ذلك، يذبح فعل مضارع متجوزة عن الناصب والحال مذهب من يروى  
وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستقلال  
فعل مضارع معتل الآخر بالواو، والذابح فاعل وهو من يذبح ذابحاً ١٩٥ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١

مُطْبِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ، وَتَطْهَرُ فِيهِ الْفَتْحَةُ يَلْقِيهَا نَحْوُ : أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ، وَتَقْدَرُ الصَّمَّةُ  
وَالْفَتْحَةُ فِي الْقِيَلِ الْمُسَارِعِ الْمُعْتَلِّ ، وَتَقْدَرُ الصَّمَّةُ قَطْعًا فِي الْقِيَلِ الْمُسَارِعِ الْمُحْتَلِّ بِالْوَاوِ  
وَالْيَاءِ نَحْوُ : يَلْتَحُو ،

المحذوفة تخفيفاً منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم منقوص والمراد بالداعي إسرائيل وقوله - إلى شيء  
نكر - أي منكر تنكره النفوس لشدة وهو الحساب وحذفت الواو من يدع في الرسم تبعاً للنطق  
والياء من المصاحف تخفيفاً اجراء لآل مجرى التنوين المعاقب لما فسكاً تحذف الياء مع التنوين تحذف  
مع آل (مطبعين) أي سرعين ماذى أعتاقهم (إلى الداع) وهو إسرائيل ، وأعرابه مطبعين  
حال من الواو فيخرجون وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم  
والنونريدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم للمرد ، ومطبعين اسم فاعل يعمل  
عمل الفعل يرفع الفاعل ويسبب للفعل وقاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم ، إلى الداع جار ومجرور  
إلى حرف جر الداع مجرور بالي وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها  
الاستقلال لأنه اسم منقوص (وتطهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يضاف الياء التسكيم كأمير  
وأما طهرت فيه الصممة (لحقها) عليه (نحو - أجيبوا داعي الله -) وهو محمدي الله عليه وسلم  
وأعرابه أجيبوا أصل أمر مسمى على حذف النون ، وواو الجاهة صير متصل في محل رفع فاعل ، داعي  
مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولطف الجلالة مضاف إليه .

[فتنه] عمل مذكر في الاسم المنقوص مالم يكن على صيغة منتهى الجموع ومالم يكن أول  
حرفين جعل مجموعهما اسماً واحداً فإن كان على صيغة منتهى الجموع فالمقدرة فيه الصمة والفتحة  
وذلك نحو جوار وغواش فقول هذه جوار وصررت بجوار ، وأعرابه الهاء للتنبيه ، وهذه اسم إشارة  
في محل رفع مبتدأ ، جوار خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه صمة مقدرة على الياء المحذوفة للمؤوض  
عنها التنوين منع من ظهورها الاستقلال لأنه اسم منقوص ، وصررت فعل وفاعل بجوار جار ومجرور  
وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة للمؤوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستقلال لأنه  
اسم منقوص ، وأما حالة النصب فتطهر فيه الفتحة نحو رأيت جواراً وإن كان المنقوص أول  
حرفين جعل مجموعهما اسماً واحداً وركبا تركيباً إضافياً وآخر أولهما ياء نحو رأيت معبد بركب فانه  
يقدر بآخر الحرف الأول منهما الفتحة في حالة النصب بلاخلاف إذ لم يسمع فيه الفتح في حالة النصب  
(وتقدر الصمة والفتحة) دون الكسرة (في الفعل المضارع المعتل) آخره بالألف لتعذر تحريكها  
كأمر بتخلف السكون فلا يقدر فيه ليابة حذف الألف عنه على ما مرّ وذلك نحو زيد يغشى ولن  
يغشى يغشى في الأول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة رفعه في الأول ضمة مقدرة على  
الألف منع من ظهورها لتعذر لانه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وعلامة نصبه في الثاني فتحة  
مقدرة على الألف منع من ظهورها لتعذر لانه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (وتقدر الضمة  
نقطاً) أي دون الفتحة (في الفعل المضارع المعتل) آخره (بالواو وبالياء) فالأول (نحو)  
زيد (يدعو) وأعرابه زيد مستأد يدعو فعل مضارع مرفوع لتجوده عن الماصب والجازم وهو  
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل

وَيَرْجُو تَطَهُّرُ الْفِتْنَةِ نَحْوُ : لَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَرَى ، وَالْجَزْمُ فِي الثَّلَاثَةِ بِالْحَذَفِ كَمَا تَقَدَّمَ .  
 ( فُضِّلَ ) الْأَسْمُ الْأَيُّ لَا يَنْصَرِفُ مَا فِيهِ عِلْتَانُ مِنْ عِلَّلٍ نَسَخَ أَوْ وَاحِدَةٌ تَقُومُ  
 مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ ، وَالْعِلَّلُ النَّسْخُ هِيَ : الْجَمْعُ ، وَوَزْنُ ، الْقَيْلُ ، وَالْمَعْلُ ، وَالْأَتَائِيثُ ،  
 وَالْتَعْرِيفُ ، وَالْتَرْكِيبُ ، وَالْأَلْفُ وَالثَوْنُ الرَّائِدَتَانِ ، وَالْمُبْعَةُ ، وَالصَّعَةُ يَحْمَلُهَا  
 قَوْلُ الشَّاعِرِ :

الْأَسْرُ بِالْوَاوِ ، وَجِلَّةُ الْعَمَلِ وَالْفَاعِلِ فِي عَمَلٍ رَفَعَ خَبَرٌ ( د ) نَحْوُ زَيْدٌ ( رَمَى ) وَاعْرَابُهُ زَيْدٌ مَبْدَأٌ  
 يَرَى هَلْ مَصَارِعُ مَرْهُوعٍ لَتَحْرَدَ عَنْ النَّاصِبِ وَالْجَائِزِ وَهُوَ مَرْهُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ صَمَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى  
 الْبَاءِ مَنَعَ مِنْ طَهُّورِهَا الْإِسْتِقَالُ لِأَنَّهُ فَعْلٌ مَضَارِعُ مَعْتَلٍ الْآخَرُ بَالِيَاءُ وَجِلَّةُ الْقَعْلِ وَالْمَاعِلِ فِي عَمَلٍ  
 رَفَعَ خَبَرٌ ( وَطَهَّرَ الْفِتْنَةَ ) فِي آخِرِهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ لَحَقَهَا ( نَحْوُ لَنْ يَدْعُو وَلَنْ يَرَى )  
 وَاعْرَابُهُ لَنْ حَوْفٌ لَنْ وَنَسَبٌ يَدْعُو هَلْ مَضَارِعُ مَنْصُوبٌ بَلَنْ وَعَلَامَةُ نَسَبِهِ فَتَحَ آخِرُهُ وَمِثْلُهُ لَنْ  
 يَرَى ( وَالْجَزْمُ فِي الثَّلَاثَةِ ) أَيْ فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا جَارِمٌ ( بِالْحَذَفِ ) لِأَوَاخِرِهَا  
 ( كَمَا تَقَدَّمَ ) بَيَانُ ذَلِكَ نَحْوُ لَمْ يَغْزِ وَلَمْ يَغْضِ وَلَمْ يَرَمْ لَأَنَّ أَحْرَفَ الْعِلَّةِ لَصَفْهَا بِسُكُونِهَا قَرِيبَةٌ مِنْ  
 الْحَرَكَاتِ فَتَسَاطَعُ عَلَيْهَا الْعَامِلُ كَانَسَلَطَ عَلَى الْحَرَكَاتِ فَحَذَفَهَا كَانَحْطَفَ الْحَرَكَاتِ وَعَمَلٌ حَذَفَ الْحَرْفَ  
 لِلْمَحَازِمِ إِذَا كَانَ أَصْلُهَا هَلْ كَانَ دَلَالَةً مِنْ أَوَّلٍ فَلَا يَحْدَفُ نَحْوُ قَرَأَ فَتَحَ أَوَّلُهُ مَضَارِعُ قَرَأَ فَتَانِكَ تَقُومُ  
 فِيهِ لَمْ يَرَأَ بِالْأَلْفِ وَيَمْتَنِعُ حَذْفُهَا لِاسْتِيفَاءِ الْجَزْمِ مُقْتَضَاهُ وَهُوَ حَذَفَ الْحَرْكَةَ وَهِيَ الْهَمْزَةُ الَّتِي كَانَتْ  
 مَوْجُودَةً قَبْلَ الْإِدْعَالِ أَلْفًا .

( فصل ) في مواضع الصرف \* ( الاسم الذي لا ينصرف ) : أَيْ لَا يَدْخُلُهُ النَّصْرُ مَفْرَدًا كَانَ  
 أَوْ مُجَرَّدًا ( مَا فِيهِ عِلْتَانُ ) فَرْعَتَانِ مَرْجِعُ أَحَدَاهُمَا لِلْفِعْلِ ، وَالْآخَرُ لِقِيٍّ : وَالْعِلْتَانُ الْمَدْكُورَتَانِ  
 ( مِنْ عِلَّلٍ نَسَخَ ) لِأَعَاشِرِهَا بِدَلِيلِ الْإِسْتِقْرَاءِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِمَاطِمَةٍ وَأَبْرَاهِمُ فَكَلَّ مِمَّهَا فِيهِ  
 عِلْتَانُ فَرْعَتَانِ مِنْ عِلَّلٍ نَسَخَ الْأَوَّلُ فِيهِ الْعِلَّةُ وَالْأَتَائِيثُ ، وَالثَّانِي فِيهِ الْعِلَّةُ وَالْهَمْزَةُ ( أَوْ ) فِيهِ  
 عِلَّةٌ ( وَاحِدَةٌ ) مِنَ الْعِلَّتَيْنِ ( تَقُومُ ) فِي الْإِسْتِقَالِ بِمَجْعِ الصَّرْفِ ( مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ ) نَحْوُ مَرَرْتُ  
 بِصَعْرَاءَ وَحَسَلِ وَسَاحِدُ فَكَلَّ مِنَ الثَّلَاثَةِ دَوَّجٌ مِنَ الصَّرْفِ لِقِيٍّ عَمِيَّةٌ طَائِمَةٌ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ : الْأَوَّلُ  
 الْأَتَائِيثُ الْمَقْصُورَةُ ، وَالثَّانِي الْأَتَائِيثُ لِلْمَمْدُودَةِ ، وَالْثَلَاثُ أَصِيفَةُ سَمِيهِ الْجُمُوعِ ( وَالْعِلَّلُ الْقِسْمُ )  
 عَلَى سَبِيلِ الْأَحْجَالِ وَالتَّعْدَادِ ( هِيَ الْجَمْعُ ) وَهُوَ مَرْجِعُ عَنِ الْوَاحِدِ ( وَوَزْنُ الْعَمَلِ ) وَهُوَ رَفْعُ  
 عَنْ وَزْنِ الْأَسْمِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ نَوْعٍ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ الْوِزْنُ لِمَتَرٍ نَزَحَ أَوَّلُهُ كَمَا فِي  
 ذَلِكَ الْوِزْنِ كَانَ مَعَالُورُهُ ( وَالْعَمَلُ ) وَهُوَ مَرْجِعُ عَنِ الْمَمْدُودِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْإِسْمُ عَلَى  
 حَالِهِ ( وَالْأَتَائِيثُ ) وَهُوَ مَرْجِعُ عَنِ التَّكْبِيرِ لِأَنَّكَ تَقُولُ مَا تَمْ ثُمَّ مَوْلَى بَاءً ( وَالْتَعْرِيفُ ) وَهُوَ  
 عَنِ التَّكْبِيرِ لِأَنَّكَ تَقُولُ رَجُلٌ ثُمَّ تَقُولُ الرَّجُلُ ( وَالْتَرْكِيبُ ) وَهُوَ مَرْجِعُ عَنِ الْإِفْرَادِ لِأَنَّ الْأَتَائِيثَ  
 وَالْثَوْنِ الرَّائِدَتَانِ ( وَرَدَّ مِمَّهَا مَرْجِعُ الْوَرْدِ حَالَهُ ) ( رَايَ الْجَمْعُ ) رَأَى فِي الْإِسْمِ رَفْعُ الْإِسْمِ  
 إِذَا الْأَصْلُ فِي كُلِّ لِسَانٍ أَنْ يَجَانِبَهُ لِسَانُ آخَرَ ( وَالصَّعَةُ ) وَهِيَ فَرْعُ الْبَرَمِيِّ وَهِيَ مَقَامُ  
 ( مَحْمَدَا ) عَلَى التَّعْرِيفِ لِلْمَدْكُورِ ( قَوْلُ الشَّاعِرِ ) وَهُوَ لَا سَمَ الْبَلَاءِ " نَحْوُ مَا فِي الْمَرْثَةِ .

الجمع وزن عادلا أنت بمعرفة \* ركب وزد عمة فالوصف قد كلاً  
فالجمع شريطة أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مقابل نحو : مساجد ،  
وقدراهم ، وغنائم ، أو مفاعيل نحو : مصاييح ، ونجاريب ، وهذه اليلة هي اليلة الأولى  
من اليلتين اللتين كل واحدة منهما تجمع الصرف وتقدم مقام اليلتين ، وأما وزن  
الفعل فالمراد به إما أن يكون

الخاص المحلى رجه الله تعالى :

( أجمع وزن عادلا أنت بمعرفة \* ركب وزد عمة فالوصف قد كلاً )

بتثنية ميم كلاً وألفه للإطلاق ، ثم هذا هو المذكور بصريح الاسم ، ومنها ما هو مذكور بطريق  
الاشتقاق فإذا اجتمع في اسم علتان من هذه التسع أو واحدة تقوم مقامهما صار حيثما مشابها  
لأحد من جهة أن في الفعل مرعيتان من الاسم : أحدهما من جهة اللفظ وهي الاشتقاق فان الفعل  
مشتق من المصدر ، وثانيهما من جهة المعنى وهي الإفادة فان الفعل لا بد له من فاعل والفاعل لا يكون  
الاسم فإذا أشبه الاسم في ذلك كان مثله في استعمال ما يجمع فيه من الجر والتووين ، ثم العريب  
والوصف علمان موصوفتان ، وبقية العلة التسع لفظية ( فالجمع شرطه ) في كونه يمنع الصرف ( أن  
يكون على صيغة منتهى الجموع ) : أى على صيغة تنتهى الجموع في الكلمات العربية إليها لان  
جمع التكسير قد يجمع فإذا انتهى إلى هذه الصيغة لم يجر جمعاً جمع تكسير بحال وذلك نحو  
كأ ، ومرد وجهه أكأ وجمع أكأ أكأ بوزن مفاعل ولا يجوز أن يجمع مرة أخرى وكلم جمع  
أساء وجمع أساء أساءت بتشديد الياء بوزن مفاعيل إذا الحرف المشددة يقوم مقام حرفين ( رهي ) أى  
الصيغة التي تنتهى إليها جوع جمع التكسير ( صيغة مفاعل ) من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف  
بعدها حرفان أولهما مكسور لفظاً ( نحو مساحد ودرهم وضائم ) أو قد يراحو دواب أساءه دواب  
( أر ) سيدة ( مفاعل ) من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف أولها مكسور  
وثانيها ساكن ( نحو مصاييح ونجاريب ) وقد أهمم بمثله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها  
مما وهو كذلك لأن المعنى موافق مما نرى بمفاعيل في الهيئة والوزن لاقى الحروف ، وقد يقال لهذا  
الجمع الجمع المشابه والجمع الذى لا نظيره في الأحاد أى لا مجرد عريب على وزنه ، وإذا سمي بهذا الجمع  
كخاص علماً بالجمع - وهو أن تسمية الجمع صرفة نظراً إلى الأصل ، وأما سراويل فتقول منصرف  
والأصح مع صرفة - يقال سبريه أجمعى جعل على موازنه في العربية ، وهو مصاييح - وقال  
المرد هوهر في جمع سرولة تقديراً لاختصاره لأن مدلول سرولة - دليل سراويل لأن كلاهما اسم  
للثياب - لا يجر بالثبوت كما هو الحال في رائدة منصرف ( وهذه اليلة ) يعنى الجمع الذى  
ذاته له تسمية ( أى اليلة الأولى من اليلتين اللتين كل واحدة منهما تجمع الصرف وحدها ) أى  
لا يحتاج سميها مع غيره على واحدة - رهي راحة إلى المعنى ، وكونه على صيغة لا نظير لها في  
الآراء بمرحلة - أى - رهي راحة إلى الأصل ولهذا لوحقته الحاء انصرف لشبهه بالمرد حيث  
( أما وزن الفعل ) فان لفعل المشافى أو المصارع أو الألسر ( فالمراد به إما أن يكون

الاسم على وزن خاص بالفاعل كشمّر يشديد الميم ، وضرب بالبناء للمفعول ، وأطلق وتحوّره  
من الأحوال الخاصة المبدوءة بهزة الوصل إذا شئى به من ذلك ، أو يكون في أوله  
زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه كالأخذ ، وبزده ، وتثبته ،  
وترجيته ،

الاسم على وزن خاص بالفعل) بحيث لا يوجد في اللغة العربية اسم على ذلك الوزن المنقولا من  
الفعل مجردا من فعله وذلك ( كشمّر يشديد الميم ) فانه علم لفرض للحاج بن يوسف منقول  
من شمر يشمر تشبيرا اذا أسرع في المشي ، وفعل بتضعيف العين مختص بالفعل فهو غير مصرف  
للعلمية ووزن الفعل ( وصر ) بالتخفيف والتشديد كما قاله الخبيصي ( بالبناء للمفعول ) اذا جعل  
علما لشيء فانه منقول من الفعل الذي هو ضرب يضرب ضربا فهو غير مصرف للعلمية ووزن  
الفعل ، واحتز بقوله البناء للمفعول مما هو صيغة المعلوم فانه غير مختص بالفعل ( وأطلق وتحوّره  
من الأحوال الخاصة المبدوءة بهزة الوصل ) فانه ( اذا سمي بشيء من ذلك ) كان غير منصرف  
للعلمية ووزن الفعل لأن هذا الوزن لا يوجد في غير الفعل ، ومثله ما كان مبدوءا بتاء المطاوعة نحو  
تقاتل وتضاح فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل . قال الأزهري : وسكن هزة الوصل في الفعل  
المسمى به القطع ، واحتز المصنف قوله على وزن خاص بالفعل عما اذا كان على وزن لا يختص  
بالفعل فان كان الاسم به أولى لكونه غالبا فيه كالذي على وزن فاعل ككامل علما أو كان  
مستعملا في الاسم والفعل على السواء كالذي على وزن فعل فتح العين كضرب وشجر أو وزن  
فعل نحو جفر ودحج فانه منصرف ، وإن كان الفعل به أولى بأن يكون غالبا فيه كاعمد بكسر  
الهمزة والميم وسكون المثناة بينهما والمال للمهمل ، وهو علم يجعل على حجر السكحل فهو مجموع  
من الصرف لأنه موازن لأصرب أمر من الضرب ( أو يكون ) الاسم ( في أوله زيادة كزيادة  
الفعل ) المضارع أى بأن يكون في أوله حرف من حروف تأيت فان الفعل أولى بهذه الزيادة من  
الاسم لانها في الفعل تدل على معنى وفي الاسم لا تدل على شيء ، وذلك نحو أكل فتفتح الهمزة  
والكاف وسكون الفاء بينهما ، وهي الزائدة يقال أخذته الافكل اذا أصابته رعدة فان الهمزة  
فيه لا تدل على معنى ، وهي في موازنه من الفعل نحو أذهب دالة على المتكلم فلذا كان المفتح  
بهذه الزيادة من الأحوال أصلا للمفتح بها من الأسماء ( وهو ) أى الاسم مع تلك الزيادة ( مشارك  
للفعل في وزنه ) بشرط كون الوزن لازما بقايا في اللفظ على حاله الأصلية غير مخالفة لطريقة الفعل  
وذلك ( كأخذ ) مبدوءا بالهمزة ( وبزده ) مبدوءا بالياء علمين على شحمين ( وتضبط ) مبدوءا  
بالتاء علما على قبيلة ( ورجس ) مبدوءا بالنون علما على ننت فكل من هذه الأربعة غير  
مصرف للعلمية ووزن الفعل فان لم يكن الوزن لازما نحو أخرى علما فانه منصرف لأنه في الرفع  
نظير اكتب ، وفي التثنية نظير اذهب ، وفي الخبر نظير اصرب فلم يزل وزنا واحدا في الأحوال  
الثلاثة وإن لم يكن الوزن نافيا على حاله الأصلية فهو مصرف أيضا نحو رد رقتل وبيع مبيعات  
للمفعول لأنها لم تنق على حالتها الأصلية فان أصلها فصل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الاعداد  
والاعلال فصارت صيغة رد بهزلة فصل وصيغة قبل وبيع منزلة ديك فوح صرعا لبدك



وَأَمَّا الْفَتْحُ فَهُوَ خُرُوجُ الْأَمْرِ عَنْ صِفَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ: إِمَّا تَحْقِيقًا كَأَحَادَ، وَمَوْحِدَ، وَثَنَاءَ، وَمَثْنًى، وَثَلَاثَ، وَثَلَاثَ، وَزُبَاعَ، وَمَرْبَعَ، وَهَكَذَا إِلَى الْمَثَرَةِ فَلَهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ أَلْفَاظِ الْمَدَدِ الْأَصُولِ مُكَرَّرَةً: فَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمِ أَحَادَ

وَالْقَرْجُ قَالَ الْفَاكِي هُوَ فَتْحُ أَوَّلِهِ وَكَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ اهـ وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ وَالْقَرْجُ بِكَسْرِ التَّوْنِ وَفَتْحِهَا نَافِعٌ شَمَهُ لِلزَّكَامِ وَالصَّدَاعِ الْبَارِدِينَ، وَأَصْلُهُ يَمْنَى عُرُوقُهُ مَتَوَعًا فِي الْحَلِيبِ لِيَلْتَنِينَ يَطْلَى بِهِ ذِكْرُ الْمَنِينِ فِي قِيَمِهِ، وَيُضَلُّ فَعَلًا عَجَبًا اهـ (وَأَمَّا الْمَدَلُ) الَّذِي يَمْنَعُ الصَّرْفَ (هُوَ) خُرُوجُ الْأَسْمِ أَيْ تَحْوِيلُهُ (عَنْ صِفَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ) أَيْ صِفَتِهِ الَّتِي كَانَ يَمْنَى أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا أَيْ صِفَةُ أُخْرَى مَعَ اقْتِدَادٍ لِلْمَعْنَى وَالْمَادَّةِ وَالْخُرُوجِ عَنِ الصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ (أَمَّا تَحْقِيقًا) بَأَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ خَبَرَ مَنَعَ الصَّرْفَ عَلَى خُرُوجِهِ عَنْ صِفَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ فِي أَرْوَاحٍ مِنْهَا أُخْرَى بَضْمُ الْمَهْمَزَةِ وَفَتْحُ الْحَاءِ فِي تَحْوِيلِهِمْ بِسُوءَةِ أُخْرٍ فَأَحْرَصَةُ السُّوءَةِ وَهُوَ مَجْرُورٌ وَعَلَامَةُ جَرِّهِ انْتِفَاعُهُ بِنَاءَهُ مِنَ الْكُسْرَةِ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَصْرَفُ لِلْمَدَلِ وَالصِّفَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَمْعٌ لِأُخْرَى أَيْ آخِرٍ يَفْتَحُ الْحَاءَ بِمَعْنَى مُفَايِرٍ، فَكَانَ حَقٌّ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ أَنْ يُقَالَ فِيهِ الْأَخْرُ بِالْأَلْبِ وَاللَّامِ، وَأَمَّا آخِرُ بَعْدِ الْمَهْمَزَةِ وَفَتْحُ الْحَاءِ فَلَا مَدَلَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوُضُوفِ وَوزنِ الْعَمَلِ، وَمِنْهَا فَعْلٌ فِي التَّوَكُّيدِ، وَهِيَ جَمْعٌ وَكُتِبَ وَصَحَّ وَبَتَّعَ فَاتَهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَمَلِيَّةِ وَالْمَدَلِ لِأَنَّهَا مَعَارِفُ بَنِيَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَمِنْهَا سَمَحَرٌ إِذَا أُريدَ بِهِ سَحَرٌ يَوْمَ بَعَثَهُ وَكَانَ مَجْرُودًا مِنْ أَلٍ وَالْإِضَافَةِ مَحْوٍ اعْتَكَفَ فِي يَوْمٍ الْجَمْعَةِ سَمَحَرٌ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَمَلِيَّةِ وَالْمَدَلِ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ مَعْدُولَةٌ عَنِ السَّحَرِ، وَمِنْهَا فَعَالٌ يَفْتَحُ الْقَاءَ عِلْمًا لِلْمُؤَنَّثِ كَهَذَا وَقَطَامٌ فِي لَفْظَةِ تَجِيمٍ فَانْهَمَ يَمْنَعُونَ صَرْفَهُ. قَالَ سَيَوِيهٌ: لِلْعَمَلِيَّةِ وَالْمَدَلِ عَنْ فَاعِلَةٍ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ لِلْعَمَلِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ الْمَعْدُولِ، كَزَيْبٍ وَأَهْلِ الْحِجَارِ يَدْنُوهُ عَلَى الْكُسْرِ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ صَدَقُوا \* فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

وَمِنْهَا أَمْسٌ إِذَا أُريدَ بِهِ الْيَوْمُ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ فَإِنَّ بَنِي تَجِيمٍ يَمْنَعُونَهُ أَيْضًا مِنَ الصَّرْفِ الْعَمَلِيَّةِ وَالْمَدَلِ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَمْسِ وَالْحِجَارِ يَرْنُ يَمْنُونُهُ عَلَى الْكُسْرِ مطلقًا، وَمِنْهَا مَوَازِنٌ فَعَالٌ بَضْمُ الْعَاءِ وَمَعْلٌ مَفْعَلٌ لِلْيَمِّ وَالْعَيْنِ (كَأَحَادَ) بِضَمِّ الْمَهْمَزَةِ (وَمَوْحِدَ) يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَثَنَاءَ (وَثَنَاءَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَمَثْنًى) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَمَثَلَتْ) يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَثَلَاثَ وَسَكُونُ ثَانِيهِ (وَرُبَاعَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَمَرْبَعَ) بِوَزْنِ مَثَلَتْ وَآدِرَ سَمْعَةً سَدُودَةً نَافِقًا وَمَارَادَ عَابَهَا كَانَتْخَمَةً (وَهَكَذَا إِلَى الْعَشْرِ) أَيْ مَعَ الْعَشْرِ عَلَى الْأَصَحِّ وَقَوْلُ الْخَطَّابِيِّ فِي مَحْصِهِ وَأَنَّهُ عِيدَةٌ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَجَاوِزُ الْأَرْبَعَةَ أَتَرَبَّيْ بِأَنْ يَخْتَصِمَا سَمْعَ مَا يَسْمَعُهَا (فَاتَهَا) أَيْ الْإِثْمَةُ الْمَذْكُورَةُ (مَعْدُولَةٌ عَنْ أَلْفَاظِ الْمَدَدِ الْأَصُولِ) مِنْ وَاحِدٍ إِلَى الْعَشْرِ حَالُ كَوْنِهَا (مُكَرَّرَةً) فَأَحَادَ وَمَوْحِدَ وَمَعْدُولَانِ عَنْ وَاحِدٍ وَاحِدٍ، وَثَنَاءَ وَمَثْنًى وَمَثَلَتْ مِنْ جَمْعٍ ثَلَاثِينَ وَهَكَذَا، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهَا يَكْرُرُ دُونَ لَطْفِهَا. وَالْأَصْلُ عِنْدَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ مَكْرَرًا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ أَيْضًا مَكْرَرًا، فَهَلُمَّ أَنْ أَصْلَهَا لَمْ يَكْرُرْ وَأَمَّا رَاحِدٌ وَثَمْنٌ ثَلَاثَ وَثَلَاثَ وَثَلَاثَ وَهَكَذَا (فَأَصْلُ حَالِ الْقَوْمِ أَحَادَ) وَأَعْرَابُهُ جَاءَ فَعْلٌ مَاضٍ الْقَوْمُ فَعْلٌ حَالٌ مِنْ لَفْظِهِ وَعَلَامَةُ مَعْنَاهُ فَتَحَ آخِرُهُ وَلَمْ يَوَاقِفْ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَمَلِيَّةِ

جاءوا واحداً واحداً ، وأصلُ جاءَ القومُ مثنى جاءوا اثنين اثنين ، وكذا في الباقى وإنما  
تقديرها كالأعلام التي على وزنِ هَلْ كَسَرٌ ، وَزَعَلٌ ، وَزَعَلٌ ، فإنها كما سُمِّيتْ بِمَثْنُوَّةٍ  
مِنَ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهَا عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرُ الْقَتْبَةِ قَدَّرُوا فِيهَا الْعَدْلَ وَأَنَّهَا مَقْتُولَةٌ عَنْ  
حَاكِمٍ وَعَنْ زَكَاةٍ وَعَنْ زَكَاةٍ . وَأَمَّا التَّائِيثُ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : تَائِيثٌ بِالْأَلِفِ ،  
وَتَائِيثٌ بِالتَّاءِ ، وَتَائِيثٌ بِالْمَعْيِ : فَالتَّائِيثُ بِالْأَلِفِ يَمْتَنِعُ الصَّرْفُ مُطْلَقاً سِوَاهُ  
كَانَتْ الْأَلِفُ مَقْصُورَةً كَعَجَلٍ ، وَمَرَمَى ، وَزَكْرَى .

والعدل ( جاءوا واحداً واحداً ) أى متفرقين عدل عن واحد الى أحاد تخصيصاً للفظ ( وأصل جاء  
القوم مثنى ) وأعرابه كأعراب الذى قبله غير أن النصب فى مثنى يفتحه مقفلة على الألف مع من  
طهورها الضمير لأنه اسم مقصور ( جاءوا اثنين اثنين ، وكذا فى الباقى ) فأصل جاءوا ثلاث جاءوا ثلاثة  
ثلاثة ، وهكذا ( وإما ) أن يكون المروج عن الأصل ( تقديرها ) بأن لا يدل دليل غير مع الصرف  
على وجود العدل فى ذلك الأصل إلا أنه لما وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلية قَدَّرُوا فيه  
العدل خطأ لقاعدتهم عن الإعرام وذلك ( كالأعلام التي على وزن هَلْ ) بضم أوله وفتح ثانيه  
( كسمر ) ونحوه مما ليس بمعة فى الأصل ( ويرى ) علم على الاسم أبى حاتم زهر من هذيل  
الكوفي صاحب أبى حنيفة ، مات رجة سنة سبعين ومائة ( وزحل ) علم على كوكب فى السماء  
السابعة ، سُمِّيَ بذلك لأنه زحل أى بعد ( فإنها لما سمعت ) أى الأعلام المذكورة ونحوها بما  
جاء من الأعلام على وزنها كجمع وقرح وجشم ( ممنوعة من الصرف ) وجلة ماسم من العرب  
من الأعلام المعدولة تقديرها أربعة عشر الثلاثة المذكورة وجمع وقرح وجشم ومضر وعصم وجأ  
ودلف وهبل وبلغ وقم ولعل وكلها معدولة عن فاعل إلا الأخير فانه معدول عن فاعل ، فهذه  
الاسماء التي سمعت أى لطقت بها العرب غير مصرفة ( وليس فيها علة ظاهرة غير العلية ) وهى  
لا تستقل بجمع الصرف وأمكن العدل دون غيره ( فعدروا فيها العدل ) لأن الغالب فى الأعلام العدل  
مع أن صيغة فصل قد كثرت فيها العدل كعدل معدول عن عادر وهى معدول عن ناسق ( وأما  
معدولة ) عن فاعل غالباً مصر ( عن عامر ، و ) روى ( عن رافر ، و ) زحل ( عن زاحل ) لأن عامراً  
وزافراً وزاحلاً ثابتة فى الأحاد السكراء ، بخلاف عمر وزهر وزحل ( ولما التائيب ) المانع من  
الصرف ( فهو على ثلاثة أقسام ) الأول ( تائيت بالالف ) أى المقصورة نحو حلى أو المعدودة نحو  
نحو صهرام ( و ) الثانى ( تائيت بالتاء ) للثناة من فوق نحو حمر رطلحة ( ر ) الثالث ( تائيت  
بالمعنى ) نحو زيم رصعاد ، وقد يجتمع التائيت باللفظ والمعنى فى كلمة واحدة نحو طامعة ( فالتائيت  
بالألف يمتنع الصرف ) أى يستقل بجمع صرف ما عداه ( مطلقاً ) أى سواه كل نكرة أم معدرة  
مفردة أم جمعا إما صفة ( سواء كانت الألف مقصورة كحلى وصرخى ود كرى ) وإما غير بعد  
الألف فتقول فى أعراب نحو صهرت بحلى ، بحلى جار مجرور بحلى مجرور بإسما وهو مجرور  
وعادة سواه الفتحة نية عن المكسرة أنه اسم لا يصرف والمانع له من الصرف : نية فتح

أَوْ كَانَتْ مَمْدُودَةً كَصَحْرَاءَ ، وَصَحْرَاءَ ، وَزَكْرِيَاءَ وَأَشْيَاءَ ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ هِيَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ  
 مِنَ الْعِلْمَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحَدًّا فَتَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمَيْنِ ، وَأَمَّا  
 الثَّلَاثِيَّةُ بِالنَّاءِ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ سَوَاءً كَانَ عَلَمًا لِلذَّكْرِ : كَقَطِطَةٍ ، أَوْ  
 لَوْنَةٍ كَقَطِطَةٍ ، وَأَمَّا الثَّلَاثِيَّةُ الْمُنَوِيَّةُ فَهِيَ كَالثَّلَاثِيَّةِ بِالنَّاءِ فَيَمْنَعُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ لَكِنْ

مقام علمين ، وهى ألف التائيب المقصورة ( أو كافت ممدودة كصحراء وجراء وزكرياء ) بهمة  
 بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مرهت يصحراء جار ومحرور الناء حرف جر صحراء محرور بالناء  
 وهو محرور وعلاصة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا يصرّف والمانع له من الصرف  
 علمة تقوم مقام العلمين وهى ألف التائيب الممدودة ، وأما مثل المصنف للتائيب بالألف بأمثلة  
 متعددة للإشارة الى انها تمنع صرف ما هى فيه نكرة كان كذكرى وصحراء أو معرفة كزكرياء أم  
 مجردا كهذه الأمثلة أوجعا كعرضى اسما كما تقسم أوصفة كحلى ، ومن المؤنث بالألف المقصورة  
 رصوى مثلبت الراى جل بالمدينة الشريفة والألف الممدودة اسما لان أصله كاهل سميوبه وسما والواو  
 وزعه العراء انه جمع اسم جمع اذا كان علما مؤنثا علمية والتائيب المعنوى ، وان كان علما  
 لمذكر العلمية والتائيب الاصلى نظرا لكونه منقولا عنه ، ومن ذلك ما ذكره المصنف بقوله  
 ( وأشياء ) وانما أسوها عما قبلها للتحالف فيها وماد كره من الحاقها بالمؤنث بالألف هو مذهب  
 سميوبه لأن أصلها شياء كصحراء زهوا اجتماع هزتين بينهما ألف فقلوا اللام وهى الهذرة  
 الاولى الى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لعماد ( وهذه العلة ) يعنى بذلك التائيب بالألف المقصورة  
 أو الممدودة ( هى العلة الثانية من العلمين الثلثين كل واحد منهما تمنع الصرف وحدها ) فلا يحتاج  
 معها الى علة أخرى بل تستقل بجمع الصرف ( فتقوم مقام العلمين ) وذلك لأنها فى نفسها علة  
 لفظية ولزومها لماهى فيه بحيث لا يصح حذفها منه محال منزلة علة أخرى معوية بخلاف ناء التائيب  
 فاعلم معرضة للزوال لأنها لم توضع الا للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولهذا اشترط لمنع الصرف معها  
 العلمية لأجل أن تلزم ( وأما التائيب بالناء ) ويقال له التائيب الملعطى ( فيمنع الصرف ) لماهى  
 فيه ( مع العلمية ) أى اذا كان الاسم الذى دخلت عليه علما ليصير التائيب حينئذ لازما لأنه  
 بدون العلمية فى معرض الزوال ولا يقدر على مع الصرف واشترط العلمية فيه لتحصيله عن الزوال  
 جم. لوصى به مذكر لم تزل الناء نحو جزة وقائمة فى قولك مرهت بأمرأة قائمة منصرفة ، وان  
 كان به الصفة والتائيب لأن تأييبه معرض للزوال لانك لو وصفت به مذكرا تقول مرهت برجل  
 قائم ( سواء كان ) أى ماهو مؤنث بالناء ( علما لمذكر كقطعة أو مؤنث كعاطمة ) سواء كان  
 متحركا أو ساكنا راندا على ثلاثة أحرف أو عبر زائد عليها ( وأما التائيب للمعوى ) وهو  
 كون الاسم مصوغا لمؤنث حاليا عن احدى علامات التائيب الثلاث ، وهى الناء وألف التائيب  
 الممدودة وألف التائيب المقصورة ( فهو كالتائيب بالناء ) فى اشتراط العلمية فيه ولهذا قال ( فيمنع )  
 ففتح الباء فى جمع الاسم الصرف ( مع العلمية ) لانها تحصى تأييبه عن الزوال ( لكن ) لا يصير

بشرط أن يكون الاسم رائداً على ثلاثة أحرف: كسماء، أو ثلاثياً محرك الأوسط: كسفر  
أو أعجمياً: كجور، أو متحولاً من المد كرى إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة يزيد فلان  
لم يكن شيء من ذلك كهندي ودع جاز الصرف وترسكه، وهو الأحسن. وأما التعريف  
فالرأى بالعلية، وتحتج للصرف مع وزن الفعل: كاتخذ، ويزيد، ومع العذل:  
كتمر، وذر، ومع التأنيث، ومع التركيب المزجي، ومع الألف والتون كتمان،

منع صرفة واجبا إلا (بشرط أن يكون الاسم رائداً على ثلاثة أحرف كسماء) بضم أوله علماً  
لامراً، ومثله زيب ومرهم فقام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثياً محرك الأوسط كسفر) علماً  
لنطقه من طاق جهنم واشتقاقه من الساقور، وهو الخرمثا لظي فانه ممنوع من الصرف للعلمية  
والتأنيث المعنوي لأن محرك الأوسط قائم مقام الحرف الرابع فنقل الاسم فوجب منع صرفة بخلاف  
ساكن الأوسط كهند. فان سكوبه يوجب الحمة هيرول بذلك أحد السنين فلذلك لم يجب منع صرفة  
(أو) ثلاثياً ساكن الأوسط (أعجمياً كجور) بضم الحيم وسكون الواو اسم بلد عارس لحصول  
الثقل بالحمة في لسان العرب (أو) ثلاثياً ساكن الأوسط (متحولاً من المذكور إلى المؤنث كما  
إذا سميت امرأة يزيد) فانه ينقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فنع من الصرف  
(فان لم يكن له شيء من ذلك) بأن كان مؤنثاً معنوياً ثلاثياً ساكن الأوسط غير أعجمي ولا متحولاً  
من المذكور بأن كان في الأصل مؤنثاً (كهند ودع جاز الصرف) نظراً إلى حمة اللفظ بالسكون  
هتاقم ثقل إحدى العلتين (و) جاز (تركة) نظراً لوجود العلتين العلمية والتأنيث (وهو)  
أي ترك الصرف (الأحسن) عند الجمهور تخافاً من الغاء العلتين، وان كان المؤنث المعنوي  
ثانياً كيد علماً حار فيه الوجودان أيضاً وللعن أرجع، وإذا سمي مذكر مؤنث الأصل، فان كان  
ثلاثياً صرف سواء كان ساكن الأوسط أم متحركه كمين وقدم علمين متحولين من اسم الجارحتين  
وان كان زائداً على الثلاثة كريف منع، وأما أسماء القائل والمدان التي لا تظهر هيبلسد سوى  
العلمية منها ما سمع عدم انصرافه، ومنها ما سمع انصرافه، ومنها ما سمع فيه الأمران، ومنها ما لم  
يسمع فيه شيء لعدم الانصراف باعتباره اسم القبيلة أو القرية أو لقمة والانصراف باعتباره  
اسم الحي أو المكان (وأما التعريف) (المعتبر) مع الصرف (فالرأى به) ها (العلمية) لأن  
تصرف المصمرات وأسماء الاشارة والموصولات لا يوجد إلا في المنيات، ومع الصرف من أحكام  
المعربات والتعريف نال والاصافة يعمل غير للصرف مصرفاً أولى حكمه لا يتصور حيث كونهما  
سبباً لمع الصرف لم يبق إلا التعريف بالعلمية (وتجمع) أي العلمية (الصرف) إذا احتضنت  
في اسم (مع وزن الفصل كأجد ويريد) فكل منهما في محو صهرت بأحد ويريد محوور  
بالتفتة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا يصرف: والنابع له من الصرف علتان، مريضتان، وهما  
العلمية ووزن الفعل (وبع العذل كتمر زور) مكل، بهما في محو صهرت بهم وورهم محوور  
بالتفتة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا يصرف للعلمية والعذل (ومع التأنيث) بغير الألف كما  
تقدم فان ذلك (ومع التركيب المزجي) من ٥٠٠ كما سيأتي (وبع الألف والبون كما بان)

وَمَعَ الْجُمُعَةِ سَمَاءٌ سَبَائِي . وَأَمَّا التَّرَكِيبُ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّرَكِيبُ الْمَرْبُوعُ الْمُخْتَلَمُ بِمَعْنَى  
كَبْتَلِكْ وَخَصَرَمُوتَ ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْمَرْفُ إِلَّا مَعَ الْعَلِيَّةِ ، وَأَمَّا الْوَلَفُ وَالْثَوْنُ  
الْأَوَّلَانِ فَيَسْتَمَكِنُ الْمَرْفُ مَعَ الْعَلِيَّةِ .

فتقول في نحو ممرت بعمان عثمان مجرور وعلامة جره الفتحة نية عن الكسرة لأنه اسم لا يصرف  
للعلية وزيادة الألف والثون ( ومع الهمزة ) بل تعين معها ( كما سيأتي ) بيان ذلك ، وأما  
الصفة فلا تجمع للعلية الصرف معها لأنها لا يجتمعان لما بينهما من التصاد لأن الصفة لا تسكون  
إلا نكرة كاسم وسكران ( وأما التركيب ) المعتبر مع الصرف ( فالمراد به التركيب المزجي )  
وهو جعل اسمين اسما واحدا مثل ما بينهما منثلة ماء الثالث خرج التركيب الإضافي كاسم  
القيس وعبد الله ومحوها ، لأن الإضافة تجعل غير المصروف مصروفا فلا تصلح سببا لمنع الصرف  
والتركيب الاسادي كإضافة شرا ، وشاب قرناها ، لأن الإضافة المشتملة على الاساد من قبيل المبيات  
على الأصح ، ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلوية ، ثم قيد الصف التركيب المزجي  
الذي يصلح أن يكون على مع الصرف قوله ( المختوم بغيره ) وذلك ( كجملك ) علما على  
بلدة مرك من بعل وهو صم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعل اسما واحدا ممنوعا من  
الصرف للعلوية والتركيب المزجي ( وحضرموت ) وهو علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت  
ثم جعل اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلوية والتركيب ، ويكون الاعراب على الجزء الأخير  
منه ، وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معطلا ولا نونا كالتالين المذكورين . فان كان آخره  
معطلا كعمد يركب أونونا كإذ نجاة فيسكن ههما ، وقد سمع في المركب المزجي الغير المختوم بوجه  
لغتان آخرتان : ماء الجزوين على الفتح وإضافة الأول للثاني فيعرب الأول بحسب العوامل ويجز  
الثاني بالإضافة مصروفا لم يكن فيه مانع آخر كالهمزة في رام هرمض فيمتنع ، وأما المركب المزجي  
المختوم بوجه كسيوبه فانه متى على الكسرة على الأشهر ويجوز منع صرفه لأنه قد سمع ، ويجوز  
إضافة الجزء الأول منه للثاني فيعرب الأول بحسب العوامل ويبني الثاني لانه اسم صوب والمحدثون  
يقولون في جنوبه وفضلويه ودرستويه وحضرويه بسكون الواو وض ما قبلها وفتح ما بعدها واثناه  
ممنوعا من الصرف ، وهو المؤلفق للغة الفارسية

[ نبيه ] ألقى الله كهي المبروم بوجه مارك من الأعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو  
بأينما صباح مساء والأحوال نحو حار ، بنيت فان ذلك كله من قبيل المنيات أيضا أي فان  
سمى شئ من ذلك بقى على حاله سيبا . قال ابن عقاد : اذا سمي بشيء من ذلك فانه يلزم منه  
سبويه فكذلك أعرابه أعرب المزاين ، وأجازه غيره ضاده على تركيه سيبا ، قيل وهو أحسن  
وقيل بل واجب وأجاز بعضهم منع صرفه انتهى ( ولا يجمع ) أي التركيب المذكور ( الصرف الامع )  
انما هو ؛ لأنه معناه لازم يعقري على منع الصرف بخلاف ما إذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال  
فلا يكون معتبرا ( وأما ألف والون الزائدتان ) لرايدتهما على أصل بنية الكلمة ، وقيل  
لكونهما من حرف الزيادة ( فيسكان ) الاسم ( الصرف مع الهمزة ) لتحقق شبههما حسندا

كَيْمَرَان ، وَعُثْمَان ، وَمَعَ الصِّفَةِ كَسْكِرَان ، وَأَمَّا الْجُمُعَةُ فَالْمُرَادُ بِهَا أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مِنْ أَوْخَرِ النَّجْمِيَّةِ : كَبْرَاهِيمَ ، وَاسْمِعِيلَ ، وَاسْتَعْقَى ، وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ أَعْجَبِيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً : مُحَمَّدًا ، وَصَالِحًا ، وَشُعَيْبًا ، وَهَوْدَةَ : صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

بأنى التانيث من حيث امتناع دخول تاء التانيث عليهما ، بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماء نحو سعدان اسم لبث ومرجان اسم لفتار المثلوثي كما في القاموس فإنه لا يمتنع دخول التاء عليه فيقال فيه سعدانة ومرجانة ، وإذا دخلت مؤنثا التاء بعده عن شبه العمل فيصرف م م مثل لما لا يصرّف من ذلك قوله ( كعمران وعثمان ) أشار بالمثلين المذكورين الى أن زيادة الألف والنون في الأعلام لا تختص بوزن فعلان بفتح الفاء بل تكون فيها وفي غيرها معاهو مضموم الأول أو مكسور بخلاف الصفة فإن زيادة الألف والنون تختص منها بما هو بوزن فعلان بفتح الفاء كما سيأتي ، ويحيث لا يكون نحو عمران وعثمان ممنوعين من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين كهذه الأمثلة الثلاثة ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مصعق فله اعتباران أن قدرت أصالة التضعيف فزائدتان والاسم المنصاع ممنوع من الصرف أو زيادته بالنون أصلية والاسم للمصعق منصرف ، وذلك كسكان أن جعلته من الحسن فوزنه فعلان فلا يصرّف ، وإن جعلته من الحسن فوزنه فعال فيصرف ، وكذا حيان أن جعلته من الحياة فلا يصرّف أو من الحين أى من الهلاك انصرف ( و ) يمتنع الصرف ( مع الصفة ) بشرط أن يكون بوزن فعلان بفتح الفاء ، وأن لا تقل تاء التانيث إلا لأنه لا مؤنث له كرجح لاسمه تعالى أولان مؤنثه فعل ( كسكران ) وعطشان فإن مؤنثه سكرى وعطشى وبنوأسد تؤنث بلب سكران بالياء فيقولون سكرانة وعلشانة فيصرف ، وهو قبيح ( وأما الجمعة ) المانعة من الصرف ( فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوصاف ) غير العرب بأن تكون من الأوصاف ( الجمعية ) سواء كانت من أوصاف الفرس أو الروم أو الهند أو الفرنج أو الحبشة أو البربر أو غير ذلك ، وتعرف عجمة الكلمة بنقل الألف لها وبخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو أوبريسم فإن مثل هذا الوزن غير مستعمل في اللسان العربي ، وأن يجمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالخيم والصاد نحو صولخان أو الخيم والقاف نحو منجنيق أو الخيم والدكاف نحو سكرخة أو تكون فيه السين والذال نحو سانج وأستاذ أو يكون في أوله نون بعدها راء نحو ترجس : وأخوه رأى قلبها ذال نحو مهدزلان ذلك لا يكون في كلمة عربية ، أو بأن يكون عاريا من حرف الدلالة ، وهو خاسى أو رماحى وحروف الفلاقة ستة ، وهى الفاء والراء والميم والنون واللام والباء يجمعها قولك « مر نفل » ( كبراهيم واسماعيل واستحق ) فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والجمعة ( وجمع ) بالرفع مبتدأ ( أسماء الأنبياء ) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ( أعجبية ) بالرفع خبر التبتا وإنما كانت جميع أسماء الأنبياء أعجمية لأنها من أوصاف غير العرب ( الأربعة ) منها وهم ( محمد وصالح وشعيب وهود على الله وسلم عليهم أجمعين ) فإن هذه الأربعة عربيه ، ولما اصرفت وألحقن بهذا في الصرف نوح ولوط وشيث لخصها كما سيأتي ويجمعها قولك « من شله » ونظما من قال :

وَيَشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ عَلِيًّا فِي الْعَجَبِيَّةِ ، وَلِلذَلِكَ صُرِفَ يَلَامٌ وَنَحْوُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ زَائِلًا عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَلِلذَلِكَ صُرِفَ نُوحٌ وَلُوطٌ .

ألا ان أسماء اليبين سبعة \* لها الصرف في اعراب من يشتد

شئت ونوح ثم هود وصالح \* شعب ولوط والنسبي محمد

وشمل قوله وجعل أسماء الأبناء أعجمية موسى فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمة وأدم فيكون أعجميا كآذر على وزن فاعل بكفهم وبه حزم الزعزعي في الكشف وذهب في الفصل الى انه عربي على وزن أفصل والمنازع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، واختلف في عزير فقال في الكشف في الكلام على قوله تعالى عزير ابن الله من لم يتونه جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا ، وحكى السمين في البيع قولين على أنه علم منقول من فعل مصارع والثاني انه اسم أعجمي وال فيه زائدة ، وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة منعمة من الصرف الا أربعة ، مالك ورضوان وميكرو وكبير ، ومن الأعلام العجمية فرعون ودارون وهامان وأبوج وماجوج على قراءة من قرأهما بهرهمز وهرمن عدا عاصما من القراء السبعة ، وعلى قراءة عاصم طاهر يكرها . عربيين لاشتقاقهما حينئذ من أوج الحر وهو تودده وشدة ولكنهما غير منصرفين أيضا في قراءة للعلمية والتأنيث لأسماء اجلا اسمين للقيتين ( ويشترط ) فيها : أى في كون العجمة مؤثرة في مع الصرف أمران أحدهما ( أن يكون الاسم ) الذى فيه العجمة ( علما في العجمة ) أى ان تكون العجمة متحقة في ضمن العلم بلغة الجهم اما حقيقة كإبراهيم أو حكما بان نقلته العرب من لغة الجهم الى العلمية من غير تصرف فيه فقل النقل كقائلون فانه كان في لغة الروم اسم جئس معنى الجيد سعى به نافع رواية عيسى لجودة قراءته قل أن تصرف فيه العرب فكأنه كان علما في اللغة العجمية ( وإمالك ) أى لاشتراط كون الاسم الأعجمي علما في العجمة ( صرف الجاه ) وهو اسم لآلة تحكى في دم القوس ( ونحوه ) مما هو اسم جئس أعجمي لأنه لعدم علميته في العجمة تصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بال حتى لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته في العجمة واستعملته العرب عبر حل في ابتداء الدل علمية طارئة بعد النقل ومما ذكرته علم أن شرط تأثير العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب من ابتداء نقله الى لغتها علما وإن كان عبر حل في العجمة ، وهذا هو الذى مشى عليه الشاويين وأصحابه ونسب بعضهم الى الجمهور ووجهه انما كهم وابن عتقاء ، وكلام المصنف يومئذ الى اشتراط أن تكون الجهم استعملته علما فماتت العرب كذلك الى كلامها بالتصرف ، وقد قيل انه طاهر كلام سيبويه وعليه فقالون وبدار هـ صروفا ، لأنهما اسماء جئس في لغة الجهم وعلى الأول ممنوعان لأن العرب لم تستعملهما العلميين ( و ) ما بهما ( أن يكون زائدا على الثلاثة ) أى على ثلاثة أحرف كإبراهيم لأن الاسم بهر حينئذ قليلا ولا يمكن زائدا على ذلك لم يمنع لأن ختمه حينئذ تعارض أحد السمين ( ولذالك ) صرف نوح ولوط مع ان كلا منهما اسم أعجمي استعملته العرب بعد نقله الى لغتها علما وذهب صريحا الى العجمة سبب ضعف غير محققة الوجود في الاسم فلم يجوز اعتبارها مع حقة الاسم وكثر تردد في اربعة التلائي المحرك الوسط عند ابن الجاهب كاستعماله في ديار بكر

وَأَمَّا الصَّعَةُ فَتَنْتَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : الْمَدْلُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَثَلِي وَثَلَاثَ ، وَمَعَ الْأَلْفِ  
وَالثَّوْنِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الصَّعَةُ عَلَى وَزْنِ صَلَاحٍ يَفْتَحُ الْفَاءَ ، وَلَا يَكُونُ مَوْثُهُ عَلَى  
وَزْنِ صَلَاحَةٍ نَحْوُ : سَكْرَانٌ فَإِنَّ مَوْثُهُ سَكْرَى ، وَنَحْوُ قَلَمَانٍ مُتَصَرِّفٍ لِأَنَّ مَوْثُهُ  
تَدْمَانَةٌ ، لِأَنَّ سَكَانَ مِنَ الْمُنَادِمَةِ ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِضْلِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ عَلَى وَزْنِ أَهْلٍ ، وَأَنْ  
لَا يَكُونَ مَوْثُهُ بِالنَّاءِ نَحْوُ : أَخْمَرٌ فَإِنَّ مَوْثُهُ أَخْمَرَاهُ ، وَنَحْوُ أَرْمَلٍ

وكلام أكثر النحاة يأباه لأن المهمة سد ، صيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقاً لأن الثلاثي خفيف  
ووضع كلام الهم على الطول ( وأما الصفة ) للعتبة في مع الصرف وهو كون الاسم دالاً على  
ذات مبهمه باعتبار معنى معين هو القصد كاجر فانه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو  
الجرة ، وشرطها في مع الصرف أن تكون أصلية فيها هي فيه إن لم تستعمل الاوصاف كشي وثلاث  
أو تكون ناشئة له في أصل الوصف سواء كانت باقية فيه كاهل وسكران أم لا كأدهم وأسود وأبطح  
وأحمر فانها في الأصل صفات لكل ما فيه دمة أو سود أو بطنح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء  
ثم اختصت بالقيده والحلية والمكان المتبع والمكان المستوي ذى الرمل الذى لا ينت شيئا وغلت  
عليها الاحسية فيجب منها وان كانت اسما نظرا الى أصلها بخلاف ما وضع اسما وعرفت به الوصفية  
كرجل أرنب : أى ذليل ومردت نسوة أربع فيجب سره ( مفتح ) أى الصمة ( الصرف  
مع ثلاثة أشياء ) الأول مع ( المدل كما تقدم في شي ) المعدول عن اثنين اثنين ( وثلاث )  
المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما مجموعان من الصرف للعدل عن العدد المكرر والصمة الأصلية لأن  
هذا المكرر لم يستعمل الاوصاف الوصفية لازمة له ( و ) الثاني ( مع الألف واليون ) الرأيتين  
( بشرط أن تكون الصفة على وزن معلن يفتح الفاء ) لأن مصمود الفاء من الصفات كمر يان  
مؤثته عريانة بدخول الناء فيكون مصدرا قطعاً ومكسورا الفاء لم يوسع في الصفات ( ولا يكون  
مؤث ) أى معلن ( على وزن فعالة ) لتحقيق مشابة الألف واليون لألفي التأنيث حيث سواه  
كان مؤثته على معنى ( نحو سكران فان مؤثته سكرى ) لاستكرانه أولم يكن له مؤثته : نحو  
رجل فانه مجموع من الصرف للصمة وزيادة الألف واليون دال ، لم يكن له مؤثته على معنى لأن  
وجوده على ليس شرطاً بالذات بل لكونه مستلزماً لبقاء فعالة الذى هو شرط بالذات ( ونحو  
بدمان مصدري ) بلاخلاف ( لأن مؤثته تدمانة ) بالناء ( ان كان ) تدمال بمعنى تدم ( و )  
المنادمة ( في الشراب ، وفى القاموس مادته منادمة وبدام حاله على الشراب ، رأى : ان كان بمعنى  
النام من الدم غير مصدري اتفاقاً لوجود الشرط لأن مؤثته حيث يدعى لانسانة ( و ) الثالث  
( مع وزن الفعل بشرط أن تكون ) الصفة ( على وزن أَهْل ) عالماً كاهل وأبطح وأعمى أو  
بوزن أفعال قليلة كاهل وأجمل مصدريان فلهما وزن أبطل مضارع بيطر ( وان لا يكون  
مؤثته بالناء ) اما لأنه لا مؤثته له أصلاً كما ذكر لطبع الكثرة وعلى رأس الذكر ، وأدرك من بحيث  
انتفاع أوله مؤثته على معنى أوله غير أصل فان مؤثته فعلى أدعى بدلاً ففتح أوله ( نحو  
أجر ) فانه غير مصدري ، الصفة ووزن الفعل ( فاء مؤثته جراه ) بهمة زيادة ( بشرط ان



مُنْصَرَفٌ لِأَنَّ مُؤَنَّهُ أُرْمَلَةٌ، وَيَجُوزُ مُنْصَرَفٌ غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ لِلتَّنَاسُبِ كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ سَلَايَلًا  
وَقَوَارِيرًا قَوَارِيرًا وَلِضَرُورَةٍ .

### باب النكرة والمعرفة

الْأَسْمَاءُ : ضَرْبان أَحَدُهُمَا الْمُنْكَرَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ، وَهِيَ كُلُّ شَيْءٍ فِي جَنْبِهِ لَا يَخْتَصُّ  
بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ كَرَجُلٍ

منصرف) خلافا للاختصاص (لأن مؤنثه) يقبل نداء التأنيث فيقال فيه (أرملة) وهي من لازوج  
لها، وقد تطلق على المحتاجة كما يفيد قول القاموس ورجل أرملة وامرأة أرملة محتاجة أو سكين  
انتهى (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين  
عليه لإبعاده عن حقيقة لأن لا يصرف هو ما فيه علتان أو واحدة قوم مقامهما وإدخال  
الكسرة والتنوين لإبزار خلق الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف  
بعد اجتماعهما فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسل) بالتنوين  
لمصاحته المنصرف الذي هو أغلا وسعيا (وقوارير قوارير) بقنوينهما، صرف الثاني منهما  
لمصاحبة الأول، وصرف الأول لأنه آخر الآية مصروف ليوقف عليه قلب تنويه ألما كأي آخر  
سائر الآيات، وأجاز أبو البقاء في نصب الأول وحسين أحدهما أن يكون خبرا لكان والثاني أن  
يكون حالا مكان تامة (والضرورة) أي لضرورة وزن النثر إمامان لا يستقيم الوزن إلا بالتنوين  
كأي قول الشاعر :

ويوم دخلت الحدر خدر عيزة \* فقالت لك الويلات انك مرجل  
أو يستقيم لكن يحصل جمعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله  
أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره \* هو المسك ما كرهته يتسوع  
فان نعمان لو فتحت نوبه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف .

[ تمة ] يجوز للضرورة منع المصروف على الأصل : أي جعله بصورة المنوع في حذف التنوين  
ونحوه لأمعه حقيقة لاتقاء المانع، وأجاز قوم مع المصروف مطلقا . قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء  
لأنهم اضطروا إليه في الشعر عرت ألتهم عليه

### باب النكرة والمعرفة

قدم المصنف النكرة لأنها أصل المعرفة على ما قاله السجدة، وعكس ذلك في الحاجة والتسهيل فقدما  
المعارف (الاسم) بحسب التعريف والتشكيك (ضربان أحدهما النكرة وهي الأصل) على  
ما عليه سديوه والجمهور وهو الأصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج في  
دلائها إلى قرينة بخلاف المعرفة وبالاحتياج فرع عما لا يحتاج (وهي كل اسم شائع في) جميع أفراد  
(جسه) الشامل له وإليه بمعنى أنه يصلح الطلاقة على كل فرد منها (لا يختص به واحد) من  
أفراد جنسه (دون آخر) وذلك (كرجل) فإنه شائع في جسد الرجال لأنه يصدق على كل

وَقَرَسَ ، وَكَتَبَ ، وَتَقَرَّبَ إِلَيْهَا إِلَى الْفَهْمِ أَنْ يَقَالَ : السَّكْرَةُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلْفِ  
وَاللَّامِ عَلَيْهِ كَرَجُلٍ ، وَأَمْرَأَةٍ ، وَتَوْبٍ ، أَوْ كُلُّ مَا وَقَعَ مَصْلُحٌ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ  
عَلَيْهِ كَذِي يَخْتَصِي صَاحِبِ .

ذكر باغ من بي آدم ، ادلا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر (وقرس) فانه  
شائع في جنس الخيل لا يختص لفظه بواحد منها (وكتاب) فانه شائع في جنس الكتب لا يختص  
لفظه بواحد من أفراد جسمه دون الآخر ، فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه  
لا على سبيل الشمول بل على سبيل الدل ، يعني أنها تصدق على كل واحد مدلا من الآخر ، لأنها  
تصدق على الجميع دفعة واحدة ، ولا شرط في السكرة كثرة الأفراد المدرجة تحتها كما هو عليه تمييز  
المصنف ، بل الشرط أن يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها أفراد في الخارج كالأمثلة الثلاثة  
أولم يكن منها الأفراد واحد كشمس وقر فانها سكرتان لأنها من لب السكلى القى لم يوجد منه  
الأفراد واحد لكن لفظها صالح لتناول أفراد كثيرة ولهذا جمعنا في قول الشاعر :

\* مَالِ الشَّمْسِ قَلْبُهَا الْأَغْصَانُ \* وَقَوْلِ الْآخَرِ \* وَحَوْهَمُ كَأَنَّهَا أَقْصَارُ \* وَأَيْضًا فَاغْتَارَ تَحَدَّدَ الشَّمْسِ  
كُلُّ يَوْمٍ وَالْقَمَرِ فِي كُلِّ شَهْرٍ كَانَ أَمْرَادُهَا تَعَدَّدَتْ وَأَنْ كَانَتْ حَقِيقَتُهُمَا وَاحِدَةً (وتقرى بها) أى  
السكرة ، والمراد تقرب حدثها (الى الفهم) أى فهم المستندى (أن يقال : السكرة كل) فالرفع خبر  
السكرة (ما) أى كل اسم موصوف بكونه (صالح) بفتح اللام وصمها (دخول الألف واللام)  
المؤثرين للتعريف (عليه) في فصيح الكلام ، ومثل ذلك أم في لغة جبر ، وذلك (كرجل وامرأة  
وتوب) فان كلاهما صالح لدخول الألف واللام عليه بأن يقال الرجل والمرأة والتوب (أوكل ما وقع  
موقع ما يصلح دخول الألف واللام) المؤثرين للتعريف (عليه) وذلك (كذى) في نحو مررت  
بذى مال ورأيت ذاملا وحامى ذومال فان هذا الاسم لا يقبل الألف واللام لكنه وقع موقع شئ  
يقبل ذلك لأنه كمال المصنف (يعنى صاحب) وصاحب يقبلها ، وكذلك من في نحو رأيت مر  
هو صاحب لك وقعت موقع انسان وهو يقبل الألف واللام كالانسان ، فذو ومن نكرتار لوقوعهما  
موقع ما يقبل الألف واللام المعرفة فخرج مالا يصلح دخول الألف واللام عليه كريد وعمرو ومكر  
أو يصلح ولكن لا تؤثر فيه فعرىها كعصل وحوت دعسان وحسن أعلاما فان آل اذا دخلت عليه  
كالعسل والحوت والعسان والحسن لا تنبيه فعرىها فلا يكون سكرة عند حديدتها وكذا الأسماء  
الموغلقة في الإبهام وأسماء الماعلين والمعصولين فان آل وإن صلح دخولها عليه لكنها بنقبة على  
الانهاض فلا تنبيهها فعرىها وحرج فصيح الكلام ما دخلت عليه الألف واللام من المعارف مثل  
يريد في قول الشاعر :

رَأَتْ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مَلْرُكًا \* شَدِيدًا نَاصًا خِلَافَةَ كَاهِلِهِ

ومن علامات السكرة أيضا دخول رب عليها كرب شيخ رويت عنه . ومنها قبولها لكم أو كأن  
الخبر يتبين نحو : كم من قرية ، وكأين من دابة ، ووقعها حالا أو مجبرا فلا تأويل وأسماء أوصافها  
للإضافة للجنس ، وهى أقسام متفاوتة الرتبة ، فأذكر السكرات معلوم لشمهه للوحده والمندوم ثم





وفى المصارع المبدوء بتاء خطاب الواحد للذكر كقولهم وتضرب ، وفى المصارع المبدوء  
بالمزة كأقولهم وأضرب ، أو بالتثنية كقولهم وتضرب . وإنما مشتق حوآزا كالقندر فى نحو :  
زيد يقوم ولا يكون المنتزعا لأصير رفع لما فاعلا أو نائب الفاعل . والبارز مائة  
صورة فى اللفظ ، وينقسم إلى متصل

المستتر فى اسم فعله مطلقا كعه ياريد ، وعه يازيد ان وعه يارجل ، فى كل منها يقترب منه مستر  
وجوا مفعول المحن على الفاعلية لاطهر وجوبا ، وأما نحو - اذهب أنت وربك فقاتلا - فانت  
ما كبد للستر فخرج على الواحد المتنى ، والمجموع ، وأمر الواحدة فانه يبرز فى الجمع : كقوى ،  
وقوما ، وقوموا ، وفن (و) كالقندر فى المضارع المسدود بـاء خطاب الواحد المذكور كقولهم  
يازيد (وتضرب) بخلاف المسدود بـاء العامة كعهد قوم ، فان اسداه حائر لا واجب ، وبخلاف  
المسدود بـاء خطاب الواحدة أو الثنية أو الجمع فانه يبرز فى الجمع نحو : تقوين ، وقومان ،  
وتقومون ، وتقين (و) كالقندر فى المصارع المبدوء بالهزة التى تنقسم وحده مذكرا كان  
أو مؤنثا (كأقوم وأضرب أو) فى المضارع المسدود (بالنون) التى تنقسم ومن معه أو المعظم  
نفسه مذكرا كان أو مؤنثا (كقوم وتضرب) ، ومثل المضارع المسدود عما تقدم اسم فعله مطلقا  
كقوله بمعنى أوتوح أو توح ، وصل الاستثناء كقاموا خلا زيدا ، وليس زيدا ، ولا يكون زيدا ،  
وفعل التبع كما أحسن زيدا ، والمصدر الواقع بدلا من فعله كقيل لك : أى سقاك الله ، وضرب  
الزلف : أى اصبروا ، واكرام زيدا : أى أكرمه بـاء على أنه يتحمل الضمير كاسم الفاعل  
وهو لأصح ، بخلاف المصدر المحل إلى الحرف المصدرى والفعل فعاله لا يستتر فيه على المشهور  
بل أن طهر ، والا فهو محذوف . وأضاف بعضهم إلى المستر جوبا فاعل اسم التفضيل . قال ابن  
عقيل : وفيه نظر لأن واحد الاستتار مالا يرجع عامله إلا المستر فقط ، واسم التفضيل يرفع الظاهر  
مطلقا - فى لغة ، وفى مثله لكمل فى كل لغة (أما مستر) فى عامه (حرارا) ، وذلك مما عدا  
ما تقدم كاهل الماضى غير ماسر ، وكالقندر فى طريق الصمات ، حتى اسم التفضيل على الأصح  
، (كاندى) العمل المصاحح المسد إلى نائب أو غائبة (نحو زيد يقوم) وهذا يقوم ، هو كل  
من هـ - تدر صدر استتار لأن الظاهر يحل محله ، إذ لو قيل زيد يقوم أبوه ، أو هـ  
تقوم أمه ما اكمل الكلام محضا ، وقد يجب أن يراد المصدر فى نحو غلام زيد يصربه هو دها  
دلاس ، فالحاصل استتاره كما بين فى محله ، ودهر كلامه كعبه حوار أن يقال قام هو على الفاعلية ،  
وه صرح بن : قلت : وفى بن سيبويه (وذكره) الضمير (استتار الا صير روح اما فاعلا)  
نحو : زيد قام (أو نائب الفاعل) نحو : زيد صير ، وإنما احتج الاستتار بالرفع لأن  
المسود والمحرر فعلة لهما محمولان ، والمفعول فاعل أو نائب : كقوله : الضيف ، هو كالمحرر  
من عامه ، وخوذه أى الصغار لانه لى رصدها على الاحتمال التحجب باستتار الفاعل لأن الفاعل  
أصل فى احصاء الضمير ، لا سيما إذا كان صاعدا مفعلا فاكتملوا بلاط الفعل - هـ (واشاروا ماله  
صورة فى اللفظ) : أى الذى وصف العرب له فعلا تصربه عنه كقوله : (ينقسم إلى متصل

وَمَنْفَصِلٌ ، فَالْمَنْفَصِلُ هُوَ الَّذِي لَا يَفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ إِلا كِتَابُهُ قَتٌ وَكَأَنَّهُ أَكْرَمَتْكَ .  
وَالْمَنْفَصِلُ مَا يَفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَيَقَعُ بَعْدَ إِلا نَحْوُ : أَنَا مُؤْمِنٌ ، وَمَا قَامَ إِلا أَنَا ، وَيَنْقَسِمُ  
الْمَنْفَصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ وَمَجْرُورٍ : فَالْمَرْفُوعُ نَحْوُ : صَرَبْتُ ، وَصَرَبْنَا ، وَصَرَبْتَ  
وَصَرَبْتِ ، وَصَرَبْتُمَا ، وَصَرَبْتُمْ ، وَصَرَبْتُنَّ ، وَصَرَبْتَ ، وَصَرَبْنَا ، وَصَرَبْتُمْ ، وَصَرَبْتِ ،  
وَصَرَبْتَا ، وَصَرَبْتِ .

معاده وهو الأصل (والمفصل) معه لما منع جمع من الاتصال (بالصبر هو ليس لا يفتح به النطق) :  
أى لا يمكن الابتداء به في أول الكلام بل لابد أن يتقدم عليه لفظ آخر يحسب اوموع العرفي  
(ولا يقع بعد الا) الاستثنائية الا في ضرورة الشعر وذلك (كتاء قت وكاف أكر ك) فكل  
منهما صير متصل : الأول مرفوع المحل . والثاني منصوبه ، ولا يمكن الابتداء بكل منهما ، وكان  
يدعى للمصنف أن يمثل أيضا للمضمر المجرور المتصل ، وذلك نحو : هاء علامه ، ولهله اكتبى بكاف  
أكرمك لأنها كما تكون منصوبة تكون مجرورة نحو : صررت بك . ولذا قال غيره ينقسم  
المتصل الى مرفوع ومنصوب ومجرور ، وهي ضائر النص بلفرق (والمفصل ما يفتح به النطق) :  
أى ما يمكن الابتداء به من غير توقف للفظ على كلمة أخرى (ويقع بعد الا) في الاحتيار (نحو)  
أنا ، تقول اذا ابتدأت (أنا مؤمن ، و) يأتي بعد الانعوى (ما قام الا أنا) ، أو ما قام لا هو ، أو ما قام  
إلا أنت ، واعرابه ما مافية فام فعل ماض ، إلا أداة حصر ، وما بعدها يقال فيه صير متصل في محل  
رفع فاعل (وينقسم) الضمير (المتصل اى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا (ومجرور) محلا  
(المرفوع) المتصل (محسوت) نعم الماء لئنكم وحده مد كرا كان أو مؤثنا (وصرنا)  
بكون الماء ، وباصمير بارز لئنكم ومعه غيره أول المعظم نعمة (وصررت) هتج التاء لذكر  
المخاطب (وصربت) بكسر التاء للمخاطبة (وصرمت) لثنى المخاطب مد كرا كان أو مؤثنا ، والميم  
والألف علامة التثنية (وصرتم) نصمها جمع المذكور المخاطبين ، والميم علامة الجمع (وصرتمن)  
نصمها جمع الأناث المخاطبات ، والواو المشددة علامة جمع الأناث ، وءا قرأه علم أن التاء  
في الجميع هو الصمير ، ولا يقع الا فاعلا أو مفعلا عنه (وصرب) لذكر العائ (وصرما) لثنى  
لعائين (وصروا) لجمع العائين ، واعتراه صرب فعل ماض مضي على الفتح تقديرا ، وضم  
لمناسبة الواو ، واو الجعاعه صمير متصل في محل رفع فاعل ، والألف رائدة في الخط ول  
الجاره دنى وغيره : رادوا بعد واو الجمع المنطوقه في الفعل ألف بحر - كرا راسر نوا - فوه بيها  
وبين واو الخطاب ، محلا غير المنطوقه كصير نوك وصر نوكه لا يلتبس نواو الخطاب التي نجي  
نعم تمام الحكمة ، وتختلف الواو التي في المفرد نحو : يدعي يدعي له لا يلتبس نواو الخطاب التي نجي  
الخطب لأنه ليس الصمير فوه يدعي يدعي الواو اه (وصرمت) للؤنة العائنة ، فالتاء فيه  
سكينة علامة التأنيث ، وبه صير متصل مستر حو را تقديره هي (وصرنا) لثنى العائتين .  
واعرابه صرب فعل ماض . ولما فيه علامه التأنيث . وألف ائمة صمير متصل في محل رفع فاعل  
(وصرتم) لجمع العائات ، واعرابه صرتم فعل ماض ، وعامل صرتم ، فعل ماض ، واو الجعاعه



وَهُنَّ . فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الصَّائِرِ إِذَا وَقَعَ فِي أَيْتَادِهِ الْكَلَامُ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ نَحْوُ :  
 أَمَّا رُكْنُكُمْ ، وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ، وَأَنْتَ مَوْلَانَا ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ \* وَالْمَنْصُوبُ أُنْتَا  
 عَشْرُ كَلِمَةٍ : إِيَّاىَ ، وَإِيَّانَا ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكُمْ ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاىَ  
 وَإِيَّاها ، وَإِيَّاها ، وَإِيَّاها ، وَإِيَّاها . فَهَذِهِ الصَّائِرُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَنْصُولًا بِدِ نَحْوُ : إِيَّاكَ  
 نَعْبُدُ ، إِيَّاكُمْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ ،

(وهم) للمم جمع الذكور (ودى) بالنون المشددة لجمع الأناث (مكمل واحد من هذه الصائِر)  
 المصغرة (إذا وقع في أيتاده الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) محر عنه عما يطابقه  
 في المعنى ، أن كان مفردا مذكرا صمير مذكر ، وأن كان مفردا مؤنثا صمير مؤنث ، وأن كان  
 متنى مبني ، وأن كان جمعا فجميع (نحو أماربكم) ، وأعرابه أما صمير منفصل في محل رفع  
 مبتدأ ، رب خبره ، وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة  
 (بعن الوارثون) ، وأعرابه عن صمير متصل في محل رفع مبتدأ ، الوارثون خبر وهو مرفوع ،  
 وعلامة رفعه الواو نيابة عن الهمزة لأنه جمع مذكر سالم (وأنت مولانا) ، وأعرابه أنت صمير  
 منفصل في محل رفع مبتدأ ، مولا خبر وهو مرفوع ، وعلامة رفعه صمة مفتحة على الأنف منبع من  
 ظهورها التعليل لأنه اسم مقصور وهو مضاف ، وباصمير متصل في محل جر بالاضافة (وهو على  
 كل شيء قدير) وأعرابه هو صمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، على كل جار ومجرور وهو مضاف ،  
 وشئ مضاف إليه ، وقدير خبر وهو صفة شبة بحمل عمل العمل يرفع الفعل ويبص للمفعول ،  
 وطاقه مستتر فيه حرازنا تديره هو ، وإخار والمجرور متعلق به (والمصرف) المفضل (أنا عشر  
 كلمة) كلدى قبله (إياى) لتسكلم وحده (وإيانا) لتسكلم ومعه غيره ألتظم نفسه (وإياك)  
 بفتح الكاف للخطاب المذكر (وإياك) تكسرها للحاطة المؤنثة (وإياكا) نضمها للتى مطلقا ،  
 والميم والأنف علامتان للثنية (وإياكم) نضمها لجمع الذكور ، والميم علامة الجمع (وإياكن)  
 ضمها لجمع الأناث ، والنون المشددة علامة لجمعهم (وإياه) للعائ المذكر (وإياه) العائ  
 المؤنثة (وإياها) للعائ المتنى مطلقا ، والميم والأنف علامتان للثنية (وإياهم) لجمع الذكور  
 العائين ، والميم علامة الجمع (وإياهن) لجمع الأناث العائات ، والنون المشددة علامة لجمعهم  
 (ببدء الصائِر) المصغرة (لا تكون إلا منصولا به) ، والحكم في الأعراب لمحلها لما سيأتى من أن  
 الصائِر كما مبنية (نحو إياك بعد) ، وأعرابه إياك صمير متصل في محل نصب مفعول به ،  
 وتسكلم منه خبر حطب لما تقدم من أن الصائِر هو إياك ، وبعد فعل رعد فعل مضارع مرفوع  
 لتحرده عن الناصب والحارم ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقدر نحن  
 (إياكم كانوا يبدون) ، وأعرابه إياكم صمير متصل في محل نصب مفعول به ، وكانوا فعل مضارع  
 متصل ما قبله ترفع الاسم وتنصب المحرر ، وواو الجماعة صمير متصل في محل رفع اسمها  
 يعبدون فعل مضارع متروك لتحرده عن الناصب والحارم ، وعلامة رفعه ثوب الدين لأنه من  
 الأفعال المدونة ، وواو الجماعة صمير متصل في محل رفع فاعله ، ووجه التعليل في محسب



ومنى أنكن أن يؤتى بالصبر متصلاً فلا يجوز أن يؤتى به منفصلاً فلا يقال في نحو: قُتِ  
قام أنا ، ولا في أكرمك أكرم أباك إلا نحو: سَلَيْه وَكُنْتُهُ فَيَجُوزُ الْفَضْلُ أَيْضاً  
نحو: سَلَيْه إِيَّاهُ ، وَكُنْتُ إِيَّاهُ ، وَأَلْفَاظُ الضَّمَايرِ كُلِّهَا مَبْنِيَّةٌ لَا يَطْبَعُ فِيهَا الْإِعْرَابُ .  
(فعل) أَلَمْ

جبر كان (ومنى أمكن أن يؤتى بالصبر متصلاً) بامله (لا يجوز) في الاحيار (أن يؤتى به  
مفصلاً) لان معنى الصبر على الاحتصار ، والمصل أحصر من المصل : أى أقن حروفاً منه  
(لا يقال في : نحو قُتِ قام أنا) لأنه يمكن أن يقال قُتِ (ولاي أكرمك أكرم إياك) لان كان  
أن يقال أكرمك ، وأما قوله :

أنتك عيس قطع الأراكا \* اليك حتى طعت إياكا  
بالباعث الوارث الاموات قد صمت \* بإيهم الارض في دهر الدهاري  
فضرورة ، هل لم يمكن الاتصال بأن تعدر ، وذلك بأن تقدم الصبر على عامله نحو - إياك نعبد - ،  
أو حذف عامله نحو : إياك والشر ، أو كان محصوراً : كما قام إلا أنا ، وإنما قام أنا ، أو واقفاً بعد  
ولو المعية : كقمت وإياك ، وعبر ذلك بما هو مدكور في المسوطات ، وقد أسمى ذلك بعض  
المتأخرين الى تسعة عشر نوعاً (الاحوسليه وكنته) هذا مستثنى من قوله : ومنى أمكن أن  
يؤتى بالصبر الى آخره : أى لا يجوز الاثبات بالصبر المفصل مع امكان المتصل الا في نحو : سَلَيْه  
وكنته بما عامل الصبر فيه عامل في صبر آخر أصرف منه مقدم عليه غير مرفوع سواء كان العامل  
باسمها نحو : كنته ، أو غير باسمها نحو : سَلَيْه (فيحور) في الملاء من المثاليين المدكورين  
(الفصل أيضاً) مع امكان اتصالها (نحو : سَلَيْه إِيَّاهُ) ، واعرابه مل فعل أمر متى على السكون  
منصرف من سأل نصب معمولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره ، أنت والوال للوقاية ، وإياه  
صبر متصل في محل نصب معمولها الأول إياه صبر متصل في محل نصب معمولها الثاني ، ومنته  
نحو : طعتك ، فيجوز أن تقول طعتك إياه (وكنت إياه) ، واعرابه كان فصل ماض ناقص  
ترجع الاسم وتنصب الخبر ، والثاء صبر متصل في محل رفع اسمها ، إياه صبر متصل في محل نصب  
خبرها ، ومنته كان إياه زيد ، والاتصال أرحم من الاتصال بعد الجهور اذا كان العامل باسمها ،  
ككان وطن لأنه الأكثر ، ومصحوح اذا كان غيره نحو : سأل وأعطى ، لأنه لم يرد في القرآن في  
مثله اذ الوصل نحو - فسبحكم الله - ان يسألكموها - أنذركموها - (والألفاظ الضمائر كلها)  
متصلها ومفصلها (مبنيّة) ، والحكم في الاعراب لمجملها إذ (لا يطهر فيها الاعراب) ، فلا يقال  
في التاء من قُتِ فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه صم آخره : كما يقال في زيد من جاء زيد  
لأن الحركة التي على التاء مبنية لاعرابية ، فاعراب الضمائر كاعراب سائر الممليات محي : أى  
منسوب الى المحل - ما يقال هو في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر ، ومعنى ذلك أنه  
في محل لولا كان فيه لفظ محبر لكان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، ومنه يعلم أن تسميته  
اعراباً محراً علاقته بحالته في العرب .

(فعل) في بيان اسم العلم ، وهو كما قاله ان مائك \* اسم يعين المسمى مطلقاً \* (العلم) فتح

نَوْعَانِ شَخْصِيٍّ وَهُوَ مَا وَصَّ لِنَيْهِ بِمِثْلِهِ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرُهُ : كَرَيْدٌ ، وَفَاطِمَةٌ ، وَمَكَّةٌ ،  
وَشَدَقَمٌ ، وَقَرْنٌ \* وَجِنْيٌ ، وَهُوَ مَا وَصَّ لِحَيْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ كَأَسَامَةِ لِلْأَسَدِ ، وَفَاطِمَةَ

العين واللام ، قيل مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه ، وقيل من العلامة لانه علامه على مسماه ،  
ويقسم الى انواع متعددة باعتبارات مختلفة ، فهو باعتبار تشخيص مسماه وحده ( نوعان ) :  
الأوّل علم (شخصي) نسبة الى الشخص متبع الشين وسكون الحاء ، وهو كما في القاموس : سواد  
الامسان وغيره تراه من بعد (وهوما) : أى اسم (وصع لنئى منه) : أى لنئى معين فى الخارج  
(لا يتناول غيره) : أى لا يتناول غير ذلك النئى الذى وصح له بمعنى أنه لا يعمل فى غيره بطريق  
الوصع له ، فلوله ماموص لنئى شامل للسكرة والمعرفة ، وقوله بيه قيد يخرج للسكرة لأنها لم توصر  
لنئى بيه بل وصعها على الاشتراك ، وقوله لا يتناول غيره يخرج لقية المعارف ، فان الصمير صالح  
لكل مشكك ومخاطب وعائب ، واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه ، وأل سالحة لأن يعرف  
بها كل نكرة ، والموصول صالح لكل من قام به مدلول السلة ، فكل ماماموصوع على الاشتراك :  
لكها اذا استعملت فى واحد لم يشركه فيما أسدانيه أحد ، ههى كليات وصعا حريات استعمالا  
بمخلاف العلم فانه حرقى وصعا واستعمالا ، ولا يباى ذلك العلم العارض الاشتراك : كعمرو مسمى  
به كل من جاعة لأن تناوله لكل واحد منهم ليس بوصع واحد بل بوصعين ، أو أوصاع متعددة ،  
وكذا مامارعلما بالعلمة كان عمر لأن غلبة الاستعمال بمرلة توسع من واضح معين ، فهو كل ماموصوع  
لتعيين مسماه فى اختصاصه به ( كريد ) ، وشبهه من أعلام الذكور العقلاء ( وفاطمة ) ، وشبهها  
من أعلام الأناث العقلاء ( ومكة ) ، وبمحوها من أعلام اللدان ، فان مكة علم على بلد الله الحرام  
المشهور بين الخاص والعلم ، ولها أسماء كثيرة أمهاها بمص المتأخرين الى ألف اسم ، وكذلك  
المدينة الشريفة ( وشدقم ) ، وبمحوه من أعلام القنوت ، فان شدقم علم على حل من الابل كان  
للعمان بن المدر ، واليه نسب ابن الشندقية ، وكلام القاموس بعيد أنه بالبدال المهمة لأنه ذكره  
فى مادة الشين مع البال فى حرف الميم . وقال ابن عطاء فى تشييف السمع : وشدقم بهجم البال  
كالشين علم لجل لهم ، وإنما شدقم بالمال البال ، ههى أسمائه عليه السلام ، وعلم لكثير من الاشراف ،  
وهو كالأشدق بمعنى الخطيب اللب ، وأصله الواسع العلم ، وهو من لوازمه البلاغة ، والميم فيه  
رائدة فوربه علم لا يعمل اه ، وقال الحصرى فى حواشى ابن عقيل : وشدقم قيل بالبدال المحممة ،  
وقيل بالمهمة أسم جل للعمان بن المدر اه ( وقرن ) بفتح القاف والراء ، ونحوه من أعلام  
القائن ، فان قرن اسم قبيلة من مراد ، أوهم قرن بن . ناد بن مائة بن مراد ، والسه يسب  
أويس القرنى رضى الله عنه (و) الثانى علم (حصى) نسبة الى الحصى بكسر الحيم أعظم من النوع ،  
وهو كل صرب من النئى ، فالادن حس من البدم . وله فى القاموس ( وعر ) : أى العلم الحصى  
( ما ) . أى اسم ( وصع لحس من الأجاس ) : أى لحقيقة من الحقائق من حيث ههى  
( كأسماء ) ، فانه علم حس وصع ( تأسد ) : أى لحقيقته البحية أى الأسدية المعقولة دها  
نقط ، ولا يعمل لها وجود فى الخارج غن الدهون شال ( و ) كذا يقال فى ( ولة ) علم حس

لِلشَّعْبِ ، وَذُوَالَّةَ الذَّنْبِ وَأُمُّ عَرِيْطٍ لِّلْعَرَبِ ، وَهُوَ فِي الْمَشَى كَالسَّكْرَةِ لِأَنَّهُ شَائِعٌ فِي  
جَنَسِهِ فَيَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيْتُهُ هَذَا أَسَمُهُ مُقْبِلًا • وَيَنْقَسِمُ الْقَلَمُ أَيْضًا

(الانحطاب) : أي حقيقته المتعقلة في الدهن فقط التي يوجد فيها صارت ثمانية ، ويكنى بأبي الحصين  
(وذؤالة) بالذال المجمة ، ثم همزة علم جنس (الذئب) : أي حقيقته الموحدة دها لا خارجا •  
ويكنى بأبي جعدة ، وفي القاموس : الذئب بالكسر ، ويترك همزة : كلب البرية (وأم عريط)  
كسر العين (للعقرب) ، وأم عامر للضعف ، وسائر كنى الحيوانات ، فانهما كلها من مسمى علم  
الجنس ، ومنه أيضا أمور معنوية وضعت بأزائها أسماء كبسار مثل حذام علما للبصرة بمعنى البسر ،  
وخار كذلك للصجرة بقاء جيم ساكنة بمعنى المعبور ، وبرة للبرية بمعنى البرية ، وكشعوب للنبية  
(دهو) : أي علم الجنس (في المعنى كالسكرة) : أي من حيث ان كلا منهما يصدق على متعدد  
(لأنه شائع في جنسه) : أي في جميع أفراد جنسه لا يختص به واحد دون آخر : كما أن السكرة  
هو : رحل كذلك ، فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة ، وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعلالة ،  
وكل دئب يصدق عليه لفظ ذؤالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها ، واستعمال علم الجنس في المفرد  
المعين من حيث اشتغاله على الماهية حقيقة ، وانما سمي علما لطرياه بحري العلم الشخصي في  
الاستعمال فيتمتع دخول آل عليه ، ولا يضاف ولا يصرف اذا انضمت اليه علة من العلة التسع :  
كالتأنيث وإسماءة وثمانية ، وبأني منه الحال (فتقول) أنت (لسكل أسد رأيت هدا أسامة مقبلا) ،  
فهذا متدا . وإسماءة غيره ، ومقسلا حال من أسامة ، فالعلم الجنس لما شارك العلم الشخصي في  
أحكامه ألحق به في الأحكام اللفظية ، فهو معرفة لفظا نكرة معنى لأنه شائع في جنسه كالسكرة .

قال في حواشي الهجعة الرصية : والحق أنه ليس كالسكرة في الشبوع ، وإن كان فيه نوع عموم  
باعتبارها ، فاسم الجنس السكرة موضح لطلق الماهية : أي لما يتم الفهم والخارجي ، فهو أهم  
مطلقا ، ثم ان اعتبر فيه دلالة عليها لانه قيد أصلا ، فهو اسم الجنس المطلق ، ومدلوله الماهية  
من حيث هي ، وعمومه شمولي : كعموم كل ، أوسع قيد الوحدة الشائعة فهو السكرة ، ومدلوله  
الوحدة فقط ، وعمومه بدلي : كعموم أي ، وعلم الجنس موضح للماهية الحاصرة في الدهن فقط :  
أي التي لا يقل لها وجود في الخارج ، فهو أحسن مطلقا من اسم الجنس ، وعمومه بالنسبة الى  
الأفراد الخارجية بدليل ، وبالمطر لها ينفي ويجمع ، وعمومه بالنسبة الى ما في الدهن شمولي ،  
وبالمطر له لا ينفي ولا يجمع ، وحاصل هذا يرجع الى أن اسم الجنس السكرة موضح للحقيقة  
الذهنية من غير قيد معها ، وعلم الجنس موضح للحقيقة باعتبار حصولها الذهني الذي هو نوع  
تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ، وأما علم الشخص فهو موضح لمجرد معين من الأفراد  
الخارجية ، بحيث لا يتناول غيره الا نوصع آخر ، وقد كثرت خوص الفحول من أئمة النحو والاصول  
في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس . ولم يرح لهم في مبداهما ركض ، ولم يزل يترص فيها بعضهم  
عنى بعض ، وما ذكرنا ، كلف في تحقيق الفرق بينهما ان شاء الله تعالى (وينقسم العلم أيضا) من حيث  
هو ، وأيضا كونه لا يستعمل الا مع شئين بينهما توافق في المعنى ، ويمكن الاستغناء كل منهما عن الآخر ،  
وهي مصدرة على أنها معقولة مطلق حذف عاقله وحواسها عاقل . أحوال حذف علمها وصاحبها ، والتقدير

إلى أنتم ، وكنية ، وألقب . فالأسم كما مثلنا : كريد ، وأسماء ، والكنية ما بدت  
بأب أو أم . كأي بكر ، وأم كلثوم ، وأبي الحرث للأسد ، وأم عريظ للعزب ، وألقب  
ما أشترى برقهة من أمه كزَيْن العابدين أو نَصْتَه كبطانة وألقب الناقة ،

ارجع إلى تقسيم العلم ورجوعا ، وإلى ذكره ثانيا ، وتوقف ابن هشام في أمرها . قال السيوطي :  
وكانت نظنها حادثة في لسان الفقهاء ، وليس كذلك ، فقد ثبت في الكلام الفصح ( إلى اسم وكنية  
وألقب : فالأسم ) قد يقال للعل والعلم والخرف وهو العلم ، وقد يقال العلم : كأي قوم : اسم الحسن  
وعلم الحسن ، وقد يقال الكية والألقب ، وهو المراد بها ، ويستفاد من تعريفه للكنية والألقب  
بما سيأتي أن الاسم هنا موضع للذات بخصوصها من غير اشعار بمخرج ولا ضم وإن تضمنها ، وذلك  
كالحسن والحسين ، و ( ك ) : أي كالتي ( مثلا ) : أي فيما مر ( كريد ) علم شخصي ( وأسماء )  
علم حسي ، فكل منهما يقال له اسم ( والكنية ) هي ( ما ) : أي التي ( صارت باب أو أم ) ،  
وعادة ابن هشام في الأوصاف : فالكنية كل مركب أصاق صدره أب أو أم : كأي بكر ، وأم  
كلثوم اهـ . ومنه يعلم أن الكنية مجموع الاسمين المتصاينين ، لا ما بعد الأم والأب ، ثم لا فرق  
بين كون المسكى بها علما شخصيا ( كأي بكر ) بن أبي قحافة رضي الله عنه ( وأم كلثوم ) بنت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكلمة ، وهي اجتماع لحم الوحة ، أو حنينا كأي الحصين لشغل  
( وأبي الحرث للأسد عريظ ) بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء ( للعزب ) وأبو حنيفة  
للسحر لحسنه ، ويقال له أحواله لطول مكنته ، وأبو طالب الحصان وأبو ياد للحمار وأبو المختار للبلبل  
وأبو صوان للحمل ، وأم جابر للهريسة ، وصبر ذلك من الكنية . ولتقتضي للكنية أمور : الأول  
الاحراز عن نفس كأي طالب كى ماله طالب ، وهذا هو الأعلى ، الثاني التفاؤل والرجاء كأي  
العصل لمن يرجو ولدا حاملا للعصائل ، والثالث الإجماع إلى الصد كأي يحيى لك الموت ، الرابع اشتداد  
الشخص بمصلحة فيكسبها ما نسب اتصافها بها أو انقاسه إليها بوجه قريب أو بعيد كأي الوفاء لمن  
اسم ابراهيم ، وأبي الفتيح لمن اسمه اسمعيل أو اسحق ، ومن هذا القبيل غالب كنى الحيوان ،  
وهي أعلام حسن ، ومن الكنية أيضا كأي قال الرضى والفخر الزاري والمصدر ما من أواصة كان دابة  
للعراب ، وإن جلال من كان أمره متشفا ، وإن لون من آوى رأس عرس وبنت الأرض للحصاة  
وأمة الحمل للصخرة وبنت مخاض . قال الفخر الزاري : والمصدر ما من أواصة يختص به علم الحسن  
كالنحلة المذكورة ، وقيل لا يختص بذلك عنها ابن عمرو بن عاصم ، وقيل ليس بكنية أصلا قال  
الرضي : والكنية لا يعطى المسكى بها : وردة لسمامى والألقب ما أشترى : أي أعلم ( برهة مسماه )  
أي مدحه ( كزَيْن العابدين ) لقب السيد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم  
( و ) أشترى ( سمته ) فتح الصاد وكسرها أي دمه ، والصمة خلاف الرقة في القدر ( كبطانة ) فتح  
الهاء ، وفي القاموس البطنة واحد الظ للأور ، ويقبل بطة لقب له ( وألقب الناقة ) لقب جعفر بن  
قريع بن وسب سريان هذا اللقب عليه أن أنه دمع ناقة وقسمها بين نسائه فسمته أمه إلى أبيه  
فم يبق : رأس الناقة فقتل له أبوه شألك به فأدخل يده في أمه الناقة وسجل بحجره فلقب به  
[ نسبه ] بإعقال كهنه : أشعر دون ذلك لأن الواضد إجماعا وجهه لعينين إلهات معتبرا معي اندح

وإذا أُجْمِعَ الْأَسْمُ وَالْقَبُ وَجَبَ تَأْخِيرُ الْقَبِ فِي الْأَفْضَحِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ زَيْنَ الْعَابِدِينَ ،  
وَيَكُونُ الْقَبُ تَأْمِيماً لِلأَسْمِ فِي الْإِعْرَابِ إِلَّا إِذَا كَانَا مُفْرَدَيْنِ فَيَجِبُ إِصَافَةُ الْأَسْمِ إِلَى  
الْقَبِ نَحْوُ: سَعِيدٌ كَرِيْزٌ ، وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَ السَّكْنِيَّةِ وَالْأَسْمِ .

أو التمس للاسم المذكور مقفلاً ، وفي حواشي العبد للأبهرى . الفرق بين الاسم والقَب أن الاسم يقصد  
بذلاته ذات المعية ، والقَب به الذات مع الوصف ، ولذلك يختار القَب عند إرادة التعظيم أو الإلهاء اه  
(وإذا احتدم الاسم والقَب وحب تأخير القَب) عنه (في الأصح) لأنه غالباً منقول من اسم غير  
الاسم كقصة وقصة فتدعيه يوم الساع أن المراد منه الأصلي ، ولأنه لا شعاره بالمدح أو التمجيد كان في  
معنى العترة لعت لا يقدم فكسا شبهه ولأن فيه العلية وزيادة فلو أتى به أولاً لأغى عن الاسم ،  
وهذا كونه في القَب الخاص الذي ليس بصورة السكينة (نحو) قولك (حاريد رين العابدین)   
واعرابه حاء فعل ماضٍ ريد فاعل زين عطف بيان أو يبدل والعابدین مضاف إليه ، وعلامة جره  
الياء لأنه جمع مذكر سالم ، ومثله جمع الصادق ومحمد الباقر وعلى الرضى وأبو بكر الصديق وعمر  
العاروق وعثمان ذو النورين وطى المرتضى . أما القَب العام كجمال الدين لكل من اسمه محمد ، وعفيف  
الدين لكل من اسمه عبد الله ، وشرف الدين لكل من اسمه حسن فيستوى تقديمه وتأخيره لفقد  
نسبته التأخر حال مجومه واشتراكه لأنه إما موضع للاسم مطلقاً لا للسمي ، بخلاف الخاص فإنه إنما  
وضع للسمي لا للاسم فافترا ، وأما القَب بصورة السكينة كأني الزائد لقب أي عبد الرحمن عبد الله بن  
دكوان ، وأم المساكين لقب أم المؤمنين زينة بنت خزيمة الخلالية رضى الله عنها فيجب تأخيرها  
مطابقاً لدفع توهم أنه كنية على أصله ، وقوله في الأصح أشار به إلى أنه قد سمع تقديم القَب  
ولذا جعل بعضهم تأخيرها عن الاسم عالماً لاولها ، وهو ما تقتضيه التعليقات المذكورة لأن العت  
قد تقدم فيبدل منه منعوته ، ولأن الأملع أيضاً قد تقدم كما في الرحمن الرحيم ، ولأن السماع قد ورد به  
لكن في الشعر فيمكن حمله على الضرورة (ويكون القَب) إذا أحو (تأما للاسم في الإعراب)  
بدلاً منه أو عطف بيان عليه ، ويعبر أيضاً قطعه عن السعة إمارته حرمتا محذوف أو بضمه  
مفعولاً لفعل محذوف سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين ، أو الأول مفرد والثاني مركب  
كريد رين العابدین وجمع أم الملقبة ، أو عكسه كعبد الله بطاء ، وتجمع إضافة الأول إلى الثاني  
لتعديها (الأدراكا مفردين فيجب) أي عند جمهور الصريين (إصاء الاسم إلى القَب) مالم  
يجمع منها ماع (نحو سعيد كز) مضافة سعيد إلى كز ، وكان القَبس امتناع الإضافة لأن المسمى  
الأول يثنائي واحد فلو أضفنا الأول إلى الثاني لم من ذلك إصاءة الشيء إلى هسه الأهم أجابوا  
عن ذلك بأنه من إصاءة المسمى إلى الاسم معنى حادى سعيد كز بالإضافة جادى مسمى هذا الاسم .  
تكرر ضم الكاف وسكون الراء المهملة ، وفي آخره رأى وهو في الأصل حرج الرامى قله في  
التصریح ، فإن مع من الإصاءة مانه كما إذا كان الاسم مقروناً بال كالحلث كز أو كالم القَب  
وصفاً في الأصل . مقرباً مالم كآرامهم الخليل وعمر العاروق وهربن الرشيد ومحمد المهدي وكالصادق  
ولباقر فلا تصب الأول إلى الثاني . نص على ذلك ابن حروف ، وور ابن هتام وغيره من المحققين  
الأنواع أيضاً في المفردات والتمطع كما في عرهما (ولا ترتب بين السكينة والاسم) إذا احتتمعا

وَلَا يَنْ الْكُنْيَةَ وَالْقَبْرَ، وَيَنْقَسِمُ الْقَلَمُ أَيْضًا إِلَى مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ فَلِأَفْرَدٍ كَرَبْدٍ، وَهَنْدٍ،  
وَالْمُرَكَّبُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مُرَكَّبٌ إِصَافِي كَقَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَتَجْمِيعِ الْكُنْيَةِ  
وَمُرَكَّبٌ مَرْجِيٌّ كَقَبْتَلِكْ، وَخَصْرَمُوتَ، وَسَبْيُونِيَّةَ،

فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو: قال أبو بكر سعيد وتأخيرها عنه نحو: قال سعيد أبو بكر  
قال ابن عقاد: والأصح أن تقديمها على الاسم حيث اجتمعا هو الراجح إن لم يجز ولا سيما إذا أشعرت  
بمدح أو ذم ثلاثتهم أنها لقب فان قصد الاشعار ابتداء تعظيم المسمى وح تقديمها لأنه مما يقصد  
به التعظيم ولا شيء فيها من معنى البت فاذا صدرت علم أن المسمى معظم وأنها كنية لاقب (ولابن  
الكية واللقب) فيجوز تقديم الكية عليه وتأخيرها عنه. قال ابن هشام في الأوصح: وفي نسخة  
من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأي عبدالله ألقب باللقبة وليس  
كذلك اه. قال الأزهري في التصريح: بل يجوز تقديم اللقب على الكية وتأخيرها عنه كما  
تقدم اه. وقد مشى المرادى على ظاهر كلام الخلاصة، فقال: إذا اجتمع اللقب مع غيره أحر اللقب  
وقدم الاسم والكية ووافقه ابن المنيب واختاره بعض المتأخرين، وقال ابن عقاد تعليقات تأخير  
اللقب عن الاسم قصص تأخيره عن الكية، ثم المسموع تأخيره عن الاسم دون الكية اه.  
قال العاكي: وإذا اجتمعت الثلاثة قدمت الكية على الاسم ثم هي باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عتيق  
فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكية كما يؤخذ من كلامهم اه. قال ابن عقاد: وبحر الإتيان والقطع  
في تأخير اسم أوكية أو لقب، هذا هو التحقيق اه. والله التويعيق (ويقسم العلم أيضا إلى مفرد) عن  
التركيب (و) إلى (مركب) فالمراد كرهده والركب ثلاثة أقسام (مركب أصافي) هو، والعال  
في لأعلام المركبة لأن الأكثر فيها لكى، وهي مضافة. وما جلد كل أسدين نزل ثابتهما منزلة اثنين  
مما قاله (كعبد الله وعبد الرحمن، وجع الكى) يضم الكاف جمع كسة، وهي كاسق ماضترأب أو  
أم فاما كلها مضامة كأي تمحافة وأم كسوم، وحكمه أن يعرف الحرف الأول بحسب العوامل لهما ونصا  
وحرا ونحصر الحرف الثاني بالإضافة دائما (ومركب مرصى) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاه  
الناث مما قبلها في أم ما قبله مفتوح الآخر كما فتح مقبل تاه النأث، وينقل لا عراب إلى  
الحرف الثاني فيعرف أعراب ما لا يعرف المقية والتركيب المرصى إذا لم يكن محتوما بويه، فان كان  
غض وما يويه كسبويه بنى على لكسركا مرص. ثم مثل المصنف لكى قوله (كككك وحصرموت)  
علم على بلدن: الأولى مهما لسان: الأخرى، لعين، ولأصل مهملة قبل التركيب بس وك  
وحصرموت، ثامرا. وصارا كالكلمة الواحدة. قال المصنف: ثم اندمرك من دبر وهو  
اسم صم، وبك اسم صاحب هذه البلاد حلا لهما راحدا. قال أبو الأسود في تهذيبه: لم يسم  
صم لأهل بك من الشام، وهو البلد المعروف الآن بك. قيل كان من ذهب طوله عشرة  
دراغله أربعة أوسه وثلاثة وعطوه حتى أحضره أرمينية سادن وحملوه أيام حكام  
السلطان بدخر حومه ويحكمه ثمة به الصلاد، والسرقة يحفظونها ويحوزونها الناس. قال  
العل الرب لامة أهل لعين اه وفي المارس وحصرموت وتسمى الم طه وقلة، وبال هذا  
حصرموت بصم الزاء، وإن شئت لانتون الثاني (هـ) سببونه) لقب الأمام الشعرى البحريريس

وَمُرُكَبٍ إِشَادِيٍّ كَبَرَتْ عَزْمُهُ ، وَتَنَابَتْ قَرْنَاهَا  
(فصل) اسم الإشتارة ما وصيغ ليشارك إليه

الصخرة من رئيس البلدين : الصخرة والكوفة لأنه هل أن الله تعالى أحوج الكسائي رئيس  
الكوفة فقرأ أكتانه على تقليده الأحفش ، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي مولاهم ، وكنيته  
أبو شرولكن علب اللقب عايه حتى إذا أطلق لم يصرف إلا إليه ، وهو لفظ فارسي معناه رائحه  
الفتح . قال اطلوسي في شرح الفصيح : الإصافة في لغة العجم مقابلة ، والسبب التماح . و به الرائحه  
والتم بر رائحه التماح ، وقيل كانت أمة ترقصه بذلك في صعره ، وقيل كان كل من يلقاه يشم منه  
رائحة التماح ، ويحيى كثر يمتد شم الفماح ، وقيل لظ ذلك للطلافة لأن التماح من لطيف  
الغواكه ، وقيل لأنه كان يصير مثيرا بحمرة كثر حدود لون الفماح ، أخذ السحو عن الحليل  
وسمى العجم إلى استعماله في كتابه لدى إذا أطلق في لغوية لفظ الكتاب لا يصرف إلا إلى  
ذكره أحد من كل كتاب صنف السحو ، وإلى الآن لم يوضع بطبعه . والحليل من أجداد  
الحد عن شعده أني عمرو بن العلاء أحد الغراء السمة ، وأحد أبو عمرو عن بلامه أني الأود  
لنؤل ، وهم عسمة بن معا بن وميزن الأثرن ويحيى بن يهر الصدوق وغيرهم ، وقد طاعت  
الزيت أني الأسرد . بعض أوث السحو عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم راد به  
بعد ذلك أنوا أخر (ومركب اسدي) وهو كك كادير أسدب داهما إلى الأثر (كركف)  
فتح إراء (بحره) لف رجل قل في القاموس . وفي شرح هليل للفصل كان عمر برق بحره له  
رين . بل برق بحره (وشاب قرباها) أي دزائنا بحره لفتت به أسره كقول الشاعر في بها :

كذلكم وبنت الله لا تسكحوها بي شاب قرباها نصر ونحاح

أي بي التي شاب قربا رأسه في النصر والحب ، وبكلمة الحكامة عن ما كان عليه هل السمية لأن  
المسمى بالجله عرصه قائم ريتها منقول حارثي برق بحره وجاءت شاب قرباها ، وأراد الإرد  
عن ماص والدن للوقاية والياء صبيح . حل في محل نصب مفعول به بن بحره فاعل محكي على  
ما هو عليه ، وأمرام الثاني جاء ماص ولتاء علامه إذا يث والاون الرهية ولتاء صبيح متصل  
في شرح سب . به شاب قرباها فاعل محكي على ما هو عليه . ومثله تاطمرا وعموه من الجبل  
لمسي .

[تج] اسم الميم - - - - - روتول فخره لم يستعمل إلا على ، وهو نادر  
سعد لسهول ، وهو ليد صبح عرس ثم استمدت عبد كهدر وحسن وريد ونور ودهور  
بسم . سة اء اء السحفي : الم بالعمه . حس اء اء كون الاسم عاميا في نفسه ثم  
يس له . يث - - - - - صوص في من يث . فيش به اشترا ما يسم الشركة  
رلر الإياه يس في شار والكاله لنديه ولعم للثريا .

- - - - - بالاساءه - - - - - يات مودها واصلحيتها للإشارة إلى كل من  
د - - - - - كرج عوم احمد - - - - - اسجاد وهما - - - - - وهذا (اسم الانثاء)  
حده المدرا ع - - - - - اسه (ما كراس) (صع حزال) أي اء مع اساره انه







ففيها حالة البَدْءِ الكاف نحو : ذَانِكُمَا ، وَتَانِكُمَا ، وَأَوَّلِيكَ ، وَكَذَلِكَ لَا تَدْخُلُ عَلَى  
الْفَرْقِ إِذَا قَدَّمْتَهُ هَا التَّنْبِيهِ نَحْوُ هَذَا يَقَالُ فِيهِ حَالَةُ الْبَدْءِ هَذَاكَ ، وَيُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ  
الْقَرِيبِ بِهِنَا أَوْ هُنَا نَحْوُ : إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ ، وَإِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ بِهِنَاكَ ، أَوْ هَاهُنَاكَ  
أَوْ هُنَاكَ ، أَوْ هُنَا ، أَوْ هِنَا ، أَوْ قَم نَحْوُ : وَإِذَا رَأَيْتَ قَم

فيهما ) : أى في المتنى والجمع في لغة من مده ( حالة العدد الكاف نحو ذَانِكَا وَتَانِكَا وَأَوَّلِيكَ  
وكذلك ) : أى كَمَا لَا تَدْخُلُ الْإِلَامُ عَلَى الْمُتَنِيِّ وَالْمَجْمُوعِ ( لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَرْدِ ) لِلذِّكْرِ أَوِ الْمَوْنِ  
( إِذَا قَدَّمْتَهُ هَا ) بِالْقَصْرِ ( التَّنْبِيهِ ) وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأُفْلُيَةِ بِقَوْلِهِ :  
\* وَالْإِلَامُ إِنْ قُدِّمَتْ هَا مَجْتَمِعَةً \* ( نَحْوُ هَذَا يَقَالُ فِيهِ حَالَةُ الْبَعْدِ هَذَاكَ ) وَلَا يَقَالُ فِيهِ هَذَا لَكَ  
وَكَلَامُ الْمَصِفِ جِدُّهُ لِئَلَّا يَلِيسَ لَاسْمِ الْإِشَارَةِ الْأَمْرَيْنِ : قَرِيبِي وَبَعْدِي وَهِيَ طَرِيقَةُ ابْنِ مَالِكٍ وَمِنْ  
تَبَعِهِ لَكِنِ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ ثَلَاثُ حُرَافٍ : قَرِيبِي وَهِيَ الْمَجْرُودَةُ عَنِ الْكَافِ وَالْإِلَامُ نَحْوُ هَذَا ، وَبَعْدِي  
وَهِيَ الْمَقْرُونَةُ بِهِمَا نَحْوُ ذَلِكَ ، وَوَسَطِي وَهِيَ الَّتِي بِالْكَافِ وَحْدَهَا نَحْوُ ذَلِكَ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحُرُوفِ تَشْعُرُ  
بِزِيَادَةِ الْمَسَافَةِ ( وَيُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ ) بِطَرِيقَيْنِ لَا يُشَارُ بِهِمَا إِلَى غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ جَمْعٍ مَا تَقْدِمُ  
مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فَانَّهُ يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمَكَانِ وَغَيْرِهِ ( بِهِنَا ) بِضَمِّ الْهَاءِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ مَجْرُودَةٍ عَنْ  
هَا التَّنْبِيهِ ( أَوْ هَهَا ) بِتَقْدِيمِ هَا التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا ( نَحْوُ إِنَّا هَهَا قَاعِدُونَ ) وَأَعْرَابُهُ أَنَّ حُرْفَ تَوْكِيدِ  
وَلِصَبِّ تَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْجَبْرُوتُ الْمُدْخِجَةُ صَبِيرًا مُتَّصِلًا فِي عَمَلٍ فَيَسْمَعُهَا ، هَهَا الْهَاءُ لِلتَّنْبِيهِ ،  
هَهَا اسْمُ إِشَارَةٍ فِي عَمَلٍ نَصَبٍ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَكَانِيَةِ مُتَّصِلًا قَاعِدُونَ ، قَاعِدُونَ خَبْرَانِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ  
وَعَلَامَةُ رُفْعِهِ الْوَاوُ بَيَانُهُ عَنِ الضَّمَّةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ ، وَقَاعِدُ اسْمٍ فَاعِلٌ يَعْمَلُ عَمَلُ الْعَمَلِ وَقَاعِلُهُ  
مُسْتَرْتَفِيهِ جَوَارًا تَقْدِيرُهُ نَحْنُ ( وَ ) يُشَارُ ( إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ ) بِالْهَاءِ ( بِهِنَاكَ ) بِالْكَافِ وَحْدَهَا  
( أَوْهَا هَاكَ ) بِالْكَافِ مَعَ هَا التَّنْبِيهِ ( أَوْهَا لَكَ ) بِالْكَافِ وَالْإِلَامِ ( أَوْهَا ) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ  
النُّونِ ( أَوْهَا ) بِكَسْرِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ ( أَوْثَمُ ) بِفَتْحِ الثَّلَاثَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ ، وَلَا تَدْخُلُهَا كَافُ  
وَلَا لَامٌ ، وَهَاهَا وَمَا بَعْدَهُ إِلَى قَوْلِهِ أَوْثَمُ كُلُّهَا يَقَالُ فِي أَعْرَابِهَا اسْمُ إِشَارَةٍ فِي عَمَلٍ نَصَبٍ عَلَى الطَّرِيقَةِ  
وَالْكَافِ حُرْفُ خُطَابٍ لِأَعْلَلِهَا مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَالْإِلَامُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ ( نَحْوُ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ )  
وَأَعْرَابُهُ الْوَاوُ حُرْفُ صَلَفٍ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - إِذَا رَأَيْتُمْ حَسَنَتَهُمْ لَوْزًا مُشْتُورًا - إِذَا طَرَفٌ لِمَا اسْتَقْبَلَ  
مِنْ الزَّمَانِ ، رَأَيْتَ فَعْلٌ وَقَاعِلٌ ، ثُمَّ اسْمُ إِشَارَةٍ فِي عَمَلٍ نَصَبٍ عَلَى الطَّرِيقَةِ لِأَنَّهُمَا لَزِمَتَا طَرَفًا رَأَيْتَ  
وَيُجَوِّبُهُ إِنْ هَشَامٌ سَمْسَةً : أَيْنَ مَعْمُولُ رَأَيْتَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ زَيْجًا وَمِلْكًا  
كَبِيرًا - الْخَوَابُ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ لِمَا مَعْمُولُهَا وَقَارَ قِيمِهَا مَعْدُونٌ ، وَأَمَّا هَذَا - مَوْلَا هَيْبِلَ وَمَوْصُولُ  
حَدِي وَبَقِيَتْ صِلَتُهُ ، وَالْقَدِيرُ إِذَا رَأَيْتَ مَا مِمَّ ، قِيلَ وَمِثْلُهُ - لَقَدْ قَطَعَ بَيْسَكُم - أَيْ مَا بَيْنَكُمْ ، وَ... هَذَا  
مِرَاقِي بِي وَبَيْنَكُم - أَيْ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُم ، وَقِيلَ مَذْكُورٌ وَهُوَ نَفْسُ ثُمَّ ، وَبَرْدَةُ الْأَوَّلُ أَنَّ الْوَصْلَ ، صَدَقَ  
كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَلَا يَحْسُنُ حَدِيثُ أَحَدِهِمَا وَفَقْدَ الْآخَرِ ، وَالتَّائِي أَنَّ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ مَعْمُولٌ لِسَرْمَةِ لَامُهَا  
كَقَوْلِهِ - وَأَرْلَا قَمَّ الْآخَرِينَ - أَوْ مَحْرُورَةٍ عَنْ أَوَّلِي أَمْ وَجَوَابُ إِذَا قَوْلُهُ - رَأَيْتَ هَهَا - فَوَيْفَ  
بَعْضِ الْقُرَّاءِ عَلَى قَمَّ ، وَلَا بَدْءَ بِقَوْلِهِ - رَأَيْتَ هَهَا - عَيْرِ حَسَنٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَمْرِ بِإِنْ أَذْهَبَ





وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ، وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنَ الْغَالِبِينَ ، وَالْمُشْرِكِ  
 سِتَّةَ أَلْفًا : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَنْ ، وَذُو ، وَذَا . فَهَذِهِ السِّتَةُ تُنْقَلُ عَلَى الْمُرْدِ وَلِلْمُتَى  
 وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَالْمَوْثُوثِ ، وَتُسَمَّيْنِ مِنَ الْغَالِبِ ، وَمَا لِيَتَرِ الْعَاثِلُ ، قَوْلُ  
 فِي مَنْ : يُعْجِبُنِي مِنْ جَاءِكَ وَمَنْ جَاءَكَ وَمَنْ جَاءَكَ وَيُعْجِبُنِي مَنْ جَاءَكَ

آخِرُهُ وَهُوَ الْيَاءُ ، ثُمَّ يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ رَأَى هُنَا بَصَرِيَّةً ، وَتَقْلُبُ بِالْهَمْزَةِ مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى الْوَاحِدِ فَتَعْدِي  
 إِلَى الثَّانِي ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ قَلْبِيَّةً قَالَهُ فِي الْجَمِيدِ ، وَنَاصِبٌ مُتَصِلٌ فِي عَمَلٍ نَصْبٍ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ ، الَّذِينَ  
 اسْمٌ مُوَصُولٌ فِي عَمَلٍ نَصْبٍ مَفْعُولُ ثَانٍ ، أَضْلَافًا عَلَى فاعِلٍ وَمَفْعُولٍ ، أَصْلُ عَمَلٍ مَاضٍ وَالْفِعْلُ الثَّانِي  
 صَمِيرٌ مُتَصِلٌ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ فاعِلٍ ، وَنَاصِبٌ مُتَصِلٌ مَفْعُولٌ بِهِ وَجَلَّةُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ صَلََةُ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدُ  
 أَتَى التَّنْيَةِ ( وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ) الْوَارِ حَرْفُ عَطْفِ الَّذِينَ اسْمٌ مُوَصُولٌ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ مُبْتَدَأُ  
 جُمْلَةٍ حَادَا مِنْ بَعْدِهِمْ صَلََةُ الْمَوْصُولِ لِاعْمَلُهَا مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْعَائِدُ الْوَاوُ ( وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنَ  
 الْغَالِبِينَ ) وَاعْرَابُهُ الْوَارِ حَرْفُ عَطْفِ الَّذِينَ اسْمٌ مُوَصُولٌ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ مُبْتَدَأُ يَتَّبِعُونَ هَعَلُ فاعِلٍ  
 يَتَّبِعُونَ هَعَلُ مَاضٍ وَزَوْنُ النَّسْوَةِ صَمِيرٌ مُتَصِلٌ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ فاعِلٍ ، وَجَلَّةُ مِنَ الْغَالِبِينَ مُتَعَلِقٌ بِتَتَّبِعُونَ  
 وَجَلَّةُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ صَلََةُ الْمَوْصُولِ لِاعْمَلُهَا مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْعَائِدُ نُونُ النَّسْوَةِ . قَالَ  
 فِي الْجَمِيدِ يَتَّبِعُونَ قَالِ الْجَهْمُورُ مَاضِيًا ، وَقُرِئَ يَتَّبِعُونَ مُضَارِعًا هُ ( وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْغَالِبِينَ ) الْوَارِ حَرْفُ  
 عَطْفِ الَّذِينَ اسْمٌ مُوَصُولٌ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ مُبْتَدَأُ يَتَّبِعُونَ هَعَلُ مَضَارِعٌ مُتَعَلِقٌ عَلَى السُّكُونِ لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ  
 النَّسْوَةِ وَزَوْنُ النَّسْوَةِ صَمِيرٌ مُتَصِلٌ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ فاعِلٍ ، وَالْغَالِبِينَ مَفْعُولٌ بِهِ وَجَلَّةُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ صَلََةُ  
 الْمَوْصُولِ لِاعْمَلُهَا مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْعَائِدُ نُونُ النَّسْوَةِ ( وَالْمُشْرِكِ ) أَيُّ مِنَ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ وَهُوَ  
 صَدَقَ الْعَمَلُ السَّاقِ ( سِتَّةَ أَلْفًا ) هِيَ ( مَنْ ) فَتَحَ الْمِيمُ ( وَمَا ، وَأَيُّ ) فَتَحَ الْهَمْزَةُ وَتَشَدِيدُ الْيَاءِ  
 ( وَأَنْ ، وَذُو ) هُمَا الْيَاءُ لَاجِبِي صَاحِبِ ( وَذَا هَمْزُهُ السِّتَةُ تَقْلُبُ عَلَى الْمُرْدِ وَلِلْمُتَى وَالْمَجْمُوعِ  
 الْمَذْكُورِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَالْمَوْثُوثِ ) فَكُلُّ عَمَلٍ مَاضٍ يَأْتِي لَعْنَى مِنَ الْغَالِبِينَ السِّتَةُ وَلِسْلُكُهَا مِنْهَا كَلَامٌ  
 بِخَصْمَةٍ ( وَتُسَمَّيْنِ مِنَ ) فِي أَصْلِ الْوَصْحِ ( لِلْعَائِلِ ) لِرَقْلِ الْعَالَمِ تَكْسِيرُ اللَّامِ : أَيُّ مَنْ قَامَ بِهِ الْعِلْمُ  
 الْكَافِ الْأَوَّلَى ، لِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ اللَّهُ سَحَابَهُ ، وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَالِمٌ وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَاقِلٌ إِلَّا أَلَانِ أَسْمَاءُ  
 إِذْ تَعَالَى تَوْقِيهِ : حَتَّى الْأَصْحَحُ وَلِإِدْنِ مَاطَلَقِهِ عَلَيْهِ ، أَوْلَمَافِهِ مِنْ إِيهَامِ الْقَيْسِ ، بِخِلَافِ  
 عَالِي الْأَسْمَنِ ( ر ) فِي أَصْلِ وَضْعِهَا ( لَعْبَرِ الْعَاثِلِ قَوْلُ فِي مَنْ ) إِذَا اسْتَعْمَلَتْهَا بِمَعْنَى  
 الْجَمِيعِ فِي الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ ( يَجْعَلِي مِنْ جَاءَكَ ) أَيُّ الْقَرْنِ جَاءَكَ ، وَاعْرَابُهُ يَجْعَلِي هَعَلُ وَمَفْعُولُ  
 وَنَاسِبٌ مُتَصِلٌ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ فاعِلٍ ، جَاءَكَ هَعَلُ وَمَفْعُولُ وَاعْلَمْهُ مُسْتَقْرِفُهُ حَوَارِ قَدْرِفُهُ هُوَ وَجَلَّةُ  
 صَلََةُ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَر ( وَ ) فِي الْفِعْلِ الْمَوْثُوثِ يَجْعَلِي ( مَنْ جَاءَكَ ) أَيُّ الْقَرْنِ  
 جَاءَكَ هِيَ اسْمٌ مُوَصُولٌ بِمَعْنَى الْقَرْنِ وَجَلَّةُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ صَلََةُ الْمَوْصُولِ ، وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ  
 الْمُسْتَقْرِفُ لِبَرِّهِ هِيَ ( وَ ) فِي الْيَاءِ الْمَذْكُورِ يَجْعَلِي ( مَنْ جَاءَكَ ) أَيُّ الدَّانِ جَاءَكَ فَمِنْ اسْمِ  
 مُوَصُولٍ بِمَعْنَى الدَّانِ . وَجَلَّةُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ صَلََةُ الْمَوْصُولِ وَالْعَائِدُ أَلْفُ الْيَاءِ ( وَ ) فِي  
 الْيَاءِ الْمَوْثُوثِ ( يَجْعَلِي مِنْ جَاءَكَ ) أَيُّ الْيَاءِ جَاءَكَ فَمِنْ اسْمِ مُوَصُولٍ بِمَعْنَى الْيَاءِ وَجَلَّةُ الْفِعْلِ

وَمَنْ جَاءَكَ مِنْ جَنْبِكَ ، وَقُولُ فِي مَا جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : لَكَ اشْتَرَيْتَ حَبَارًا ، أَوْ أَتَانَا ، أَوْ  
جَارَيْنِ ، أَوْ أَتَانَيْنِ ، أَوْ نُحْرًا ، أَوْ أَتْنَا : يُعْجِنِي مَا اشْتَرَيْتَهُ وَمَا اشْتَرَيْتَهَا وَمَا اشْتَرَيْتَهُمَا  
وَمَا اشْتَرَيْتَهُمْ وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ وَقَدْ يُكْسَرُ ذَلِكَ فَتُسْتَعْمَلُ مِنْ لَيْسَرِ الْعَاقِلِ نَحْوُ : فَنَهُمُ  
مَنْ يَمُوتُ عَلَى بَطْنِهِ ،

والفاعل والمفعول صلة للموصول والعائد ألف التثنية ، وأما التاء فهي علامة التأنيث ( و ) في  
المجموع المذكور يعجني ( من جاءوك ) أي الدين جاءوك فمن اسم موصول بمعنى الذين ، وجلة الفعل  
والفاعل والمفعول صلة للموصول والعائد واو الجماعة ( و ) في المجموع المؤنث يعجني ( من جئت )  
أي اللاتي جئت من اسم موصول بمعنى اللاتي وجلة الفعل والفاعل والمفعول صلة للموصول والعائد  
نون النسوة ( وتقول في ما ) الموصولة بمعنى الجميع ( جوابا لمن قال لك اشتريت حبارا أو أتانا )  
وهي أتى الجر ( أوجارين أو أتائين أو حرا ) بضم الحاء واليم ( أوأنا ) بضم الهمة والتاء المثناة  
فوق ، فتقول في المرد المذكور من ذلك ( يعجني ما اشتريته ) أي الذي اشتريته ها اسم موصول  
بمعنى الذي ، والجملة بعدها صلة للموصول والعائد الهاء ( و ) في المفردة المؤنثة يعجني ( ما  
اشتريتها ) أي التي اشتريتها ها اسم موصول بمعنى التي ، والجملة بعدها صلة للموصول والعائد الهاء  
( و ) في اللتي المذكور والمؤنث يعجني ( ما اشتريتها ) أي اللدان أو اللتان اشتريتها ها اسم  
موصول والجملة بعدها صلة للموصول والعائد الهاء والميم والألف حرفان دلان على التثنية ( و ) في  
المجموع المذكور يعجني ( ما اشتريتهم ) أي الذين اشتريتهم ها اسم موصول بمعنى الذين ، والجملة  
بعدها صلة للموصول والعائد الهاء والميم علامة الجمع ، وفيه استعمال هم لغير العاقل ( و ) في المجموع المؤنث  
يعجني ( ما اشترينهن ) أي اللاتي اشترينهن ها اسم موصول بمعنى اللاتي ، والجملة بعدها صلة  
الموصول والعائد الهاء والنون علامة جمع الإناث ( وقد يعكس ذلك ) الأصل في من وما  
( فتستعمل من لغير العاقل ) في ثلاث مسائل : الأولى ينزل ما وقعت عليه منزلة العاقل كقوله تعالى  
- ومن أصل بمن يدعو من دون الله من لا يستجيب له - وقول الشاعر

أسرب القطا حل من بغير جناحه \* لعلني إلى من قد هويت أطير

فدعا الاصنام ونداء القطا سوخ وقوع من على ما لا يعقل لأنه لا يدعي ولا ينادي ، لا العاقل . الثانية  
أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو - ألم تر أن الله يسجد له من  
السموات ومن في الارض - فانه شمل الآدميين وغيرهم من الشجر والنبات والحبال . الثالثة  
يقدر غير العاقل بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة ( نحو بهم من يمشي على ثنائه ) ومهم  
من يمشي على أربع لاقتربهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى - والله خلق كل دابة من  
ماء فهم من يمشي على ثنائه ، ومهم من يمشي على رحلي ، ومهم من يمشي على أربع - ومع  
من على غير العاقل لما اختلط ما هذان في عموم كل دابة لأنها لغة اسم ما يدب على الأرض  
عاقلا كان أو غيره ، واعترايه الماء تفصيلية ، منهم حار ومحرور وخبر مقيم - ومن اسم موصول بـ مح  
رفع مبتدأ مؤخر ، يمشي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والحريم ، ثلاثة راء - راء

وَتُسْتَعْمَلُ مَا لِلْعَاقِلِ نَحْوُ: أَنْ تَسْعُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ تُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ  
وَعَبِيرِهِ قَوْلُ فِي أَيِّ يَعْجُبُنِي أَيُّ قَامَ، وَأَيُّ قَامَتْ، وَأَيُّ قَامَا، وَأَيُّ قَامَتَا، وَأَيُّ قَامُوا،  
وَأَيُّ قُنَّ سَوَاءُ كَانَ الْعَاقِلُ عَاقِلًا أَوْ خَيْرًا

مختصة على الياء مع من ظهورها الاستعمال لأنه من مضارع معتل الآخر مائة، وجلة على طه  
متعلقة بمضى، وجلة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر. قال الأزهري ويحتمل  
عدى أن يكون من فيهم ذكره موصوفة بالجللة نفسها، والتقدير ففهم نوع يعنى على بطله الخ  
(وتستعمل ما) على خلاف الأصل (لا-لاقل) قال السهلي ولا تقع للعاقل الأربعة التعليل  
والإهام: كقولهم سحان ما به حال الرعد محمد، و (نحو) قوله تعالى ما معك (أن تستعمل ما  
خلقت يدي) أي لمز خلقته، وإعرابه ما اسم استعظام للتوبيخ في محل رفع مبتدأ مع فعل  
ما س والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول أن حرف مصدر ونصب تستعد فعل مضارع  
موصوب بأن وعلاؤه نفسه فتح آخيه. فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والمصدر المنسك من  
أن وما بعدها مفعول تار لمع والتقدير أي شيء معك السجود، لما خلقت اللام حرف و ما اسم  
موصول يعنى الذى فى محل حرف اللام خلقت فعل و فاعل صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير  
خلقته، ويحتمل كما قال ابن عسقاء كون ما مصدرية مؤولة مع صلها بمصدر مؤول باسم المفعول  
أي محذوف على حدث. وما كان هذا القرآن أن يعزى: أي أفعاله أي مفعلى، يدي حار و محذور  
الذو حرف ح ويدي محذور بلاء. وعلامة حره الياء الدخلة في ياء النفس بانه عن الكسرة لأنه  
شيء وهو مضاف وباء النفس مضاف إليه. قال أبو السعود: والتنبيه لاراز كمال الاعتناء بخلقته  
عليه السلام المستدعى لإحلاله وبطية نه. رقه تستعمل ما لأنواع من يعنى نحو. فانكحوا ما طاب  
لكم من النساء. أي أي نوع من أنواعهن أردتم لأن النوع لا يعقل. وقال بعضهم أما في هذه  
الآية نصوات من يعقل أي الدابة مبن، وهذه تستعمل للعاقل مع غيره نحو. سبح لله ما في السموات  
رمان الأرض. فانه يشهد بأفاد رعيه (والأربعة الباقية) وهي أي وأل ودودا (تستعمل  
للعاقل وغيره) بطريق الإبراك (تقول في أي) اد 'ستعملتها للعر: المذكور (يعنى أي قام)  
أي الذى قام، وإعرابه يحكى فعل مضارع والون للوفاة والياء مفعول به وأي اسم موصول يعنى  
الذى سرع على أنه تعالى ردم على. فاعله مستتر فيه حوارا تقديره هو وجلة الفعل والفاعل  
صلة وصول لا محل لها من الاعراب راد الله الصم المستتر (و) اذا استعملتها للعدة المؤنثة (أي  
ف. .) أي التي هت (و) لاني اندكر (أي قاما) أي اندكر لما (و) لاني المؤنث (أي قامت) أي  
انتهت (و) للجمع اندكر (أي قاموا) أي الذين قاموا (و) للجمع المؤنث (أي قن) أي  
أي رضى من (سواء كان منهم عذرا أرحيوا) لا يعقل، نعم أي طموح خاص بالعاقل لاختصاص  
أول جمع المذكور العاقل. وأما جمع المؤنث من غير العاقل فتال في الجمع. أحسن منه ان كان  
مذكورا أن يؤتى بالياء في رفعه والهاء في غيره، وان كان للغة أن يؤتى بالياء كالخروج أسكرت  
ركسها رضى من أسكرت. رضى من وأنداع التمس لأن الأنداع جمع قلة محذوف الخروج  
هت جمع كثره. وقدره رضى. به رضى حرم ذلك الدين القيم الانظلموا نبيهم أي

وَأَمَّا أَنْ فَإِنَّهَا تَكُونُ إِنَّمَا مَوْصُولًا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ  
كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ : أَيِ الْقَدِي ضَرَبَ وَالْقَدِي ضُرِبَ ، وَنَحْوُهُ إِنَّ الصُّدِّيقَيْنِ وَالصُّدِّيقَاتِ

في الأربعة فأتى فيه بالتون لأن الأربعة جمع قلة ، والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقا  
فالمدركات خرجن وضربتهن أولى من حرجت وصربها . قال تعالى - والمطلقات يتربصن -  
والوالدات يرضعن - ومن الوجه الآخر قوله - وأزواج مطهرة - فهي على طهرت ، ولو كان على  
طهرن لقبيل مطهرات . وقال الشاعر : \* وإذا العذارى بالسخان تلعت \* ( وأما أل فانها تكون  
اسما موصولا ) مشتركا بين المفرد والمثنى ، والمجموع للذكر من ذلك كله والمؤنث ، ولا تكون  
كذلك الا ( ادا دخلت على اسم الفاعل أو على اسم المفعول ) مرادها به الحدوث ، وليست موصولا  
حرفيا لأن الصبغ يعود اليها ، وهو لا يعود الا الى الاسماء ، ولا حرف تعريف لأنها داخلة على الفعل  
تقدرا لأن المشتق في تقدير الفعل ، ولما حاز عطف الفعل على مدخولها نحو - فالعبرات صبغا  
فأترن به نعا - أي فاللآتي أغرن فأترن ، وأما قل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة  
الحرف . ويدل على كونها اسما أمران : الأول أن الوصف يعمل معها بلا شرط ، ولو كانت حرفا  
لكانت مفعلة عن شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا ، والثاني أن لا يتقدم عليها معمول  
مدخولها ، لا يقال جاء زيد الضارب ، وأما قوله تعالى - وكانوا فيه من الزاهدين - فالجار والمجرور  
متعلق بمحذوف تقديره أعنى أو يراهدبن محذوف يدل عليه المذكور فاسم الفاعل المراد به الحدوث  
( كالضارب و ) اسم للمفعول المراد بذلك نحو ( المضروب ) واختصت ذلك لأن شأن الموصولات  
النحو على الجلة وآل الموصولة تنسب في الصورة آل المعرفة الداخلة على المفرد فسكوا من الجلة  
معردا يكون في معنى الجلة لتدخل عليه أل ، وهو اسم الفاعل والمفعول لأنه في المعنى حجة فعلية  
خبرية فان الضارب اذا ضربته تقول فيه ( أي الذي ضرب ) هتج الضاد الزاء ( و ) المضروب  
اذا ضربته تقول فيه ( أي الذي ضرب ) بصم الصاد وكسر الزاء ، وخرج بقولا مرادها به الحدوث  
الصيغة المشبهة فال داخلة عليها كالحسن وبهجه ليست موصولة بل حرف تعريف على الأصح لأن  
الصيغة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولما كانت آل الداخلة على اسم المصطل : ليست موصولة  
باتفاق ، وخرج بقولا ، ولم يقصد بها عهد ما إذا قصد بأل العهد ونحوه . فانها تكون معرفة باتفاق  
كما قال ابن عقاد ، كرايت رجلا يصرب ريذا ، فأكرمت الضارب ، وطهدا كانت أل في الأسماء  
الحسية للكمال كما نص عليه ابن حجر وغيره : فالعالم والخالق والمصور والزقاق معناه الكمال في  
معنى الصل والخلق والتصوير والزرق ( ونحوه ) : أي نحو ما ذكر من الضارب المضروب بماء  
على ورثهما : فمحو الضارب ( ان المصدقين والمصدقات ) . وأما قوله أل حرف توكيد وهب تصب  
الاسم وترفع الخبر ، المصدقين اسمها منصوب بها وهو مصر ، وعلامه نصبه الياء نيابة عن الفتحة  
لأنه جمع مدكر سالم ، والتون وبيت عوضا عن الحركة والتون اللدن كانا في الاسم المفرد  
ومصدقين اسم فاعل يعمل عمل الضل يرفع الفاعل ويصب المفعول وفاعله مستتر فيه حوازا تقديره  
هم ، وهو العائد على آل الموصولة ، والمضارب فاعل مطرف على ما قبله . وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه  
حوارا تقديره حق ، وهو العائد على آل الموصولة والتقدير ان الذين تصدقوا بالآل تصدق ، وهو



وَالسَّقْفُ الرَّفُوعُ وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورُ ، وَأَمَّا ذُو فَصَاةٍ بِلَعَةٍ طَيِّءٍ تَقُولُ جَاءَنِي ذُو قَامٍ ،  
وَذُو قَامَتٍ ، وَذُو قَامَا ، وَذُو قَامَتَا ، وَذُو قَامُوا ، وَذُو قُنٍ . وَأَمَّا ذَا فَتَرَطُّ كَوْنَهَا مَوْصُولًا  
أَنْ يُقْتَنَمَ عَلَيْهَا مَا لَا اسْتِغْنَاءَ بِهِ نَحْوُ : يَتَأَلَّوْكَ مَاذَا

المضروب قوله تعالى ( والسقف الرفوع والبحر المسجور ) واعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى - والطور - والسقف مطوف على ما قبله مجرور ، وعلامة جره كسر آخره ، الرفوع نعت وهو اسم معمول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل ، وينصب المفعول ، وائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والصغير الذي ذكر هو المائد على اليا الموصولة ، ومثله والبحر المسجور . قال في تفسير الجلالين : والسقف للرفع أى السماء ، والبحر المسجور أى المملوء اه قال الجليل في حواشيه أى المملوء ماء ، وفي تفسير الخازن المسجور أى الموقد المحمى كالنور المسجور ، وذلك ما روى من أن الله تعالى يجعل البحار كلها يوم القيامة نارا ويزاد بها في نار جهنم اه ( وأما ذو ) الموصولة التي تعلق على المرد المذكور وعره ( خاصة بلعة طيئة ) وهم قبيلة من العرب نسب الى طيئ رجل من جبر . وقال في شفاء الصمدوني على مثال سيد أرقيلة من اليمن ، وهو طيئ بن داود بن زيد بن كهلان بن سبأ بن جبر كذا في الصحاح . وفي شرح مسلم للإمام النووي نقلا عن التحرير وأقره أن طيئ يهزم ولا يهزم : لثان ، والطاهر أن المراد بطيئ هنا الجمع على سبيل التعليل اه ( تقول ) فيها اذا استعملتها للمرد المذكور ( جادى ذوقام ) أى الذى قام واعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ذواسم موصول في محل رفع فاعل ، فام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والياء من الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الصغير المستتر ( و ) اذا استعملتها لفردة المؤنثة تقول جادنى ( ذوقامت ) أى التي قامت والعائد تقديره هي ( و ) لثنى المذكور حادى ( ذوقاما ) أى اللذان قاما ( و ) لثنى المؤنث جادنى ( ذوقامتا ) أى اللتان قامتا ، والعائد فيه وفي الذى قبله ألف التثنية ( و ) للجمع المذكور حادى ( ذوقاموا ) أى الذين قاموا والعائد الواو ( و ) للجمع المؤنث جادنى ( ذوقن ) أى اللاتي قن ، والعائد نون النسوة سواء كان القام عاقلا أو غيبه ، والمشهور من لغة طيئ أفراد ذو وتذكيرها وبأواها على السكون لأنها حرفان الثاني منهما ما كن كما قاله العاكبي في شرح القنطر . وقال في الفواكه : وقد قرب اعراب ذو بمعنى صاحب أى لشهها الصورى لربيعى صاحب . قال الشاعر :

فما حكرام موسرون لقيتهم \* حسي من دى عدهم ما كهايا

وقد وثقت قبيل جادنى ذات أكرمتك أى التي أكرمتك بضم تاء دات ، وقد وثقتي وجمع ، فيقال في تلبية المذكور حادى ذوقاما ورأيت دوى قاما وصررت بدوى قاما ، وفي تلبية المؤنث ذوقامتا وتقول في الجمع المذكور جادنى ذوقاموا ، ورأيت دوى قاموا وصررت بدوى قاموا ، وفي الجمع المؤنث ذوات بضم التاء ، وقد تستعمل دات معربة بمعنى صاحبة كقولهم : جادنى ذات مال أى صاحبة مال ( وأما ذا ) . فالأصل فيها أن تكون اسم اسيرة ، وقد تستعمل اسما موصولا بمعنى الجميع ، وإذا حوت عن معنى الإشارة ( بشرط كونها موصولا ) أمران مذكوران في قول المصنف ( أن يُقْتَنَمَ عليها ما الاستهائية ) وهذا ما تفاق من الصريين ( نحو يألونك ماذا

يُنْفِقُونَ ، أَوْ مَنْ اِسْتَعْمَلِيَّةٌ نَحْوُ : مَنْ ذَا جَاهُكَ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ ذَا مَلْفَاءَ بِأَنْ يُنْفَرُ  
تَرْكِيبُهَا مَعَ مَا نَحْوُ : مَاذَا صَنَعْتَ إِذَا قَدَرْتَ مَاذَا أَتَمَّا وَاحِدًا مُرَكَّبًا . وَتَفْتَحُ الْمَوْصُولَاتُ  
كُلَّهَا إِلَى صِلَةٍ

ينفقون ( أى ما لى ينفقونه ، واعرابه يسألون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من  
الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ، ويسألون متصرف من سأل تنصب مفعولين ، والكاف ضمير  
متصل فى محل نصب مفعولها الأول ، وما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ ، وذو اسم موصول بمعنى  
الذى فى محل رفع خبر ، ينفقون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل وجملة  
الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف أى ما الذى ينفقونه ، وجملة المتدا والخبر فى محل  
نصب مفعول ثان لسأل . قال فى المجيد جملة ماذا ينفقون فى موضع المفعول الثانى ليسألونك ، وهو  
معلق فى اللفظ عامل فى المعنى . ونظيرها فى السؤال والتعليق :

الاتسألان المرء ماذا يحاول ؟ أجب فيقضى أم صلال وماطل

(أومن الاستهامية) على الأصح عندهم (نحو من ذا جاهد) أى من الذى جاهدك ، واعرابه من  
اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ ذا اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر ، جاهدك فعل ومفعول  
ومفعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير  
المستتر . فان لم يتقدما استفهام بما أومن لم تكن موصولة بل هى حيثذ اسم إشارة (وأن لا تكون  
ذاملفاة) ثم فسر الالهام بقوله (مان يقدر تركيبها) أى تركيب ذا (مع ما) الاستهامية فيصير  
المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت) بفتح التاء (إذا قدرت ماذا اسما واحداً مركباً) بمعنى  
أى شئ صنعت فيكون ماذا حيثذ اسم استفهام فى محل نصب مفعول لصنعت مقدماً عليه ،  
والتقدير أى شئ صنعت فان لم تقدر الهاء ذا بأن قدرت ما اسم استفهام مبتدأ وذو خبره هذا حيثذ  
موصولة لأنها لم تلغ ويظهر كون قصد التشكلم الالهام أوعدمه بالبدل من اسم الاستفهام ، وبجواب  
السائل ، فعل الالهام ، وهو كون ماذا كلمة واحدة فى محل نصب تأتى بالبدل منصوباً فتقول ماذا  
صنعت خيراً أم شراً ، فذا الالهام لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فجعل أنه مفعول مقدم لصنعت  
وعلى عدم الالهام ، وهو كون ما اسم استفهام مبتدأ وذو اسم موصول خبره تأتى بالبدل مرفوعاً  
فتقول ماذا صنعت خيراً أم شراً بالرفع ، فذا غير ملعاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فيمن أنه  
مرفوع بالابتداء وذو خبره ، وقس على ذلك جواب السائل ، وقسمه بالوجهين قوله تعالى - يسألونك  
ماذا يعقون قل العمو - نصب العمو على الالهام : أى قل يعقون العمو أى لعامل عن الحاجة  
وبرهه على عدم الالهام فيكون العمو حراً حذف مستدوه : أى الملقى العمو أو هو العمو ، وسكت  
للمصنف عن الالهام مع من فيحتمل الحاجة بماذا ، وهو ظاهر صلبه اذلية ومشى عليه جمع ،  
ويحتمل خلاه (وتفتقر) أى تحتاج (الموصلات) أى الاسمية لأن الكلام فيها (كلها)  
نصباً ومشتركها (الى صلة) معهوده عالياً للحاطب فى اعتقاد التكلم : أى بأن يكون مضموماً  
حكماً معارباً عند الحاطب وقوعه قبل الحاطب فى اعتقاد التشكلم لأنك إنما تأتى بالصلة لتعرف

مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهَا وَعَائِدٌ، وَالصَّلَةُ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهٌهَا : فَالْجُمْلَةُ مَا تَرَكَبَ مِنْ فِعْلٍ وَقَاعِلٍ نَحْوُ :  
 حَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : الْحَدُّ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدُّهُ ، أَوْ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ  
 نَحْوُ : حَاءَ الَّذِي أَبُوهُ قَاتِمٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ، وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ  
 ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا الظَّرْفُ نَحْوُ : حَاءَ فِي الَّذِي عِنْدَكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : مَا عِنْدَكُمْ يَنْقُذُ .

الخطاب الموصول المهم بما كان يعرفه في اعتقادك قبل ذكر الموصول من انصافه بمضمون الصلة  
 الا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن ايهامها فالأول نحو - فغشيه من اليم ماغشيه - والثاني  
 نحو - فأرسل الى هذه المأوى - وأما خبر ذلك فلا يجوز ايهامها ولذا لا يجوز أن تكون الصلة جملة  
 انشائية لأن الانشاء لا يعرف مضمونه الا بإيراد صيغته فلا حرج له فصالا عن أن يكون معهودا  
 فلا يصلح لبيان الموصول ، ولهذا امتنع الوصل بالتحجيه وان كانت خبرية لما في التعجب من  
 الالهام الثاني للبيان فهي مستثناة من الخبرية كما أن القسمية مستثناة من الانشاء فيجوز الوصل  
 هابطا نحو - وإن مسك لم يسطأ - (متأخرة عما) أي عن الموصولات وجوبا لأنها منزلة منه  
 منزلة سوته المتأخر فلا يجوز تقديمها ولا شيء منها عليه (و) الى (عائده) وهو صير يعود من الصلة الى  
 الموصول ليحصل الربط بينهما (والصلة جملة) اسمية أو فعلية (أوشبهها) في حصول العائدة  
 (بالجملة) شرطها أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر الى قائلها  
 وهي (ما) أي قول (ترك من فعل وفاعل) أو من فعل وفاعل (نحو حاء الذي قام أبوه)  
 وأعرابه حاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل فام فعل ماض أبوه فاعل ، وعلامة  
 رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، وألواء مضاف اليه ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد  
 الهاء من أبوه (وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده) وقد مر أعرابه في أول الموصولات  
 حيث سبق التمثيل به للمعرد المذكور ، وألغاه هنا للتمثيل بالجملة المركبة من الفعل والفاعل (أو)  
 ما ترك (من مبتدأ وخبر) أو من مبتدأ وساد مسد الخبر (نحو حاء الذي أبوه قائم) جملة أبوه  
 قائم مبتدأ وخبر صلة الموصول ، والعائد الهاء (وقوله تعالى الذي هم فيه مختلفون) وأعرابه  
 الذي اسم موصول في محل جر صفة للهاء العظيم من قوله تعالى - هم يتسامحون عن السأ  
 العظيم - وهم صير بمصل في محل رفع مبتدأ ، فيه حار وعجوز متعلق بما بعده ، مختلفون خبر  
 المبتدأ ، وعلامة رفعه الواو نية عن الصلة لأنه جمع مدكسر سالم ، ومختلفون اسم فاعل يعمل  
 في الفعل يرفع الفاعل ويعصب للمفعول وفاعله مستتر فيه جوارا تقديره هم (وشبه الجملة ثلاثة  
 أشياء أحدها الظرف) للمكان في شرط وقوعه صلة أن يكون ، نانا بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق  
 هو (نحو حاء في الذي عندك) وأعرابه حاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل  
 عند طرف مكان وهو محذوف وعائده اسم فتح آخره ، وهو مضاف والمكان صير متصل  
 في عن حرف الازالة والظرف مألوف وما أصيب اية شبه صلة الموصول لاجل لها من الاعراب والعائد  
 الصير المستتر في تقديره (وقوله تعالى ما عندكم بعد) والعائد انته باقي ،  
 وأعرابه اسم موصول في محل رفع مسند ، عند طرف مكان وعلامة رفعه فتح آخره

وَالثَّانِي الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ عَوْ : جَاءَ الَّذِي فِي الْفَدَارِ ، وَقَوْلُهُ تَمَالَى : وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ، وَبَتَمَكُنُ الطَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً يَفْعُلُ مَعْدُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ وَالثَّالِثُ الصِّغَةُ الصَّرِيحَةُ ، وَلِلرَّادِّهَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَعْمُولِ ، وَتَحْتَصِّنُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ،

والكاف صير متصل في محل جر بلا صفة والميم علامة الجمع والظرف وما أضيف إليه شبه جملة الموصول ، والعائد الضمير المستقر تقديره هو بعد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والحازم وعلامة رفعه ضم آخوه ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وحلته الفعل والفاعل في محل رفع خبر وما اسم موصول مبتدأ ، وبعد الله طرف ومضاف إليه صلة الموصول ، والعائد الضمير المستقر تقديره هو ، وماق خبر ما هو مرفوع وعلامة رفعه صمة مقصورة على الياء المندومة المعوض عنها النونين مع من ظهورها الاستتقال لأنه اسم مقوص ، وخرج بالطرف المكاني الظرف الزماني نحو جاء الذي اليوم فلا يسلح جعله صلة لعلم حصول الفائدة به وبإتمام الطرف الناقص وهو الذي لا يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي مكاناً : أي يسكن مكاناً فلا يصح الوصل به لأنه لا يلبهم بمجرد ذكره ما يتعلق به ( والثاني الجار والمجرور ) وهو كالطرف في اشتراط كونه تاماً ( نحو جاء الذي في الفدار ) وأعرابه جاء فعل ماضٍ الذي اسم موصول في محل رفع فاعل في الفدار حار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو ( وقوله تعالى وألقت ما فيها ) وأعرابه ألقي فعل ماضٍ والناء علامة التأنيث وفاعله مستتر جوازاً تقديره هي عائد على الأرض من قوله تعالى - وإذا الأرض مدت - وما اسم موصول في محل نصب مفعول به فيها حار ومجرور صلة الموصول والعائد لصدر المستقر تقديره هو والثالثان المدكوران الحار والمجرور فيهما تام بخلاف جاء الذي بك أو علك فلا يوصل به لقصانه ( ويتعلق الطرف والحار والمجرور إذا وقعاً صلة فعل معْدُوفٍ وحوماً ) وبذلك أشبه الجملة ( تقديره استقر ) أي أو محوه من كل فعل عام كحمل فلا محذور تقديره وصفاً مستقر وكأن لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة إلا إذا كان صلة لأل أرقباً تأييداً من المتدا ( والثالث الصفة ) وهي ما دلت على ذات مبهمه مأخوذة من بعض صفاتها كالقائم والصار ( الصريحة ) أي الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها السمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك صح عطفها عليها ( والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول ) دون اسم التفضل كالأفصل ، ودون الصفة المشبهة كالخشن وجهه لأن آل حرف تعريف فيهما أحاطا في الأول وتلى الصحيح في الثاني لـ تن فيه معصم الإجماع أصاً ( وتختص ) : أي الصفة الصريحة ( بالالف واللام ) ، فلا يصح حمل الصفة على غيرها ، فخرج الصفة عن الصريحة : وهي ما صارت لكثرة الاستعمال محصورة بدات معينة ، ولا تجري صفة على ما عرف ولا تمثل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً ، آل فيها حرف تارة لا موصولة لعدم مشابهاتها للمسمى ، وندبة كالعلمات التي غلبت عليها - حية كالأفطح ، وفي الأصل المكان المستوي من الرادى - ثم عطف على الأرض المنبسطة ، والأجرج ، في الأصل المكان المستوي ثم عطف على الأرض المنبسطة ذات الرتل التي لا تدب شبة ، والصاحح وهو في الأصل ، والمصحح مطعاً ، ثم عطف على - في -

وَالْعَائِدُ صَمِيرٌ مُطَاقٌ لِلْمَوْصُولِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّنْكِيرِ وَالتَّائِيثِ كَمَا  
تَقْدَمُ فِي الْأَيْثَلَةِ لِلذِّكْرِ ، وَقَدْ يُحذفُ نَحْوُ : لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْمُ أَشَدُّ : أَيْ  
الَّذِي هُوَ أَشَدُّ ، يَسْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ : أَيْ الَّتِي تُسِرُّونَهَا وَالَّتِي تُعْلِنُونَهَا

الملك وهو الوزير ( والعائد ) الموصول ( صمير ) غائب غالبا ، وإلا فقد يكون العائد ضمير متكلم  
قياسا : كقول علي رضي الله عنه :

\* أنا الذي سمتي أبا حيدرة \* أو ضمير مخاطب قياسا أيضا : كقول الرزدق :

وأنت الذي نلوى الحياول رهوسها \* إليك (٧) والائتام أنت قطعهما

بجعله العائد ضمير إليك جلا على المعنى ، وربما خلف الصمير العائد اسم ظاهر كقوله :

يارب ليلى أنت في كل موطن \* وأب الذي في رجة الله أطعم

أى في رجته ( مطاق للموصول في الافراد والتنبية والجمع والتدكير والتأنيث كما تقدم في الأمثلة  
المدكورة ) ثم ان كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة للمعنى نحو - ومنهم من يستمعون  
إليك - ، وقول الشاعر :

\* نكن مثل من ياذب بسطحيان \* ومراعاة اللفظ وهو الافراد والتدكير نحو

- ومنهم من يستمع إليك - ومنهم من يطر إليك - وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل لس  
أوقع فتعين مراعاة المعنى ، ثم الأصل في العائد أن يكون مذكورا ( وقد يحذف ) مرفوعا  
ومنصوبا وجورزا اذا دلّ عليه دليل ، وشرط جوار حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ محبرا  
عنه مجرد - نحو لنزعن من كل شيعة أهيهم أشد - وأعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقتر  
نزعن فعل مضارع مني على الفتح لانصائه بين التوكيد والتقية ، وأعرابه مستتر فيه وجوبا تقديره  
نحن ، من كل حار ومحور وهو مضاف ، وشيعة مضاف إليه : أى اسم موصول بمعنى الذي معنى  
على الضم في محل نصب مفعول به وهو مضاف ، وأعرابه ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، والبيم  
علامة الجمع ، وأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول والعائد  
محذوف تقديره : كما قال المصنف ( أى الذي هو أشد ) ، وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون  
متصلا ، وأعرابه فعل تام ، أو وصف غير صلة أل ، فالصمير نحو ( يعلم ما تسرون وما تعلنون )  
وأعرابه يعلم فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آتوه ، وأعرابه مستتر فيه جوارزا تقديره هو ، ما اسم  
موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به ، تسرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت  
النون لأنه من الأفعال الحسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل  
صلة الموصول ، والعائد محذوف الواو حرف عطاف ، وما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب  
معلوف على ما قبله ، فعلنون فعل مضارع ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف  
تقديره كما قال المصنف ( أى الذي تسرونه والذي تعلنونه ) وتحتل ما في الآية أن تكون مصدرية  
والتقدير يعلم سرهم وعلايتهم ، وأما الوصف محذوف قول الشاعر :

مأله موليك صل فاجديه به \* فما لدى غيره تقع ولاصرر

وَنَحْوُ وَيَشْرَبُ يَمَّا تَشْرَبُونَ .

( فُتِلَ ) وَأَمَّا الْمَرْفُ بِالْأَدَاةِ فَهُوَ الْمَرْفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَهِيَ قِسْمَانِ : عَهْدِيَّةٌ وَجَنَسِيَّةٌ  
وَالْعَهْدِيَّةُ إِنَّمَا لِلْعَهْدِ الَّذِي سَمَّيْنَاهُ نَحْوُ : فِي زُجَاجَةِ الرَّجَاجَةِ ، أَوْ لِلْعَهْدِ الَّذِي سَمَّيْنَاهُ نَحْوُ : إِذْ هُمَا  
فِي الْفَارِ ، أَوْ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ نَحْوُ : الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ، وَالْجَنَسِيَّةُ إِنَّمَا لِلتَّعْرِيفِ  
الْمَاهِيَةِ

أَيُّ الَّذِي لِقَةِ مَوْلِيكَ فَصَلَ ، وَشَرَطَ حَلْفَ الْعَائِدِ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ أَنْ يَجْرَ بِشَلِّ مَاجِرَةٍ بِهِ الْمَوْصُولُ  
وَيَتَّحِدُ مَعَهُ الْعَامِلُ نَحْوَ صَدَرَتْ بِالْقِي صَدَرَتْ : أَيُّ بِهِ ( وَنَحْوُ يَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ) وَأَعْرَابُهُ  
يَشْرَبُ فَعْلٌ مَضَارِعُ وَقَاعِلُهُ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ ، مِمَّا حَارَ وَجَحْرُورُهُ ، مِنْ حَرْفِ جَرٍّ وَمَا سَمِ  
مَوْصُولٌ بِمَعْنَى الَّذِي فِي فَعْلٍ جَرٍّ ، يَمْنُ ، تَشْرَبُونَ فَعْلٌ مَضَارِعُ صَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعُهُ ثَبُوتُ النُّونِ  
لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَسَّةِ وَوَاوِ الْجَاعَةِ فَاعِلٌ وَجَهْلَةُ الْعَمَلِ وَالْعَامِلُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ وَالْأَدَاةُ مَحْذُوفٌ مَجْرُورٌ  
بِشَلِّ مَاجِرَةٍ بِهِ مَا الْمَوْصُولَةُ وَهِيَ مِنَ التَّبَعِيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ : أَيُّ الَّذِي تَشْرَبُونَ مِنْهُ وَشَذَّ حَذْفُهُ  
مَجْرُورًا بِمَالِ مَجِرَةٍ بِهِ الْمَوْصُولُ :

( فَصَلَ ) فِي بَيَانِ الْحَرْفِ بِأَلَّةِ التَّعْرِيفِ \* ( وَأَمَّا الْمَرْفُ بِالْأَدَاةِ ) الْعَهْدِيَّةُ لِلتَّعْرِيفِ ( هُوَ )  
الْحَرْفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ) كَالرَّجَلِ وَالْعَلَامِ وَالتَّعْرِيفِ بِيَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَطِّ وَالْهَمْزَةِ عِنْدَهُ أُصْلِيَّةٌ  
وَهِيَ هَمْزَةٌ قَطْعٌ حَذَفَتْ فِي الْوَصْلِ تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ وَلَمْ تَحْذَفْ فِي الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَبْتَغِي سَاكِنَ  
وَمَذْهَبُ سَبِيحٍ أَنْ التَّعْرِيفَ بِيَمَا أَيْضًا إِلَّا أَنْ الْهَمْزَةَ عِنْدَهُ زَائِمَةٌ مَعْتَدَةٌ فِي الْوَضْعِ كَمَا قَالَ  
ابْنُ مَالِكٍ ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ سَبِيحٍ أَنْ التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ وَحَذْفُهَا وَالْهَمْزَةُ وَصْلِيَّةٌ يَجِيءُ بِهَا لِلتَّكْمِلِ مِنْ  
الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ وَتَحْتَ عَلَى خِلَافِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ ، تَقُلُّ أَوْ حَيَّانِ هَذَا  
الْمَذْهَبُ عَنْ جَمِيعِ التَّحْوِيلِ الْإِبْرَاهِيمِيَّ كَيْسَانَ ، وَعِزَّاهُ صَاحِبُ النِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَقَرِّقِينَ ، وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ إِلَى  
أَنَّ الْمَرْفَ الْهَمْزَةَ وَحَذْفُهَا وَزَيْغَتْ اللَّامُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَمْزَةِ الْأَسْتِعْمَالِ ( وَهِيَ ) أَيُّ الْأَدَاةِ  
قِسْمَانِ عَهْدِيَّةٌ وَجَنَسِيَّةٌ ) وَكُلُّهُمَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كَالْإِشَارَةِ إِلَى الْمَنْصُفِ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ ( وَالْعَهْدِيَّةُ  
إِنَّمَا لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ ) بَانَ بِذِكْرِ مَصْحُوبِهَا نَسْكَرَ تَمَّ بِهَادِيهَا هَلْ لَهَا مَعْنَى وَفِيهِ وَهَذَا يَسْتَدُلُّ عَلَى الضَّمِيرِ  
مُسْتَقْبَلًا مَعِ مَصْحُوبِهَا ( نَحْوُ زُجَاجَةِ الرَّجَاجَةِ ) إِشَارَةً إِلَى الرَّجَاجَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوَّلًا ، وَأَعْرَابُهُ فِي  
رَجَاجَةٍ جَارٍ وَمَجْرُورٍ فِي فَعْلٍ رَفَعَ خَبَرَ الْمَصْلُوحِ مُتَتَّقٍ بِوَجْهِ الْخَطِّ تَقْدِيرُهُ كَأَنَّ أَيْمُسْتَرَّ ، الرَّجَاجَةُ  
مُتَتَّدَةٌ وَخَبَرُهُ جَهْلَةٌ كَأَنَّهَا كَوْرُكُ ( أَوَّلُ الْعَهْدِ الَّذِي ) بَانَ مَعْنَاهُ جَوَازًا ، ( نَحْوُ دَهْدِي الْعَارِ )  
وَهُوَ فِي جَدِّ نَوْرٍ وَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا عَنْهُمْ ، إِعْرَابُهُ نَطْرُقُ بَانَ مَعْنَى مِنَ الرَّمْلِ . هُمَا مَجْمُوعٌ  
مُفْعَلٌ فِي فَعْلٍ رَفَعَ مَتَدًا ، فِي الْفَارِ حَارَ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ كَأَنَّ فِي فَعْلٍ رَفَعَ خَبَرَ ( أَوَّلُ الْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ )  
بَانَ يَكُونُ مَصْحُوبًا حَاصِرًا حَالِ الْخَطِّ ( نَحْوُ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ) أَيُّ الَّذِي لَمْ يَحْضُرْ  
وَهُوَ يَوْمٌ عَرُوفٌ لِأَنَّ الْآيَةَ زَالَتْ عَنْهُ ، وَإِعْرَابُهُ الْيَوْمَ طَرَفُ رَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَا ذَكَرَهُ أَكْمَلْتُ مَعْلُومًا  
لَكُمْ حَارَ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ مَا أَكْمَلْتُ ، دَيْسَكُمْ مَفْعُولٌ بِهِ وَالْكَافُ مَعْدِي إِلَى الْيَوْمِ هَلَاكَةُ الْجَمْعِ ( وَالْهَمْزَةُ )  
إِنَّمَا لِلتَّعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ ) مِنْ حَيْثُ هِيَ : أَيُّ مَعَ قَطْعِ الْظَرْعِ الْإِبْرَادِ ، وَهِيَ إِلَى الرَّجَاجَةِ الْإِبْرَادِ لَا تَقْدَرُ

نَحْوُ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ، وَإِنَّا لَاسْتِعْرَاقِ الْأَفْرَادِ نَحْوُ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ صَفِيًّا  
أَوْ اسْتِعْرَاقِ حَصَائِصِ الْأَفْرَادِ نَحْوُ : أَنْتَ الرَّجُلُ عَلِمَا ، وَتُبْدَلُ لَمْ أَلْ مِمَّا فِي لُغَةِ حَبِيبِ  
( قُلْ ) وَأَمَّا لِلصَّافِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ أَلَمْ تَسْمَعْ نَحْوُ : عَلَامِي

ولاجرا وهي الدالة على مجرد الجنس ، ويعبر عنها بالنفي لبيان الحقيقة وبالنفي لبيان الطبيعة وذلك  
( نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي ) : أي وجعلناه من حقيقة الماء المعروف لامن كل شيء اسمه  
ماء وقيل من المني ، وأعرابه جعلنا فعل وفاعل بمعنى خلقنا فيتعدى لواحد ، من الماء جار ومجرور ، كل  
مفعول به وشئ مضاف إليه ، حي نعت شئ ، وقال أبو القاء جعلنا بمعنى صبرنا يتعدى لاثنتين ومعنونه  
الأول كل شيء والثاني من الماء انتهى ( وأما الاستعراق الافراد ) : أي أفراد الجنس بان خلفتها  
كل حقيقة فيهم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو - ان الانسان لني خسر  
إلا الذين آمنوا - وأستأمر معاه فياله من نعت نحو - وأول طفل الدين لم يظهره - ومثل لها المصنف  
قوله ( نحو وخلق الانسان صعبا ) : أي خلق كل واحد من جنسه صعبا ، وأعرابه خلق فعل  
ماضي مجرر الصيغة الانسان نائب الفاعل صعبا حان ( وأستعراق خصائص الافراد ) : أي صفات  
أفراد الجنس مساعة بان خلفتها كل محازا ، ومه التي في أسماؤه تعالى غير العلم كما نص عليه البدر  
ابن قاضي شهة وغيره ، وتسمى لام السكالم كاستقى قلعه عن الشيخ ابن حجر رجه الله ( نحو أنت  
الرجل علما ) : أي أنت كل رجل علما ، بمعنى أنك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال من  
جهة كمال في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة السكالم ، وأعرابه أنت مستأد الرجل  
خبره ، وصلا تقيير ، واضطر لم لم يثن شئ من الآيات مع أن دأبه الترام كون أمثله من العرائ المجيد  
ما أملكه ، وقد مثل بعضهم بقوله تعالى - ذلك الكتاب : أي كتاب مساعة في مدحه لكونه  
حلويا لجميع خصائص الكتب المدوحة ومن ذلك الحديث الذي أخرجه الزمهرى وسنده  
جيد إلا أنه مرسل انه صلى الله عليه وسلم قال لأبي سفيان : كل الصيد في حوف العرا : أي جبار  
الوحش ، قال له ذلك يتألمه على الإسلام . يعني أنت في الصيد كحمار الوحش وكل الصيد دونه ، وقد  
تأني أل زائدة لازمة فلا تعيد تعريفا كالتني في علم قارنت وضعه كالالات والعري والبسع وأعلبت على  
بعض أفرادها كالمند لمكة ، والنجم لثريا وكالتني في الآل على الصحيح : وفي الذي وفروعه على الأصح  
وزائدة غير لازمة للاح الأصل المفعول عنه كالتني في الحرث والحسن والصلاس ، ومنه عبد الجهور  
اللام الداحلة على أسماء الأيام كيوم الاحد والست فلوا هي أعلام توهت فيها الصمة فدلستها أل  
وقيل انها سكرات دخلها أل للتعريف ( وتبدل لَمْ أَلْ ) انعره ( مِمَّا فِي لُغَةِ حَبِيبِ ) قبيلة من  
العرب وقد نسبها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امير المؤمنين في اسمك كذا رواه  
الطبري قول رسول الله ص :

لم فصل رأيا المصنف الى واحد من هذه في المعارف ( التجنة ) المتقدمة اصافة معنوية ولم يكن  
متزغلا في لاهام ولا واقعا موقع منكرة خرج المصنف اسامة لغوية كاسافة الوصف الى معنونه  
والأنباء المرساة في الانباء كغير مثل والواقع موقع السكرة كواحدة فان اصافة كل واحد من  
هذه لا تعيد اعراف بل المصنف معها بان على تسكوه ( نحو غلامي ) مثال لاصاف الى صير

وَعَلَامِكْ ، وَغَلَامِيهِ ، وَغَلَامِ زَيْدٍ ، وَغَلَامِ هَذَا ، وَغَلَامِ أَقْدَى قَامَ أَبُوهُ ، وَغَلَامِ الرَّجُلِ .

### باب المرفوعات من الأسماء

لِلْمَرْفُوعَاتِ عَشْرَةٌ ، وَهِيَ : الْفَاعِلُ وَالْمَعْلُومُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَلِلْبَيِّنَاتِ وَخَبَرُهُ ، وَأَسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَأَسْمُ أَفْعَالٍ لِلْقَارِنَةِ ، وَأَسْمُ الْحُرُوفِ لِلشَّبَهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ لِمَنْ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرٌ لَا آتِي لِنَفْيِ الْحِسِّ ، وَالتَّاسِعُ لِلْمَرْفُوعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : النَّصْتُ ، وَالْعَطْفُ ، وَالتَّوَكِيدُ ، وَالْبَدَلُ .

المسكوم (وعلامك) مثال للضاف إلى صير المخاطب (وغلامه) مثال للضاف إلى ضمير العائب (وغلام زيد) مثال للضاف إلى العلم (وغلام هذا) مثال للضاف إلى اسم الإشارة (وغلام الذي قام أبوه) مثال للضاف إلى الموصول (وغلام الرجل) مثال للضاف إلى المعرفة بال (وقد تقدم في أول العارف أن المضاف في رتبة ما مضاف إليه إلا المضاف إلى الصير فانه في رتبة العلم :

### باب المرفوعات من الأسماء

والمرفوعات جمع مرفوع لاسم مرفوعة لأنه صفة لذكر لا يعقل وهو الاسم (المرفوعات) : أي من الأسماء (عشرة) بالاستقراء كذا قاله الفراهيدي : ولعله يرى أن ما أراد عليا يرجع إليها وهو كذلك وبدونها لأنها مضافة ، والمصوبات مضافة ، وختم بالمرورات لأنها منصوبة محلا هي دون المنصوبات لفظا (وهي الفاعل) نحو يهدي الله لورده من يشاء (و) الثاني (المفعول الذي لم يسم فاعله) وهو المسمى بائب الفاعل نحو - إذا زلزلت الأرض زلزالا - (و) الثالث والرابع (المتدا وخبره) نحو الله رنا (و) الخامس (اسم كان) نحو - وما كان الله ليطعه - (و) اسم (أخواتها) نحو ليسوا سواء (و) السادس (اسم أفعال القارئة) نحو يكاد دربتها يصي ، فسمى الله أن يأتي بالفتح (و) السابع (اسم الحروف المشبهة بليس) أي أنها تعمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر ، وهي ما النافية الجارية وأخواتها نحو ما زيد هتما ونحو \* نوره شيء على الأرض \* وما \* ربح \* ولت حين داس - ونحو أن تدحرج من أحد الانعافية (و) اسم (حركات) نحو (أخواتها) نحو - إن الله دعور رحم - (و) التاسع (حركات لبي الخمر) على سبيل الاستقراء ، وهي تعمل عمل إن - ولا رجل أصل من زيد (و) العاشر (أما المرفوع) بناء على أن رافعه لتعنية الأصح أن عامر أتاها هر عامل التذرع بنفسه إلا لعل فاعله مقدر من حسن عالي - قوله (وهو أربعة أشياء) أحدها (لدت) نحو جاء زيد الماقل (و) ماها (العطف) ، نحو جاء زيد (و) ماها (التركيب) ، نحو جاء زيد صه (و) ماها (الانفصال) ، نحو جاء زيد - أم : :



## باب الفاعل

الفاعل هو الاسم للرفع الذي كثر قبلة أو مآو في تأويل الفعل ، وهو على قسمين : ظاهر ومضمر : فالظاهر نحو : قال الله ، قال رجلان ، وجاء المدبرون ، يوم يقوم الناس ، يومئذ يفرح المؤمنون ، قال أنوهم :

## باب الفاعل

قسمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ( الفاعل ) لمة من أوجد الفعل ، واصطلاحاً ( هو الاسم ) الصريح نحو قام زيد والمؤول من حرف مصدرى وصلته نحو - ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم - أى خشع قلوبهم ، وقوله تعالى - أولم يكلمهم أنا أنزلنا - أى إنزالنا ( المرفوع ) لعلنا أوتقدراً أو محلاً بعمله التام الباقي على صيغته الأصلية أو شبه الفعل المذكور لأن الرفع علم الفاعلية ( المذكور قبله ) وجوباً ( فعله ) الرفع له ( أو مآو في تأويل الفعل ) كاسم الفاعل والصيغة المشبهة به والمسند واسم الفعل وأمثلة المألوفة واسم التفصيل ، ولا بد من استناد الفعل أو مآو في تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به نحو مات زيد أو وقوعه منه نحو قام همر وخرج بالاسم الجلة فلا يجوز مجئها فعلاً ، وأما قوله تعالى - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه - وقوله تعالى - وتبين لكم كيف فعلنا بهم - فالأصح أن الفاعل فيهما ضمير عائد على مصدرهما المهرم منهما : أى داهو : أى الداء ، وتبين هو : أى التبيين الجلة من قوله ليسبحنه - وقوله - كيدهم لنا - ليست فاعلاً بل هى مصرة للضمير وخرج بالتام كان وأخواتها ، لأنها أفعال ناقصة وخرج بالباقي على صيغته الأصلية المسمى للمعول ( وهو ) : أى الفاعل ( على قسمين ) لثالث لهما ( ظاهر ) وهو ماعدا الضمير نحو وجاء المدبرون ، ومنه المؤول نحو ما كان صرتك لومنت : أى منك ( ومصدر ) وهو ما كسى به جن الظاهر اختصاراً وهو قسمان مصل ومفصل وقد مر بيان كل منهما ( فالظاهر ) ويكون راحته نارة ماضياً ونارة ماضياً إذا أسند إلى غائب ، ولا يرفع الأخر ( نحو قال الله ) وأعرابه قال فعل ماض ، الله فاعل ( قال رجلان ) وأعرابه قال فعل ماض ، ولان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى ( وجاء المدبرون ) وأعرابه جاء فعل ماض المدبرون فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والمدبرون قرأه الجمهور بفتح العين وتشديد الدال ، وهو محتمل وجهين : الأول أن يكون وزنه مصل بتضعيف العين بمعنى اتضعيف عليه اشكاف : أى المتكلمون للعدو - الثانى أن يكون وزنه مصل بالفعل والأصل اعتمدت مادغمت اللام إلى الدال بأن قلت ناء الفعل دالاً ، ويدل على هذا قراءة سعيد ابن جسر المعتدرون على الأصل ( يوم يقوم الناس ) وأعرابه يوم طرف زمان متعلق بمحذوون قبلة ، يقوم فعل مضارع ، الناس فاعل ( يومئذ يفرح المؤمنون ) وأعرابه يوم طرف زمان . قال أبو القادح : يفرح ، وهو مضارع واظرف للماضى من الزمان فى محل جر بالاضافة ، يفرح فعل مضارع . المؤمنون نفس ، وعلامة راحته الواو لأنهم جمع مذكر سالم ( قال أنوهم ) وأعرابه قال فعل

وَالْمَضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا إِلَى آخِرِهِ كَمَا قَدَّمْتَ فِي فَعَّلَ الْمَضْمَرُ ، وَأَقْرَبُ فِي تَأْوِيلِ  
الْقِيلِ نَحْوُ : أَقَامَ الرِّيدَانُ

ماض ، أبو فاعل ، وعلامة ربه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وإليه  
ضمير متصل في محل حر بالإضافة واليتم علامة الجمع ( والمضمر ) الذي يأتي أفعالا متصلا ( نحو  
قولك ضربت ) يضم التاء للتركيب وحده ، وأعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع  
فاعل ( وضربنا ) بسكون التاء للتركيب معه أو المخطم نفسه نحو - إنا أنزلناه - وأعرابه ضربنا فعل  
وفاعل ضرب فعل ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وكذا حيث سكن ما قبلها ، وكان  
غير ألف فهي فاعلة ، وإن افتتح ما قبلها فهي مفعولة نحو ضربنا زيد وكذا إن سكن ما قبلها من  
آخر الفعل ، وكان ألفا نحو - وإذا مس الإنسان ضر دعانا - نحو الزيدان صرانا والزيدون  
ضربونا ، وهذا كله مع الماضى ، أما مع المضارع والأمر فهي مفعولة مطلقا نحو يضربنا زيد  
ونحو - رنا لا تؤخذنا - ونحو - وارحنا أنت مولانا - .

[ تنبيه ] قال ابن عصفاه : نأى نحو قناصير راز للتركيب المشترك لعبه أو المخطم نفسه ، وقد  
قاس الناس عليه الخطأ والفتية فقالوا في خطاب المعلم أتم فاعلم كذا ، وفي الأخبار عنه هم  
فعلوا كذا ، وكأنه لكانه قام مقام جملة أو كأنه لخلاته يقع فكان الخبر عنه مع من يتبعه ، والظاهر  
امتناعه في حقه تعالى لأنه لم يرد في توقيف ، ثم سمع من كلامهم كقوله :

ألا فارجسنى ياإله محمد \* فان لم أكن أهلا فأتهم له أهل

وليس محجة لعدم وروده في الكتاب والسنة الثالثة عنه صلى الله عليه وسلم اه \* قلت ولم أذف  
على كلام في ذلك لعبه ، وفيما قلته نظر لأن مثل هذا لا تتوقف محجة اطلاقه على الباري سبحانه على  
توقيف ، وليس فيه ما يشعر بالاحلال للأدب ، بل في اطلاقه عليه كمال التعظيم والتبجيل يقتضيه المعنى  
والظاهر حوازه وثقة أهل ( إلى آخره كما تقدم في فصل المضمر ) أى فلا حاجة إلى إعادته ، فنقول في  
المخاطب : ضربت بفتح التاء للمخاطب المدكر ، وكسرها في المخاطب المؤنث إلى آخر ما تقدم ، وإذا  
اجتمع مخاطب وغائب فالتقياس تعليق المخاطب على العائب نحو ضربت بفتح أى أم وزيد ، وصرتم  
أى أنت وزيد وعمرو . قال أبو علي الفارسي ، وقد تلحق ألباء تاء المؤنث مع الهاء نحو أرى منيته  
فأكرم فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به والياء حرف زائد لا محل لها من الإعراب ، وأما  
المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولا يقع مع الفعل في الاختيار إلا محصورا مالا أو أنما ، ولا يرفع الأمر  
ولا المصدر ولا اسم فعل الأمر ولا اسم فعل المضارع ويرفعه ما عدا ذلك كالفعل الماضى نحو  
ما قام إلا أنا ، وأعرابه ما نافية قام فصل ماض الأداة حصر ، أما ضمير متصل في محل رفع فاعل  
والمضارع نحو لم يقم إلا أنا ، وأعرابه لم يرف بني وحرم ، يتم فعل مضارع محروم لم والأداة حصر  
وأما ضمير متصل في محل رفع فاعل ومثلها الأسماء العادية عماهما كليم العادل وأمثله الماسمة  
والصفة المشبهة ( والذى في تأويل الفعل ) وهو ما يعمل عمله ( نحو أقام الريدان ) دبه وتأويل  
يقوم الزيدان ، وأعرابه الهزمة للاستعظام قائم مستند ، وعلامة ربه ضم آخره ، قائم اسم فاعل يمس  
عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول الريدان فاعل سد مسد الخبر ، وعلامة ربه الألف لأنه

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ. وَالْفَاعِلُ أَحْكَامٌ: مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَحْجُزُ حَدُّهُ لِأَنَّهُ مُخَدَّدَةٌ فَلَيْزَ طَهَّرَ فِي الْفِعْلِ نَحْوُ: قَامَ الزَّيْدَانِ وَزَيْدَانٍ قَامَا فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفِعٌ: زَيْدٌ قَامَ، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَحْجُزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنْ وَحِدَ مَظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقْدِيرُهُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفِعٌ

مَشَى (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فله في تأويل يختلف ألوانه، وأعرابه مختلف مبتدأ مؤخر وقوله تعالى قبله - ومن الناس - جار ومحرور خبر مقدم، والهباب والألوان مضاف عليه، ومختلف اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب للمفعول، وذلك لاعتاده على موصوف محذوف والتقدير، ومن الناس والهباب والألوان صنف مختلف، ألوانه فاعل، وعلامة رفعه ضم آخره والهاء في محل جر الإضافة (والفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لا يحجز حده لأنه عمدة) والعمدة لا يحجز حدها، ولأنه منزله من ملة منزلة حقه (فان ظهر في اللفظ) سواء كان اسماً ظاهراً (نحو قام الزيدان) وأعرابه ظاهرة، أو اسماً مبصراً كقوله (والزيدان قَامَا) وأعرابه الزيدان مبتدأ، وعلامة رفعه الألف لأنه مشى وقَامَا فعل وفاعل قام فعل ماضٍ وألف الشبهة فاعل وجهة الفعل والماعل في محل رفع خبر (عداك) واضح (والا) أي وإن لم يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لأن العمل لا يحجز حله من الماعل، ثم لما أن يعود ذلك الضمير على المذكور (نحو زيد قام) في قام ضمير مستتر مرفوع على الماعلية راسع إلى زيد المذكور قبله، ولما أن يعود لما دل عليه العمل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرط الخبر حين يشرطها وهو مؤمن: أي ولا يشرط الشرط، وحسن ذلك تقديم نافية في قوله ولا يرى الرائي حين يري وهو مؤمن، أو لما دل عليه الحال للمشاهدة نحو - كلا إذا لمعت التراقي - ففي نلت ضمير مستتر مرفوع على الماعلية راجع إلى الروح الباطنة عليها سياق الكلام، ومن ذلك قوله تعالى - كبرت كلمة - فالفاعل مستتر وكلمة تمييز منصوب، وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل صور يحجزها حده: الأولى الاستثناء المرفوع نحو مقام الأهدأ إذا ضل مقام أحد الأهدلان الاستثناء لا يتصور الأمن مستثنى منه. الثانية أفضل في التجب إذا دل عليه مقدم مثله نحو - أسمع بهم وأبصر - أي بهم حذف مهم من الثاني لدلالة الأول عليه فالأه في زائدة وجوبا والهاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والمهم علامة الجمع. الثالثة فاعل المصدر إذا لم يكن المصدر يندد من عمله نحو - أأطعم في يوم ذي مسمة ينيا - أي أأطعمه، ونحو - لا يسأم الإنسان من دعاء الخير - أي من دعائه بالخير حذف فاعل المصدر وبها، ولا يقال فيه ضمير مستتر على الأصح فإن كان المصدر بدلان عمله ففاعله مستتر فيه وجوبا نحو سقيالك. الرابعة نائب الفاعل نحو - قضى الأمر - أي ونفى أنه أمر. الخامسة إذا حذف عامله في حذف معه، وهو كثير جداً نحو قولك أياك لمن قال هل أكرمت أحبا: أي أكرمت أياك (ومنها) أي ومن أحكام الماعل (أنه لا يحجز تقديمه على العمل) أو ما في تأويله لأنه كالخزء منه فلم يحجز تقديمه عليه كما لا يحجز تقديم عز السكاة على صدرها، وأما الكوهدون تقديمه على عامله فعلا كان أو غيره (فان وحد) في اللفظ (مأطاهره أنه فاعل مقدم) على العمل (وحب) عند الصريين (تقدر الماعل ضميراً مستتراً) في العمل

وَيَكُونُ الْقَدَمُ إِذَا مَبْتَدَأَ نَحْوَ زَيْدٌ قَامَ ، وَإِنَّمَا فَاعِلًا يَقْبَلُ تَحْدُوفَهُ نَحْوُ ، وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ  
الشَّرَكِيِّينَ اسْتَجَارَكَ ، لِأَنَّ أَدَاءَ الشَّرْطِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْبَيِّنَةِ ، وَمِنْهَا أَنَّ قَضَاهُ يُوحِدُ مَعَ  
تَثْنِيَتِهِ وَتَحْمِيدِ كَأَيُّوْحَدٍ مَعَ إِفْرَادِهِ فَيَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ سَكَا فَيَقُولُ قَامَ زَيْدٌ  
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - قَالَ رَجُلَانِ ، وَحَاءَ لِلْمُذْرُونَ ، وَقَالَ الطَّالِمُونَ ، وَقَالَ نِسْوَةٌ - وَمِنَ الْعَرَبِ  
مَنْ يُلْحِقُ الْفِعْلَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مثنًى أَوْ جَمْعًا فَيَقُولُ : قَامَا الزَّيْدَانِ  
وَقَامُوا الزَّيْدُونَ ، وَفِي هَذِهِ الْهَيْئَاتِ

عائدا على المقدم (ويكون المقدم لما استأدأ نحو زيد قام) ففي قام صمبر مرفوع مستتر مرفوع على  
الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره (وإنما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو  
وان أحد من الشركيين استجارك) فأحد فاعل فعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير  
وان استجارك أحد استجارك وان حرف شرط جازم وفعل الشرط هو الفعل المحذوف ، ومن  
الشركيين متعلق به ، وجملة استجارك بعده لا محل لها من الأعراب لأنها معسرة وحواب الشرط جملة  
فأجره في حقة الآية ، وإنما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض  
والمعوض عنه ، وإنما لم يحصل أحد مبتدأ ، وجملة استجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط  
لا تدخل على المبتدأ) لأنها موصوعة لتعليق فعل فعل فهي مختصة بالجملة الفعلية على الأصح  
(ومما أن فعله) أي فعل الفاعل ومثل الفعل ما تأويله ، وإعما اقتصر على ذكر الفعل لأنه  
الأصل (يوجد) أي لانهمة علامة تثنية ولا جمع على الأصح (مع تثنية) أي الفاعل (وجهه  
كأبوحد مع إفراده) اتفاقا (فَيَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ) وقام بسوة ترحيد الفعل (كما  
يقول) في حال استناده إلى الفرد (قام زيد) توحيداً ، وإنما كان الأصح ترك علامة تثنية  
الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لأن تثنيته وجهه يعلمان من لفظه دائماً ، بخلاف تأنيثه قد لا يعلم  
من لفظه ولأن في الحاق علامتي التثنية والجمع زيادة قتل في بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث  
ولورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان) وأعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه  
الألف لأنه مثنى (وحاء للعدون) وأعرابه حاء فعل ماض المعدون فاعل ، وعلامة رفعه الواو  
لأنه جمع مذكر (وقال الطالمون) وأعرابه قال فعل ماض الطالمون فاعل ، وعلامة رفعه الواو لأنه  
جمع مذكر سالم (وقال بسوة) هذا مثال للجمع أيضاً أتى به بعد الذي قبله إشارة إلى أنه لا فرق  
بين جمع المذكر والمؤنث ، والسوة جمع فكسبر واحداً امرأة من غير لفظها نفس في هذا الملاحظة  
مجرد من علامة التثنية والجمع (ومن العرب من يلحق الفعل علامة إثنية) وهي الألف (د)  
علامة (الجمع) وهي الواو إن كان مذكراً والنون إن كان مؤنثاً . قال أبو حنيفة في الارتشاف  
حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة وهم طي يلتزمون العلامة مطلقاً أذاً ولا يفرقوها (إذا كان  
الفاعل) الظاهر (مثنى أو جمعا) كما تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً (هـ قول)  
يحتمل أنه مائة الوفية أي أمت أيها العرب ، ويحتمل أنه بالشارة المحببة أي يقول العربي  
المذكر من العرب إذا نظروا بمن هذا التركيب (قما الزيدان وقما الزيدون) وفي قوله

وَنُسِيَ لَمَ أَكَلُونِي الرَّاعِيثَ لِأَنَّ هَذَا أَتَقَطَّ سَمِعَ مِنْ بَعْضِهِمْ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »

فتمام في الأمثلة الثلاثة هل ماص والألف في الأول حرف دال على التثنية والواو في الثاني حرف دال على جمع الذكور والون في الثالث حرف دال على جمع الاناث والزبدان في الاول والريدون في الثاني والمهندات في الثالث هي الفاعل ، وقد جاء نظير هذائي أشعار العرب كقوله :

تج الرياح محاسنا \* ألحقها غر السحاب

وقوله :

يلوموني في اشتراء الخيشل أهلي وكلام أوم

(وتسمى) هذه اللمة في اصطلاح علماء العربية ( لمة أكلوني البراعيث ) جمع برغوث يضم أوله ، واهرابه أكل هل ماص ، والواو علامة الجمع ، والون الواوابة ، والياء مصول به والبراعيث فاعل ، وفي المأموس المعروف اه ، ثم علل المصنف تسمية هذه اللمة بذلك بقوله (لأن هذا اللفظ) أي لفظ أكلوني البراعيث (سمع من بعضهم) أي العرب . قال ابن عمارة : وهي لمة قليلة لظني وأرد شوعه وبني الحارث اه . وعد الناكهي . وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما إلحاق الفعل العلامة . والثاني استعمال الواو لما لا يقل اه . قال في الصاب : كان حقه أن يقول أكلتني البراعيث لأن البراعيث ليس بمن يعمل ، لكن في المعنى لأن هشام أن الواو تستعمل للفعل العقلاء إذا رلوا منتههم . قال أبو سعيد نحو : أكلوني البراعث إذا رصفت بالأكل بالقرص . وهذا سهو منه ، فان الأكل من صفات الحيوان عاقلة كانت أو غير عاقلة . وقال ابن النجدي : ان لأكلها معنى المدون والظلم كقوله :

أكلت بديك أكل الضب حتى \* وجدت حرارة الكلالويل

أي طلتهم فحسه أكل المزوي الحقيقي اه (وسمى) : أي من إلحاق الفعل العلامة (الحديث) لمصحيح (يتعاقبون) كما ملائكة الليل ، وملائكة النهار (فلائكة فاعل يتعاقبون ، وقد سقى الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر ، وكان القياس يتعاقب بالمراد : كتمام الزيدون . قال ابن عمارة في غرر النور : والأروحة في الحديث أن ملائكة بدل من وإر يتعاقبون ، ثم كونه مستداً منه جلة يتعاقبون : كما في - وأسروا الجوى الدس طلعوا - فلبين بدل من ولو أسروا على الأروحة ، أو مستداً خبره جلة أسروا لأنها ليست من لمة قريش ، ولا الخطاب لبعض أهلها فيحاط به <sup>بالحديث</sup> ناهية ، ولأنها لكانت أسروا على صحتها ، ولا يجرح عليها القرآن والحديث ما أمكن اه . قال ابن هشام : وقد حل قوم على هذه اللمة آيات من القرآن العظيم : منها قوله تعالى - وأسروا الجوى الذين طلعوا - والأحود تحرجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها شراب الدين طلعوا مبتداً . ومثله خبره ، وأما قوله <sup>بالحديث</sup> « أو محرجي هم » فليس مما نحن فيه لأن محرجي خبر مقدم ، وعلامة ريمه «لوار المقلبة ياء مدغمة وهو مصاف ، وياء المص مصاف اليه ، ومحرجي اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وقاعله مستتر فيه جوار اقتديره هم ، وهم صميم متصل في محل رفع مبتدا مؤخر ، وثما للفردان المفردات المتعاطفات كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه \* وقد أسلماه سعد وحيم



وَحُكِّمَ لِلنَّحْيِ وَالْمَعْنُوعِ تَجْمَعُ تَصْغِيرُ حُكْمُ الْفَرْدِ ، فَتَقُولُ قَامَ الزُّيْدَانِ ، وَقَامَ الزُّيْدُونَ  
وَقَامَتِ السُّلَيْمَانِ ، وَقَامَتِ السُّلَيْمَاتُ ، وَأَمَّا تَجْمَعُ التَّكْسِيرُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْجَارِي  
التَّائِيثِ ، تَقُولُ قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ . وَمِنْهَا أَنْ  
الْأَضْلَ فِيهِ أَنْ يَلِيَّ قَوْلَهُ ثُمَّ تَذَكَّرُ الْمَعْمُولَ نَحْوُ : وَقَوَّرتُ سُلَيْمَانَ دَاوُدَ

وحرَّحها أبو الفتح على أن المكاء والتصدية اسم حسن ، واسم المجلس تفريره كشكره ،  
والمكاء الصغير ، والتصدية التصفيق : أي جعلاوا الصغير والتصفيق موضع صلاتهم التي أمروا بها ،  
في ذلك أعلم ثم لهم ( وحكم ) الفاعل ( المثنى ) المذكر والمؤنث ( والمجموع جمع تصحيح )  
لمذكر أو مؤنث إذا أسند إليهما فعل ( حكم ) للفاعل ( المفرد ) المذكر والمؤنث إذا أسند إليه الفعل  
( فتقول ) في الفعل الذي فاعله مثنى مذكر ( قام الزيدان ، و ) في الفعل الذي فاعله مجموع مذكر  
( قام الزيدون ) بتذكير الفعل فقط : كما يذكر في قام زيد ( و ) تقول فيهما للؤث المثنى ( قامت  
السليمان ، و ) للؤث المجموع ( قامت السلمات ) بتأنيث الفعل وجوبا : كما يصح ذلك في نحو : قامت  
مـلـمـة ، وإذا اجتمع متعلقان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما : كما يؤخذ من كلامهم لأن  
الثاني تابع للأول في الحكم ، فتقول قام زيد وهند تركت النساء ، وقامت هند وزيد بالناء ، نعم إن  
كان المؤنث السابق مجازى التائيث ، فلا حسن تركت النساء نحو - وجمع الشمس والقمر - ( وأما جمع  
التكسير ) إذا أسند إليه الفعل ( فحكمه حكم ) الفاعل المفرد ( الجارى التائيث ) في حوازي تأنيث  
الفعل وتذكيره لأن تأنيث المجموع محاربي يجوز إخلاء فعله من العلامة ، ولم يعتبر ذلك في الجمع  
الصحيح لسلامة لفظه ، ومن ثم جار التائيث في جاء البون ، والتذكير في نحو : جاء الننت  
لغير نظم الواحد فيهما ( تقول قام الرجال ) بالتذكير على تأويله بالجمع ( وقامت الرجال ) بالتأنيث  
على تأويله للحاجة ، ويجوز ترك التاء وإثباتها ( وقام الهنود ، وقامت الهنود ) أيضا فيها إذا كان  
الفاعل اسم جمع ، النساء ، أو اسم حسن كاللبن تقول : قام النساء ، ولامت النساء ، وحامت اللبن ،  
وحاء اللبن ( ومسا ) : أي ومن أحكام الفاعل ( أن الأصل ) : أي القالب ( فيه ) : أي في الفاعل  
( أن يلي فعلا ) بأن متصل به نحو : ضرب زيد عمرا لأنه كالجزء منه مدليل أسكان آخر الفعل إذا  
كان الفاعل مسمرا نحو : ضربت لكرامة نوالى أربع متحركات - وإنما يكرهون ذلك في كلمة  
واحدة ، فدل ذلك على أنها كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول ، من الأصل فيه أن يفصل عن  
الفاعل ، ويأخر عن الفاعل كما قال ( ثم تذكر المفعول ) أوفيه من معمولات الفعل : أي لأنه  
و - إن شاء الله تعالى ( بنحو ورت سليمان داود ) وأعرانه الواو حرف عطف ورت فعل ماض سليمان  
دعوى ، وعلامة رفع اسم آخره ، وأرد مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والمفعول الثاني محذوف ،  
و نورو هو المفعول والتبوة ، والذي دل على ذلك قوله تعالى قبله - ولقد آتينا داود وسليمان علما -  
وقد كان الفاعل في مثل هذا جاثرا ، وقد يكون واحدا كان خيما اتبسا أحدهما بالآخر لعدم ظهور  
الذات ، وعدم قرينة تميز أحدهما من الآخر بأن كانا مقصورين أو اسمي إشارة أو موصولين  
أو مضافين لياء المتكلم أو موصوفين بنحو ضرب موسى عيسى أو هذا ، ذلك ، أو من في الدار من على

وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ وَيَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ جَوَارًا نَحْوُ: وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ، وَجَوَابًا  
نَحْوُ: شَعَلْنَا أَمْوَالَنَا، وَنَحْوُ: وَإِذْ أَتَيْنَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفِعْلِ  
وَالْفَاعِلِ جَوَارًا نَحْوُ: فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ، وَجَوَابًا نَحْوُ: فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ  
تُنْكِرُونَ. لِأَنَّ اسْمَ الْإِسْتِفْهَامِ لَهُ صَنْدَرُ الْكَلَامِ.

### باب المفعول الذي لم يسم فاعله

الباب، أو غلامى صديقى أوضرتك، فيتعين فيمثل هذا كون الأول فاعلا، والثاني مفعولا خلافا  
لابن الحاجب محتجا بأن الاجال من مقاصد العقلاء (وقد يتأخر الفاعل، ويتقدم المفعول)  
عليه على خلاف الأصل (جوازاً) توسعا في الكلام (نحو) ولقد جاء آل فرعون النذر (واعرابه  
اللام داخله في جواب قسم مقتر تقديره والله، قد حرف تحقيق، جاء فعل ماض، آل فرعون مفعول  
مقدم، والنداء فاعل مؤخر (ووجوباً) لعارض اقتضى ذلك بأن كان للمفعول صديراً متصلاً بفعله  
والفاعل اسماً طاهراً (نحو) شعلنا أموالنا (واعرابه شعل فعل ماض، والتاء علامة التأنيث  
وواضحة متصل في محل نصب مفعول مقدم، أموال فاعل مؤخر، وعلامة رفعه ضم آخره، وواضحة  
متصل في محل جر بالاصافة، وأما كان تقديم المفعول فيه واجبا لأنه لو تقدم الفاعل، والحال هذه  
لم انفصل المصدر الواقع مفعولاً مع إمكان اتصاله، أو كان صديراً للمفعول متصلاً بالفاعل (نحو  
وادانلى إبراهيم ربه) أى وادانستبر إبراهيم ربه بكلمات، وهى أوامى ونواه كلفه بها، فيسمى  
ماسك الحج، وقيل الحتان والاستعداد وقلم الأظفار وغيرها من خصال العطرة، واعرابه  
ادطوف لما مضى من الزمان متعلق بمحذوف تقديره اذكر، ابتلى فعل ماض، إبراهيم مفعول  
مقدم، رب فاعل مؤخر وجوباً اذ لو أحر المفعول لم عود الضمير من ربه على متاخر لفظاً ورتبة  
وذلك لا يجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معاً (جوازاً) لمسلم مقتضى للوجوب  
(نحو) فريقا كذبوا وفريقا يقتلون (واعرابه فريقا مفعول مقدم كذبوا فعل وفاعل، وفريقا  
مفعول مقدم يقتلون فعل مضارع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة فاعل (ووجوباً)  
كان يكون المفعول متضمناً لماله صدر الكلام (نحو) فأى آيات الله تسكرون (واعرابه العاء  
فصيحة أى اسم استفهام مفعول مقدم، وعلامة نصبه فتح آخره آيات مضاف إليه، ولفظ الجلالة  
مضاف إليه، تسكرون فعل مضارع صرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل، وأما وحسب تقديم  
المفعول في نحو المثال المذكور كقولهم تعالى - أيا ما تدعوا هذه الأنبياء - منسى - (لأن اسم الشرط  
و) (الاستفهام له صدر الكلام) وتأخيره مفعولاً يبنى الصدرة، وليس بتقديم المفعول على الفعل  
مختصاً بالمفعول بل المعولات الجسة فيه سواء الالعمل منه لا يجوز تقديمه، وذلك لمراعاة نسل  
الواد إذهى في الأصل للعطف لوصفها أثناء الكلام فانه الرضى.

### باب المفعول الذي لم يسم فاعله

وأقيم هو مقامه ولهذا ذكره خف العال حتى ذهب أكثر المصنفين والمربطين، وينتشرى إلى



وَهُوَ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ وَأَرْقَمَ هُوَ مَعَانُهُ فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ  
كَانَ مَتَّصِبًا، وَنَحْوُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ فَضْلًا، فَلَا يَحْجُزُ حَذْفُهُ وَلَا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ، وَيَجِبُ  
تَأْيِثُ الْفِعْلِ إِنْ كَانَ مُؤَثَّاتٍ نَحْوُ ضَرَبْتُ هِنْدًا، وَنَحْوُ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ، وَيَجِبُ أَنْ  
لَا يَلْحَقَ الْفِعْلُ عَلَامَةً تَنْبِيْةً أَوْ تَحْمِيْلًا إِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مُجْمَعًا نَحْوُ ضَرَبَ الزَّيْدَانِ، وَضَرَبَ  
الزَّيْدُونَ

أنه فاعل (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا كضرب زيد أو تقديرًا نحو  
ضرب موسى أو محلا نحو ضرب هذا (الذي لم يذكر معه فاعله) أي فاعل عامله من العمل  
أوشبهه وإصادة الفاعل للمفعول للإبادة لكونه فاعلا لفعل متعلق به، والمراد بفاعله فاعله اصطلاح  
السحة، فلا يرد نحو أثبت الربيع البقل من البقل اسم حذف فاعله الحقيقي: أي أثبت الله البقل في وقت  
الربيع (وأفهم هو) أي ذلك المفعول (مقامه) يضم الميم اسم مكان، من أقام: أي أقام الفاعل  
في أحكامه كلها كما أشار إلى ذلك المصنف قوله: فصار مرفوعا إلى آخره. ثم اعلم أن حذف الفاعل  
واقامة المفعول مقامه إما يكون لمرس من الأعراس المذكورة في قول بعضهم:

وحذفك الفاعل للطعام \* والسجع والتخدير والاعظام  
والخوف والاهام \* والابتار \* والعلم والجهل والاختصار  
نيسر الانكسار واختبار \* تطعن الساع أو مقدار  
ذكاء أو تحييك العدولا \* منك إلى أقوامها دليلا  
ولا حترار طاهر عن العبث \* ولوفاق فاشكرن من نفث  
ولا تظن الحصر في المذكور \* بل ذاهوا المرفوع في المشهور

(فصار) سبب اقامة مقام الفاعل متصفا بأحكامه من حيث أنه صار (مرفوعا) بعد أن كان  
ممتصوبا (و) صار (عمدة) لا يتم الكلام بدونه (بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه (ولا  
يحجز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديم على الفعل) لقيامه مقام الفاعل، وقد كان قبل ذلك  
جائر الحذف والتقديم (ويجب تأييث الفعل) أو ما هو في تأويله (ان كان) نائب الفاعل (مؤثا)  
حقيقيا (نحو صرت هندا) وأعرابه ضرب فعل ماضٍ معبر الصيغة، والهاء علامة التأييث هند  
نائب الفاعل، والأصل ضرب زيد هذا حذف الفاعل إما للجهل به أو لمرس آخر من الأغراض  
الساقية وأقيم للمفعول به مقامه في الاسناد إليه فصار مرفوعا، وأث الفعل له كما يؤث إذا كان  
الفاعل مؤثا (ونحو إذا زلزلت الأرض) وأعرابه إذا طرף لما استقبل من الزمان زلزل فعل ماضٍ  
معبر بالصيغة، التاء علامة التأييث، الأرض نائب الفاعل، وعلامة رفعه صم آخره والتأييث في هذا  
جائر لأوجب لأن الأرض من محازي التأييث (ويجب أن لا يلحق الفعل) المبني للمعول (علامة  
تنبيه أوجع أن كل) المعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو مجمعا) أو ما في معناها نحو اثنان  
وعشرون كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب زيدان وضرب الزيدون) بحذف علامتي الشية  
والجاء، ولا يقل صرما إلى زيدان ولا صرنا إلى زيدون، ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله:

وُسِّىَ أَيْضًا النَّاتِبُ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَهَذِهِ الْعَارَةُ لِابْنِ مَالِكٍ ، وَهِيَ أَحْسَنُ وَأَخْصَرُ ، وَنُسِّىَ  
فَعْلُهُ الْفِعْلُ لِلْبَنِيِّ لِلْمَعْمُولِ ، وَالْفِعْلُ الْمَجْهُولُ وَالْفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ  
مَاضِيًا سُمِّىَ أَوَّلُهُ وَكَثِيرٌ مَاقْبَلٌ آخِرُهُ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا سُمِّىَ أَوَّلُهُ وَفَتْحٌ مَاقْبَلٌ آخِرُهُ نَحْوُ  
ضَرَبْتُ زَيْدًا وَفُضِرْتُ زَيْدًا ، فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مَبْدُوءًا بِتَاءٍ زَائِدَةٍ سُمِّىَ أَوَّلُهُ وَزَيْنُهُ نَحْوُ  
نُسِّىَ

### أَيْضًا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَعَا \* أَوَّلُ فَعُولٍ لَكَ دَوَائِقِهِ

( ويسمى أيضا ) المفعول الذى لم يسم فاعله ( الناتب عن الفاعل وهذه العارة لابن مالك ) قال  
أبو حيان ولم أرها لغيره . قال المؤلف كان هشام ( وهى أحسن ) لأنها أوضح فى بيان المراد  
( وأخصر ) من الأولى : أى والمغرب يبنى له أن يختار الأوضح والأخصر كما قاله فى المعنى قاله  
بها أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره . قال العاكفى : وتوسع فيه بأن الأولى يعنى  
مفعول مالم يسم فاعله صارت علما بالعلية فى عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره  
بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ( ويسمى فعله ) الذى يبنى له ، وشرطه أن يكون متصرفا ماضيا فاعله  
لا يبنى له بالاتفاق ، وكذا الفعل الناقص عند البصريين ( الفعل المنى للمفعول ) أى المسمى على  
صيغة من حقها الإسناد إلى المفعول على جهة وقوعه عليه ( و ) يسمى أيضا ( الفعل المجعول ) أى  
المجهول فاعله ، ويسمى أيضا الفعل المنى للمجهول ، والفعل المجعول للصيغة ( والفعل الذى لم يسم فاعله )  
ثم أشار المصنف إلى الملائمة فى الأمانة بدونه ، وهو تغير الفعل المنى للفعل عن صيغته الأصلية فقال  
( فان كان الفعل ماضيا ) محذرا كان أو مضيا فيه ( صم ) عند إرادة إساده إلى المفعول ( أوله )  
وكسر ما قبل آخره ) تحقيقا كضرب أوتقديرا كقيل وبيع لينفصل بذلك من المسمى للفاعل فان أصل  
صيغته فعل فتح الفاء فيبروها إلى فعل بضم الأول وكسر الثانى ( وان كان مضارعا صم أيضا عند  
إرادة إساده للمفعول ( أوله ) الذى هو حرف المضارعة ( وفتح ما قبل آخره ) تحقيقا نحو يضرب  
أوتقديرا نحو يباع ويقال ، وإنما فتح ما قبل الآخر فى المضارع ليحتدل الصم بالفتح فى المضارع الذى  
هو أفتح من الماضى فان كان ما قبل الآخر فى الأصل مفتوحا بقي عليه نحو يسمع فتقول فيه إذا بديته  
للمجهول يسمع الكلام بإبقاء فتح ما قبل الآخر ، وكذا إذا كان أوله مصموما إلى الأصل فانه يبقى  
على حاله نحو يكرم فتقول فيه يكرم بإبقاء صمة الأصل فى أوله ( نحو ضرب زيد ) مثال للماضى المسمى  
للمفعول ( ويضرب زيد ) مثال للمضارع المسمى للمفعول ، وسكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول ،  
وقد يسد للمفعول لاقامته مقام الفاعل لسم مفعول فتغير صيغته إلى رنة مفعول تنهى أنه يحمل على  
الوزن بعينه ان كان اسم فاعله من الثلاثى المجرد كمضروب نحو زيد مضروب علامة أو إلى رنة  
المضارع المنى للمفعول مع وضعهم مصمومة موضع حرف المضارعة ان كان اسم فاعله من غير الثلاثى  
كمكرم فتقول زيد مكرم علامة ( فان كان الماضى مبدوءا بتاء زائدة ) سواء كانت للتأنيده  
أولا ( ضم أوله وثانيه ) تبعا للأول ( نحو تعلم ) بضم التاء والتعين ، وهذا مثل تاء المطاوعة ، ومعنى  
المطاوعة قول الآخر ، فتقول تعلم أعلم ، وأعرابه تعلم فعل ماضى معربة الية ، والفعل نائب الأس

وَتُضَوَّرُ ، وَإِنْ كَانَ مَبْنًى بِهَمْزَةٍ وَضَلَّ ضَمُّ أَوَّلِهِ وَقَالَتْ نَحْوُ : أَنْطَلِقُ ، وَأَسْتُخْرِجُ ،  
وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مُعْتَلَّ الْعَيْنِ فَلَمْ يَكُنْ كَثْرُ مَا كُنْ مُتَعَبِّرُ عَيْنَهُ بِأَمْ نَحْوُ : قِيلَ وَبِيعَ ، وَلَمْ يَكُنْ  
إِسْمًا كَالْكُسْرَةِ الضَّمَّةِ وَهُوَ خَلَطَ الْكُسْرَةَ بِشَيْءٍ مِنْ صَوْتِ الضَّمَّةِ ، وَلَمْ يَكُنْ أَلْفًا فَتَصِيرُ  
عَيْنُهُ وَآوًا سَاكِتَةً نَحْوُ ، قَوْلُ وَبِيعَ

( وتضوّر ) يضم التاء والصاد ، وهذا مثال العمل الذي فيه التاء لعبر المطاوعة تقول تضوّر  
في الدار حملة في الدار في محل رفع نائب الفاعل وأصله تصارب فقلت الألف فيه آوًا لوقوعها بعد  
ضم ، وإنما ضم ثاني ما بدى به بناء زائدة لأنه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبنى  
للفاعل ( وإن كان ) أي الماضي ( مبدوءا همزة وصل ) وهي التي تثبت في الابتداء وتختف في  
الترجيع ولا تكون في المضارع ، والأصل فيها الكسر ، وقد تفتح وقد تصم ( ضم أوله وثالثه ) ثما  
لأوله ولا فرق بين كونه لارما ( نحو انطلق ) بزيد ( و متعديا نحو ) استخرج ( لئلا يضم أولها  
وثالثها لأن الثالث لو بقي على فتحه لالتبس في المخرج بفعل الأمر في مثل انطلق ، واستخرج .  
فان قلت قد ذكر الزجاجي في الجمل أنه لا يخور أن يبنى الفعل اللازم للمعول عند أكثر المحويين .  
قلت حصه أبو النقاء بما لا يتعدى بحرف جرّ ، ومثله قام وجلس ، وعمله بأنه لو بنى للمعول لبقى  
الفعل خبرا بدون مخبر عنه ، وذلك محال . وفي الإيضاح للأغرسى العمل الذي لا يتعدى لا يبنى  
للمعول نحو ذهب وجلس ونام ولم اه . فان قلت فلم كسروا ثالث اتقيد واختير مع أهم ما مبدؤان  
بهمزة الوصل . قلت أصلهما اختيرا وهود بضم اثناف واتاء فهما من قبيل الماضي المعتل العين  
كقالت وباع فاختير مثل مع ، واقتيد مثل قيل ( وإن كان الماضي معتل العين ) بالياء ، وهو ثلاثي  
كقالت وباع ( تلك ) فيه ثلاث لغات ( كسراته ) كسرا حالصا ، وهذه هي الة المشهورة وقلت  
عن قرئش ومن جاورهم ( فتصر عينه ياء محو قيل ) بماعينه وآو ، وأصله بالقل والقلب لأن  
أصله قول قلت حركة الواو إلى القاف بعد اسكانه ، ثم قلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها  
( و ) نحو ( بيع ) بماعينه ياء وأصله بالقل فقط : لأن أصله بيع قلت حركة الياء إلى الباء بعد  
اسكانه ، وصلت الياء لسكونها بعد حركة تحايفها ( ولك اشباع الكسرة الضمة ) وهي لة كثير  
من قس وأكثر بنى سعد وما قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغض ثم فسر المصنف الاشباع  
بقوله ( وهو خلط الكسرة ) أي كسرة هاء الضم ( بنى من صوت الضمة ) من غير تغيير  
الياء ، وهذا معنى قول بعض القراء الاشباع ضم للفتين مع الطق ما عا ، فتكون حركتها بين  
حركات الهمزة والكسرة ، هذا هو المعروف والمشهور القرويه ، وينبى أن يسمى روما . وقال  
المراد : أعيب الرضى ، أي الاشباع أن تلتط على هاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين جوه  
الضمة مقدم ، وهو الأول يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر ، ومن ثم تمحصت الياء اه . ( ولك  
ضم الياء ) بخلاص ( فتصير عيه واوًا ساكية نحو قول وبرع ) أصلها قول ، وبيع حذفت  
حركة اللين هاء . وقلت آوًا وآوًا في الثاني لسكونها وانضمام ما قبلها ، وهذه الة : وهي الضم  
الحاصل لة نا تامة . رددت كلام هذيل وسكيت سن قوم من صة ونعيم ونى أسد ، ومن ذلك



إِلَى آخِرِ مَا تَقْتَضِيهِ ، لَكِنْ يُبْقَى الْعَمَلُ لِلْمَعْمُولِ وَيَتَوَبُّ عَنِ الْفَاعِلِ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ . الْأَوَّلُ  
لِلْمَعْمُولِ بِمَا قَدْ تَقَدَّمَ ، الثَّانِي الطَّرْفُ نَحْوُ جُلَيْسَ أَمَّا ثَلَاثٌ وَصِمَ رَمَضَانُ ، الثَّالِثُ الْجَارُ  
وَالْمَجْرُورُ

وفتح التاء للحاطب فهي صدير متصل بالزى في محل رفع نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها  
صريحاً لأنها أحرف الضمائر ، وأشار إلى البقية بقوله ( إلى آخر ما تقتضي ) في فصل المضمر ، وهي  
ضربت بكسر التاء وصرباً وصربتم وصربن وصربن وصربت ، وصرباً وصربوا وصربن كل  
ذلك بصم أوله ، وجميع ما تقتضي من الضمائر رفعه الماضي والمضارع واسم المفعول ( لكن ) هذا  
استدراك لما قد يتوهم مما ذكره أول الباب من أنه لا ينوب عن الفاعل إلا المفعول فقط فبين  
هنا أنه قد ينوب عنه غير المفعول فقد ( يعني الفعل للمفعول ) بأن يضم أوله ما ضاها كان أو مضارعاً  
ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع ( وينوب عن الفاعل ) بعد حذفه ( واحد من  
أربعة ) أمور بل خمسة : الأربعة المذكورة ، والخامس الجملة لأن الأصح أنها تدوب عن الفاعل  
وإن كانت لا تقع فاعلاً على الصحيح إلا أن نيابة الجملة مختصة باب القول دون مراده كالوجه  
والإهام ، وذلك نحو - وقيل للدين انتقوا ماذا أول ربكم - جملة ماذا في محل رفع نائب الفاعل  
ونحو - قيل يابح أهبط - إلى آخره في محل رفع نائب الفاعل لأنه مقول القول وإلعل المصنف لم ينبه  
عليه لأنه في معنى المفعول فدخل تحت قوله المفعول به ( الأول المفعول به كما تقدم ) وهو النائب  
عن الفاعل بالانصاف ، ولهذا تقدم . ثم لا يجوز نيابة المفعول الثاني من باب طن ، ولا الثالث من باب  
أعلم ، ولا الثاني من باب أعطى إن أوقع في لس ( الثاني ) مما ينوب عن الفاعل ( الطرف ) زمانياً  
كل أومكيا بشرط أن يكون كل منهما متصرفاً : أي يستعمل طرفاً تارة ، وغير طرف أخرى  
فخرج نحو إذا وعند وهاتين وكل ملازم المص على الطرفية فلا يجوز نيابته ، وأن بدون مختصة :  
أي دالا على معين ، فخرج المبهم نحو وقت وجين واحة وحانب ولا يجوز نيابته ( نحو جلس  
أمامك ) وإعرابه جلس فعل ماضٍ معبر الصيغة أمام طرف مكان نائب الفاعل وهو مرفوع ،  
وعلامته رفعه ، صم آخره وهو مضاف والكاف صدير متصل في محل حر بالإضافة ( وصيم رمضان )  
أي شهر رمضان ، وحذف لفظ شهر جائر ، والذي مشى عليه أكثر السحويين جوار إضافة شهر إلى  
سائر أعلام السهور إلا أنه كثر ذلك في ثلاثة منها ، وهي رمضان وربيع الأول وربيع الآخر حتى  
قال بعضهم : لم تسعمل العرب من أسماء السهور ، صافاً إليه لفظ شهر الأهدى الثلاثة . وقال السعد  
المتاراني أطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المصاف ، والمصاف إليه شهر رمضان  
وشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر أنه لكن قال أبو حيان هذا غير معروف ، وإنما اسمه  
رمضان أو إحدى لفظ شهر ، وإعرابه صيم فعل ماضٍ معبر الصيغة رمضان طرف زمان نائب الفاعل  
وهو مرفوع ، وعلامة رفعه صم آخره فأمام ورمضان طرفان متصرفان لأههما خبران عن الطرفية  
إلى الفاعلية والعرفية والإضافة وغيرها ، ومختص بالانصاف في الأول والعمية في الثاني ( الثالث )  
مما سبقت من العلم ( الحار والمحذور ) بشرط أن لا يكون الحرف الحار للتعليل وأن لا يلزم وجهها  
واحداً في الاستعمال كدفعها تحتص بالزمان ، ورب فاعل مختص بالذكرة فخرج ورملاً لا يصلح لليابسة

نحو **وَلَا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ** ، **الرَّابِعُ الْمَصْدَرُ** نحو **فَلَمَّا فَجَعَ فِي الصُّورِ نَفْعَةً وَاحِدَةً** ، **وَلَا يَنْبُؤُ**  
**غَيْرَ الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ** ، **وُجُودُهُ عَالِيًا** ، **وَلَمَّا كَانَ الْفَيْلُ مُتَعَدِّيًا لَا تَنْبِئُ**

عن الفاعل ( نحو ولما سقط في أيديهم ) أي نعموا على عبادة الجبل ، وكل من علم فقد سقط في يده ،  
 وأعرابه لما رابطة لوجود شيء به وجود غيره ، وقول بعضهم لما طرف زمان بمعنى الحين مبني على أنها  
 اسم بمعنى الحين ، وهو مذهب إليه بعض النحويين ، وفهب الجمهور إلى أنها حرف رابط بوجود  
 غيره ، سقط فعل ماضٍ معبر بالصيغة ، في أيدي جارٍ ومجرور في حرف جرٍ أيدي مجرورٍ نبي ، وعلامة  
 حرة كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستتقال لأنه اسم مقررص ، وهو مصاف والهاء  
 صير متصل في محل جر بالإضافة والياء علامة الجمع ، ووجه الجار والمجرور في محل رفع نائب الفاعل  
 وسئل قوله تعالى - غير المعضوب عليهم - فعضوب اسم مفعول يعدل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل  
 وينصب المفعول ، عليهم جارٍ ومجرور في محل رفع نائب الفاعل . قال الماكهي وتظاهر كلامه أن  
 النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو اختيار أن مالك ، والتحقيق أنه المجرور فقط لأنه المفعول  
 حقيقة ، والجار إنما جاء به لإصالة معنى الفعل إلى الاسم اه . وقال ابن عقاب : والصحيح  
 أن الجمل للمجرور وحده لكن لا يتبع على عمله حالاً للنديع ، والهاء . وقال ابن مالك طامعاً اه  
 وعلى الصحيح تقول في أعراب الجار والمجرور إذا وقع في محل نائب الفاعل في نحو سقط في أيديهم  
 في حرف جرٍ أيدي مجرورٍ نبي في محل رفع نائب الفاعل ، وتقول في نحو غير المعضوب عليهم على  
 حرف حر والهاء صير متصل مجرور به في محل رفع نائب الفاعل ، وعلى هذا فالنائب اسم مفرد  
 وهو المجرور ، لا الجلة بأسرها (الرابع) مما يوجب عن الفاعل (المصدر) : أي المفعول المطلق  
 فانه يسمى بذلك : وشرط حوالاً نيته أن يكون متصرفاً : أي غير ملازم للصب على المصدرية  
 فلا يجوز نيابة معاذ الله وسبحان الله ، مختصاً : أي مفيداً زيادة على معنى عمله لما يتعبد به كصرف  
 صرئان أو بأضافة كضرب ضرب الأمير أو نال كسير السير أو بوصف ظاهر (نحو فداً نفع في  
 الصور نفعاً واحدة) وأعرابه الهاء عاطفة انطرف لما استقل من لزمان نفع فعل ماضٍ مفير  
 النصفة في السرر جارٍ ومجرور نفعاً نائب الفاعل واحدة صفة ، أو بوصف مقدر نحو - من عني له من  
 أخيه شيء - أي عموماً من جهة أخيه ، خرج غير المختص ، وهو لا يبيد زيادة معنى ويسمى بالمصدر  
 المؤكد : فلا يجوز نيابة نحو ضرب (ولا يوجب غير المفعول به) مما ذكر ٩٠ (مع وحده)  
 بل يتعين هو عند وجوده للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف فهم معنى الفعل عليه ، بخلاف سائر  
 للفاعل . فإذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير صرماً شديداً في داره تسمى في - هذا المثال  
 زيد للنيابة ، ومع عدم المفعول فالجميع سواء في حوزة وقوعها موقته من غير تزيح لأحدها  
 على الآخر على الأصح لكن ما كانت عنابة المتكلم يذكره أشد فهو أولى بالنيابة (عالياً) آتى  
 به إشارة إلى ما حاره السكوبيون من نيابة غير الله له مع وحده . اختاره ابن مالك ليرود  
 السماع به كقراءة أي جعفر - ليحجرى قوماً بما كانوا يكسبون - وقول الشاعر .

أُتِيحَ لِي مِنَ الْعَدَا مَذْبَرًا \* بِهِ وَقِيتَ الشَّرَّ مَسْتَطِيرًا

وأوجب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة (وإذا كان الفعل) الذي للمفعول (متعدياً لا تَنْبِئُ)

جُبِلَ أَحَدُهُمَا نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ وَيُنْتَصَبُ الثَّانِي مِنْهُمَا نَحْوُ أَعْطَى زَيْدٌ دِرْهَمًا

### باب المبتدأ والخبر

الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْأَسْمُ الرَّفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَائِلِ الَّلَفْظِيَّةِ وَهُوَ قَيْنَانِ : طَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ ،

أصلهما المبتدأ والخبر تعيين نيابة الأول على الأصح ونصب الثاني نحو طن زيد قائما ، ولا يجوز ظن ريدا قائم ، أوليس أصلهما ذلك وذلك في باب أعطى وكسا ( جعل أحدهما نائباً عن الفاعل ) والأولى نيابة المفعول الأول ( وينصب الثاني منهما ) : أي الذي لم يجعل نائباً سواء الأول أو الثاني ( نحو أعطى زيد درهما ) وإضرابه أعطى فعل ماضٍ بغير الصيغة زيد نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو المفعول الأول لأعطى ودرهما مفعول ثانٍ وهو منصوب وعلامته نفسه فتح آخره ونحو كسى زيد ثوباً ، وقد تقدم أن الثاني من باب أعطى تمتع أقامته إن أوقع في الس ك أعطيت ريدا عمرا فيعين فيه لذا بني للمفعول نيابة الأول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز نيابة الثاني سواء تقدم أو تأخر للأنس لأن كلامهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المتأخوذ من الأخذ إلا بالاهراب فلقول أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لئولهم أن عمرا تأخذ وزيدا تأخذ والعرض العكس قاله في التصريح .

### باب المبتدأ والخبر

وهما النوع الثالث والراح من المرفوعات ، وجعلهما في باب واحد لتلازمهما عالما ، والتسمية بالمتدأ والخبر هي التسمية الشهيرة ، ويسمى به بقول المسمى والمبني عليه ، والماترين يقولون الموصوع والمحمول وأهل المعاني والبيان يقولون للسند والمستند اليه ، وأضرهما عن الفاعل وباتته لأن عاملهما موصري وعامل الفاعل لعطى ، وما كان عامله لفظيا أقوى مما كان معنوي ( المتدأ هو الاسم ) الصريح نحو زيد هـم ، أو المؤؤل به كالمصدر المؤؤل من أن والفعل الآتي في كلامه ( المرفوع ) اعطى أو تقديرا أو محلا ( العاري ) : أي المجرد ( عن العوامل اللفظية ) وهي كان وأخواتها وإن أخواتها وطن وأخواتها ، فخرج بالاسم الفعل والحرف والجلة ، وأما قولهم : تسمع للعبيد خير من أن تراه فالحق أنه مؤؤن بالمصدر : أي سهاك ، وكذا قوله تعالى - سواء عليهم أستمعت لهم أم لم تستعهم - فانه في تقدير سواء عليهم أسعرك وعدمه ، وبالمرفوع المنصوب والمجروح هـ برائد ، وأما نحو بحسك درهم بحسك مبتدأ والباء فيه زائدة ودرهم حر ، والعاري عن العوامل اللفظية الفاعل ونائبه واسم كن وأخواتها وخبران وأخواتها لكون عاملها لفظيا وهو الفعل ، واحتزب العوامل اللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو نحو تد الاسم للأسناد فان الصحيح أنه العامل في المبتدأ ( وهو سهاك ) بالاستقراء ( ظاهر ومضمير ) وقد تقدم بيان المراد بكل منهما ، ولا يجوز الانداه بالمصدر المتصل لأنه خلاف وصحه ، بل يجوز الابتداء بالمضمير المتصل مع وجوب مطابقة الخبر له امراداً ، تنبيه وجعا ونذ كبرا وتأنيذا عالما ، ومن غير انمال أنت بكسر التاء أفضل من عمرو ، وأتم وأثن أنصل من عمرو وأت أنصل امرأة وأثما أنصل رحلين وأثم وأثقت أنصل رجال ونساء

وَهُوَ أَنَا وَأَخَوَاتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي فَضْلِ الْمُسْتَدْرِ وَالظَّاهِرِ رَحْمَانٍ : مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ ، وَمُبْتَدَأٌ  
لَهُ مَرْفُوعٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ . فَلَاوَلَّ نَحْوُ : اللَّهُ رَبُّنَا ، وَنَحْنُ رَسُولُ اللَّهِ ، وَالثَّانِي وَهُوَ

وَأَنْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ صَوْرُ أَوْ جَرِجِ وَأَنْتَ بِكسْرِ التَّاءِ صَوْرُ أَوْ جَرِجِ لَأَنْ فَعُولًا يَسْتَعْمَلُ لِلذِّكْرِ  
وَالْمَوْثُ ، فَالْمُسْمَرُ أَنَا عَشْرُ ضَمِيرٍ ، مُنْفَصِلٍ ( وَهُوَ أَنَا ) لِلتَّكْمِلِ وَحْدَهُ مَذْكَرًا كَانَ نَحْوُ أَنَا قَامَ  
أَوْ مَوْثًا نَحْوُ أَنَا قَاعَةٌ ( وَأَخَوَاتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي فَضْلِ الْمُسْمَرِ ) وَهِيَ نَحْنُ لِلتَّكْمِلِ لِلْعَلَمِ نَفْسَهُ أَرْمَعَهُ  
خَبْرُهُ مَذْكَرًا كَانَ يَحْوِي نَحْنُ قَاعُونَ ، أَوْ مَوْثًا نَحْوِ نَحْنُ قَاعِمَاتُ ، وَأَنْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ لِلْمُخَاطَبِ نَحْوُ : أَنْتَ  
قَاعِمٌ ، وَأَنْتَ بِكسْرِ التَّاءِ لِلْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ : أَنْتَ قَاعِمَةٌ ، وَأَنْتَا لِلثَّانِي لِلْمُخَاطَبِ مَذْكَرًا نَحْوُ : أَنْتَا قَاعِمَانِ ،  
أَوْ مَوْثًا نَحْوُ : أَنْتَا قَاعِمَتَانِ ، وَأَنْتَ بِلِجْعِ الْمَذْكَرِ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ : أَنْتُمْ قَاعُونَ ، وَأَنْتُنَّ بِلِجْعِ الْمَوْثِ  
الْمُخَاطَبِ نَحْوُ : أَنْتُنَّ قَاعِمَاتُ ، وَهُوَ لِلذِّكْرِ الْعَائِبِ نَحْوُ : هُوَ قَاعِمٌ ، وَهِيَ لِلْمَوْثَةِ الْعَائِسَةِ نَحْوُ : هِيَ  
قَاعِمَةٌ . هَالِ الرُّضَى : وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي هُوَ وَهِيَ عِنْدَ الصَّرِيحِينَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ  
لِللَّشَاعِ ، وَالضَّمِيرُ هُوَ الْهَاءُ وَحْدَهَا بِدَلِيلِ التَّثْبِيَةِ وَالْجَمْعِ فَانْكَ تَحْذَرُهُمَا فِيهِمَا : وَالْأَوَّلُ هُوَ الْوَجْهَ ،  
وَهِيَ لِلثَّانِي الْعَائِبِ مَذْكَرًا نَحْوُ : هِيَ قَاعِمَانِ ، أَوْ مَوْثًا نَحْوُ : هُمَا قَاعِمَتَانِ ، وَهِيَ بِلِجْعِ الْمَذْكَرِ الْعَائِبِ  
نَحْوُ : هُمْ قَاعُونَ ، وَهِيَ بِلِجْعِ الْمَوْثِ الْعَائِبِ نَحْوُ : هُنَّ قَاعِمَاتُ ، فَالْمُبْتَدَأُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كُلُّهَا مُعْصَرٌ  
مُسَمًّى لَا يَدْخُلُهُ أَعْرَابٌ ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ : أَنَا قَاعِمٌ أَنَا صَبِيرٌ مُنْفَصِلٌ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ مُبْتَدَأً قَاعِمٌ خَبَرٌ ، وَهَكَذَا  
تَقُولُ فِيهَا بَعْدَهُ ( وَ ) الْمُبْتَدَأُ ( الظَّاهِرُ قَسِيمَانِ ) لَاتَاكُلْهُمَا ( مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ ) وَهَذَا هُوَ الْأَكْبَرُ فِي  
كُلِّهِمْ سِوَاكَ كَانَ خَبْرُهُ مَذْكَرًا أَمْ عُنُوفًا ( وَبَعْدَهُ ) لِأَخْرَجَهُ بَلْ ( لَهُ مَرْفُوعٌ ) فَاعْلَاكَانِ أَبْنَاءَهُ  
( سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ ) : أَيِ اسْتَعْمَلَ بِهِ عِنْدَ ذِكْرِ الْخَبَرِ ، لِأَعْنَى أَنَّ الْخَبَرَ حَذَفَ هَذَا مَسَدَهُ ، وَشَرَطَ  
هَذَا الْمَرْفُوعَ أَنْ يَكُونَ سَبَاطًا طَاهِرًا كَالْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ ، أَوْ صَبِيرًا مُعْصَلًا نَحْوُ :

خَبَرٌ خَلِيلِي مَا وَافَقَ هَدْيِي أَنَا \* ( فَلَاوَلَّ ) : أَيِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي لَهُ خَبَرٌ ( نَحْوُ اللَّهِ رَمَا )  
وَأَعْرَابُهُ اللَّهُ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ الْإِسْتِدَاءُ . هَالِ الْأَهْرَى : وَالْإِسْتِدَاءُ عَارِضٌ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِالشَّيْءِ وَجَعَلَهُ  
أَوَّلًا لِثَانٍ يَحِثُّ يَكُونُ الثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ . وَقَالَ ابْنُ هَشَامٍ : الْإِسْتِدَاءُ هُوَ التَّجَرُّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ  
اللُّغْظِيَّةِ لِلْإِسْنَادِ ، رَمَا خَرَجَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ عَلَى الْأَصَحِّ ( وَنَحْنُ رَسُولُ اللَّهِ ) وَأَعْرَابُهُ مُحَمَّدٌ مُبْتَدَأٌ  
رَسُولٌ خَبَرٌ ، وَلَفْظُ الْحَلَالَةِ مُصَافٍ إِلَيْهِ . ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ تَعَيَّنَ فِي الْمَثَابَيْنِ لِلْمَذْكَورَيْنِ أَنْ يَصْرَفَ : الْأَوَّلُ  
مِنْهُمَا مُبْتَدَأً وَالثَّانِي خَبَرًا ، وَلَا يَحْوَرُّ الْعَكْسُ : كَمَا يَجِدُهُ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا  
عَلَى مَالِهِ صَبْرُ الْكَلَامِ . ثَلَاثٌ مِنْ أَبْوَكٍ ، أَوْ كَانَا مَعْرُوفَيْنِ تَوْقِيفًا نَحْوُ : أَمَّا هَذَا فَكُلُّهُمَا مَعْرُوفٌ ،  
أَوْ كَانَ الْخَبَرُ مَعْلُولًا لِحَبِّ تَقْدِيمِهِ إِيَّاهُ . وَهَلْ هُوَ عَرَابُ الْأَوَّلِ خَبَرًا وَأَنْتَا . تَدَأَى فِي شَيْءٍ مِنْ  
الْإِلَاسِ . هَالِ السَّامِعِيُّ فِي الْمَنْهَلِ الْعَصَا : وَالْأَصْلُ تَحْقِيقُ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَاحِدًا بِتَقْدِيرِهِ  
تَعْرِيفًا تَقَفَّتْ تَعْرِيفًا بِهِ نَحْوُ : اللَّهُ رَمَا . أَوْ اخْتَلَفَتْ بِهِ نَحْوُ : زَيْدٌ مُعْصَلٌ وَالْعَصَا بِدَلِيلِ  
فِي جَعْلِ الْأَوَّلِ حَرَامًا مَعَ صَوَحِهِ لِأَنَّ يَكُونُ مُبْتَدَأً مَعْلُولًا لِأَصْلِهِ الَّذِي هُوَ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ مَرَّةً بَعْدَ  
هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ . وَقِيلَ يَحْوَرُّ تَعْرِيفُ كُلِّ مَعْرُوفٍ مُبْتَدَأً رَحْمًا طَلْقًا ، وَهُوَ قَوْلُ أَزْ عَيْنٍ . وَقِيلَ ابْنُ  
أَبِي أَمْتٍ رَتَبْتُهُمَا فِي التَّعْرِيفِ فَأَعْرَفَهُمَا بِالْمُبْتَدَأِ : وَالْأَوَّلُ لِسَابِقٍ ، وَقِيلَ الْمَعْنَى عَدَّ الْمُخَاطَبَ مُبْتَدَأً  
وَالْمَجْذُولَ خَبَرًا ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ هَشَامٍ ( وَالثَّانِي ) وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي لَا خَبَرَ لَهُ ( وَهُوَ ) مَا كَانَ



أَسْمُ الْفَاعِلِ وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا فَتَى أَوْ اسْتَفْهَامُ نَحْوُ أَقَامَ زَيْدٌ ، وَمَا قَامَ  
الرَّيْدَانُ ، وَهَلْ مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ ، وَمَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ

رافعا لمكتف به عن الخبر وصلا كان وهو (اسم الفاعل واسم المفعول) وستأتى أمثلتهما في اللتان  
والصفة المشبهة نحو: ما أحسن وجهه ، واسم التخصيص في لغة من يرفع به الظاهر مطلقا نحو :  
ما أجل ملك أخوك ، وما أحسن منه أفت ، أو حامدا مؤولا بالمشق كاللصوب نحو : ما قرشى أفت  
وغير مكى زيد وما مدنى عمرو أى غير مسوب لقرش ومكة والمدنية ، ومثله نحو : ما رجل أبوك :  
أى غير كابل في الرجولية ، وهل أمد أخوك : أى شجاع (إذا تقدم عليهما فتى) : أى لا يرفضان  
مكتفى به ألا إذا تقدمت فتى بحرف كما سيأتى فى أمثلة اللتان أو فتى فصل نحو : ليس قائم العمران ،  
فعام اسم ليس تصمل عمل كان وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول  
والعمران فاعل به سد مسد خبر ليس ، أو باسم نحو : غير قائم الزيدان ، فغير مبتدأ وقام مضاف  
إليه ، والزيدان فاعل بقام سد مسد الخبر لأن المعنى ما قام الزيدان (أو استفهام) بحرف كما  
سيأتى فى اللتان ، أو اسم نحو : كيف جالس العمران ، وأعرابه كيف اسم استفهام فى محل نصب  
على الحال من العمران ، وقدم لأن الاستفهام له صدر الكلام ، جالس مبتدأ وهو اسم فاعل والعمران  
فاعل سد مسد الخبر (نحو أقام زيد) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام ، وأعرابه  
المهزوة للاستفهام قائم مبتدأ ، وقام اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول  
زيد فاعل سد مسد الخبر (وما قام الزيدان) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالفتى ، وأعرابه  
مانافية مجازية تصمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر قائم اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره  
وقام اسم فاعل ، الزيدان فاعل سد مسد خبرها المجازية ، ويجوز أن ترفع مانافية تيمية فلا يكون  
لها اسم ولا خبر ، ويكون حينئذ قائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر ، وعلامة رفعه الألف  
لأنه متنى (وهل مضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام ، وأعرابه هل  
حرف استفهام مضروب متدأ ، وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل  
يرفع نائب الفاعل ويصحب المفعول ، العمران نائب الفاعل سد مسد الخبر ، وعلامة رفعه الألف لأنه  
متنى (وما مضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالفتى ، وأعرابه مانافية مجازية  
مضروب اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب  
الفاعل ويصحب المفعول ، العمران نائب الفاعل سد مسد خبرها ، وأما استنى هذا النوع عن الخبر  
لأنه فى معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يصغر عنه هكذا ما فى معناه ، فلو كان  
المرفوع غير مكتفى به نحو : أقام أبواه زيد لم يكن الوصف حينئذ متدأ بل زيد مبتدأ مؤخر ، وأقام  
خبر مقدم وأبواه فاعل أقام ، وإذا لم يتقدم فتى أو استفهام نحو : قائم الزيدان ومضروب العمران ،  
فالكوفيون والأخفش يجيزون وقوع الوصف مبتدأ ، والبصريون يمنعون ذلك . قال فى المعنى : يدل  
تقدم الفتى والاستفهام شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أحدهما الثانى ، وتمثيل  
المصنف يريد أن الرفع لما لم يمتد مسد الخبر لا يرفع إلا الاسم الظاهر ، وذكر فى المعواكه أنه يرفع  
الاسم الظاهر والمضروب المفصل نحو : ما قام أمتا ، وما مضروب أمتا ، وأقام أمتا ، وهل مضروب



وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُصَافَةً نَحْوُ ، تَحْسُ صَلَوَاتِ كَتَبْتَنِي اللَّهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ظَرْفًا  
أَوْ جَارًا وَتَجَرُّودًا مُقَدِّمِينَ عَلَى التَّنْكِيرَةِ نَحْوُ عِنْدَكَ رَجُلٌ ، وَفِي الدَّارِ امْرَأَةٌ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ  
تَعَالَى وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ

نحو : السمن منوان بدرهم ، وإعرابه السمن مبتدأ ، منوان مبتدأ ثان ، وعلامة رفعه الألف لأنه  
مثنى وهو تنكرة لكنه مخصوص بصمة محدوفة والتقدير منوان سه ، وجلة بدرهم في محل رفع خبر ،  
وفي معنى وصف التنكرة تصغيرها نحو : رجيل عندك لأنه بمعنى رجس وقيل خبر عندك ( ومنها أن  
تكون ) : أي التنكرة للمبتدأ بها ( مصافة ) أي التنكرة أخرى أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف  
بالإضافة ، فالأول ( نحو خمس صلوات كتبتني الله ) : أي فرضته الله على المكثفين في اليوم واليلة .  
قال أحراني ه هل على غيرها يارسول الله ؟ مال لا إلا أن تطلع ، قال والله لا أزيد على هذا ولا  
أقص ، فقال النبي ﷺ أفصح إن صدق ، أو قال دخل الجنة إن صدق ، وإعرابه حسن  
متدا وهو مضاف وصلوات مضاف إليه كتب فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول  
به ، والنون علامة جمع الأنث ، الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره . والثاني نحو مثلك  
لا يدخل ، وعبرك لا يجوز ، فكل وغير كل منهما متدا وهو تنكرة لأن إضافته إلى الضمير لا يفيد  
تصغيرا لأنه مرفوع في التنكير ، ولكنه مخصوص بالإضافة ، وما يتعرف بالإضافة حسب نحو . حسنا  
الله - وأي نحو - أكرم رادته هذه إيمانا - بخلاف نحو : سلام زيد فانه معرفة محضة لأن إضافته  
تفيد التعريف ، ثم ما ذكر من اعتبار كون التنكرة للمبتدأ بها مصافة إلى تنكرة أخرى أو إلى  
معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة محله فيما إذا ذكر المضاف إليه ، فان لم يذكر المضاف إليه  
لم يشترط ذلك كسلام وصلاة على محمد : أي سلام الله تعالى وصلاته ، أو سلامي وصلاتي ، وقوله تعالى  
- كل له قانون - : أي الخلق ، وكل يموت : أي كل أحد . واحتف في كل عند التجرد عن  
الإضافة ، فقال الأخفش والفارسي وابن درستويه : إنها تنكرة ، والى عليه سبويه والجمهور أنها  
حيث معرفة ( ومنها ) : أي ومن الموصفات ( أن يكون الخبر ظرفا أو جاريا ومجرورا ) مما يصلح  
الأخبار به بشرط أن يكونا محتملين لصلاحيتهما للأخبار حيث بخلاف نحو : عند رجل فمرة ، وفي  
دار رجل ، إذ لا فائدة في الأخبار بذلك ( مقامين على التنكرة ) فان تأخرها عنها نحو : مال عدي  
ورجل في الدار لم يصح الابتداء بالتنكرة . قال ابن عقاد : والحق ما قاله ابن هشام من أنه لا مدخل  
للتقديم في التسويغ ، وإنما اشترط توهم الصمة حيث السمن بالصمة وجب التقديم ، وحيث فهم  
المراد زال التوهم . كما صرح به الجوزي والواحدي نحو : رجل بالباب اه ( نحو عندك رجل )  
وإعرابه عند ظرف مكان معقول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف في محل جر بالإضافة  
والظرف ، وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر ( وفي الدار امرأة ) وإعرابه  
في الدار جار ومجرور خبر مقدم وامرأة مبتدأ مؤخر ، ولو عكس وقيل رجل عندك وامرأة في الدار  
لالتبس الخبر بالدخول كونه عندك في الدار معبذ في محل الخبر ، وكونه في محل الصمة  
والتقديم يتعين كونه خبرا ( ونحو قوله تعالى ولدينا مزيد ) وإعرابه لدى ظرف مكان مفعول فيه

وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْبُتْدَاءِ مَصْدَرًا مَوْوَلًا مِّنْ أَنْ وَالْفِعْلُ نَحْوُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ، أَيْ صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ، وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي تَمَّ بِهِ الْعَائِدَةُ مَعَ مُنْتَدِلِ

مَنْ عَلَى فَتْحَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الْأَفِّ الْمُتَقَلِّبَةِ يَاءٌ لِأَجْلِ الْإِصْفَاءِ ، وَتَأْسِيرِ مُتَصِلٍ فِي عَمَلٍ جَوَّالِصَافَةٍ وَالظَّرْفُ وَمَا أَصِيفَ إِلَيْهِ فِي عَمَلٍ رَفَعَ خَيْرٌ مَقْدَمٌ ، وَمُزِيدٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَفِي الْقَامُوسِ وَلَدْنٌ بِضَمِّينَ وَلَدْنٌ وَلَدَى ظَرْفُ زِمَانٍ وَمَكَانٍ كَعَنْدِ أَهْ . وَفِي الْخَبَرِ مَحَاصِلُهُ : وَمِنْهَا يَعْْنِي مِنَ الظَّرُوفِ الْمَبْنِيَةِ لَدَى ، وَقَدْ جَاءَ لَدَى وَلَدٌ وَلَدْنٌ وَهِيَ بِمَعْنَى عَدِّ الْأَنْهَاءِ أَحْصَى إِذْ عِنْدِي يَتَنَاوَلُ مَا كَانَ فِي مِلْكِكَ حَضْرَكَ أَوْ لَا يَحْضُرَكَ ، وَلَدَى لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا مَا حَضَرَ ، وَقَلْبُ أَفِّ لَدَى يَاءٌ مَعَ الْمُضْمَرِّ كَأَلِ الْيَاءِ وَعَلَى غَالِبًا ، وَقَدْ بَسَمِي هُنَا كَقَوْلِهِ :

أَلَا كَمْ يَخْفَاةُ لَا أَلَا \* عَزَّ النَّاسُ الضَّرَاعَةَ وَالْهَوَانَ

فَلَوْ بَرَتَ قَوْلُكُمْ بِصَرْمٍ \* بَأَنْ دَوَاءَ دَانَكُمْ لَنَا

وَذَلِكَ إِذَا وَاقْتَنَمُوا \* عَلَى قَصْرِ اعْتِنَاكُمْ عِلَالًا

أَيُّ إِلَيْكُمْ لَا إِلَيْنَا وَلَدَيْنَا وَعَلَيْنَا أَهْ (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) وَأَعْرَابُهُ الْوَاوُ اسْتِدْنَانِيَّةٌ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ ، أَبْصَارٌ مَجْرُورٌ بِعَلَى ، وَالْهَاءُ صَبِيرٌ مُتَصِلٌ فِي عَمَلٍ جَرٍّ بِالْإِصْفَاءِ ، وَجَلَّةُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي عَمَلٍ رَفَعَ خَيْرٌ مَقْدَمٌ غِشَاوَةٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ .

[ تَنْبِيْهِ ] قُلُ الْفَاكِهِ عَنِ بَعْضِهِمْ أَنَّ مَدَارَ حُجَّةٍ وَقَوِّعَ الْمُنْتَدِلِ نَكْرَةً عَلَى حَصُولِ الْعَائِدَةِ ، فَإِذَا حَصَلَتْ فَأَخْبَرَ عَنْ أَيْ نَكْرَةٍ شَتَّى مِنْ غَيْرِ تَوَقُّعٍ عَلَى وَجُودِ مَوْجُوعٍ مِنَ السَّوْعَاتِ الَّتِي دَكَّرَتْ إِذْ لَا تَخْلُصُ مِنْ تَكَلُّفٍ وَصَعْبٍ ، وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْأَلْيَةِ عَلَيْهِ يَصِحُّ رَجُلٌ عَلَى اللَّابِ ، وَكَوْكَبٌ أَقْصَى السَّاعَةِ إِذَا كَانَ الْخَاطِبُ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ . قَالَ ابْنُ عَقَّادٍ بَعْدَ ذَلِكَ : وَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ بِلِ الْخَفِيِّ الَّذِي لَا يَحِيدُ عَنْهُ وَهُوَ الْمُنْقُولُ عَنْ سَبِيْهِهِ ، فَالْهَاءُ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهَا سَوَى حَصُولِ الْعَائِدَةِ أَهْ (وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا مَوْوَلًا) : أَيْ بِالْأَسْمِ الصَّرِيحِ ، وَتَأْوِيلُهُ (مَنْ) أَنْ وَالْفِعْلُ (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) وَأَعْرَابُهُ الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٌ أَنْ حَرْفٌ مَصْدَرٌ وَفَسْ ، تَصُومُوا فَعْلٌ مَصَارِعٌ مُنْصُوبٌ وَعَلَامَةٌ نَسْبِهِ حَدَثَ النُّونُ وَوَاوُ الْجَلَاةِ صَبِيرٌ مُتَصِلٌ فِي عَمَلٍ رَفَعَ فَاعِلٌ ، وَالْمَصْدَرُ الْمُسَبَّكُ مِنْ أَنْ وَبَعْدَهُ هَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالتَّقْدِيرُ وَصَوْمُكُمْ ، وَخَيْرٌ خَيْرٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ ضَمُّ آخِرِهِ وَلَكُمْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ وَجَلَّةُ الْخَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي عَمَلٍ رَفَعَ نَعْتٌ لِّخَيْرٍ ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (أَيُّ صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ) وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَمَنْ آيَاتُهُ أَنْ تَقْرِمَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ بِأَمْرِهِ - أَيْ قِيَامَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضَ بِأَمْرِهِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْدَرِ أَنْ لِبَدًا بِكُونِ الْجَا مَوْصُولًا بِالْأَمْنِ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ وَصَلَتُهُ كَمَا مِثْلُ - وَلَكِنْ هَذَا ابْنُ عَنَّا : بِالدَّرَجَةِ الْقَوْلُ شَرُّ رَافِقٍ وَقَوْلُ يَمُونُ سَابِقٌ مِنْهُ بِعَمَلِ الْجَلَّةِ قَائِمَةٌ مَتَامَ الْمَصْدَرِ لِمَا لَعْنَى عَمَرٌ - سِوَاهُ عَلَيْهِمْ أَدْعُو تَوَجُّهُهُ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتِينَ - فَدَعْوَتُهُمْ مُتَدَاوِلَةٌ مِنْ صَاهٍ وَنَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَسِوَاهُ خَيْرٌ مَقْدَمٌ : أَيْ دَعَاؤُكُمْ رَحْمَةً لَكُمْ سِرَاهُ وَمِثْلُهُ - سِوَاهُ عَلِيًّا أَسْرَعًا أَمْ صَرِيحًا - سِوَاهُ عَلَيْهِمْ أَسْتَعِزُّ لَكُمْ أَمْ لَمْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ - أَيْ اسْتَغْفَرَكَ وَعَدَمُهُ سِوَاهُ وَجْهًا وَصَبْرًا سِوَاهُ ، وَهَلِ الْأَحْشَى الْجَلَّةُ فَاعِلٌ سِوَاهُ . وَالدَّالُّ الْفَارِسِيُّ خَيْرٌ مِنْ سِوَاهُ (وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي تَمَّ بِهِ الْعَائِدَةُ) مَفْرَدًا كَانَ أَوْ حَلَّةً أَوْ طَرَفًا أَوْ جَرَارًا وَمَجْرُورًا (مَعَ مُنْتَدِلِ) غَيْرِ

وَهُوَ قَائِمَانِ مُفْرَدٌ وَتَصْبِيرٌ مُفْرَدٌ : فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ، وَزَيْدٌ أَخُوكَ . وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ إِذَا جُمِلَ أَصْمِيَةٌ نَحْوُ زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ

الراعي المكتفي به عن الخبر ، خرج ماتت به العائدة مع غير المتدا كالفاعل واثبه لأنه وإن تمت به العائدة لكن مع غير متدا ، وخرج مرفوع المكتفي بما يسهل مسداً لخبر نحو ما قام الزيدان لأنه وإن تمت به العائدة لكن راعيه لاحصر له لأنه في معنى الفعل والفعل لا يخبر عنه ( وهو ) : أى الخبر ( قسمان ) : الأول ( مفرد ) وهو هنا ما يقابل الجلالة وشبهها كالطرف والمجرور ، وفى باب الأعراب ما يقابل المثني والمجموع ، وفى باب النداء ولا التبرئة ما يقابل المضارع وشبهه ، وفى باب العلم ما يقابل المركب ( و ) الثاني ( غير مفرد ) وهو الجلالة وشبهها من الظرف والمجرور ( فالفرد ) ويجب مطاوعته للنداء حيث أمكن أفراداً وثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً ( نحو زيد قائم ) وأعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخوه ، قائم خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخوه ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ( والزيدان قائمان ) وأعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثني ، قائمان خبر وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هما ( والزيدون قائمون ) وأعرابه الزيدون مبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقائمون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقائمون اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم ( وزيد أخوك ) وأعرابه زيد مبتدأ وأخوك خبره وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، هذا كله فى المذكر ، ويقال فى المؤنث : هند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات وحمد أختك ، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث ، فيقال زيد وهند قائمان ولا يقال قائمتان ، ثم المبرد أن كل مشتق يحمل صيغة المبتدأ إلا أن أول يمشق نحو زيد أسد يسمى شجاع ( وغير المبرد ) ثلاثة أشياء ( إما جلالة ) ولا تـ من اتزانها رابط برابطها بالمتدا ، والا كانت أجنبية عنه فلا يصح الإحار بها عنه ، ثم إن كانت الجلالة عين المتدا حارطوها من الرابط وذلك بأن تقع خيراً عن مبرد يدل على جلالة كالمثبات والخبر والاشارة والكلام والقول واللفظ والاسم والقصة والحكاية وصيغة الشأن وحبر للمصنف إلى مبرد كذلك خير السلام لإله إلا الله . ثم الأصل فى الرابط كونه صيرامد كورا كان أو عجزوا نحو - وكل وعد الله الحسى - أى وعده على قراءة من روى كل ، يهوان عامر وقد باقى الرابط غير صيرامد كالم الأشارة نحو - ولباس القوي ذلك خير - وإعادة المتدا بلفظ نحو - القارعة ما القارعة - أو بمعناه نحو الصديق سقى أبو بكر الأمانة رعموم يشمل الدماء نحو - إن الدين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لنضيق أجراً من أحسن عملاً - من من أحد من عملاً يشمل الدين آمنوا ، وكذلك زيد نعم الرجل إن كانت له موم الحسى وآل الناعة سب الصديق - فائتمان طعى وأثر الحياة الدنيا فان الجحيم هى المأوى - : أى مأواه ثم الجلالة ( اسمية ) وهو ما صيرت باسم ( نحو زيد جاريته ذاهبة ) وأعرابه زيد مبتدأ أول وجاريته

وَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلِبَاسُ الْقُوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . وَإِنَّمَا جُمْلَةٌ قَلِيلَةٌ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ، وَأَنَّهُ يَفْعُلُ وَيَكْسُطُ ، اللَّهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ

مبتدأ ثان وذاتية خبر المبتدأ الثاني ، وجلة المتبدا الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول والرابطة بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته . واعلم أن التحويين قسموا الجلة الى صغرى وكبرى وشرح ذلك في قواعد السحو لان هشام رشحها للارهرى وغيره ( وقوله تعالى - لباس التقوى ذلك خير ) اذا قدرت ذلك متبداً ثانياً فلباس متبداً وهو مضاف والتقوى مضاف اليه والاعراب فيه مقدر على الألف لأنه اسم مقصور ، وذلك مبتدأ ثان وخبر خبر المبتدأ الثاني وجلة المبتدأ الثاني وخبره خبر المتبدا الأول والرابطة اسم الاشارة ، وأما اذا قدرت ذلك بدلًا من لباس التقوى أو عطف بيان عليه فلاية حيث لا شاهد فيها على كون الخبر جلة ليكون الخبر حيث شذ معددا ( وقول هو الله أحد ) واعرابه هوضم من مفعول في محل رفع مبتدأ أول ، الله مبتدأ ثان ، أحسن خبر المتبدا الثاني وجلة المبتدأ الثاني وخبره خبر المتبدا الأول ، وهي ضن المتبدا في المعنى فلا تحتاج لرابطة ير بطها بالمبتدأ كما قال ابن مالك في الخلاصة \* وان تكن إياه معنى اكتفى \* بها ، وذلك لأن اذا قدرنا هو صمير شأن جملة الله أحد عيه في المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر : أى الشأن الله أحد وأما اذا قدرنا هو صمير المسئول عنه فخره مفرد وهو الله ، أحد خبر بعد خبر أو بدل . قال الأهرى وما الجملة فيه صس البتدا في المعنى قولهم : محبى أبى بكر لإله إلا الله : أى عاداته ودأبه هذه الكلمات : أى الاكثر من ذكرها ( وأما جملة فعلية ) وهي ماضرب فعل ( محور يد فام أبوه ) واعرابه زيد مبتدأ قام فعل ماضى أو فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء صمير متصل في محل جر بالاصافة ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المتبدا ، والرابطة بينهما الهاء من أبوه ( وقوله تعالى ، وربك يخلق ما يشاء ) واعرابه الواو حرف عطف رب متبداً والكاف صمير متصل في محل جر بالاصافة ، يخلق فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوارا تقديره هو مالم موصول بمعنى الذى في محل نصب مفعول به يشاء فعل مضارع وفاعله مستتر فيه سوارا تقديره هو ، وجلة الفعل من يشاء وفاعله المستتر صلة الموصول لا محل لها من الاعراب ، والعايد محذوف تقديره يشاء ، وجلة يخلق ما يشاء في محل رفع خبر المتبدا ، والرابطة بينهما الصمير المستتر في محلى ( الله يقص ويكس ) واعرابه الله متبداً يقص فعل مضارع وفعاله مستتر فيه جوارا تقديره هو ، وجلة الفعل والأعل في محل رفع خبر ويكس أو الواو حرف عطف يقص مفعول على ما عطفه والمطوف يدع المطوف عليه في اعرابه تنه في رده وعلامة رفعه ضم تحو ودأبه مستتر فيه حوارا تقديره هو ( الله يتوى الأنفس ) واعرابه الله متبداً ، يتوى يفتح أو يفتل مضارع ، الله مستتر فيه جوارا تقديره هو ، والألف مع من ظهورها التحذير لأنه فعل مضارع مفتل الآخر بالألف ، الله مستتر فيه جوارا تقديره هو ، الألف مفعول به وعلامة نصبه فتح آخر . وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المتبدا ، وتبدا الجملة المحموية فسرهم اشتراط كون الجملة محموية ولا بد من كمالها في

وَأَمَّا شِبْهُ الْجُسْتَلَةِ : وَهُوَ شَيْئَانِ ، الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْجَرُورُ : فَالظَّرْفُ نَحْوُ زَيْدٍ حَيْثُكَ ،  
وَالْجَرُورُ نَحْوُ زَيْدٍ فِي الْفَارِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَأَرْكَبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ، وَالْجَارُ وَالْجَرُورُ نَحْوُ زَيْدٍ فِي الْفَارِ  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : الْحَمْدُ لِلَّهِ

الاخبار عن المبتدا بالجهة الطولية محوز به اضربه أولا نصربه ، والقسمية نحو زيد والله لتكرمه  
والشرطية محوز به ان جاءه فأكرمه ( وأما شبه الجهة ) من حيث حصول الفائدة به كما تحصل  
بالجهة ( وهو شيان ) الأول ( الطرف ) الزماني أو المكاني بشرط أن لا يكون من الغايات  
كقيل وبعد وموق وتحت ، إذا حذف المصاف إليه ونوى معناه قلنا متى حيثن على الضم فلا تقع  
حبرا ولاصة ولا حالا ولا صلة كالص عليه سبويه وغيره من الأئمة . قال ابن هشام لكن يشكك  
عليهم قوله تعالى - كيف كان عاقبة الذين من قبل - اه قد وقع صلة ( و ) الثاني ( الجار  
والجرور ) ولو قال والجرور لكان أولى لأن المحل للجرور وحده على الأصح ، لانهما معا خلافا لابن  
مالك ، ثم شرط كل من الظرف والجرور أن يكون تاما بأن تتم به الفائدة إذا قرن بالمبتدا نحو الحمد  
لله ، ولدينا مزيد ، بخلاف السابق ، وهو ما لا تتم به الفائدة معه نحو تكرأس وزيد معك تعلم حصول  
الفائدة به ( فالطرف ) التام الواقع خيرا عن المبتدا ( نحو زيد عندك ) وأعرابه زيد مبتدا  
عند طرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالإضافة والطرف وما أضيف إليه  
شبه جهة في محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كأن أو مستقر ( و ) نحو ( السفر  
عدا ) وأعرابه السفر مبتدا ، عدا طرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، والطرف شبه جهة في محل  
رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كأن أو مستقر ( وقوله تعالى ، والركب أسفل منكم )  
وأعرابه الركب مبتدا وعلامة رفعه ضم آخره ، أسفل طرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره  
وهو شبه جهة في محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كأن أو مستقر ، ومنكم جار  
ومجرور في محل نصب مسافة لأسفل ، وفي حواشي الحلالين للحمل : والركب أسفل منكم الواو عاطفة  
ما بعدها على أنهم لأنها مبدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم ، ويجوز أن تكون الواو الحال وتكون  
الجهة حالا من الطرف وهو قوله تعالى - فالصوة القصوى والركب - كما في القاموس ركان الأدل  
وهو اسم جمع لراك أوجع له وهم العشرة ههنا ، وقد يكون للخيال : أى والركب كانوا مكان  
أسفل منكم ، فأصل منصوب على الطرف وهو في الحقيقة صفة لطرف كان محذوف : أى والركب  
في مكان أسفل من مكانكم اه وفي المحيد أجاز الأحسن والكسائي والقرطبي أسفل بالرفع على  
تقدير محذوف من أول الكلام : أى وموضع الركب أسفل اه وقد أنهم تمثله بالطرف الزماني  
والمكاني أنه يجوز الاخبار بكل منهما لكن الزماني لا يصح به الا عن اسم المسمى نحو السفر غدا  
والصوم يوم الخميس ، ولا يصح به عن الهاء ككسائي بخلاف المكاني فانه يصح به عن التواتر نحو  
زيد عندك ، والحقائق نحو الخير ثأملك ( والجار والجرور ) التام الذي يتجر به عن المبتدا ( نحو  
زيد في الفار ) وأعرابه زيد مبتدا وفي الفار جار ومجرور شبه جهة في محل رفع خبر المبتدا متعلق  
بواجب الحذف تقديره كأن أو مستقر ( و ) مثله ( قوله تعالى الحمد لله ) فالجار والجرور شبه

وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا يَتَعَدُّوهُ تَقْدِيرُهُ كَالَّذِي أَوْ مُسْتَقَرٌّ، وَلَا يُخْبَرُ بِطَرَفِ الزَّمَانِ عَنِ الدَّاتِ، فَلَا يُقَالُ زَيْدٌ الْيَوْمَ، وَإِنَّمَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ اللَّغَائِي نَحْوُ الصَّوْمِ الْيَوْمَ وَالسَّعْرُ غَدًا، وَقَوْلُهُمْ: أَقَلَّةُ الْمَلَكِ مُوَلِّينَ

جاء في محل رفع خبر متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبراً) أو صلة أو صفة أو حالا (بمحذوف) وجوبا فلا يجوز إظهاره في الكلام ولا بد من تقديره كونا عاما كالصوم، والاستقرار، والكون، والشئ، والوجود، والوقوع، فهيتين تقدير واحد من هده، ثم الذي ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح تقدير المتعلق في غير الصلة بصيغة الاسم، هذا قال المصنف (تقديره كائن أو مستقر) لأن الأصح أن المحذوف المقدر بما ذكر هو الخبر وحده وقيل الخبر هو المذكور دون المحذوف. وقيل هو مجموعهما، أمافي الصلة فيجب تقديره فعلا مطلقا ولا يجوز تقدير المتعلق كونا خاصا كقيامه وجالس الليل بل عليه، وحينئذ يكون المحذوف جائزا لا واجبا، وإذا قدرنا المتعلق المحذوف لفظ كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو: أي غير متحمل للضمير ولوجعلناه من كان الناقصة لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى، وعدد ذلك تسلسل التقديرات هه في الدرر البهية (ولا يخبر ظرف الزمان عن الدات) والمراد به مقام بنفسه ويقاطها العرض وهو مالا يقوم بنفسه ويقال له اسم المعنى (فلا يقال زيد اليوم) ولا يعرف غدا لعدم الفائدة إذا تختص الدات بزمن دون زمن فإذا أضاف الأخباره عن الدات بان كان المتدا عاما والزمان خاصا كنحن في شهر رمضان والناس في زمان طيب جاز الأخبار به لحصول الفائدة بتخصيص الزمان. قال ابن عطاء: والحق جواز نحو زيد في زمان طابله، وإن كان للمتدا خاصا لوجود الفائدة للدار عليها اه (وإنما يخبر به): أي انظر الزمان (عن المعاني) جمع معي، وهو ما عدا الدات من الأعراض كالصوم والسفر لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ففي الأخبار به عنها فائدة بخلاف النوات فإن سنها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الأخبار بالزمان عنها قاله الأزهرى (نحو الصوم اليوم) وإعرابه الصوم مستدا، اليوم طرف زمان وعلامة نفسه فتح آخوه وهو شه حجة في محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف وكذا تقول في قوله (والسر غدا) وأشار المصنف بالتشمل بما ذكر إلى أن شرط الحدث الذي يخبر عنه بالزمان أن لا يكون مستمرا فإن السر والركن منهما غير دائم الوقوع، فإن كان الحدث مستمر الوقوع نحو ذابغ السهم والبنانة فبه لأن طابوعها مستمر (وقولهم): أي العرب (التيج المائل) نسبة على أنه حرم مقدم والحلال مستدا، ونحو وقولهم اليوم خبر وحديث عه طهره أنه أمر منه طرف الزمان عن الدات (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم الدات لتكون انظر خبرا عن معنى لغيره فليس يفسر المتأين المذكورين رؤية الحلال وشرب حرم، وبادهب إليه المصنف من كون ذلك مقولا بما ذكر هو مذهب جمهور الصريين حيث طاروا ولا يمر الزمان عن الدات، مطاوعا. وأما على قول من قال انه إذا كان اسم الدات مثل اسم المعنى في وقوعه ربه حين وقت نحو أورد في البر المائل من



وَيَجُوزُ تَمْدُّدُ الْخَبَرِ نَحْوَ زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ ، وَهُوَ الْفَعُولُ أَوْ دَوْدُ ذُو الْعَرْشِ الْجَبِيدُ فَكُلُّ لِمَا  
يُرِيدُ ، وَقَدْ يَتَنَبَّهَنَّ عَلَى اللَّبْتِ بِجَوَازِ نَحْوِي الْهَارِ زَيْدٌ ، وَوَجُوبِ نَحْوِي أَيْنَ زَيْدٌ ، وَلِأَمَّا  
عِنْدَكَ زَيْدٌ

والرطب شهرى ربيع جاز الاخبار عنه بالزمان فانه لا حاجة الى تقدير في مثال المثلث لشيء اللال باسم  
الغنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر ، ويجوز رفع اليلة على أنه خبر مقدم واللال مبتدأ  
مؤخر ، والتقدير حيث اليلة ليلة اللال ( ويجوز تعدد الخبر ) مع كون المبتدأ واحدا لأن الخبر  
كائنت ، والثنى الواحد يجوز أن ينمت بنعوت متعددة ، ولأن الخبر محكوم به على المبتدأ ولا يمنع  
أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة ( نحو زيد كاتب شاعر ) : أى يسر الكلام وينظمه  
فالكاتب هاء ، الشاعر للمصاحفة ، والشاعر هو الناطق له ، وأعرابه زيد مبتدأ كاتب خبره ، شاعر خبر ثان  
وقوله تعالى : ( - وهو الفعور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد - ) وأعرابه هو صير بمصطل  
في محل رفع مبتدأ ، الفعور حرا أول ، الودود خبر ثان ، ذو خبر ثالث وعلامة رصه الواو يابة عن الصمة  
لأنه من الأسهاء السنة ، والعرش المصاف اليه ، المجيد خبر رابع ، هاء خبر خامس وهو من أمثلة المبالغة  
يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل ويصب المفعول واطعه مستتر فيه جواز تقديره هو ، لما يريد جار  
ومحور اللام حرف جر وما اسم موصول في محل جر باللام متعلق بفعل ، وجملة يريد صلة الموصول  
والعائد محذوف تقديره يريد ، وقد أفهم فحيلة أن الخبر إنما يتعد اذا استقل بالخبرة ، فان لم يستقل  
نحو هذا حاو خامس فلا تعدد بل تقول هذا مبتدأ وحاول خامس خبر لأهمها معنى خبر واحد : أى  
مرت ليس بنام الخلاوة ولا بنام المحوسة ، ولا يجوز أن يعرب الثاني منهما بدلا ولا صفة ولا خبر مبتدأ  
محذوف لأن المراد أنه جمع الطمحين بخلاف الأخبار المتعددة كالتاليين السابقين فانه يجوز أن يعرب  
ما بعد الخبر الأول خبر مبتدأ محذوف والتقدير زيد كاتب هو شاعر ، هو الفعور ، هو الودود ، هو  
ذو العرش الخ . ثم اعلم أن الجيد في الآية قرئ بالرفع على أنه حار وبالجر على أنه نعت للعرش  
والقراءتان سميتان ( وقد تقدم ) : أى الخبر ( على المبتدأ ) تقنما ( جوارا ) : أى حائرا  
والأفالأصل فيه أن يكون مؤخرًا عن المبتدأ لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والمبالغة على حال  
الذات متأخر عنها طعنا ( نحو في الهار زيد ) زيد مبتدأ وفي الهار جار ومجرور خبر مقدم وإنما  
قدم على خلاف الأصل لمرض التخصيص لأن محرم للتكلم الاخبار فانه ليس في الهار غيره  
ولو قال زيد في الهار لما أفاد أنه ليس فيها غيره ( د ) تقنما ( وجوبا ) . أى واجبا وذلك في  
أربع مسائل ، الأولى أن يكون الخبر على صدر الكلام كاسماء الاستهنام ( نحو أين زيد ) وأعرابه  
زيد مبتدأ ، مؤخر وأين اسم استهنام في محل رفع خبر مقدم وجوبا لان الخبر المفرد اذا تضمن ماله صدر  
الكلام كالاستهنام وحس تقديمه ، بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما ذكره جملة فلا يجب تقديمه  
نحو زيد من أبوه لان تأخيرها لا يفرجه عما يستحقه من الصدارة لوقوعه صدر الجملة التي وقع فيها  
وذا فانه يبين أعراب أين خرا مقدما ، ولا يجوز أن يعرب مبتدأ زيد خبر لان زيدا معرفة  
وأين طرف حركة ( د ) الثانية أن يكون المبتدأ محصورا نحو ( اما عندك زيد ) وأعرابه  
ان حرف توكيد . يصب نصب الاسم وترفع الخبر ، وما كافة لأن عن الفعل ، عند طرف مكان وعلامة

وَقَوْلُهُ تَمَّكَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَهْلِكُمْ ، وَنَحْوُ فِي الدَّارِ رُجُلٌ ، وَقَدْ عُدَّ كُلُّ مَنِ الْبَتْدَاءِ  
وَالْخَبَرِ جَوَازًا ، نَحْوُ سَلَامٌ قَوْمٌ مُسْكِرُونَ . أَيْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْكِرُونَ  
وَيَحِبُّ حَذْفُ الْخَبَرِ

هـه فتح آهوه ، والكاف ضمير متصل في محل جرٍّ بالاضافة والطرف وما أضيف اليه في محل رفع  
جرر مقدم زيد مبتدأ مؤخر ، وقدم الخبر فيه وجوا لعرض أن يكون المبتدأ محصورا لان المعنى  
ما صدك الا زيد ، ولوأخرا لأهم فيه ان المحصور هو الخبر ( و ) الثالثة أن يكون في المبتدأ صير  
منفصل يعود على الخبر نحو ( قوله تعالى ، أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَهْلِكُمْ ) واعرايه أَمْ سوف عطف ، على  
قلوب جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، أقوال مبتدأ مؤخر والهاء ضمير متصل في محل جرٍّ  
بالاضافة ، وإعما وجه تقديم الخبر ثلاثا بزم عود الصير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لاجور ( و )  
الرابعة أن يوقع تأخير الخبر في نفس ظاهر ( نحو في الدار رجل ) واعرايه في البار جار ومجرور  
في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر وإعما وجه تقديم الخبر لانه لو قيل رجل في الدار لانس  
الخبر بالصمة إذ يحتمل حيث في الحار والمحرور أن يكون خيرا وأن يكون صفة لرجل لان السكره  
تطلب الطرف والحار والمحرور والحلة لتختص بها طلائعنا فالتمز التقديم دعاء لهذا الانس ( وقد  
يحذف كل من المبتدأ والخبر ) حذفا ( حوارا ) والاصل فيهما الشوت لكن جؤروا حذف  
أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف ، وقد أجمع حذف كل منهما وإبقاء الآخر فيما  
مثل به المصنف بقوله ( نحو سلام قوم مسكرون ) واعرايه سلام مبتدأ وهو سكرة ولكن  
المسوق له الدعاء وخبره محذوف : أي عليكم ، وقوم خبر مبتدأ محذوف : أي أنتم ، ومسكرون نعت  
لقوم ، وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فعيل الاولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ  
لان الخبر يحط القاعدة ، وقيل الخبر لان التحوز في آخر الكلمة أسهل ، وقيل بالتخير ، وقيل المصنف  
المبتدأ والخبر المحذوفين في الآية بقوله ( أي سلام عليكم أنتم قوم مسكرون ) وقد يحذف كل  
منهما حوارا وذلك نحو قولك نعم : في جواب أريد قائم : أي نعمريد قائم ، وقد يحذف  
كل منهما فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل لم يبه عليها المصنف اختصارا : الاولى اذا أخر  
عنه نعت مقطوع لعرض الملتح كمررت بريد الكريم برعم الكريم خبر مبتدأ محذوف  
وحوبا : أي هو الكريم ، أو لعرض التسم كمررت بعبدوا التسم برعم التسم ، أو لعرض الترحم كمررت  
بريد المسكين برعم المسكين . الثانية اذا أخرعه محصور ملحق على أحد وجوه في ارباب : و  
نعم الرجل زيد خبر المبتدأ محذوف وحوبا : أي هو زيد ، أو بدخبر يشترط ان يرسل ذكر  
برعم مكر خبر المبتدأ محذوف : أي هو مكر ، وأوجه الثلاثة في برب كريد وكريد سدا ، والحلة  
قبله خبره ، وعليه مثي اس هشام في شرح القطر في باب نعم ريش . الثالثة اذا أخرعه بصريح  
القسم نحو في دمي لأظعن في دمي بمرلترا محذوف وحوبا مبتدأ جواب القسم مبتدأ : أي ر  
دمي بين أوبناق أو عهد لأظعان . الرابعة اذا أخرعه مصدر حي . هـه من المصنف : أي  
بدلا من تلفظهم فعل المصدر نحو صدر جبل ، فصدر خبر المبتدأ محذوف وحوبا تقديره صدر  
جبل ( ويحب حذف الخبر ) في أربع مسائل أيضا وذلك حيث وجد مع القرينة السابقة حذف



أَيُّ لَمَرَكٍ قَسِيٍّ وَتَقَدَّرَ وَلَوْ لِلْمِيَّةِ نَحْوُ كُلِّ صَائِرٍ وَمَا صَنَعَ : أَيُّ مَقْرُونَانِ ، وَقَبْلَ الْحَالِ  
الَّتِي لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا نَحْوُ ضَرَبِي زَيْدًا فَأَيُّمَا أَيْ إِذَا كَانَ فَأَيُّمَا

جنت العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زما طويلا ، ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة  
أى وحيائك يا محمد انهم : أى كفار قريش - لنى سكرتهم يسمهون - وأعرابه اللام لام الاستدعاء ، عمر  
متدا وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جبر بالأصالة وهو صريح في القسم  
وخبره محذوف قتره للمصنف بقوله ( أى لمرك قسى ) وإنما حذف لعلالة حرك عليه ووجب  
لشد جواب القسم سنده ، ومن القسم الصريح أين الله لأعلن : أى أين الله يبنى أرقسى .  
خرج غير الصريح نحو عهد الله لأعلن فإنه لا يجب حذف الخبر بعده لأن عهد الله عبر ملازم  
للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر القسم عليه ( و )  
الثالثة أن يصكون الخبر واقعا ( بعد ولوالمعية ) : أى العاطلة لاسم آخر على المتبدا ( نحو كل  
صانع وماسع ) وأعرابه كل مبتدا وصانع مضاف اليه والواو حرف صلف دال على المعية : وما  
مصدرية تسبك ما بعدها مصدرا معطوفا على كل صانع . والتقدير كل صانع وصنعه ، والمحذوف  
يقدر بعد المعطوف كما قاله المصنف ( أى مقروبان ) وإنما حذف لعلالة ولوالمعية على المقارنة ووجب  
لقيام المعطوف مقامه ، ومثل هذا التركيب ما شابه عما أضيفه كل الى نكرة معطوف عليه ما هو  
مقرون به كقولهم : كل عمل وجوازه وكل ثوب وقيمت وكل رجل وصحته : أى تحاربه وسرته وقيل  
الواو مائة من باء للصاحبة عطفت لفظا فقط : ونالها معطوف لفظا خبر عن المتدا معنى والتقدير  
في المثال كل صانع مما ساع ، فان لم تكن الواو نافية للمعية كما إذا قلت : زيد وعمر وأردت الأخبار  
بإقترانها حاز حذوه اعتمادا على أن السامع يفهم من ذلك معنى الإقتران ، ويحور ذكره لعدم  
التنصيص على المعية ( و ) الزامة أن يكون الخبر واقعا ( قل الحال لئى لا تصح ) أى لا يصح  
كما عبر به غير واحد ( أن تكون خبرا ) عن المتدا المذكور قبلها ( نحو ضربى زيدا قائما )  
وأعرابه ضربى متدا وعلامة رفعه صمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل  
بحركة المناسبة ، لأن الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها ، وهو مصاف وياه العين مصاف اليه ، وضرب  
مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وهو مصاف ، وطاعة مصاف اليه ويرى  
مفعول به ، وقائما حال من مبرر عائد على زيد مستتر في كان المحدونة هي والخبر وما أتى به  
وتقدير ذلك ( أى ) حاصل ( اذا كان قائما ) خالص خبر المتدا وأد اطراف متعلق به .  
تامة وأعمالها صبر يعود على زيد ، وقائما حال من المبرر في كذا . . . . . كذا . . . . .  
متعلقات الظروف العامة في الظروف والحال فاستغنى ما شئت من المبرر . . . . .  
الطرف ، وهو اذا والزممت الحال وسدت سدا المبرر ولم يسح . . . . .  
المعنى ، والضرب لا يوصف بالقيام فلا يرد ضربى . . . . .  
لأن هذا المنصوب ملزم تنكعه ، ويقع وقع الجلة لغيره . . . . .  
العد من ربه ، وهو ساعد . . . . .  
هذا التركيب ليلحق به معنى معناه صر بمصدر . . . . .

## باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وَتُسَمَّى النَّوَاسِخُ ، وَنَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : الْأَوَّلُ مَا يَرْفَعُ لِلْمُبْتَدَأِ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ وَهُوَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَالْحُرُوفُ لِلشَّبْهِ بِلَيْسَ وَأَفْصَالُ الْفَارِغَةِ ، وَالثَّانِي مَا يَنْصِبُ لِلْمُبْتَدَأِ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَهُوَ لَانَ وَأَخَوَاتُهَا وَلَا لَتِي لَتَنِ الْحِنْسِ ، وَالثَّالِثُ مَا يَنْصِبُ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ يَحِيصُهُمَا وَهُوَ لَنْ وَأَخَوَاتُهَا .

أحدهما نحو : قيامك محسا ، أو صدر مؤول بالمصدر من أفعل التفضيل مضاف الى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفعلة نحو أكثر شرقي السويق ملتونا ، وجلة نحو أقرب ما يكون الصد من ربه وهو ساجد : أى أقرب كون الصد من ربه حاصل اذا كان ساجدا ، فلوصلت الحال للخبر بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو صربي ريذا شديد ، بل يتعين رفع الحال ليسكون هو الخبر أو يؤتى بالخبر .

## باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

هى على صريين أعمال وحروف (وتسمى) أى هذه العوامل (النواسخ) مطلقا من غير قيد (ونواسخ الابتداء) مقيدة بالامضافة الى المتدا للاختصاص به لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء فيه ، أخذنا من النسخ ، وهو الرفع ، وإنما نسختها لأنها عوامل لعطفية ، والابتداء عامل مغبى ، والعامل اللغوى أقوى من المسمى ، وكما نسخ حكم المبتدأ نسخ أيضا حكم الخبر لان نسختها للابتداء نسخ لحكمه ، وهو رفع المتدا والخبر ف قوله نواسخ الابتداء فى قوة قوله نواسخ المبتدأ والخبر (وهى ثلاثة أنواع) والدليل على ذلك الاستقراء ، ولا ينافى ذلك عذ بعضهم لها سبعة أنواع لان ذلك باعتبار أفراد الأنواع الثلاثة فلا ينافى ما ذكره المصنف . (الأول ما يرفع المتدا) غير الرفع الذى كان له (ويصب الخبر) الذى كان للبتدا ، وهذا النوع صفان صف من الافعال (وهو كان وأخواتها) وتسمى الافعال الناقصة لعدم كمالها معروفا عن مصرحها (و) صف من الحروف ، وهو (الحروف المشبهة بليس) فى النى والحدود والعدل ، وغير الحروف ها على سبيل المحار لانها جمع ككثرة والموضع موضع قلة لسكونها أرسنة ، وجمع القلة أحرف . ولما دل العاكهى : الاولى الأحرف (و) من الصف الاول (أعمال المقارنة) سميت بذلك لانها نبيه عن قرب حصول أمر لمعاملها . (و) النوع (الثانى) ما يصب لبتدا ويرفع الخبر (وهو عبر الرفع الذى كان لخب المبتدأ (وهو لَانَ) كسر الحمة وتشديد النون (وأخواتها) التى تعمل عملها (ولا لتي لَتَنِ الحنس) على سبيل الشمول بخلاف المتحدة لتي الحنس ، وفى الوحدة . فلها تعمل عمل ليس (و) النوع (الثالث ما ينصب للمتدا والخبر) . وهو لَنِ وَأَخَوَاتُهَا) مما يههم معاهها ، وتسمى أفعال الشك ، واليقين ، وأفعال القلوب لعلقها بالقوى الناطقة

( فصل ) فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَلِأَنَّ تَرْفَعُ الْبُتْدَا تَنْشِئُهَا بِالنَّاعِلِ ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ تَنْشِئُهَا بِالْمَقُولِ ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا ، وَهَذِهِ الْأَفْصَالُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا مَا يُقْتَلُ هَذَا الْفَعْلُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، وَهُوَ كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ،

( فصل ) في النوع الأول : وبدأ به لأن النوع الثاني حروف والأصل في العمل أن يكون للإفعال ، والنوع الثالث ، وإن كان أفعالا إلا أن مفعوليه قد قيل أنه ليس أصلها للبشدا والخبر بل هما كمنفولي أعطى ( فأما كان وأخواتها ) أي مشابهاها في العمل وفي الدلالة على تقدير الفاعل على صفة تنسب إليه لا يتم الفاعل إلا باصطلاحها ، ولذلك سميت ناقصة فله يصهم ، والذي ذكره المصنف منها ثلاثة عشر فعلا وسأنبه على زيادة على ذلك إن شاء الله تعالى ( فأما ترفع البشدا ) ما يلزم التصدير كاسماء الشرط نحو من لم يرقم أقم ، ولا الحذف كالخبر عنه نعت مقطوع كالجد لله الحيد بالرفع على تقدير هو الحيد ، ولاهدم التصريح نحو طوبى للؤمن ، ولا الابتدائية بنفسه نحو أفل رجل يقول ذلك الأزيدا ، أو يفير كمنسحب إذا الفجائية ( تنشئها بالفاعل ) أي عامل الفعل المتعدي ( ويسمى اسمها ) حقيقة وفاعلها مجازا هذان حال كونها ناقصة . فإذا استعملت ثمة نحو قد كان للطر فهو فاعل حقيقة ولا خبر لها حيث أنه كما سيأتي ( وتنصب الخبر ) بشرط أن لا يكون جملة طلبية ولا إنشائية ( تنشئها بالمفعول ) في توقف تمام فهم الفعل عليه لأنها أنشئت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد همرا ( ويسمى خبرها ) حقيقة ، ومفعولا مجازا ( وهذه الأفعال ) يعني كان وأخواتها ( على ثلاثة أقسام : أحدها ما يعمل هذا العمل ) الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر ( من غير شرط ) بل يعمل سواء كانت مثنى أم مفردة ، صالحة للطرفية أولا ( وهو ) ثمانية أفعال ( كان ) الدالة على انصاف اسمها خبرها في الزمن الماضي إمام الاستمرار نحو - كان الله غفورا رحما - أي مازال غفورا ولا يزال كذلك ، أو مع الاقطاع نحو - لم يكن شيئا مذكورا - ثم كان بعد ذلك شيئا مذكورا ، وقد تكون محتملة لهما نحو كان زيد مصريا ( وأسمى ) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها مساء ، وهو من الزوال إلى نصف الليل ( وأصبح ) الدالة على ثبوته له صباحا وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، وقبل يختص بالوقت الذي للشمس فيه ظل ، وذلك من طلوع الشمس إلى غروبها ، رتبة ، من الصباح إلى الزوال ، وقد تأتي للدوام نحو طلع فلان غمرا سفيا ، وصبري : طلع ليليا لا زمني ( وبات ) الدالة على ثبوته ليليا ، ومصارعي : باتت معصية : هاتين ، وهذه الدالة قد تأتي بمعنى صار فلا تكون حيث تدور موعة لأقرب الخبر ، ويقتضي بل تكون دالة على انصاف الاسم بالخبر مطلقا لا قيد بالصباح ولا المساء ، وعبرهما من ريلم السابقة نحو - عكبات شاة - بنتا - فأصبحتم بنعمته إخوانا - ، وقال الشاعر :

ثم أصبحوا كأهم وري جب ألوت به المساء والندور

وقوله تعالى - طل وجهه سودا - وقال الشاعر - أبت كئني أكرى بحجر أي ثم يرمي

وَصَارَ ، وَلَيْسَ نَحْوُ وَكَانَ اللَّهُ غُفُورًا رَحِيمًا ، فَأَصَحُّهُمُ يَنْفَعُهُ إِخْوَانًا ، لَيْسُوا سِوَاهُ ، ظَلَّ  
وَحْهُ مُسَوَّدًا . وَالثَّانِي مَا يَتِمُّلُ هَذَا الْعَمَلُ شَرْطُ أَنْ يَتَقَدَّمَ نَحْوُ أَوْ نَحْوُ أَوْ دُعَاةُ

شِدَّةُ الْخُرْقَةِ (وصار) الدالة على انتقال اسمها من صفة إلى صفة نحو صار زيد فيها أومن حقيقة  
إلى حقيقة نحو صار الطين خرفاً ، وتدل على زمان الوجود لإعلى الماضي ، وفي معنى صار أمص  
ورجع وعاد واستحال ، وقصد وحار بحور الحلاء والراء المهملتين وارتدة وتحول وبقي وآل بمد  
الهمزة وفدا وراح كحديث «عصوفا صار روح طائفا» وحديث «اغدعلنا أومتعلما» (وليس) الدالة  
على نفي الخبر عن الاسم حالا في الحال مطلقا ، وفي الماضي والمستقبل عند وجود الفريضة الدالة  
على ذلك كقوله تعالى ... الأيوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم - فان ذلك لنفي صرف العذاب  
عنهم في المستقبل . ثم ذكر المصنف بعض أمثلة الأفعال السابقة . فقال (نحو وكان الله غفورا  
رحيما) وإعرايه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، الله اسمها مرفوع بها ، وهو  
مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخوه ، عمورا خبرها ، وعلامة نصبه فتح آخوه ، رحيما نعت تابع  
للنعت في أعرايه نعت في نفسه ، وعلامة نصبه فتح آخوه ، وكان في هذا المثال للدوام والاستمرار  
كما تقدم ، وهكذا في جميع صفات الله تعالى نحو ... وكان الله بما تعملون خيرا - وكان الله سميعا  
بصيرا : أي كان كذلك ، وهو الآن على ما عليه كان كما أجاب نحو ذلك ابن عباس حين سأله  
نافع بن الأزرق رأس الخوارج (فأصحهم بعمته أحوانا) وإعرايه أصبح فعل ماض ناقص ترفع  
الاسم وتنصب الخبر ، والثاء صير متصل في محل رفع اسمها ، والميم علامة الجمع بعمته جار  
ومجرور والهاء مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأصبح أخوانا خبر أصبح : أي صرتم أحوانا  
متنلسين نعمته تعالى ، أو بسب نعمته على اختلاف في كون الباء فيه للإلاسة أو للسببية ، ومثال  
أسمى نحو أسمى زيد فيها ، ومثال أسمى نحو أسمى محمد رسول الله ، ومات نحو مات زيد مصليا ،  
وصار نحو صار الطين ابريقا وليس نحو (ليسوا سواء) وإعرايه ليسوا فعل وفاعل وليس فعل  
ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو صير متصل في محل رفع اسمها سواء خبرها ، وعلامة  
نفسه فتح آخوه (ظل وجهه مسودا) وإعرايه ظل فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر  
وجه اسمها والهاء صير متصل في محل جر بالإضافة مسودا خبرها منصوب بها . وعلامة نصبه  
فتح آخوه ، وهي في هذه الآية بمعنى صار كما قلتم (والثاني) من الأقسام الثلاثة (ما يعمل هذا  
العمل) : أي رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم) عليه (نفي) بعرف أو اسم أو فعل موصوع  
لنفي كقوله :

ليس يملك ذاغى وأعتذر \* كل ذى عمة مقلّ قنوع

وقد يحذف حرف اللى لفظا ويراد معنى نحو - تالله تفتؤ نذ كرىوسف - : أي لا تقنأ . قال  
عطيل فان تحدرت كلمها عن النفي أى وماى معناه من الهوى والاستهتام لم تكن الانامة اه .  
(أونبى أدهام) لأنهاى معنى اللى : من حيث ان المطلوب هما ترك الفعل ، وتركه نفي ، وقيد  
في الارتشائى الدعاء بلامامة . قال النمام ، وهو مسمى على عدم استعمال لن في الدعاء والمختار

وَهُوَ ذَاكَ ، وَفَقِيْ ، وَبَرَحَ ، وَأَنْفَكَ ، نَحْوُ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ، لَنْ يَنْزَحَ عَلَيْهِ  
عَاكِفِينَ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ

صَاحِرْ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكَ كَرِ الْوَلَوُ تَفَقَّيْنَاهُ ضَلَالَكُمُ مِّنْ

خلافه اهـ . (وهو) أربعة (زال) ماضى يزال بمعنى يستمر ، أما زال ماضى يرول بمعنى يتحول  
فانه لا يعمل هذا العمل : بل هو فعل قاصر غير متعد كقوله :

أَزِفَ التَّرَحُّلَ عِبرَانِ رَكَابَنَا \* لِمَا نَزَلَ بِرَحَالِنَا وَهَكَأُنْ قَدْ

وقوله تعالى - إن الله يسكن السموات والأرض أن تزولا - أى تتحولاً وتنتقلاً ، وكلما زال  
ماضى يريل بمعنى يغير لأنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل متعد لواحد نحو زال زيد ضأه من  
معره : أى ميزه منه (وفقى) فتح فكسر ثم همز كسح يفتح وفتاً بفتحين يفتأ فتأوتوه أيهما  
ويقال فيه أفتا كخروج ، وهى لغة تميمية (وبرح) بكسر الراء يورن شرب (وانفك) وهى كريح  
وفقى بمعنى زال باقفاق ويراد بها وفى ورام ، وهى شرح الكافية لابن مالك أن ما كان من هذه  
الأفعال الأربعة لفظ الماضى بى بما أولاً أو إن ، وما كان بلفظ المضارع بى بكل ما فى حتى  
ليس اهـ (نحو ولا يزالون مختلفين) وأعرابه الواو خوف عطف ولا تافية يزالون فعل مضارع ،  
وعلمة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من زال من أخوات كان زرع الاسم  
الاسم ونصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها مختلفين خبرها ، وعلامة نصبه الياء  
نباية عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والصبرى يزالون يعود على الناس فى قوله قلله - ولوشاء  
ركك لعل الناس أمة واحدة - أى لو شاء الله لعل الناس كلهم أهل دين واحد ، وهو دين الاسلام :  
أى ولكن لم يجعل الشكل على ذلك لعدم مشيئة ذلك الفعل - ولا يزالون مختلفين - أى فى الدين  
على أديان شتى ففهم اليهودى والصراى والمجوسى والمشرى والمسلم ، وكل دين من هذه الأديان  
قد اختلف أهله فيه اختلافاً كثيراً (لن يبرح عليه عاكفين) وأعرابه لن خوف نى ونصب  
نبرح فعل مضارع منصوب بلى ، وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان  
زرع الاسم ، ونصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوباً تقديره يحس ، عليه حار ومجربور ، عاكفين  
خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الياء نباية عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهذا الكلام  
صدر من قوم موسى خاطبوا به هارون عليه السلام حين نهامه عن عبادة العجل : وهال لم - لـ  
ربكم الرحمن فاتسوفى وأطيعوا أمسى - فأحاطوه بقولهم - أن يبرح عليا - كعبن حتى رجع اليه  
موسى - أى لن زال عابدين للعجل حتى رجع اليه موسى ، وهذا رجع وسى نباية لمكوفهم حتى  
سبيل التعليل والقسوى (وقول الشاعر :

صَاحِرْ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكَ كَرِ الْوَلَوُ تَفَقَّيْنَاهُ ضَلَالَكُمُ مِّنْ

هو من الخفيف \* اللغة صاح - ذل الجوهري : فى المعطاح قولهم فى الداء - ما راح - وما - اصاحي  
ولا يجوز ترجيح المصاف الا فى هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخفاً ، بشر بكسر الميم المشددة  
أمر من التثنية ، والمراد به ما الاستعداد للرب ولازل همى بن زال وزل وذاكر من الذكر



وَقَوْلُهُ \* وَلَا رَالَ مِنْهَا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ \*

بصم الدال وكسرهما صد السين ، ولوت أمر وجوى بخلقه الله تعالى عند مفارقة الروح الجسد ، وقيل عرض صاء الحياة ، وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة ، والسين السعول عن الشيء بحيث يرول عن القوة الحافظة ، ويطلق على مجرد ترك الشيء ولوعدا ، والضلال في الأصل الغيبة ، يقال : صلت العبر بمعنى غاب ولم يظهر له أثر ، والمراد به ها الزوال عن طريق الحق ، وعدم الاهتداء اليها ، ومبين من أبان اللزم بمعى تين : أى انكشف وظهر \* الاعراب صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس مبنى على الكسر على لغة من ينتظر ، وعلى الضم على لغة من لا ينتظر شمر فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والواو حرف عطף لانهية وترل فعل مضارع مجزوم بلا لانهية ، وعلامة سومه سكون آخره متصرف من زال من أخوات كان رجع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ، ذاكر خبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره ولوت مضاف اليه والهاء تعليلية ، وفسيان متدا والهاء مضاف اليه ، وضال خبر ، مبين صفة ، والمعى اجتهد بإصاحي واستعد لوت ولانس ذكره لأن فسيانه ضلال طاهر ، والشاهد في قوله ولا نزل حث تقدم على نزل شه البى وهو انتهى (وقوله \* ولا رال منها بجركاتك القطر \* ) هو من الطويل ومصدره \* الأياسلى يادارجى على البلى \* وهو من قصيدة طويلة هو أولها ، ومنها :

لها نشر مثل الحرير ومعلق \* رخم الحواشى لاهراء ولازور  
وعينان قال الله كونا فسكتا \* هولان بالألأاب مانفعل الخمر

اللغة اسلمى فعل أمر من السلامة ، وهى المرأة من العيوب ويقرأ بدريج الهمزة للوزن ، وهى اسم امرأة ، وليس ترخيمية كما قيل ، وعلى للصاحبة : أى اسلمى مع بلاتك ، وقيل بمعنى من : أى سلك الله من البلى بكسر الباء وناقصر مصدر بلى كتب ، ومعناه الاضمحلال والعناء والاندراس والمئبل بضم الميم وسكون الون وتشديد اللام المنسكب والسائل بشدة ، والخرعاء ملد تأنيث الأجرع ردة مستوية لانت شيئا ، والقطر المطر \* الاعرب الأحرف اسم صريح ، وياحرف نداء والمناذى محذوف : أى يأخذ كاهو القاعدة أن يادادحلت على شيء لا يبادى كالفعل نحو - الأيا اسجدوا - والحرف نحو - ياليتنى كنت معهم - والجملة الاسمية نحو قول الشاعر :

يالغسة الله والاقوام كلهم \* والصالحين على سمعان من حار

ضم لمة متدا ، كانت للدهاء ، والمناذى محذوف قاله فى القاموس ، اسلمى فعل أمر ومعناه السعاء مسى على حذف النون وياء المؤنثة المحاطبة ضمير متعل فى محل رفع فاعل ، ياء حرف نداء ، دارمادى - ياف ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مصف ومعى مضاف اليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا يصرف للعلمية والتأنيث ، وأخره بعضهم بكسرة طاهرة فى آخره على أنه منصرف ، وعلى الذى حار بحرر ، وعلامة الحرف فيه كسرة مقفلة على الأف منع من ظهورها السطر لأنه اسم مقصور ، ولادعائته زال فعل ماض يعمل عمل كان ، مهلا خبرها مقدما والقطر اسمها مؤنرا كماله ادا كرى ، وبجركاتك جار ومحرور متعلق بمهلا والكاف مضاف اليه ، ومنها اسم مفعول يعمل على رضى عنه أى على رضى نائب الفاعل وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره

وَالثَّالِثُ مَا يَتَّصِلُ هَذَا الْفِعْلَ بِشَرْطٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ وَهُوَ قَامَ نَحْوُ  
مَا ذُمْتُ حَيًّا ، وَتَمَيَّتْ مَا هَلِيزِ مَصْدَرِيَّةٌ لِأَنَّهَا تَقْدَرُ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ الْوَدَامُ ، وَتَمَيَّتْ ظَرْفِيَّةٌ  
لِإِنِّيَابِهَا عَنِ الظَّرْفِ . وَهُوَ الْمُدَّةُ ، وَتَحْجُوزُ فِي خَبَرِ هَلِيزِ الْأَصَالِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهَا وَيَنْ  
أَسْمَا نَحْوُ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

هو عائد على القطر والمعنى الدعاء لداري بالسلامة من العيوب مع كونها قد بليت ، وإذا كانت  
على معنى من فهو دعاء لها بالسلامة من صروف الدهر التي تلبسها ، ودعاء لها باستمرار المطر  
مسكها في جرعائها : أي ما اكتشفها من الزمان حتى تصير خصبة رطبة . والشاهد في قوله ولانزال  
حيث تقدم على زال شبه النقي ، وهو الدعاء ( والثالث ) من الأقسام ( ما يصل هذا العمل )  
التي هو رفع الاسم ونصب الخبر ( بشرط أن يتقدم عليه ما المصدريّة الظرفيّة ) وتكون صلة  
لها ( وهو دام ) وهي توقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ( نحو ) قوله تعالى - وأوصاني  
بالصلاة والزكاة ( ما دمت حيا ) - وإعرابه ما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، دمت دام  
فعل ماضٍ تَعْمَلُ عمل كان ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها حيا  
خبرها ( وسيت ما هذه مصدرية لأنها تقدر ) مع الفعل الذي بعدها ، ويقال له صلها ( بالمصدر )  
قال الشنوائى : وهذا أن الذي يقدر بالمصدر إنما هو الصلة اه وكذا قال السيد في شرح  
الكافية \* قلت لكن لما كان تقديره بالمصدر إنما هو بواسطة ما المصدرية أسند التقدير إليها  
( وهو الودام ، وسيت ظرفية ) ويقال لها أيضا وقتية لدلالها على الوقت ، وطفرة ( ثانيا ) : أي  
مع صلها ( عن الطرف وهو المدة ) فأصل - ما دمت حيا - مدة ما دمت حيا فخذى المصاف وهو المدة  
وبان المصاف اليه وهو ما وصلتها عنه في الاتصال على الظرفية ، ثم سبكت مع دام بمصدر أضيف  
إليه المدة فصارت التقدير مدة دواي حيا ، ولكون مادام دالة على الوقت احتاجت إلى عامل يتقدم  
عليها ، إما جملة اسمية نحو زيد قائم ، ما دمت قائما أو فعلية كالأية التي مثل بها المصنف ، ويشتع  
أن يقال ابتداء مادام زيد مقما ، ولو فقدت ما ، نحو دام زيد جميعها كان المنصوب بها حالا لا غيرا ،  
وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مادام زيد جميعها لأن المعنى عجبت من  
دوام زيد جميعها ( ويحوز في خبر هذه الأفعال ) أن يكون مفردا ، وجملة ذات رابط يرتبطها  
بالمبتدأ وطورا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا ، وأن يخبر عنها بخبر بعد خبر غير محذوف ماسوق  
في أحكام خبر المبتدأ ، و ( أن يتوسط بينها وبين اسمها ) ما لم يجمع بينهما في اللفظ ، وانظر في باب  
للتوسط وتقدم الاسم عليه وهو الأصل ، ولكن لثبوت عملها كقولهم لا عار فيهم خبرها على  
اسمها ، مثال ما يحوز فيه التوسط ( نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين ) وإعرابه كالمعنى عمل  
ناقص ترفع الاسم وتصل الخبر ، حقا خبرها مقدما ، علينا ومجرور في غير مصدرية متعلق  
بواجب الخلف تقديره كأننا ، نصر اسمها - وحو ، المؤمنين مصاب إلى رعلانية - حرة الياء نيابة عن  
الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وثلاث الخ لثالث تقتضي وعدة المادق سبحانه وتعالى . لأن  
ذلك واجب عليه \* وما على الإله شيء يجب \* ( وقول الشاعر :

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواه عالم ويجهل  
ويحور أن تتقدم أخبارهن عليهن إلا ليس

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم \* فليس سواه عالم وجهول )  
هو من قصيدة من الطويل للممولد اليهودي ، وأولها :

إذا المرء لم يدس من اللؤم عرضه \* فكل رداء يرتديه جليل

وان هو لم يعمل على النفس ضيمها \* فليس الى حسن الثناء سبيل

وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضا خاطبها بهذه الأبيات \* اللغة سلي خطاب  
لثوث من السؤال وهو الاستمهام ، والجهل خلاف العلم ، والناس اسم جمع كالقوم والرهط واحده  
انسان من غير لفظ ، ويطلق على الحن والانس ، لكن غلب استعماله في الانس ، وسواء يكون  
مصدرا ووصفا معي متو \* الاعراب سلي فعل أمر متى على حذف النون ، والياء ضمير متصل  
في محل رفع فاعل متصرف من سأل تنصب معولين ، ان حرف شرط جازم تحرم فعلين : الأول  
فعل الشرط والثاني حوانه ، جهلت فعل وفاعل جهل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والثاء فاعل  
وحواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله ، والتقدير ان جهلت فلي عنا وعهم ، الناس معول أول  
لسلي ومفعول جهلت محذوف : أي ان جهلت حالنا وحالمهم فلي عنا وعنهم ، وصا جار ومجرور  
وكذا قوله وعنهم والجار والمجرور في محل نصب مفعول ثان لسأل ، الغاء تعليلية ، ليس فعل ماض ناقص  
سواء خبرها مقدما عالم اسمها مؤخر \* والمعنى ان جهلت أيها المرأة حالنا وحالمهم فلي الناس عنا  
وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلني حالنا وحالمهم فليس العالم شئ والخاله به سواء \* والشاهد  
فيه تقديم خبر ليس على اسمها ، فان منع من التوسط مانع نحو كان موسى صديق لم يحز أن يعرب  
الأول حرا مقدما للالتباس والقرينة تبين المراد فیتعين اعراب الأول اسمها والثاني خبرها ،  
وان طرأ موجب التوسط كان حينئذ واجبا لاجازا فيجب التقديم في هذه الصورة ، فان كان  
الاسم المحصور أن وصلتها عو - ما كان حجتهم إلا أن قالوا - فالأحسن تقديمه ولكنه لا يجب ،  
لحجتهم خبر مقدم والمصدر للمسك من أن وما بعدها اسمها مؤخر والتقدير وما كان حجتهم إلا  
قولهم كذا . قال ابن عقاد : وظاهر كلام العالم كهي أن حر المحصور يجب تقديمه مطلقا ويؤيده  
قول الألفية

\* وخبر المحصور قدّم أبدا \* ومثله يحكى أن يكون في الدار صاحبها ( ويجوز أن  
تتقدم أخبارهن عليهن ) لافرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم في أولا ، وقد يكون تقدم  
أخبارهن عليهن واحدا بأن كان ما له صدر الكلام نحو كم كان مالك ، وقد يكون متعنا كتعبير  
المسي بما ان قدم عليها فيمتنع قائما ما كان زيد ، فان تقدم التي على الخبر وكان جاز نحو ما قائما  
كان زيد ، ثم استثنى المصنف من جواز تقدم أخبار هذه الأفعال عليهن قوله ( إلا ) خبر ( ليس )  
فانه يمتنع تقديمه على الأصح قياسا على خبر عسى بجامع أن كلا منهما فعل جامد ولأن معناه  
التي ومعمول التي يمتنع تقديمه عليه . وعبرة العاوي في حواشي الكشف : اعلم أن ما التافية  
لا يتقدم معمول ما بعدها عليها وكذا إن : أي لأن لما صدر الكلام فيمتنع زيدا ما صرت

وَدَامَ كَقَوْلِكَ عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ ، وَلِتَصَارِفِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْمَكَارِعِ وَالْأَمْرِ وَالْمَنْدَرِ  
وَأَسْمِ الْفَاعِلِ مَا لِلتَّصَارُفِ مِنَ الْفَعْلِ ، نَحْوُ : حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ، وَكُونُوا حِجَارَةً ،

وزيدا ان أسك عمرو ، بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيد لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب : أى  
لأنها ليست كما وان في استحقاقهما صدر الكلام ، هذا تخطاها العامل دون ما وان الفايتين اه  
وهل كثيرون عن البصريين وسيبويه والسيباني والقاسمي يجوزون تقديم خبر ليس لأنه فعل  
ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه ( و ) الا خبر ( دام ) فانه يمتنع تقديمه عليها اتفاقا في نحو  
أكرمك أميرا مادام زيد لما تقرر من أن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وعلى الأصح في  
نحو أكرمك ما أميرا دام زيد فلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته . قال السامبي .  
والقياس الحوار لأن ما حروف مصدرى خبر عامل فلا يمتنع فيه ذلك الا أن يثبت أن دام  
لا تصرف : أى وهو الذى عليه الأكثر فيتجه للتع كذا في شرح ابن قاسم اه \* قلت والمع  
هو الذى جرى عليه ابن هشام . وى شرح القطر : قال الحريري في شرح الملح ومثل مادام  
كل فصل قارنه حروف مصدرى كيجهى أن تكون علما اه : أى ويمتنع بجهى علما أن تكون  
أويجهى أن علما تكون فلا يلزم عليه ما سبق فيما دام ( كقولك علما كان زيد ) مثال لنقتم  
الحبر على الناسخ ، واعرابه علما حبر مقدم ، كان فعل ماض ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها  
مؤخر ( و ) يثبت ( تصاريف هذه الأفعال ) الناسخة ( من المضارع والأمر ) وسيبث لما  
المصنف ( والمصدر ) نحو أعجبى كون زيد صديقك ، واعرابه أعجب فعل ماض ونونه للوقاية ،  
والياء ضمير متصل في محل نصب معمول به كون فاعل وهو مصدر ناقص برفع الاسم وينصب الخبر  
وهو مضاف الى زيد وهو اسمه محله الرفع تكون وإن كان لعله مخفوضا بالاصانة ومثله فاطر  
اسكونى صاحبا مصاحفا ، فان كون مضاف الى ياء المتكلم وهى اسمه محلها الرفع به وإن كان  
لفظها مخفوضا بالاضافة قاله ابن علقم ( واسم الفاعل ) نحو زيد كأن أحاك ، واعرابه زيد  
متدا ، كأن خبره وكأن اسم فاعل ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه مستتر فيه حوالا  
تقديره هو يعود على زيد ، وأحاك خبره وصلاصة بضمه الألف نياة عن الفتحه لأنه من الأسماء  
الستة والكاف في محل حر بالاضافة ، وأحار سيبويه والكوفيون باء ما تصرف من هذه الأفعال  
للجهول ، ونسب لجهول البصريين ، وعلى هذا فيجوز باء اسم المفعول بها قال ابن علقم :  
والأصح أنه لا يجوز باء شئ بها للمفعول اه فلا يقال في كان ريده عما كين ولا في يدون ريده  
قائما بكان ( ما ) نبت ( للتاضي ) بها ( من العمل ) وترفع الاسم وتنصب الخبر مثل الممارع  
( نحو حتى يكونوا مؤمنين ) واعرابه حتى حرف غاية ونصب ويكونوا فعل مضارع منصوب بأن  
مضمرة وحوبا بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ويدونوا متصرف  
من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها ، مؤمنين خبرها  
وصلاصة نفسه الياء نياة عن الفتحه لأنه حج مدكر سالم ، والواو ردت عوضا عن الحركة  
والتسوية اللذين كانا في الاسم للمرد ( و ) مثال الأمر - قل ( كونوا حجارة ) واعرابه كونوا  
ومن أمر مبي على حذف النون متصرف من كان الة قصة ترفع الاسم وتنصب الخبر : ولترار

وَتُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةً أَيْ مُسْتَعْنِيَةً عَنِ التَّنْبِيْهِ ، نَحْوُ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ، فَمُسْتَعَانَ  
 اللَّهُ حِينَ يُسْمَوْنَ وَحِينَ يُصْبَحُونَ : أَيْ حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّاحِ وَحِينَ تَخْرُجُونَ فِي الْمَسَاءِ

ضمير متصل في محل رفع اسمها ، حجارة خبرها وصلامة نصبه فتح آخره \* ثم اعلم أن أفعال  
 هذا الباب بالنسبة للتصرف وصلته ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام  
 عند أكثر المتأخرين ، وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو  
 زال وأخواتها الثلاثة ، وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي الأفعال . فلهذا ألفا كهي وابن عتقاء  
 (وتستعمل هذه الأفعال) الناقصة (ثلاثة) على خلاف الأصل (أي مستعنية عن التنبير) مكثفة  
 عنه بمرفوعها فتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً لدلالاتها حيث تدل على ثبوت الشيء في نفسه من غير  
 نظر لحال آخر بخلاف ما إذا كانت ناقصة فلها ما تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن الكلام تاماً لما  
 تقدم من أن وضعها لتقرير العامل على صفة ، فإذا قطعتا عن الصفة استعملتا في غير موصوعها  
 فلم يستعمل الكلام ، وما فسر به المصنف التمام هو الأصح ، وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث  
 والزمان ، ومعنى نقصانها دلالتها على الزمان فقط : أي دون الحدث فلا يتعلق بها الطرف ولا الحار  
 والمجرور في حال نقصانها . قال ألفا كهي وهذا ضعيف ، والأصح كما قال ابن مالك وغيره أن أفعال  
 هذا الباب كلها في حال نقصانها تدل على الحدث والزمان وأنه يتعلق بها الطرف والحار والمجرور ،  
 فإذا قلت كان زيد قائماً دل كان على الحدث وهو الحصول المطلق ، ودل خبره على كون مخصوص  
 وهو الحصول للمزيد بوقت ، ثم إذا استعملت هذه الأفعال ثلثة كانت بمعنى فعل لازم ويقدر في كل  
 شيء ما يقتضيه المقام (نحو وإن كان ذو عسرة) وأعوابه إن خوف شرط جازم تجزم فضلين الأول  
 فعل الشرط والثاني جوابه ، كان فعل ماضٍ في محل حرم فعل الشرط ، والأظهر أنها ثلثة بمعنى حصل  
 أو حضر أو حدث ، وفوقها علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الأسماء الستة ، وعسرة  
 مضاف إليه ، وجواب الشرط قوله - فطرة إلى ميسرة - فالفاء رابطة لجواب الشرط ، ونظرة خبر  
 مبتدأ محذوف : أي فالأمر أو فالواجب نظرة ، وأجاز الكوفيون كون كان في الآية ناقصة  
 وقصدوا الجبر وإن كان ذو عسرة غريباً ، أو وإن كان من غرائبكم ذو عسرة ، ورد أن  
 حذف خبر كان لا يجوز لا اختصاراً ولا اختصاراً (فسمعان الله حين تمسحون وحين تصبحون) وهما  
 حيث بمعنى دخل في الصباح والمساء كما قال للمصنف (أي حين تدخلون في الصباح ، وحين تدخلون  
 في المساء) هكذا بخط المؤلف بتقديم الصباح على المساء ، وأعرابه الفاء حرف عطف ، سميعان . قال  
 البصايري مصدر كسفران ، ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً منصوباً بأفعالها كما قال الله اه . وفي التحفة  
 سميحان مصدر جعل علماً للتسبيح وهو براءة الله من السوء : أي اعتقاد خزيه عما لا يليق بحاله  
 منصوب على أنه بدل من اللفظ بفعله الذي لم يستعمل فيقدر مضاف ولا يتصرف بل يلزم الإضافة ،  
 وليس مصدر السبح بل سبوح مشتق منه اه وفي حواشي الإقناع الجبري قتلان غيره سميعان  
 اسم مصدر منصوب جعل محذوف وجوباً تقديره أسبحك : أي أزهك عما لا يليق بك ، أقيم مقام  
 فعله ليدل على التزني البليغ فهو علم للتسبيح بمعنى التزني ، ولا يستعمل إلا في الله ومضافاً فيقصد  
 تنكيره ثم يضاف لأن العلم لا يضاف ولا يثنى حتى يقصد تنكيره اه وفي شرح الصافي على

إِلَّا زَالَ وَفِيَّ وَلَيْسَ فَلَهَا مَلْزِمَةٌ لِلتَّخْصِيصِ، وَتَخْتَصُّ كُلَّ يَحْوِزٍ زِيَادَتِهَا بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ  
بِلَفْظِ الْمَاضِي

شذور الذهب وشرح الساماني على التسهيل وغيرهما أن سبحانه اسم مصدر وهو الأصح ، وحيد  
فالأحسن أن يقال في أعرابه سبحانه اسم مصدر وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو  
مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه ، حين ظرف زمان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، تحسون  
فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو متصرف من أسنى الثالثة ،  
وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وحين تصبحون الواو حرف عطف ، وحين معطوف  
على ما قبله ، وتصبحون من أصبح الثالثة ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل .

[ تفيه ] وإذا استعملت أمضى ثلثة فهي بمعنى دخل في المصحى نحو أمضينا : أي دخلنا في المصحى ،  
وبات بمعنى عرس كقول جرير رضي الله عنه : أما رسول الله ﷺ فقد بات عني : أي عرس  
بها ، وقد تكون بمعنى زل ، يقال بات بالقوم : أي زل بهم ليلا ، وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر  
إليك : أي انتقل ، وقد تأتي بمعنى رجع نحو - ألا إلى الله تصير الأمور - : أي ترجع ، وطل طالها  
للمشقة بمعنى دام واستمر نحو طل اليوم : أي دام طله ، ويرح بمعنى ذهب نحو - وإد قال موسى لعنه  
لأبرح - : أي لأذهب ، وانكح بمعنى اقصل نحو فكسكت الخاتم فانكح : أي انفصل ، ودام بمعنى  
بقي نحو - ما دامت السموات والارض - : أي ما بقيت ( الأزال ) ماضي يزال لاماضي يزيل  
ولا ماضي يزول فاتها ثلثتان ، الأول منهما متعده لواحد ومصدره الزيل . والثاني قاصر ومصدره  
الروال ( وجي ) بكسر التاء ( وليس فاتها ملزمة للقص ) فلا تستقي عن خبر يتم به الكلام ،  
وذهب أبو جحان في نكته إلى أن هي تكون ثلثة بمعنى سكن . قال الساماني : إذا أريد بفتا بفتح  
التاء ، وأما مكسور التاء فلا يكون إلا ناقصا انتهى ، وذهب أبو علي الفارسي في الحليات إلى أن  
زال تكون ثلثة نحو : ما زال زيد عن مكانه : أي لم يقلعه . وفي شرح المرادي ما يورهم أن  
زال وبرح وجي وانكح في القسآن والقصام بمعنى واحد وهذا لا سبيل إليه لما قرأناه من اختلاف  
معانيها ، وذهب الكوفيون إلى أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو : أعما يحزى  
الغنى ليس الجبل ، وإنما كانت عاطفة لأنها بمعنى لا الماية التي يحفظ بها تعد الانثاء ( وتختص  
كان ) عن أخواتها تأمور ( يحوز زياتها ) لفظا ومعنى فلا تعيد للدلالة على المضي ولا يسند إليها  
فاعل بل يكون وجوبها كدفعها كالخرف الزائد وبقي الكلام بعد حذفها على ما قبله .  
في المأكيد . قال هليل في شرح المفصل : وهذا هي الزائدة في كل موصح له - ربا أبو ك -  
الحيص ، وقد تكون ملزمة في اللفظ دون المعنى : كة ذلك زيد كل - ثم تسمى كان على  
القيام كان فيما مضى اه وفي الرمي : اعلم أن كان تزد غير مديدة لشيء إذ انضم أثا كبر - كقوله  
تعالى - من كان في المهد صبيا - ، وكذا إذا دلل كن على الزمن الماضي ولم تعبد محر سا ك  
أحسن زيدا ، فعدم عملها حيث لم يدم دلالتها على الحدث المطلق متين كما جرب دالة على الزمن  
هنا اه وإنما تكون رائدة ( بشرط أن تكون بلفظ الماضي ) لحنه ولعين الزمان فيه دون  
المضارع ، ونقد زياتها لفظ المضارع كقول الشاعر -

وَأَنْ تَكُونَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَتَحْتَصِّنُ أَيْضًا بِجَوَازِ حَذْفِهَا مَعَ  
أَنْتِهَا وَإِنْ شَاءَ خَيْرًا ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ بَعْدَ تَوْوِيلِ الشَّرْطِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :  
التَّيْسُ وَتَوَّ حَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ

أَنْ تَكُونَ مَجْدُنِيْل \* ادا تهب شمال ليل

فتح الباء بوزن قيل بمعنى مبالغة (وان تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين  
كالمبتدأ وحده نحو زيد كان قائم والموصول وصلته نحو - كيف نسكلم من كان في المهد صيا - .  
قال أبو القاء كان زائدة : أى من هو في المهد ، وصيا حال من الصير في الجار والمجرور . وقال  
الصمدى : وهذا أجود ما قيل في اعرابه . قال الحبيصى ، وقوله تعالى - لمن كان له قلب - يتوجه  
على الجسة اه : أى فيحور أن تكون كان فيه ماقصة ، وقلب اسمها ، وله خبرها ، وأن تكون  
بمعنى صار ، وأن يكون فيها صير الشأن ، والمبالغة خبرها : أى كان الشأن له قلب ، وأن تكون  
نائة : أى حصل له قلب ، وقلب فاعل وله متعلق مكان ، وأن تكون زائدة : أى لمن له قلب ، وشذ  
زيادتها بين الجار والمجرور ، ومه قول الشاعر :

حياد بي بذكر تسامى \* على كان المسومة العرب

أى على المسومة ، وكان زائدة ، وكثرت زيادتها بين ما جعل التجب (نحو ما كان أحسن ريذا)  
واعرابه مانحية بمعنى شئ مبتدأ ، كان زائدة لافاعل لها ، أحسن فعل تجب مسمى على الفتح وفاعله  
مستتر فيه وهو ما تقديره هو ، ريذا مفعول به ، وحالة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر ، فكان  
رائدة بين المبتدأ وحده ، وقد أهم كلامه أنها لا تزداد في صدر الكلام ولا في آخره ، وإن غيرها من  
أحوالها لا يراد . قال ابن مالك : وربما زيد أصح وأسمى : أى كقولهم ما أصح أبردها وما أسمى  
أدفاها بمعنى ما أبردها وما أدفاها . هل السامى : وهذا عند الصريين مادر لا يلقى عليه اه  
(وتحتصن) : أى كان (أيضا) بالصب مفعول مطلق أو حال : أى أرجع عن الاختصاص  
الأول رجوعا (بجوار حذفها) وحدها معوصا عنها ما في مثل قول الشاعر :

أنا حراشة أما أنت ذا هر \* فان قوى لم تأكلهم الصبح

فاما ماضى مضاف ، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وحراشة مضاف إليه ، واما مركبة  
من أن وما فأن حرف مصدر ونصب وما رائدة عوضا عن كان الناقصة وأنت صير مفعول في محل  
رفع اسم كان وداحر كان وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء  
الستة ونعر مضاف إليه ، وبجوار حذفها (مع اسمها) صيرا كان أو طاهرا (واشاه خبرها) على  
حاله منصوبا دالا عليهما (وذلك) : أى جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بمدلول وان  
الشرطيتين) وهذا غيرهما قليل ، وإنما كثر بعدها لأنها من الأدوات الطالبة لتعطين فيطول  
الكلام فيخفف بالحذف ، وخص ذلك بأن ولودون قية أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط  
الخاتمة ، ولو أم أدوات الشرط البعير الخاتمة ، وهم يتوسعون في الاتهامات ما لا يتوسعون في غيرها  
(كقوله عليه الصلاة والسلام : النفس ولو حاتما من حديد) : أى ولو كان الحديد تلتصم حاتما  
من حديد ، حذف كان مع اسمها ، واعرابه النفس فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره

وَقَوْلِهِمْ: النَّاسُ يَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنَّ خَيْرًا قَصِيرًا وَإِنْ شَرًّا فَتَسْرُ، وَتَحْتَصُّ بِجَوَازٍ حَذَفٍ  
نُونٍ مُصَارِعَهَا لِلْجُزْؤِمْ إِنَّ كَمْ يَلِهَا

أنت ، والواو حرف عطف لوصف شرط يجيء بها لعقد السنية والمسببية بين جلتى الشرط والجواب  
في الزمن الماضي ، بخلاف ان قلنا لعقد السنية والمسببية في المستقبل ، ويقال فيها لوصف امتناع  
لامتناع : أي حرف يقال على امتناع جوابها لامتناع شرطها ، وناعما خبر لكان المحذوفة مع  
اسمها ، ووجه من حديث نعت لحائما (وقولهم) : أي العرب . قال الماكهي . ولو قال وقوله  
لسكان أولى لأنه حديث اه \* قلت وهو حديث أسرجه (٢) (الناس يجزبون بأعمالهم ان  
خيرا خيرا ، وإن شرا شرا) وإعراجه الناس مبتدا يجزبون خبر ، وعلازمة رصه الواو ثبابة عن  
الضمة لأنه جمع مذكر سالم ويجزئ اسم مفعول ، وثابت العامل مستتر فيه جواز تقديره هم  
بأعمالهم متعلق بجزئ ويجزئ ان حرف شرط جازم تجزئ فعلين : الأول هل الشرط والثاني جوابه ، خيرا  
خبر كان المحذوفة مع اسمها وهي فعل ماض في محل حرم فعل الشرط ، وقوله غير الماء فيه رابطة  
لجواب الشرط ، وخبر خبر مبتدا محذوف والتقدير خراؤهم سير ، ووجه المبتدا والخبر في محل جزم  
جواب الشرط ، وقوله وإن شرا شرا ، امرأه كاعراب ان خبرا ، والتقدير ان كان عملهم شرا  
خراؤهم خيرا وإن كان عملهم شرا خراؤهم شر ، وهذا الذي ذكره من نصب الأول ورفع  
الثاني هو أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب ، والا فيحوز رفع الأول ونصب الثاني ورفعهما  
وفيهما كما بينت ذلك في حواشي شرح القطر (وتحتصن) : أي كان (بحوار حذف نون  
مصارعها) ويقال له لام الكسامة ، ولما عبر بعضهم بجواز حذف لام مضارعها وهو حذف غير  
واجب كما قال ابن مالك في الخلاصة وهو حذف ما التزم : أي ولكنه مجرد التحفيف في اللفظ  
لكثرة استعمال هذه الكلمة (الجزيم) : أي بالسكون كذا قيد به بعضهم وهو احتراز عن  
المجرم بحذف النون نحو لم يكوبا ولم يكونوا ولم تكوفي لانها حركة فصاحت عن الحذف ، بخلاف  
الكسامة . قال الصامى في شرح الشذور : ولا حاجة الى ذلك لأن المراد بمضارع كان مضارع  
هذا اللفظ هذه الهيئة كما هو المتأخر فلا يكون صادقا على ما ذكرها \* قلت ولعله لبيان الواقع :  
أي اذا لم يسمع الحذف الا في المجرم بالسكون ، واحتراز المصنف بالجزوم عن المرفوع نحو - من  
تكون له عاقبة الدار - والمصوب نحو - وتكون لكما الكبرياء في الارض - فلا تحذف منهما  
النون لاتنعا المجرم فيهما ، وكذا لا تحذف في الموقوف عليه ، فاذا قيل لك هل كان زيد قائما ؟  
قلت لم يكن لم يجز حذف نونه حيث لان العمل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى يبقى على  
حرف أو حرفين ، وحال الوقف عليه هاء السكت : كتركه عنه ولم يمه ثم يكن مثله لم يمع ، فالوقف  
عليه باعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن . قاله ابن هشام في شرح القطر  
لكنه قال في التوضيح : قال ابن مالك نصب هاء السكت في الفصل إذا بقي على حرفين أحدهما  
زائدا نحو : لم يمه ، وهذا مردود باجتماع السليدين على وجوب الوقف على نحو - ولم أك - ومن  
ينق - بترك الهاء اه ومال اليه المصنف في شرح الشذور (ان لم يله) : أي كان أو الون



سَاكِنٌ ، وَلَا صَمِيرٌ مُتَّصِلٌ بِهَا نَحْوُ ، وَلَمْ أَكْ بَنِيًا ، وَلَا تَكَ فِي صَيْقٍ ، وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً  
(فَقُلْ) وَأَمَّا الْخُرُوفُ لِشَبْهَةِ بَلِيسٍ فَأَرْبَعَةٌ : مَ ، وَلَا ، وَإِنْ ، وَلَا تَ . أَمَّا مَا

(ساكن) فلا يحدف من المتصل بالساكن وهو لام التعريف نحو - لم يكن الله ليفقر لهم -  
فالنون مكسورة لأجله فهي متعاضبة على الحذف لقرنها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا  
ليونس محتجا بقول الشاعر :

إِذَا لَمْ تَكِ الْحَاجَاتُ مِنْ هَمَةِ الْعَنَى \* فَلَيْسَ بِمَنْ عَنْهُ عَقْدُ الْقَتَامِ

وهذا محمول عند المانع على الضرورة ، وقد وافق ابن مالك في التسهيل يونس فقال . ولا يمنع من  
ذلك ملاقة ساكن وفاقا ليونس اه وكأشهما لم ينظرا للحركة لعروضها وعدم أصالتها ( ولا ضمير  
نصب متصل بها ) : أى بكان أو بالنون فلا تخذف النون من مضارع كان المتصل به ضمير  
منصوب نحو ان يكبه فلن تسلط عليه ، وقول الشاعر :

فَإِنْ لَا يَكْتُمُهَا أَوْ تَكْتُمُهَا فَاهُ \* أَخُوها غَضَبُهُ أَمُّهُ بَلْبَانِها

وذلك لأن الضمائر تزد الأشياء إلى أصولها ، فإذا تفرقت هذه الشروط جاز الحذف ( نحو ولم أك  
بينا ) وأعرابه لم حروف نفي وحزم ، أك فعل مضارع محذوم لم علامة جزمه سكوت النون المحذوفة  
تخصيما لأن أصله أكون خذفت الصمة للجارم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف فالحذفان  
الأولان واجبان والثالث حائر ، وأك متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها  
مستتر فيها وجوبا تقديره أنا وبها خبرها ( ولا تك في صيق ) في سورة النحل ، أما التي في النحل  
فأما بإثبات النون ، وأعرابه الواو حروف عطف على قوله - ولا تحزن عليهم - : أى على الكفار  
ان لم يؤمنوا ولا تنهم بغيرهم : أى فان الله ناصرك بالمحمد عليهم ، ولا ناهية ، تك فعل مضارع محذوم  
بلا الناهية وصلافة جزمه سكوت النون المحذوفة تخصيفا وهو متصرف من كان الناقصة ترفع  
الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ، ووجه في صيق في محل نصب خبرها  
( وإن تك حسنة ) وأعرابه ان حروف شرط جارم ، تك فعل الشرط وعلامة جزمه سكوت النون  
المحذوفة تخصيفا وهو من كان التامة ، وحسة بالرفع فاعل : أى وإن تحصل أو ثلث حسنة يصاعفها  
لصاحبها من عشر إلى سعمائة ضعف ، ويصاعفها جواب الشرط ، وفي قراءة عاصم حسنة بالنصب ،  
واسم تك حيث صمير مستتر فيها حوازا يعود على السرة : أى وإن تكن السرة حسنة يصاعفها  
حتى يوابها صاحبها يوم القيامة وهي كالحلح العظيم ، وقد أشار المصنف بهذه الآية إلى أنه لا يختص  
الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ، وبه صرح المالكى في شرح قطر الندى لكنه في التامة  
قليل : كما قاله المعاصي في شرح الشذور ، وأفاد الأحرى أنه وقع حذف النون من مضارع كان  
في القرآن العظيم في ثمانية عشر موضعا .

(فصل) فيها الحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتها لها في المعنى . (وأما الحذف  
المشبهة بليس) في التي والجود والدخول على الجمل الاسمية (فأربعة ما ولا وإن ولات) النافيات  
وأكثرها عملا ما لنافية وكان الاصل أن لاتعمل لأن قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذى تعمل  
به من الاسم والعمل لكنها عملت لقوة مشابقتها لليس لأن معنيهما في الحقيقة سواء (أما ما) :

فَتَمَلَّ عَمَلٌ لَيْسَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا تَقْتَرِنَ بِهِ، وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا بِهِ، وَإِنْ لَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا، وَلَا تَمُوتُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ لِلْمَوْتِ ظَرْفًا أَوْ جَرًّا، وَتَجَرُّورًا، فَالْمُسْتَوْفِيَةُ لِلشَّرْطِ، وَمَا زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَكَقَوْلُهُ تَعَالَى مَا هَذَا بَشَرًا، مَا هُنَّ أَهْلُهَا. فَإِنْ اقْتَرَنَتْ بِهِ بَقَلٌ عَمَلُهَا نَحْوُ مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَكَذَلِكَ

أَيُّ النَّاهِيَةِ (فَتَمَلَّ عَمَلٌ لَيْسَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ) وَكَذَا عِنْدَ التَّهَامِيِّينَ فِيهَا حَكْمُ الْكَسَائِيِّ (بِشَرْطِ) اجْتِنَاعِ أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ: الْأَوَّلُ (أَنْ لَا تَقْتَرِنَ) مَا النَّاهِيَةِ (بِهِ) الرَّائِدَةُ الْكَافَةُ الْمَكْسُورَةُ الْمُعْمَرَةُ (وَالثَّانِي (أَنْ لَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا مَالًا) الْخَصَرِيَّةُ الْمَقِيدَةُ لِلذَّائِبَاتِ الْمُبَالِغَةِ لِمَعْنَى مَا (وَالثَّالِثُ (أَنْ لَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا) وَلَوْ طَرَفًا عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِابْنِ عَصْفُورٍ (عَلَى اسْمِهَا) لَضَعْفُهَا فِي الْعَمَلِ فَلَا تَتَصَرَّفُ بِأَنْ تَعْمَلَ النَّصْبَ قَبْلَ الرَّفْعِ. (وَالرَّابِعُ أَنْ (لَا) يَتَقَدَّمُ (مَعْمُولُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَمَلُ) خَبَرُهَا (طَرَفًا أَوْ جَرًّا وَتَجَرُّورًا) فَهُوَ يَجُوزُ حِينَئِذٍ إِعْمَالُهَا مَعَ تَقَدُّمِهِ كَمَا مَسَاءً، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَتَى وَجَدْتَ جَازِئًا لَهَا فِي مَعْرِفَةِ وَنُكْرَةٍ (فَالْمُسْتَوْفِيَةُ لِلشَّرْطِ) الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ (نَحْوُ مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا) وَأَعْرَابُهَا مَانَهِيَّةٌ حِجَازِيَّةٌ تَعْمَلُ عَمَلًا كَانَ تَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ وَتَنْصِبُ الْمَجْرُورَ، رِيدَ اسْمُهَا دَاهَا خَبَرُهَا وَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحُّ آخِرِهِ (وَكَقَوْلُهُ تَعَالَى مَا هَذَا بَشَرًا) وَأَعْرَابُهَا مَانَهِيَّةٌ حِجَازِيَّةٌ، وَالْهَاءُ لِلتَّنْبِيهِ وَذَلِكَ اسْمُ أَشَارَةٍ فِي عَمَلٍ رَفَعَ اسْمُهَا وَنَشَرَا خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحُّ آخِرِهِ (مَا هُنَّ أَهْلُهَا) وَأَعْرَابُهَا مَانَهِيَّةٌ حِجَازِيَّةٌ، هُنَّ صَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ فِي عَمَلٍ رَفَعَ اسْمُهَا أَهْلُهَا خَبَرُهَا وَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْكَسْرَةُ نِبَاطَةً عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ، وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ يَتَصَلُّ فِي عَمَلٍ سَرٍّ بِالْإِضَافَةِ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَلَمْ يَقَعْ إِجْمَالٌ مَا فِي الْقُرْآنِ صَرِيحًا فِي غَيْرِهِمَا تَيْنِ الْآيَتَيْنِ (فَإِنْ اقْتَرَنَتْ بِهِ) : أَيُّ الرَّائِدَةِ فَلَا يُقَالُ فِيهَا مَانَهِيَّةٌ بَلْ زَائِدَةٌ كَأَنَّهَا مِنَ الْعَمَلِ (سَلَّ عَمَلُهَا) وَحُوبًا عِنْدَ الصَّرِيحِينَ لَضَعْفِ عَمَلِهَا بِالْعَمَلِ فِيهَا وَيَنْ مَعْمُولُهَا بِعَمَلِ الطَّرَفِ وَزَوَالِ شَبْهَةِهَا بِلَيْسَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ لَيْسَ لَا تَلْبِثُ إِلَّا لَا يُقَالُ لَيْسَ أَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا (نَحْوُ مَا أَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا) وَأَعْرَابُهَا مَانَهِيَّةٌ حِجَازِيَّةٌ سَلَّ عَمَلُهَا أَنَّ زَائِدَةٌ كَأَنَّهَا رِيدَتْ. وَقَامَ خَبَرٌ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

بِئْسَ خُدَاتُهُ مَا أَنَّ أَتَمَّ دَهَبٍ \* وَلَا صَرِيحٍ وَلَكِنْ أَتَمَّ الْحَزَفِ

قَالَ الْفَاكِهِ: وَقَدْ رَوَى دَهْبَاءُ وَأَوَّلُ عَلَى أَنَّ مَانَهِيَّةً مُؤَكَّدَةً لَهَا، لَارَائِدَةٌ. قَالُوا هَذَا إِجْمَاعٌ أَنَّهُ تَكَرَّرَ مَا لَا يَبْطُلُ عَمَلُهَا وَهُوَ أَحْيَاؤُهَا ابْنُ مَالِكٍ أَه. وَقَالَ السَّمَاوِيُّ: قَالَ ابْنُ مَالِكٍ، إِنَّ هَذِهِ لَوَكَانَتْ مَانَهِيَّةً مُؤَكَّدَةً لَمْ يَغْيُرِ الْعَمَلُ كَمَا لَمْ يَغْيُرِ الْعَمَلُ مَكَرَّرًا. تَلَّ لِرَاسِرَ :

لَا يَسُكُ الْأَسَى تَأْسِيًا \* مَا مِنْ حَمَامٍ أَحَدٍ مَعْتَصِمَا

أَه. وَفَالْعَصَا فِي شَرْحِ الشُّدُورِ وَحَرَجَ ابْنُ رَائِدَةَ أَنَّ الْمَانَهِيَّةَ لَا تَمُوتُ الْعَمَلُ كَمَا فِي لَيْسَ الْمَذْكُورِ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَيْتِ دَهْبَاءُ وَصَرِيحًا مَالِكًا. وَمَا الرَّائِدَةُ كَانَ الرَّائِدَةُ فِي بَعْدِهَا مَعْمُولٌ مَا مَعَهَا عِنْدَ عَمَّةِ الْحَوِيِّينَ، وَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ عَلَى قِصَّةِ كَلَامِ الْمَنْصَفِ: يَسَى ابْنُ هِشَامٍ لِأَنَّ الرَّمْصِيَّ عَدَّهُ مَازِيدَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ أَنَّهُ لَا أَثَرُ لَهَا، وَقَالَ أَنَّهُ يَشْهَدُ لَهُ السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ أَه (وَكَذَلِكَ) : سَلَّ

إِنْ أَقْرَنَ خَبَرَهَا بِإِلَاءٍ ، عَوٍّ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَدَّمَ خَبَرَهَا عَلَى أَهْمِهَا عَوٍّ  
مَا قَاتَمَ زَيْدٌ أَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ أَجْبَرَ عَوٍّ : مَا طَعَمَكَ زَيْدٌ أَكِيلٌ ، فَإِنْ كَانَ ظَرْفًا عَوٍّ :  
مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ جَالِسًا ، أَوْ حَارًّا وَتَجَرُّورًا عَوٍّ مَا فِي الْهَدَارِ زَيْدٌ حَالِسًا لَمْ يَنْطَلُ عَمَلُهَا

عملها ( ان اقترن خبرها بإلا ) لأن عملها إنما هو لأجل النبي الذي شابهت به ليس ، وبالإبطال  
النبي ويصير الكلام إثباتا فكيف تضمن مع روال للمشابهة . قال في البهجة : قال انتقض بها  
وجب الرفع ( عو وما محمد إلا رسول ) وأعرابه ما مافية مثل عملها محمد مبتدأ ورسول خبره  
والأداة حصر ، فان انتقض بدون الامن أدوات الاستثناء كعبر وسوى حاز النصب عند الفراء  
ووجب عند الصوري . قاله ابن عتقاء ، وقال العاكفي علال ما اذا انتقض بعبرها فانه يجوز عملها  
عو : ما ريد عبر قائم اه سكي ابن مالك عن يونس جوار اعمالها حال اقتران خبرها بإلا ، واستشهد  
على ذلك بقول الشاعر :

وما الدهر الا المنحونا بأهله \* وما صاحب الحاجات الا معذبا

وأجيب عنه بأن المنصوب ليس خبرا لما ، وإنما هو مصدر على حذف مضاف والتقدير وما الدهر  
الا يبور دوران منجسون ، وما صاحب الحاجات الا يعذب تصديبا حزمه بالحوازي يفيد اعتقاد مذهب  
الفراء ( وكذلك ) يطل عملها ( ان تقدم خبرها على اسمها عو ما قائم زيد ) لصع عملها لعدم  
تصرفها تصرف ليس فلها أصل في العمل ، وعن يونس : جواز اعمالها عند تقدم خبرها مستشهدا  
عليه بقول القرردق :

فأصحو قد أعاد الله نعمتهم \* إذ هم قرئش واذا مثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشر اسم ما والحبر محذوف : أي في الدنيا ، ومثلهم بالنصب على الحال وإضافته  
لاتعدي تعريفا كما سيأتي ، وأجاز ابن عصفور عملها إذا كان الحبر للتقدم طرعا أوحارا ويجرورا  
لكثرة التوسع فيه وتنع على ذلك جمع محققون كالسعد التمازاني ، وفي حواشي البهجة للشريف  
ابن عتقاء ، والظاهر ما يحته الشارح الاسيوطي ، وتنع العاكفي جواز اعمالها اذا كان الظرف  
المتقدم خبرها اه ( أو تقدم معمول الحبر ) على اسمها وليس طرعا ولا حارا ويجرورا ( عو  
ما طعمك ) ينتج سبه على أنه معمول مقم لا كل ( زيد آكل ) فانه حيث يطل عملها فيعرب  
زيد مبتدأ وأكل حربه لصعها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقم . ولذا  
قال الشاعر :

وقلوا تعرفها المازل من مبي \* وما كل من وافي مبي أناطرف

( فان كان ) أي معمول الحبر ( طرعا عو ما عندك زيد حالسا أوحارا ويجرورا عو ما في الدار  
زيد حالسا لم يطل عملها ) لتوسعهم في الظرف والمحرور ما لم يتوسعوا في غيرها ، فتقول  
في أعراب المثال الأول ما مافية تجارية ، عند طرف مكان معمول حالسا والكاف مضاف اليه ،  
زيد اسمها ، جالسا خبرها ، وتقول في المثال الثاني ما مافية حجازية ، في الدار جار ويجرور  
معمول حالسا وزيد اسمها وحالسا خبرها . قال العاكفي وأما تقديم المعمول على الخبر فانه اه :

وَنُؤْتِيهِمْ لَآئِعِيْلُوْهَا وَإِنْ أَسْتَوْتُمْ الشَّرُوْطَ ، وَأَمَّا لَآ فَتَعْمَلُ حَمَلٌ كَيْسَ أَيْضًا عِنْدَ الْحِجَارِيْنَ فَهَقَطَ بِالشَّرُوْطِ لِلتَّقَدُّمَةِ فِيْمَا ، وَتَزِيدُ شَرْطِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُوْنَ أَسْمَاسُهَا وَحَبْرُهَا سَكِرَتَيْنِ نَحْوُ لَرَجُلٍ أَفْصَلُ مِنْكَ ، وَأَسْكُرَتْ تَحْمِلُهَا فِي الشَّعْرِ

أى نحو ما ريد عندك حالسا ( و بنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط ) المذكورة . قال الزخشرى فى الفصل : ويقرءون ماهذا بشر الامن دوى كيف هى فى المصحف اه وفى المتن عن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية اه ( وأمالا ) أى الباقية ، وهى عند علم القرينة تنفى الجنس طهورا والوحدة احتمالا ، وقد تكون نصا فى الأول كقول الشاعر :

تمز فلاحنى على الأرض باقيا \* ولاوزر عما قضى الله واقيا

وفى الثانى كلارجل عندى بل رجلان اد عطف المتى عليه يدل على أن المتى رجل واحد لاجس الرجال ادلواراد بى الجنس لعطف عليه حسا آخر ان يقول لارجل عدى بل امرأة ( فتعمل عمل ليس أيضا ) لكنها تحلف ليس من ثلاث جهات : أحدها أن عملها قليل حتى ينمها الأخفش والمبرد ، الثانية أن ذكر خبرها قليل ، الثالثة أنها لا تعمل الا فى السكرات كإسائى ( عدا الحارين فقط ) : أى دون بى تميم كما نص عليه الزخشرى وأن الحاحب وغيرها خلافا لمن طن اتفاق العرب على أعمالها خص الحلاف بما الباقية ( بالشروط المتقدمة فى ما ) الباقية ما عدا الشرط الأول لأن الباقية لا تقتصر من الزائدة ( وتزيد ) يعنى على ما ( بشرط آخر ) وانما زيد فى شروطها لأن شبهها بليس أصعب من شبه ما ، وانما كان شبهها أضعف لأن ليس لى الحال ولا لى المستقبل عند الأكثرين ، وقوله المرادى عن طاهر كلام سيبويه وان قال ابن مالك تبعها للأخفش أنها قد تكون لى الحال ، وأما ما فيها اذا هات المصارف فاتها تحلصه للحال كما قال الجمهور ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى - قل ما يكون لى أن أبتهل - وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قومية حلافه ( وهو أن يكون اسمها وحبرها نكرتين ) فلا تعمل فى معرفة فلا يقال لاريد فأمما ، وأما قول الشاعر :

أسكرتها بعد أعوام مضين لنا \* لا الدار دارا ولا الحيران جيرانا

صادر . قال ابن مالك : والقياس عندى على هذا شائع - قال وقد قاس عليه المتنبى قوله :

ادا الحدود لم يرق خلاصا من الأذى \* فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

أى إن الاعطاء ادا لم يكن حاصدا من اتاعه بالكاره فلا يجد صاحبه اكتساب البناء عليه وماله غير باق ، وهذا من إشارة لقوله تعالى - لا تظاوا صدقاتكم بالحق والأذى - وعلى عدا المتنبى ويرى بضم الياء ميبا للجهول ، ها - شرحى على شواهد شرح القطر بمقادير بحال هذا محال لما بعده كلام شرح ديون المتنبى ( نحو لارسل أفضل منك ) وأعرابه لانانية حصارية تمهل عمل ليس ترفع الاسم وتصب الحرف رجل اسمه مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضم آخره . تعمل خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتح آخره - بك جار ومجرور متعلق بأفضل ( وأكثر عملها فى الشعر ) بل قيل انه لا يحيط عملها فى الشعر . قال العاكفى : ولا تختص به ، وهذا تخالف لى فى القطر واللحمة اه . وقال ابن عقاب فى حواشى السجدة وعملها قليل جدا رخصه أكثر المارة بالشعر اه

وَأَمَّا إِنْ النَّافِيَةُ فَتَعْمَلُ عَمَلٌ لَيْسَ فِي لَعَةِ الْعَالِيَةِ بِالشَّرْطِ لِلتَّقَدُّمَةِ فِي مَا سَوَاءَ كَانَ اسْمُهَا  
مَعْرِفَةً أَوْ نَكِيرَةً نَحْوُ إِنْ زَيْدٌ قَاتِمًا ، وَسَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا  
بِالْعَالِيَةِ . وَأَمَّا لَاتٌ

وقال العصامي في شرح الشذور صرح غير واحد بأنها لاتعمل الا في الشعر ، بل ظاهر عبارة الرضوي  
أنه رأى جميع النحاة ، وبجزم ذلك المصنف في التطرو وغيره ولا يرد ذلك على قضية كلامه ها ، يعني  
في الشذور لأنه لم يذكر فيه اشتراط كون عملها في الشعر لاحتمال دهايه الى التعميم كما جرى عليه  
بعضهم انتهى (وأما ان النافية) وهي تكسر الهمزة وسكون النون (فتعمل عمل ليس) وعملها  
أقرب من عمل لا كما قاله ابن مالك ، وعكسه أبوحيان فقال عمل ان أكثر من عمل لا ، والصواب الأول  
( في لعة ) أهل ( العالية ) بالعين المهملة والياء للثانية من تحت ، وهي ما فوق نجد الى أرض  
تهامة ، وإلى ما وراء مكة وما والاها ، والنسبة اليها عالي ، ويقال أيضا علوي على خلاف القياس قاله  
في الصحاح ، وأما خبر أهل العالية فعملها على الأصل ، والقول بصلها هورأى أكثر الكوفيين  
والفارسي وان جى وابن مالك ، ومحسنه أبوحيان ، وقوله ابن هشام عن الكسائي والمبرد ، وسماه  
أكثر المصريين والمعارنة ، وقوله ابن هشام عن سيديبه والقراء : أى ( بالشرط المتقدمة في ما )  
أى ماعدا الشرط الأول أيضا ( سواء كان اسمها معرفة أو نكرة ) فالأول ( نحو ان زيد قاتمًا )  
واصرابه ان نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتصب الخبر ، زيد اسمها ، قاتمًا خبرها ، ومجاها فيه  
اسمها معرفة من القرآن العظيم قوله تعالى - ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم -  
في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية ، وأمثالكم  
بالنصب أيضا نعت لعبادا ، وسكون المثلية المعية في هذه القراءة هي المائلة إلى الانسانية : أى  
ما الذين تدعون أيها المشركون من دون الله عبادا مماثلين ومشابهين لىكم في الانسانية بل هم  
أحجار منحوتة ، والمائلة المثنية في القراءة المشهورة المائلة في العودية : أى هم وان شابهوكم في  
العودية لكم لا يشابهونكم في الانسانية بل هم جناد وأنتم عقلاء فلكم عليهم صرية فكيف  
تعبدوهم ، فالتأني بين القراءتين في المعنى ، فكان الأولى للصف التثليل بهذه الآية جريا على عادته  
في إظهار التثليل بالآيات القرآنية ( و ) الثاني وهو ماذا كان اسمها مكرة ( سمع من كلامهم )  
أى أهل العالية كما له الحريرى في شرح مجيب الداء ( ان أحد خيرا من أحد الإبل العالية ) أى  
السلامة من المصائر . وفي القاموس العالية دفاع الله من العدو ، عاوانته من المكره معافاة وعافية  
وهو له العالفة من العلل والسلا كأعماه ، والمعاونة أن يعافيك الله من الناس ويعافيه منك اه  
واصرابه ان نافية تعمل عمل ليس ، أحد اسمها ، خيرا خبرها ، ومن أحد متعلق بخيرا لا أداة حصر  
بالعافية حار وجروء ، وما أشده الكسائي شاهدا على إعمال إن عمل ليس قول الشاعر :

إن هو مسؤولا على أحد \* إلا على أصعب الجانين

وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلام أهل العالية ان ذلك ناهيك ولا ضارك ( وأمالات )  
وأصلها لا ، زيدت عليها التاء لتأنيث الكتابة أولئালে في التثنية كما في كلامه ونسائه ، أو لمعاما وسرحت  
لالتقاء الساكنين فالتصح على المشهور لأنها أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين

فَتَمْتَلِكُ حَمَلٌ لَيْسَ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا لَفْظُ الْحَيِّينَ وَإِنْ يَحْدَفُ اسْمُهَا أَوْ  
خَبَرُهَا ، وَالْقَائِلُ حَذَفُ الْأَسْمَاءِ نَحْوُ فَتَادُوا وَلَاتَ حَيِّنَ مَنَاصٍ : أَيْ لَيْسَ الْحَيِّنُ حَيِّنُ فِرَارٍ  
وَقَرِيءٌ وَلَاتَ حَيِّنَ مَنَاصٍ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ تَحْدُوفٌ أَيْ لَيْسَ حَيِّنُ فِرَارٍ حَيِّنًا لَهُمْ .  
(فصل ١٠) وَأَمَّا أَفْعَالٌ لِلْقَارِبَةِ

وبالضم جبر لما يلحقها من الوهن يحذف أحد معموليها لزوماً ويوقف عليها بالهاء وبالتاء (فتعمل  
عمل ليس) باجتماع العرب فهي أقوى الحروف الأربعة في استحقاق العمل لاختصاصها بالإسم  
اذ لم يحفظ ضياء الفعل ( بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين ) فلا تعمل في غيره وإن رادفه  
وذلك لقتلها في الكلام ، وهذا ما عليه سيوريه والجمهور وتبعهم المصنف ، وقيل لا تختص بالحين  
بل تعمل فيه وفيما رادفه كلساعة والأوان ، وهو ظاهر كلام التسهيل ، وفي الشذور ولا تعمل الا في  
الحين بكثرة ، وفي الساعة والأوان قلّة انتهى . وفي شرح العمري طية لان هتقاء : لات بشرط كون  
اسمها وخبرها زمانا فان لم تدخل على الزمان كانت مهمله انتهى ، ومثال دخولها على غير الحين من  
أسماء الزمان قول الشاعر :

نعم الباعة ولات ساعة مندم \* والتي مرتع مبقية وخيم

وقوله : طلوا صلحنا ولات أوان \* فأجبا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح ، أوليس الأوان أوان صلح حذف اسمها وما أسيف اليه خبرها وقدر  
تنويه فناء كما ينبغي قل وبعد الأوان يشه زوال وزنا فناء على الكسر وقوته للضرورة  
(و) بشرط أن لا يجمع بين اسمها وخبرها (بان يحذف اسمها) وبذلك خبرها (أو) بان يحذف  
(خبرها) : أَيْ ويذكر اسمها فلا يجمعان لأنه لم يسمع (والقالب) : أَيْ المسموع بكثرة في كلامهم  
(حذف الاسم) لكونه في موضع التاء المجرولة كالنحو عن أحد الجوهريين أولان الحبر محط  
القائمة فلا يحسن حده (نحو فتادوا ولات حين ماص) وأعرابه الفاء حو عطف نادوا عمل  
وماعل نادى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ولات الواو للمحال لات مائة  
تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتصب الخبر وحين خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ، ومناص مضاف  
اليه واسمها محذوف والتقدير فتادوا والحال أنه ليس الحين حين فرار وتأحوا كما قال المصنف ( أَيْ  
ليس الحين حين فرار ) فخاص معنى فرار (وقرئ) : أَيْ في الشواذ ، وهي ما وراء اسم ، وحل  
ما وراء العشر (ولاب حين ماص) يرفع حين (على) أنه اسماء أعني (ان المار محذوف : أَيْ  
ليس حين فرار حيا لهم) أَيْ حينا بوجودهم عند تبادله ويرل الحاد .

(فصل ١١) في بيان حكم أسماء المقاربة (وأما أفعال المقاربة) : أم اظرب : أَيْ الأفعال المندرجة  
على قرب حصول الخبر ودنوّه ، فالفارقة هي عبارة ولكن المراد بها أصل الدال وهو الس وحي  
مصدر قارب الشيء يقاربه مقاربة ، وتسمية أفعال سدة السالكين أفعالاً مقاربة من باب التعليل  
كالقمرين للشمس والقمر لأن مفعولاً للرباء ومفعولاً للشروع كما يبيده قول المصنف في قوله  
أقسام الح ، وقد حدها ابن الحاجب في السكينة بما يد اشتراكها في إياه المقاربة .

فَبَيِّنْ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : مَا وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ الْخَبَرِ وَهُوَ كَادٌ ، وَ كَرَبٌ يَفْتَحُ أَرْهَاءَ  
وَكُسْرَهَا ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ، وَأَوْشَكُ . وَمَا وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى رَحَاءِ الْخَبَرِ وَهُوَ : عَسَى

المقاربة موضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه ، فالتأنيب منها على الرجاء موضع لمقاربة الخبر  
على سبيل الرجاء والطمع في حصوله نحو عسى الله أن يشق مريضك تريد أن قرب شفائه مرجو  
من عند الله مطموح فيه ، والتأنيب منها على المقاربة موضع لمقاربة الخبر على سبيل وجود القرب  
وحصوله ، لا على رحائه محو كالتشمس تقرب تريد أن قربها من العروب قد حصل ، والتأنيب منها  
على الشروع موضع لمقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول طفق الثلج يذوب إذ قلت ذلك  
في حال أخذه في السيلان عند طلوع الشمس عليه فالكل من أفعال هذا الباب بهذا التقدير من  
باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلا حاجة حينئذ لحمل إطلاق لفظ المقاربة عليها من باب التأنيب  
كما قاله جمع ، ولأن باب تسمية الكل باسم الجزء كما قاله جمع آخر (هـي ثلاثة أقسام) لا رابع لها .  
والذكر هنا أحد عشر : الأول من الأقسام الثلاثة (ما وضع للدلالة) أي ليدل (على قرب الخبر)  
أي على أنه قريب الحصول محو كاد يريد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج ، وإن لم يخرج فهو  
غير دال على نفي الخروج كما سيأتي تحقيقه في آخر الباب إن شاء الله تعالى (وهو) : أي هذا  
القسم الدال على قرب الخبر لألفاظ كثيرة . ذكر المصنف منها ثلاثة (كاد) قال الساماني ، وهي  
أشهر أفعال المقاربة وتتصرف تصرف الأفعال ، فيقال كاد يكاد ويكود كيدا وكودا ومكادا ومكادة  
فهو كائد (وكرت منح الزاء وكسرها والتفتح أفصح) كما قال الساماني وغيره ، فيقال كرب كربا  
فهو كارب (وأوشك) هو في الأصل بمعنى أسرع ، وتستعمل كذلك : فيقال أوشك فلان في  
السبر أي أسرع فيه ، وتتصرف فيقال أوشك يوشك فهو موشك ، وأوشك ياريد وهو أوشك  
منه . (و) الثاني (ما وضع للدلالة على رجاء الخبر) أي على رجاء التكامل لحصول مضمون الخبر  
سواء كان رجاء حصوله عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة (عسى) يفتح السين كقصي ، وقد  
تكرر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم ، نحو عسيت وعسينا أو ضمير غلط نحو فهل عسيتم  
والشهور في كتب العربية أنها فعل حامد فلا يأتي بها إلا الماضي ، وبعبارة التسهيل ، ولا يزم  
يسمى أفعال هذا الباب جميعها لفظ الماضي الا كاد وأوشك وجعل اه . وعارة الحاجية هـ الأول  
عسى غير متصرف . قال الحبيشي أي لا يجيء منه مضارع أو اسم فاعل أو أمر أو نهى لتضمنه  
معنى الانشاء ومشابهته لذلك الحرف لكون الانشاء بالحروف اه . وبعبارة الرصي عسى لا يأتي منه  
إلا الماضي لتضمنه معنى الحرف : أي انشاء الطمع والرجاء كامل ، والانشاء آت في الأغلب من معاني  
الحروف والحروف لا يتصرف فيها اه قال الازدلي ، وأما قولهم عسى يسوعسوا فهو بمعنى صلب  
وأشد قول عدي :

لولا الحياء وإن رأسى قد عسى \* فيه المشيبي لروت أم القاسم

وكلام المصنف يبيد أن عسى للرجاء فقط وليس كذلك ، ولكن الرجاء هو الغالب ، وقد يأتي لغيره  
في الرصي قال الخوهري عسى من الله وأحدة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان في المخلوق  
عليه تعالى الا في قوله تعالى - عسى ربه ان يطلعن - \* وأقول ارد عسى في الآية للتحويم

وَحَرَى ، وَخُلُوقٍ . وَمَا وَضِعَ لِلدَّلَاةِ عَلَى الشَّرُوعِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ نَحْوُ طَبَقٍ ، وَعَلَقٍ ،  
وَأَنشَأَ ، وَأَحَدَ ، وَجَمَلَ ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تَقُلُّ عَمَلٌ كَانَ قَرَنُوهُ السُّنْدُ وَتَتَعَبُ الْخَبَرُ  
إِلَّا أَنْ

للالخوف والاشفاق اه وفي القاموس عسى فعل مطلقا أو حرف مطلقا أى على الخلاف فيها للترجي  
في المحبوب والاشفاق في المكروه واجتمعا في قوله تعالى - وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير  
لكم - الآية ، ولشك واليقين ، وقد شبه بكاد ، ومن الله للإيجاب ، وبمثلة كان في المثل السائر  
عسى العور أبوسا اه (وحى) فتح الحاء والراء الهمتين كذا في التصريح والفواكه وغيرها  
من كتب التأخرين . وفي الرضى قد تستعمل حوى زيد أن يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى  
بلفظ الماضي فقط ، ومعناه صار حيا أى خليقا وجديرا اه . قلت كلام القاموس جيد أنها تستعمل  
كرضى ورى : أى فتح الراء وكسرها ، وقد ذكرها بفتح الراء أصحاب كتب الأفعال من المعوين  
كما به على ذلك الأزهرى والصامى (واخلوق) فتح اللامين (و) الثالث (ماوسع للدلالة  
على الشروع) أى شروع الاسم في الخبر (وهو) أى هذا القسم (كثير) وقد أهاها بعضهم  
الى نيب وعشرين فعلا ذكر المصنف منها خمسة (نحو طلق) فتح الغاء وكسرها . قال في  
التوضيح : حكى الأحفش طلق يطلق كصرب وطلق يطلق كعلم يعلم ، وحكى مصدر طلق  
بفتح طهوقا ومصدر طلق بالكسر طققا اه والمشهور أنها لاتصرف كعسى . قل السامى :  
وحكى أيضا طلق بكسر الاء الموحدة (وعلى) بكسر اللام . قال السامى : وهى غريبة ومن  
شواهد استعمالها قول الشاعر :

أراك عقلت تطلم من أجونا \* وطلم الحار اذلال الخبير  
(وأنشأ) بالهمز أوله وآخره أنشأ السائق يحدو الأبل ، وقول الشاعر :

\* أنشأت أعرب عما كان مكتوما \* (وأخذ) كقوله :

فأخذت أسأل والرسوم تحببى \* وبالأعتر اجابة وسؤال

(وحمل) فتح عينه ، وفي القاموس : وجعل يفعل كذا أقل وأخذ ، وتكون بمعنى سعى ، ومه  
- وسعوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنا - وبمعنى التيسر نحو - اناحلهاء قرأ ناعريا - وحملت  
زيدا أحاك نسنته اليك اه (وهذه الأفعال) المترجم لها بأفعال المقارنة (تعمل عمل كان)  
وأحوالها ، وتسمى نواسخ ونواقص أيضا ، وإنما أفردت باب لاختصاص خبرها بأحكام ليست  
لحركات كان (فترفع السند وتصب الخبر) على المشهور ، ويدل لذلك ورود خبرها مفعولا منصوبا  
في بعض الأحيان ، وسيبويه يجعل المقرون بأن مفعولا منصوبا على إسقاط الحاض ، ويجعل  
العمل بمعنى قرب ، فالتدبر عده في نحو عسى زيد أن يقوم قرب زيد من القيام ، ومن أحكام هذه  
الأفعال أن خبرها لا يتقدم عليها ، وقد يتوسط - وقد يحذف (الأن) اسمها لا يحلوا عالما من  
اختصاصه : اما بغيره ، نحو - عسى الله أن يأتي بالمتح - ، أو بوجه نحو عسى سائر ودجاجة أن فتح  
الله عليه ، وقد يأتي فكرة محضة عبر محضة كقول الشاعر :

عسى فرج يأتي به الله اه \* له كل يوم في خليقته أمر



خَبَرَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ضَلَا مُضَارِعًا مُؤَخَّرًا عَنْهَا رَافِعًا لِصِيْرِ اسْمِهَا ، وَيَجِبُ اقْتِرَائُهُ بِأَنْ  
إِنْ كَانَ الْفِعْلُ حَرَى وَاحْتَلَقَ نَحْوُ حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ

والآن (خبرها) يختص بأمور . منها أنه قد يهدف كقول عنترة .

همت ولم أصل وكنت وليتي \* تركت على ضئان تبكي حلاله

ومنها أنه (يجب أن يكون فعلا مضارعاً) قال الصامى في هذه العبارة مسامحة ، والمراد أنه يجب  
أن يكون خبرها جملة ويندر بجيشه مفرداً بعد كاد وعسى كقوله :

وأبت إلى هم وما كنت آتياً \* ولم مثلها فارتقا وهي تصفر

وقولهم في المثل : عسى الغوير أوثى : أى عسى الغوير بأنى بأوثى : أى شدة وعذاب فأبؤسا خبر  
عسى وهو مفرد وليس من الاخبار عنها بالمعرد قوله تعالى - فطقق مسحا - بل هو من  
حذف الخبر ومسحا معقول مطلق والتقدير فطقق فطقق مسحا حذف الخبر وترك المصدر دالا عليه  
وشد بجى الجملة الاسمية بعد جعل كقوله :

وقد جعلت قلوبى بى سهيل \* من الأكوار مرئتها قريب

جملة مرئتها قريب حرجل ، ومن الأكوار متعلق قريب وهو جمع كور بضم الكاف الرجل  
نأداته أوجع كور بفتحها الجملة الكثيرة من الأمل ، وشد الاخبار بالماضى عن جعل نحو قول  
ابن عباس : جعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً خلة أرسل خبر جعل وإذا مضوية  
بارسل ، فأول الجملة أرسل لان التقدير جعل الرجل أرسل رسولاً إذا لم يستطع أن يخرج . ومنها أنه  
يجب أن يكون خبرها (مؤخراً عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها  
وظاهر كلامه جواز توسط الخبر بينها وبين اسمها مطلقاً وهو مذهب الجرد والبرافى والفراسى  
وصححه ابن صفور وخزم به فى المعنى والتسهيل . ومنها أنه يجب في خبرها أن يكون (رافعاً لضمير  
اسمها) : أى عاملاً فيه الرفع على أنه فاعله أو مفعوله . وذلك أنها إنما جى بها لتدل على شروع  
اسمها فى الخبر أو قره منه أو ترجى حصوله كإمرة فلا بد فيه من ضمير يعود عليه غالباً : أى ان  
وجوب رفع خبرها لضمير اسمها إنما هو باعتبار أن ذلك الحكم لعالم أفعال هذا الباب والافيجور  
فى خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول المرزوق  
حين هرب من الخيلج :

وماذا عسى الخيلج يا غيظه \* إذا نحن حازرنا حفير زباد

يرفع جهده على أنه فاعل يطلع مضاف الى الضمير العائد على اسم عسى قال العاكفى : وهذه  
أحترز المؤلف بقوله غالباً اه وقد يتوهم عود قوله غالباً للأحكام الأربعة العلية والمصارعة  
ولتأخره والرفع للضمير وليس كذلك بل الواقع على خلاف الأحكام الثلاثة الأول شاذ والواقع على  
خلاف الحكم الرابع مسموع بكثره وليس شاذاً . (و) منها أنه (يجب اقترانه) : أى خبر أفعال  
هذا الباب (بان) المصدرية (ان كان الفعل حرى واحلوق) لان الفعل المرجو وقوعه يتراخى  
حصوله فاحتج الى أن المثرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يقوم) فلا يجوز حرى زيد يقوم  
وأعربه حرى فعل ماضى من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترع الاسم وتنصب الخبر ، زيد اسمه

وَأَخْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تَخْلُرَ ، وَيَجِبُ تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ يَمُدَّ أَصْكَالَ الشَّرُوعِ نَحْوُ وَطَقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا ، وَالْأَكْثَرُ فِي خَبَرِ عِصَى وَأَوْشَكَ الْإِقْتِرَانُ بِأَنْ ، نَحْوُ عِصَى اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ

مرجعها وعلامة رفعه ضم آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، يقوم فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح نفسه فتح آخره ، والمصدر المنسك من أن وما بعده خبر جري ، والتقدير قريب من القيام (واخولقت السماء أن تخطر) بفتح التاء وضما لانه يقول مطرت وأطرت ، وفي القاموس : مطرهم السماء مطرا ويحرك ، أصابهم المطر ، وأمطرهم الله ، لا يقال الا في العذاب ، ولا يجوز اخولقت السماء تطر يحذف أن ، وعرابه اخولقي فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ، والتاء علامة التأنيث ، السماء اسمها وعلامة رفعه ضم آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، تطر فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح نفسه فتح آخره ، والمصدر المنسك من أن وما بعده خبر اخولقي ، والتقدير قارب السماء المطر والأططار ، وسيأتي أن شاء الله تعالى في اعراب مثال عصى الكلام على الاخبار بهذا المصدر (ويجب تجرده) : أي الخبر (من أن بعد أفعال الشرع) لأنها للحال ، وأن تخلص العمل للاستقبال فينهما تناف (نحو وطقا يخصمان عليهما) : أي شرع آدم وحواء يلزمان عليهما من ورق الجنة ، ليستترابه وعرابه طلق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها ، يخصمان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وعليهما متعلق بيخصمان ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب خبر طلق (والأكثر في خبر عصى وأوشك الاقتران بأن) لأن عصى من أفعال التجرى ، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن ولما ذهب جمهور الصريين إلى أن تجرد خبرها من أن خاص بالشعر فهو ضرورة شرعية ، لكن ظاهر كلام سيده خلاصه ، والذي سهل حذف أن من خبرها جعلها على كاد لا اشتراكهما في أصل معنى المقاربة وإن اختلفا في وجوه المقاربة فذلك دخلت أن في خبر كاد وحذف من خبر عصى . ولما أوشك فاتها تستعمل في اللفظ استعمال عصى واستعمال كاد فتدخل أن في خبرها لإحاطة عصى ، وتحدف منه لإحاطة كاد لمشاركتها لها في أصل الاب ، والقياس فيها حذف أن كافي كاد لمشاركتها لها في المعنى ، اذ ليس فيها معنى رجاء ولا إنشاء ، وكون الأكثر معها الاقتران بان إنما يظهر حيث جعلت للتجرى أختا لصى لا إذا جعلت للتجارة : أي فاه يعل منها حذف أن (نحو عصى الله أن يأتي بالفتح) : أي بالصيغة المظهارة فيه ، اعرابه عصى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها ، أن حرف مصدر ونصب ، يأتي فعل مضارع منصوب بأن وما بعده خبره ، والتقدير عصى الله أن يأتي بالفتح هو ، والفتح متعلق به ، والله المصدر المنسك من أن وما بعده خبر عصى ، والتقدير عصى الله أن يأتي بالفتح هذا ما تقتضيه عبارة الجميع ، أنه قال في اعراب عصى زيد أن يحرم ، فريدنا السهل وأن الحذر في محل النسب بخبرتها وهي هنا معنى تارب : أي تارب زيد اقيامه اذ زبحر بقره سا عن نحو عصى أن يخرج زيد فان المصدر المنسك حيث مرفوع المحل بالاعتبارية عصى مستصفا به عن الخبر لانها تامة ومعناها حيث قرب والتقدير قرب خروج زيد . قل الدمايبي في عصى زيد أن يخرج عصى فعل ماض ناقص ، وزيد اسمه . وأن يخرج خبره هذا مذهب الجمهور ، ولا يخفى أن الحدث

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، وَالْأَكْثَرُ فِي خَبَرِ كَادَ، وَكَرَبَ  
تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ، نَحْوُ وَمَا كَادُوا يَقُولُونَ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:  
كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ

لا يكون خبراً عن الجنة فلا بد حينئذ من تقدير مضاف إما في الاسم: أي عسى حال زيد أن يخرج  
أولى الخبر: أي عسى زيد صاحب أن يخرج، وفيه تكلف اهـ. وصيغة التصريح بنحوه إلا أنه  
لهذا ذكر قوله وفيه تكلف (وقوله عليه الصلاة والسلام) ومن حالم حول الحى (يوشك أن يقع  
فيه) وإعرابه من اسم شرط جازم، حالم فعل ماضى فى محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو، حول ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره، والحى مضاف إليه، ويوشك جواب الشرط  
وعلمة سره، سكن آخره متصرف من أوشك من أفعال المقارنة لعمل عمل كان زرع الاسم  
ونصب الخبر، واسمه مستتر فيها جوازاً تقديره هو، أن خوف مصدر نصب، يقع فعل مضارع منصوب  
بأن وعلامة نصبه فتح آخره، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والمصدر المنسك من أن وما بعدها  
خبر أوشك والتقدير قارب الوقوع فيه (والأكثر فى خبر كاد وكرب تجرده من أن) لهما  
يدلان على شدة مقارفة الفصل ومدابسه، وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والأخذ به فلم  
يناسب اقتران سرهما بأن غالباً واقترانه بها قليل، وليس كثيراً، فثنا، ثمرد خبر كاد من أن (نحو  
وما كادوا يفعلون) وإعرابه الواو ونواحل ماناة، والجهة بعده فى محل الحال، كاد فعل ماضى من  
أفعال المقارنة لعمل عمل كان الناقصة زرع الاسم ونصب الخبر، ووار الجاعة صيغة متصل فى محل رفع  
اسمها، يفعلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، ووار الجاعة صيغة  
متصل فى محل رفع فاعل، ومفعول يعملون محذوف تقديره وما كادوا يفعلون الذى أمروا به  
وحالة الفعل والقامل فى محل نصب خبر كاد. واعلم أنه قد اشتهر بين النحويين أن كاد أنماها لى  
وقتها اثبات حتى حله المرقء لهذا فقال:

أحوى هذا العصر ملهى لعلته \* جرت فى لساني جرهم وعود

إذا استعانت فى صورة الجحد أنفت \* وإن أنفت قامت مقام مجود

قال الفاكهى وغيره والصحيح أنها كسائر الأفعال فيها نى وإثباتها أدات وهى لا تبدل  
فمنجوها لا نى قبله وما كادوا يفعلون لأن معنى الكلام أنهم ذهبوا به يكربوا قبل البصر قريبين  
إلى البصر ما على التمتع الصادرة عنهم اهـ. وعاصبه أن: دعاء صار بهم إلى البصر إنما كان  
تدبيراً لمن أراد أن ينطق بملالهم: وانتهت سؤل انهم فعادوا كلفظ الملاح إلى النعماء. ومن  
فروع المسئلة: لو دال لوجته ما كدت أن أطلقك، فهل يكون اقراراً بالطلاق. قال فى التحفة  
دال العوى ولو دال ما كدت أن أطلقك كان اقراراً بالطلاق فكأنه إنما لم ينظر القول المرجح عند  
شبهته أن نى كاد ليس اثباتاً لأنه ضعيف عنده وفقاً لكثيرين، أيضاً أو رعاية للمرفق فإن أهله  
يهيمون به انذارات اهـ (و) مثال ثمرد خبر كرب من أن (قول الشاعر.

كرب القلب من جواه يذوب \* حين قال الوشاة همد غصوب)



وَقَوْلُهُ تَمَازَى . ذَلِكَ بِأَنَّهُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ . وَكَانَ لِلتَّشْبِيهِ الْمَوْكِدَ نَحْوُ قَوْلِكَ كَتَانَ رَبِّدَا أَسَدَ .

تصعب الاسم وترفع الخبر ، الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، غفور خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ، رحيم - نصت ( وقوله تعالى - ذلك بأن الله هو الحق ) وإعرابه ذلك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ، والباء حرف جر ، أن حرف توكيد ونصب تصبب الاسم وترفع الخبر ، الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، هو ضمير فصل لا عمل له من الإعراب ، الحق خبرها والمصدر المنسك من أن وما بعدها مجرور بالباء والخار والمجرور متعلق بواجب الخلف في محل رفع خبر المبتدأ ، والتقدير ذلك كائن بحقة الله : أي وجوبه . ففي القاموس والأمريحي ويحق حقة بالفتح وجب ، أو تقديره ذلك بكون الله هو الحق ، فقد قال ابن عنتقاء أن يفتح الهمزة وتشديد الون حرف مصدر تؤول مع معموليها بمصدر مؤول من الخبر أن كان مشتقا ، ومن الاستقرار المحذوف أن كان طرفا ، أو من السكون أن كان حامدا كملت أن هذا زيد : أي كونه زيدا فلم أنه لا بد أن يتقدمها عامل يطلبها اه وفي العواكه أن المكسورة لا تغير معنى الهمزة عما كانت عليه بخلاف أن المفتوحة فلها مع اسمها وخبرها في تأويل للرد ولهذا لا بد أن يتقدم عليها عامل اه ( وكأن ) فتح الهمزة وتشديد الون ، وهي حرف بسيط على الأصح لامر ك قاله ابن عنتقاء . وقال العاكي هي إنها حرف مركب من كاف التشبيه وأن للمؤكدة وقتمت الكاف على أن لا تلامد التشبيه وفتحت همة أن لعل : أي لدخول الخارضا رت كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ اه وقال العصامي هي حرف مركب عدد أكثرهم حتى سكن ابن هشام الأجماع عليه وليس كذلك ، وعلى هذا فلا أكثر من أنه لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة ، وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضوي لا في التركيب الطلوي ، فالخلص من الأشكال أن تدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل ، فالاولى أن يكون حرفا بسيطا ( للتشبيه المؤكد ) فتح الكاف نصت للتشبيه ، وهو الدلالة على مشاركة أمر وهو المشبه ففتح لباء لأمر وهو المشبه به في معنى سامع بينهما ( نحو قولك كأن زيدا أسد ) وإعرابه كأن حرف تشبيه ونصب تصبب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها وأسد خبرها . قال الأزهري وكان ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قولهم :

فأصبح يطن مكة مقشرا \* كأن الأرض ليس بها هاشم

لأنه محمول على التشبيه ، فإن الأرض ليس بها هاشم حقيقة من هو فيها مدبرون ، وللاطن مما إذا كان جبرها فعلا أبخرة أوصفه من صفات أسماها نحو كأن زيدا قعد ، أو يقعد ، أو في الدار ، أو ععدك أوقعد خلافا من السيد ، ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لأبي الحسن الأنصاري وللتشبيه نحو كأنك دالت عليها : أي ما أنت دال عليها خلافا للعاصمي اه . وما جزم به من ملازمة كأن للتشبيه هو الذي يعينه كلام الجمهور ، وهو الأصح وما ليه ابن عنتقاء في شرح الصميطية وحكي رقعها للشك والظن والتحقيق بلفظ قيل ، وحالف العصامي فقال أطلق الجمهور هذا المعنى لكان ، وزعم جماعة منهم ابن السيد أنها لا تكون للتشبيه إلا إذا كان جبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد ، بخلاف كأن زيدا قائما ، أو في الدار ، أو ععدك ، أو يقوم ، فلهذا ذلك كله للظن . وقال الرضي

وَلَكِنْ لِإِسْتِدْرَاكِ عَوْزِ زَيْدٍ شَجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ. وَلَيْتَ لَلَّتْنِي عَوْزُ لَيْتَ الشَّابِّ عَائِدٌ:  
وَلَمْ لَلَّ لَلَّتْنِي عَوْزُ لَمْ زَيْدًا قَائِدٌ، وَالتَّوَشُّعُ عَوْزُ لَمْ عَمْرًا هَالِكٌ.

والأولى أن يقال في ذلك التشبيه أيضا . وللمنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه اهـ والوجه ما قاله ابن السيد ، وما ذكره من توجيه كلام الجمهور ضعيف اهـ \* قلت . وقد ذكر ابن هشام في شرح الطبر عجيها للطن نحو كأن زيدا كاتب : ولعله بناء على قول ابن السيد ، وهو صيف خلط لفظه العاصي ، وهي في ذلك التشبيه فأذا قلت كأن زيدا قائم كنت قد شئت زيدا وهو غير قائم به قائما ، قاله ابن ولاد حكاه عنه المراءى ( ولكن ) بتشديد التون ، وهي حرف بسيط على الصحيح ، وذهب الكوفيون الى أنها حركة من لا وإن والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذف الهزة تخفيفا ( للاستدراك ) وهو تعقيب الكلام برفع ما يلوهم بئونه أو ضمه ، مثال الأول ( نحو زيد شجاع ) بضم الشين ، فهذا لوهم بئونه الكرم لأن من شيمة الشجاع الكرم فرصت ذلك الوهم بقولك ( لكه بخيل ) وإعرابه زيد مبتدأ ، شجاع خبره ، لكن حرف استدراك ونصب نصب الاسم وترفع الخبر ، وإلهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها ، بخيل خبرها وعلامة رضم ضم آخره ومثال الثاني ، وهو ما لوهم بئيه قولك ما زيد عالما لكه صالح لأن قولك ما زيد عالما يوهم عدم صلاحه لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح فرصت ذلك الوهم بقولك لكه صالح . قال الأزهري وغيره ولكنها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو إما أن يكون نفيضا لما بعده ، نحو ما هدا متحركا لكه ساكن ، أو صلا لهما نحو ما هدا أسود لكنه أبيض ، أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب ، أو مثلا له نحو ما زيد قائما لكن عمرا قائم إذا كان بينهما ملازمة أو مناسبة ، يقول أبي حيان [ في النكت الحسنات ] في امتناع تقدم المثل محمول على الملائمة فيه ، وقد تأتي للتوكيد نحو لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجيء فأكرمت بل كن ما أفادته : لو الامتناعية من اتقاء المجيء لأن لو إذا دخلت على مننت فنته ، وإن دخلت على مننتي أفنته على تفصيل فيه مذكور في محله ( وليت ) ويقال فيها لتشديد التاء لا دغم الياء فيها ( لئني ) وهو طلب ما لم يطع في حصوله أما لتصره كقول الضعيف هن الكسب المقطع الرضاء ليت لي مالا فأحج ، أو لتعذره لعدم إمكان حصوله ( نحو ليت الشاب عائد ) لأن عودته بعد المشيب مستحيل عادة فلا يطع في حصوله ، وإعرابه ليت حرف تمنى ونصب نصب الاسم وترفع الخبر ، الشاب اسما عائدا خبرها . قال المالكى ويمتنع ليت غدا يجيء فانه واجب المجيء ( ولعل ) ويقال فيها : قال العاصم في ليل ست عشرة ليلة ، ودكرها وهي ( لئني ) ربه ارتد الشئ الخبر . ( لعل ) ردا فادم وإعرابه لعل حرف ترجع ونصب نصب الاسم وترفع الخبر ، ريدا اسما ، فادم خبرها ولم يخل قوله تعالى : لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا . لأنه قد قيل : إن فعل فدا لا يجر أولادهم بهم بدليل أنها معلنة لتسرى قلها من عمل الصب ولكن لا يصح كما عاب الصبري ثم الآية للترجي وإذا مثل ما في الأوصح حيث قال للترجي المحبوب عز . لعل . محدث ذلك أمرا . ( والرضح ) أى الإشفاق والخوف ، وهما ثقب الشئ المكرر ( عجز ) - ذلك ما عجز عليك على آثارهم - ونحو ( لعل عمرا هالك ) وإعرابه اسما حرف بئونه ردا . ريد شئت قال صرف .

وَلَا يَتَقَدَّمُ حَرَّهُ هَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَيْهَا وَلَا يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اسْمَيْهَا إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوُ إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ، إِنْ فِي ذَلِكَ لَمِيرَةٌ

وصب لأن أصل معانيها العرجى ، وعمرها اسمها وهالك خبرها . قال العاكفى ولو عبر بالتوقع : أى بأن قال ولعل للتوقع ولم يذكر التبرجى لكان أولى لأن التوقع صادق بهما اه . وأقول تصيره بالتبرجى أولى لأنه أصل معانيها وأشهرها لكن كان الأولى له التصير بالاشفاق بدل التوقع بأن يقول ولعل للتبرجى والاشفاق لكه تبع عرف المعاربة في مؤلفاتهم . قال الرضى وقد اضطربت أحوالهم في لعل أو الواقعة في كلامه سبحانه وعلى لاستحالة ترف عبر الموقوف بحصوله عليه سبحانه وتعالى ، فقال قطرب : أو على معناها التعليل ، فعنى اعلوا الخبر لمسلم تملحون : أى لتفعلوا ، ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى . وما يدريك لعل الساعة قريب . إذ لامسى فيه للتعليل : وقال بعضهم هي لتحقيق معنى الجلة التى بعدها ، ولا يطرد ذلك في قوله تعالى . لعله يتذكر أو يحشى . اذ لم يحصل من درعرن التذكر . وأما قوله . آتت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو اسرائيل . فتربة يأس لاهنى تحنها ولو كان تذكرا حقيقيا لعل منه . وألحق ما قال سيبويه ، وهو أن الرجاء أو الاشفاق يتسلف بالمخاطب . وإنما نصرا مذهبنا لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها الملكية فعمل منه تعالى جل لنا على أن نرجو ونشفق كما أن المعبدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام للشك ، تعالى الله عنه ، وفيل إن لعل تجي للاستعظام تقول لعل زيدا مطلق : أى هل هو كذلك اه قيل ومن عجيبها للاستعظام التوبيخى قوله تعالى . وجعلها كلمة باعية في عقبة لعلمهم بجمعهم . فان ابن عماء وقد تأتى للتحقق والوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم « لعل الله اطلع على أهل بدر صال أعمالوا ماشتم » فتدفعتم لكم . واعلم أنه لا يؤتى بلعل الا في الشيء المسكن : أى الجائر وقروعا ، ومول موصرا . اهلى « أبلغ الأسباب أسباب السموات . الى أخوه سهل به أو محروقة وإليك فله ان عذقه ( ولا يتقدم خبر هذه الحروف مجليا ) ولو طرعا ومجرورا لا تان قنم ان ريدا ، ولا عندك ان ريدا ، ولا في الدار ان ريدا لعمها في العمل لعدم تصرفها ولأن عملها باقيا من الأعمال فلم تترقونها ، وكما يتبع تقديم خبرها عليها يتبع تقديم اهوله لا قال اليوم اتى ذاهب ( ولا يتوسط بينها وبين اسمها ) فلا قال ان قائم فبذلك معها بالخرقة ( ا ا ا ا ا ) : أى الخبر ( طرعا أبحارا ومجرورا ) : أى فانه يجوز حينئذ نون ثبوتها وبين اسمها لأهم خبرها في ظرف المجرور ما لم يترسوا عن غيرها ( ثمر . ان لدينا أنكالا - ) اعراضه ان حرف توكيد يصح اتصاله بجمع الخبر ، لدى طرفه كان هر مضاف ، واضمير هو في محل جر ، صائفة والظرف به أصغاليه في محل رفع خبر مقدم ، أنكالا همها مؤخر ( ان ن ن ن ن ) : أى ان حرف تركه وصب ، في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم لعرض الاسم ثم النداء ، مرة اسم مؤخر . قال العصامى وتسامح المصنف يبنى ابن هشام في السذور : « لعل الخبر الظرف والمجرور ، فان الخبرين اعماهو متعلقان الظرف ، والخبر والمجرور دونهما كما . » اه . في لغته ، ولا تشر اشاره الى ان التوسط كدب حائرا كما في الآية الأولى ، بهد يكون واسما ، ان الآية الدالة دلوا على الظرف لانه لا لام الا لنداء ، وهو متعش اه وقد بحثه توسط

وَتَتَعَيَّنُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَكْنُوزَةً فِي الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَبَعْدَ أَلَا الَّتِي يَسْتَفْتَحُ بِهَا الْكَلَامُ  
نَحْوُ الْإِنْ أَوْلِيَاءَهُ أَفَلَا لَأَخَوْهُمْ عَلَيْهِمْ ، وَبَعْدَ حَيْثُ نَحْوُ جَلَسْتُ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ

الخبر نحو ، إن في الدار صاحبها ، ولعل صدقها بعلها ، وليت عدى عبدا ، ويجوز حذف اسمها  
لدليل مطلقا ، وكذا خبرها للعلم به كان غيرها أبلا وشاء : أي إن لا غيرها أبلا وشاء تغيير ، ومنه  
ليت شعري ما صنعت فشعري اسم ليت ، وهو قلبي معلق والجملة بعده في محل المفعول به والخبر  
محذوف : أي ثابته وهو ، وقيل الجملة مفعول شعري وسكنت مسند خبر ليت والرابطة محذوف  
( وتعين ) : أي يجب ( ان المكسورة ) المزمرة ( في الابتداء ) : أي إذا وقعت في ابتداء  
الكلام هي ومبولاها نحو - إنا أعطيناك الكوثر ، ألاهم هم للفسكون - وسواء كانت في  
أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم ، أو كانت في وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم  
زيدا أنه قائل ، فتوكل أنه قائل كلام مستأنف وقع على ما تقدم ثم مثل المصنف بثنائي الأول  
مهما لو فوج ان في ابتداء الكلام حقيقة ( نحو إنا أنزلناه ) وإعراجه ان حرف توكيد ونصب  
نصب الاسم ورفع الخبر ، وبالمقدمة صير متصل في محل نصب اسمها ، أنزلناه فعل وفاعل ، والهاء  
صدر متصل في محل نصب مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبره . والثاني لو فوج ان في  
ابتداء الكلام حكما ( و ) ذلك ( بعد ألا التي يستفتح بها الكلام ) وهي حرف بسيط على  
الأمس وقبل لها حركة من حمزة الاستفهام ولا النافية . قال السيرطي نقلنا عن غيره هي حرف  
بسيط مشترك بين التثنية والامتناع اه ( نحو - ألا إن أولياءه أفلا لأخوف عليهم - ) أي  
في الآخرة ، وإعراجه ألا حرف استفتاح وإن شئت قلت حرف تنبيه ، ان حرف توكيد ونصب نصب  
الاسم ورفع الخبر ، أولياء اسمها ، ولفظ الجملة مضاف إليه ، لامية للعجب بطل عملها ، خوف مبتدأ  
وجملة عليهم في محل رفع خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر ان ( و ) تعين ان المكسورة  
أيضا في أول الجملة الواقعة ( بعد حيث ) ونحوها مما هو ملازم للإضافة إلى الجملة كاد باتفاق ، وإذا  
بعد الجمهور ، وبينما وبينما عند كثيرين ( نحو جلست حيث ان زيدا جالس ) وإعراجه جلست  
فعل وفاعل ، جلس فعل ماض ، والباء ضمير متصل في محل رفع فاعل ، حيث ظرف مكان منى على  
الضم ومحل نصب ، ان حرف توكيد ونصب ، زيدا ، اسمها ، جالس خبرها ، والجملة في محل جر بالإضافة  
وإنما تعين المكسر بعد ما ذكر لأن حيث لا انصاف إلا إلى الجملة ، وفتحت ان بسد لها الذي ذكر  
أن اصابتها إلى المورد ، فإن المفتوحة ح - ر لها ان تأتي من المقدم كح - ر . بل ابن دث - و - ر  
وقد أوجع اللفظ بعضهم - ش - ع - ن بعد حيث ، وهو غير صحيح . ح - ر - ن - د - ه - ك - و - قعية  
كلام من اعترض في كتابه - وحب المصحح ، و - ح - ر - ن - د - ه - ك - و - قعية - و - ح - ر - ن - د - ه - ك - و - قعية  
الوجهين - ه - ر : المكسر باعتبار كونه لمصنف إليه جملة ، ال - ه - ر : المكسر باعتبار كونه من المصنف ولزم  
اصنافها إلى الجملة لانه صي وببوت المكسر أن الألف - ه - ر : المكسر - أن - ر - ن - د - ه - ك - و - قعية  
اضافتها للمورد إنما جرت العادة دون - ك - ن - ي - ل - ن - ي - أن - ر - ن - د - ه - ك - و - قعية - ر - ن - د - ه - ك - و - قعية  
جوارها أيضا بعد ادا اه . وماز السامعي : ذلك ال - ه - ر - ن - د - ه - ك - و - قعية - ر - ن - د - ه - ك - و - قعية  
ونصاف إلى المورد كقولها :



وَبَعْدَ الْقَسَمِ ، نَحْوُ حَمِّ وَالْكِتَابِ لِلْمِثْنِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَبَعْدَ الْقَوْلِ ، نَحْوُ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ، وَإِذَا دَخَلْتَ اللَّامَ فِي خَبَرِهَا نَحْوُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ رَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَاقِبِينَ لَكَاذِبُونَ

ويطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم \* يبيض المواضي حيث لم العمام  
بحرئى ، وكقوله \* : أمارى حيث سهل طالما \* بحرسيل فيجوز إذا في ان الواقعة بعدها الوجهان اه  
طالما من اضافها الى المفرد يرفعون سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير حيث سهل  
موجود ، وحذف خبر المتدا بعد حيث غير قليل ( و بعد القسم ) اذا وقعت في أول جوابه لأن  
جواب القسم لا يكون الا جملة سواء أوجدت اللام في خبرها نحو - والعصر إن الانسان لني خسر -  
أولا ( نحو - حم والكتاب للمثنى إننا أنزلناه - ) وأعرابه حم لاقه أعلم بمراده به ، الواو حرف قسم وحو  
والكتاب مقسم به مجرور بالواو وصلامة حو كسر آخوه المثنى تمت للكتاب ، ان حرف توكيد  
ونصب ، وا المدحمة ضمير متصل في محل نصب اسمها ، أنزلناه فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر  
ان ، فخرج ما اذا وقعت في أثناء الجواب نحو والله اعتقادي أن زيدا فاضل فانها مفتوحة لأنها  
وقعت خبرا للبتدا ( و بعد القول ) اذا وقعت في أول الجملة المحكية به لأن المحكي بالقول لا يكون  
الا جملة أو ما يؤدي معناها ( نحو قال إني عبد الله ) وأعرابه قال فعل ماض وفاعله مستتر فيه  
حوازا تقديره هو ، ان حرف توكيد ونصب ، وإياه ضمير متصل في محل نصب اسمها عبد خبرها  
ولفظ الجملة مضاف اليه ، وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل نصب مقول القول ونحو - وإذا قيل  
إن وعد الله حق - فعمل فعل ماض مغير الصيغة ، وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل رفع نائب  
الفاعل ، ويجوز أن تقول نائب الفاعل ضمير القول والجملة مفسرة له كما قاله ابن عفاة بل هو أولى  
لأن الاعراب الأول مخرج على رأى الكوفيين المجرورين لمجيء الجملة فاعلا فخرج الواقعة في أثناء  
الجملة المحكية بالقول فانها تمتع نحو قال زيد اعتقادي أن عمرا فاضل ( وإذا دخلت اللام ) : أى  
لام الابتداء ( في خبرها ) فانه يجب كسرها مطلقا لأن لام الابتداء لا تجتمع الا مع ان المكسورة  
لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة ههنا سواء في المعنى ( نحو - والله يعلم  
إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ) وأعرابه الواو والواو الحال ، الله مبتدأ ، يعلم فعل  
مضارع مرفوع وصلامة الرفع فيه ضم آخوه ، وفاعله مستتر فيه جوارا تقديره هو ، ان حرف  
توكيد ونصب ، والكاف اسمها واللام لام الابتداء رسول خبر ، والهاء ضمير متصل في محل حر  
بالاضافة ، ومثله - والله يشهد إن المنافقين لكاذبون - غير أن علامة النصب في المنافقين الياء ،  
وعلازمة الرفع في الكاذبون الواو لأنهما جمع مذكر سالم ، وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل نصب  
سادة مسند مفعولى علم وشهد لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة من التسلسل على العمل في لفظ  
ما بعدها صار لما بعدها حكم الابتداء ولذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح .

[ تنبيه ] بقی علی الصنف مواضع بتعین فیها کسر ان لم يذكرها : أن تقع بعد كلا نحو - كلا إن  
الانسان ليطغى - أو بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه ، وفى أول الصلة نحو  
حاه الذى انه فاضل ، وقوله تعالى - رأيتناه من الكفور ما إن مفاتيحه لتسوء بالصبة أولى القوة -  
لأن الصلة لا تكون الا جملة ، أو في أول الصلة نحو جاء في رجل انه فاضل لأن الفتح يؤدي الى

وَتَتَعَيَّنُ أَنْ إِذَا حَلَّتْ حَلَّ الْفَاعِلِ نَحْوُ أَوْ لَمْ يَكْمُلْ أَنْ أُنْزِلْنَا ، أَوْ حَلَّ نَائِبُ الْفَاعِلِ نَحْوُ  
قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ هَرَمٍ مِنَ الْجِنِّ ، أَوْ حَلَّ لِلْفَعُولِ نَحْوُ وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ  
بِاللَّهِ ،

وصب أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها إلا بتأويل وذلك مفقود مع إن ، أوفى أول الجلة  
لتجربها عن اسم عين نحو زيد أنه فاضل ، أوفى أول الجلة الحالية نحو - كما أخرجك ربك من  
بيتك بالحق وإن هربا من المؤمنين لكارهون - أوفى أول الجلة المستأنة نحو - ولا يحزنك  
قولهم إن العزة لله - أوفى أول الجلة الناعية لمرء نحو زيد كريم وأنه فاضل إذا جعلت الواو  
عاطفة على الخبر أو التابعة لشيء مما تقدم نحو - ولقي سميتها مريم ، ولقي أعينها بك - قال العلامة  
ابن عتقاء بعد أن ذكر المواضع التي يجب فيها كسر آن ، ثم تبين الكسر فيها ذكر انما هو على  
الراجع المقرر ، والأفعالها أو كلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بوج تأويل تحذف للمبتدأ أو الخبر  
( وتبين أن ) المفتوحة الهزئة ( إذا حلت محل الفاعل ) لوجوب كون الفاضل مفردا ، ولهذا  
أوجبوا الفتح بعلو الشرطية لأنه لا يكون بعدها إلا الفعل نحو - ولو أنهم صبروا - : أي ولو جسد صبرهم  
( نحو - أولم يكفهم أنا أنزلنا ) وإعرابه الهزئة للاستعظام التوبيخي ، أو أو حرف عطف ، لم حرف  
نفي وجزم ، يكف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وإلهاء  
ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، والميم علامة الجمع ، أن حرف توكيد ونصب ، ونا المدحمة ضمير  
متصل في محل نصب اسمها ، أنزلنا فاعل وأنزل فعل ماض ، ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجلة  
أنزلنا من القسعل والفاعل في محل رفع خبر آن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها فاعل يكف  
والتقدير أولم يكفهم لإنزالنا اليك الكتاب ( أو ) حلت ( محل نائب الفاعل ) لوجوب  
كون النائب مفردا ، وأما نحو - وإذا قيل لهم لا تفسدوا - ، فالتائب ضمير مستتر في قيل يعود على  
الصادق المفهوم من لا تفسدوا جملة لا تفسدوا مفسرة له فلاموضع لها ، وقيل النائب جملة لا تفسدوا  
على أنه من باب الاسناد اللفظي : أي قيل هذا القول ، فالجملة حيث في حكم المفرد ، وكان النائب  
مفردا لاجلة ، وهذا هو المشهور على ألسنة العرب ( نحو - قل أوحى إلي أنه استمع نفر من  
الحق ) وإعرابه قل فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوا تقديره أنت ، أوحى فعل ماض مضمر  
الصيغة ، إلى جار ومجرور ، أن حرف توكيد ونصب وإلهاء اسمها ، استمع فعل ماض ، وفاعله جملة  
من الحق صفة لمرء جملة استمع مرء في محل رفع خبر أن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها نائب  
الفاعل والتقدير قل أوحى إلي استماع نفر من الحق ( أو ) حلت ( محل الماويل ) غير عكسية  
بالقول فإنه يجب فتحها لوجوب كون المفعول مفردا ( نحو - ولا تخافون أنكم أشركتم بالله - )  
وإعرابه الواو وإلهاء ، لأنابة ، تخافون فعل مضارع وعدته رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال  
النجسة ، وواو الجملة فاعل ، أن حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها ، والميم  
علامة الجمع ، أشركتم فعل ماض ، والميم علامة الجمع ، وجلة العمل والفاعل في محل رفع خبر أن  
والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول لتخافون وعلامة نصبه فتح آخره والتقدير

أَوْ تَحُلَّ قَلْبُكَ عَلَىٰ هَٰذَا وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَىٰ الْأَرْضَ خَاشِعَةً ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا صَخْرٌ كَالْجُرْجُورِ  
ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ، وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ بِنَدَاءِ الْجُرْجُورِ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ  
إِلَى قَوْلِهِ فَلِلَّهِ غُفُورٌ رَحِيمٌ

ولا تخافون إشارا لكم بلانته (أو) حلت (محلت للمبتدأ) لوجوب كون المبتدأ مقودا ،  
ولهذا أوجوا الفتح ، بعد لولا الامتناعية لأنه لا يأتي بعدها الا المبتدأ نحو ، لولا أنك منطلق  
ما خرج ريد ، ولا فرق بين كونه مبتدأ في الأصل نحو كان عندى أنك فاصل أوفى الحال  
(نحو : ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) : أى من دلائل قدرته أنك ترى الأرض خاشعة : أى  
يأبسة لا نبات فيها ، مستعار من الحشوع ، وهو التذلل . . فلذا أنزل عليها الماء اهتزت . : أى تحركت  
ـ ورت ـ : أى اتضعت وضعت ، والحطاب في قوله : أنك لكل عاقل كامله القرطبي ، وأعرابه من حرف  
جر ، وآيات محروور بمن ، وإلهاء صميم متصل في محل جر بالاصافة ، والجار والمجرور شبه جملة في محل  
رفع خبر مقسم ، أن حرف تركيد وصف ، والكاف اسمها ، ترى محل مضارع ، وعلامة وهه ضمة مقدرة  
على الألف مع من ظهورها لتعذر لأنه فعل مضارع محل الآخر بالألف ، وقاعه مستتر فيه وجوبا  
تدبره أنت ، الأرض مفعول به ، خاشعة حال اذا جعلنا الرؤية بصرية ، وان جعلناها قلبية خاشعة  
مفعول ثان ، وفي تفسير الحطاب أنك ترى الأرض : أى بصها بحاسة البصر ، وبصها بعين الصيرة  
قياسا على ما بصرت اه ، وهو بعيد ماقلده من جوار الوجهين والاعراب ، وللصدر المسبك من  
أن وما بعدها مبتدأ مؤخر والتقدير ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة (أودخل عليها حرف الجر)  
لأن حرف الجر لا يدخل الاعلى مجرد (نحو ذلك بأن الله هو الحق) وأعرابه ذلك اسم اشارت بمبتدأ  
الاء حرف جر وأن حرف تركيد وصف ، ولعل الجلالة اسمها ، والحق خبرها ووضيف فصل لا محل له  
من الاعراب ، والصدر المسبك من أن وما بعدها محروور بالاء والتقدير ذلك بحجة الله أى بشو به وجوبه ،  
وتنسخ وجوبا أيضا إذا كانت محروور بالاصافة نحو ـ إنه خلق مثل ما أنكم تطلقون ـ عاصلة ، ومثل  
صاف إلى أنكم تطلقون والتقدير مثل سلككم . هاهنا الأهرى ، أو بقية هذا لانه ، أولا محالة نحو لا محالة  
أنت ذاهب ، أولا بد أنك جالس : أى لا محالة في هاهناك ولابد من سلكك فيكون من قبيل المجرور  
بالحرف ، أو بقية خبرا عن اسم معنى غير قول نحو اعطادى أنه فاصل : أى اعتقادى فصله أى بمقتضى  
ذلك ، أو بقية ـ طرية على شيء مما قسم أره لانه فالأول نحو ـ اذكر واعلمنى انى أنته ذلكم  
وأنى مصلتك ـ وثانى محر ـ وادبكم لانه إحدى الطائفتين أنها لكم ـ (ويجوز الأمران) أى  
كسر همزة ان بفتحها ، كسر أرحم ، وذلك في المحل الصالح للعذر والجله وهو كثير ، من ذلك  
ما : (بـ ، الحراء) أى لانه الكثرة المحلوف (نحو ـ من عمل منكم سوءا بجهالة الى  
حوله أنه ـ وورد به) . وأعرابه من اسم شرط حارم ، عمل فعل ماضى في محل جزم فعل الشرط  
رئاه ، مستتر فيه مجوزا تقديره هـ ، وقوله دبه الهاء رابطه لطوالب الشرط ، ومن قرأها ان عامر  
رجعهم ما فتح على جعل أن مع هـ ، ولم ـ ابتداء أو خبر مبتدأ محذوف والمعنى فالعمران والرجة  
بالله لا رب أعظم من الله ربى والرجة ، فـ ، غيرهما بالكسر على ـ لـ ما معد الهاء جملة ثانية ، واللى  
هو غفور رحيم هو العاصمى ودى أنه يكرر ما يشاء استواب مساو له في هذا الحكم مجوز



وَيَنْشَأُ لَمْ الْإِبْدَاءَ بَعْدَ إِنْ الْكُسُورَةِ قَطُّ

\* خليلي رفقارث أقصى لبانة \* أو وقعت بعد لاجرم . قال الرضي : والعالم بعد لاجرم المدح قال تعالى . لاجرم أن لهم النار - لإيمارة الكلام السابق على ماهو مذهب الخليل ، ولما زائدة كان لا أقسم لأن في جرم معنى القسم ، وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل . وقال سيبويه : معنى جرم حق فإن فاعله ، واستشهد بقوله :

ولقد طعنت أبا عينة طعنة \* جرمت فزارة بعدها أن يعضوا

برعم فزارة ، وأن يعضوا بدل اشتغال منها : أي حق غضب فزارة بعدها . وقال الفراء : هي كلمة كانت في الأصل بمعنى لا بد ولا محالة . والجرم القطع : أي لا قطع من هذا فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم لتأكيدها فيها فلذلك يجاب بما يجيب به القسم فيقال لاجرم لأننيك ولا جرم لقد أحسنت ، ولا جرم أنك قائم ، فمن فتح نظرا إلى أصل لاجرم فيكون مثل لامة أن تفعل : أي من أن فعل ومن كسر لمعنى القسم العارض انتهى كلام الرضي . وقال الحماني - لاجرم أن لهم النار - عند سيبويه أن جرم فعل ، معناه حق ، ولانافية رد عي الكفرة وتحقيق حسرائهم ، وقيل فعل بمعنى كس ، ولانزائدة : أي كسب لهم عملهم الدامة ، وأن وما في خبرها على هذا القول في موضع نصب ، وعلى الأول في موضع رفع ، وقيل لاجرم كتمان ركبنا وصارتا بمعنى حقا ، وكثيرا ما يقتصر للمفسرون على ذلك ، وقيل لاجرم معناه لابد فإن الواقعة بعدها في موضع نصب باسقاط حرف الجر اه : أي لاجرم على هذا القول بمنزلة لارجل كما قاله المصافي وماها لامة ، ومن بعدها مقدرة (وتدخل لامة الانشاء) وتسمى اللام للمرحلة ، والمرحلة بالقاف والهاء . قال الأزهري وغيره : سميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدأ ، وسميت اللام للمرحلة والمرحافة لأن أصل ان زيدا قائم لأن زيدا قائم فكوهوا اجتماع حرفي توكيد فزحلوا اللام دون أن ثلاث يتقدم معمولة عليها (بعد ان المكسورة) لتزداد الجملة بها تأكيدا ، ويخلص المصارع للحال إذا دخلت عليه نحو ان زيدا يقوم (فقط) فلا تدخل بعد أن المفتوحة لأن وضع اللام المدكورة لتأكيد الجملة ، وأن المفتوحة تصير الجملة معها في تأويل مجرد فلو جاءت اللام لزم خلاف وضعها ، ولا بدليت ولعل وكان باجتماع ، ولا بعد لكن على الصحيح ، أما الثلاثة الأول فلاثنين يعبرن معنى الكلام لئلا يكتفى باللوم تدخل عليه ، وأما لكن فإن ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما اه قال سيبويه ، وإنما دخلت بعد ان لانها شبيهة بالقسم في التأكيد اه فلاتقول لصل زيدا قائم وأجاز السكويون دخولها في حرك لكن المشتدة ، وأشدوا ولا عرف قائله :

ولأسل مدانات وشط منارها \* ولكسى من حبا لمعيد

قال ابن مالك ولا حاجة لهم في ذلك لأن كان كون اللام زائدة ولا تكون لام الانشاء كما زيدت في خبر المتدا المجرد كقول الشاعر :

أم الحليس لهجوز شهره \* ترضى من اللحم يعظم الرقبه

وأجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحة وقرأ سعيد بن حبير - الا أهم ليأ يكون الطعام - ففتح الهمة . قال الرضي وقرئ في الشواذ ، - وأن الله لسميع عليم - فالتع ، وتخرج أيضا على زيادة

عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : عَلَى خَبَرِهَا بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّرًا مُنْبِتًا نَحْوُ : إِنْ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِلَهُ  
لَقَمُورٌ رَحِيمٌ ، وَعَلَى اسْمِهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ فِي ذَلِكَ لَكِبْرَةٌ ، وَعَلَى صَمِيرٍ

### الْفَصْلُ

اللام . قال الزخشرى : وما يروى من جرأة الحجاج على الله أن لسانه سبق به في مقطع  
والعاديات إلى فتحة أن فسقط اللام اه قال هطيل : قد اشتهر الحجاج بعظم الحراة على الله ،  
وكان له من الاحتراس عن اللعن وشناخته ما ربما حله على ما لا يعمله مسلم اه وقال ابن مالك  
في التسهيل ، واما دخلت على حبر كان الواقعة خبرا لان . قال الساماني في شرحه كقول  
أم حبيبة رضى الله عنها إني كنت عن هذا لعنة كذا هو في بعض نسخ البخارى واعتدته  
المصنف في اثبات هذا الحكم على عادته في الاستدلال بالآثار ، وسيجيء فيه كلام في باب العامل  
إن شاء الله تعالى اه وقد صوب في باب العامل صديق ابن مالك في استدلاله بالأحاديث النبوية  
على اثبات الأحكام النعوية . قال لأن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب فالظن في ذلك كاف  
ويضل على الظن أن ذلك للمقول المنتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل إلى آخر ما ذكره  
رحمه الله تعالى ( على ) واحد من ( أربعة أشياء ) : الأول ( على خبرها بشرط كونه مؤخرا )  
عن الاسم فلوقم نحو - إن الدنيا أنكلا - لم يفسد اللام للتأخر ، حرقا لتوكيد ( مثلثا ) فلو كان  
مع تأخره منيا نحو إن زيدا لم يقدح عليه فلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولا ولما  
وجل الباقي عليه وشذ قول الشاعر :

وأعلم أن تسليما وتركاً \* للامتنان ولا سواء

ولافرق بين كون الخبر طرعا نحو إن زيدا لعنة ، أو جارا ومجرورا نحو - وإنك لخلق عظيم - أو جلة  
اسمية نحو إن زيدا أبوه قائم أفضلية مصدرية بمصارع نحو - إن ربك ليحكم بينهم - أو بماض  
غير متصرف نحو إن زيدا لعنى أن يقوم ، أو بماض متصرف مقرون بقدر نحو إن زيدا لقد سما  
أولاسا مجردا ( نحو إن ربك لسريع العقاب وأنه لقمور رحيم ) وأعرابه أن حرف توكيد ونصب  
رب اسمها ، والكاف في محل جر بالإضافة ، اللام لام الانداء ، سريع خبرها ، والعطف مضاف إليه  
وباقية طاهر ( و ) الثاني ( على اسمها ) أى على اسم ان المكسورة ( بشرط أن يتأخر ) أى  
الاسم اما ( عن الخبر ) الذى هو طرف أوجار ومجرور ( نحو إن في ذلك لعبرة ) وأعرابه أن  
حرف توكيد ونصب ، في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبرها مقدم واللام لام الانداء اه ربير اسمها  
مؤخر ومجرور صاك لريدا ، واما أرا ، يتأخر عن معروف الخبر ، كان المندرج بداهة إن عندك  
زيدا مقم أوجار ومجرور ثانى في الدار لزيد حائر ، وما ذكر من مجرور تقديم معروف خبر  
ان على اسمها إذا كان طرفا أوجار ومجرورا هو الذى اشترط ابن هشام ، وتقدمه لما كفى ،  
ومنعه ابن عقيل ، وسكن عن بعضهم أنه أساره . دل ذلك كفى : وإنما اشترط ذلك : أى تأخر رسم  
إذا دخلت عليه اللام فلا يجمع بين حرفي توكيد اه ( و ) الثالث ( عن صمير الفصل ) وهو  
لمطبيعة الصمير للرفع الفصل يقع بين المنداء والخبر أربعين ما أصلها ذلك ، وأجمل الأخذ  
والمندوبون وقوعه بين الحال وصاحبها ، ويرى شدوذا - هؤلاء ساقطون - صمير

نحو "إن هذا لمؤلف القصص الحق"، وظل معمول الخبر بشرط تقديمه على الخبر نحو "إن زيد  
لعمري صائب"

وأجاز الفراء وقوعه في أول الكلام، وجعل منه قوله تعالى - وهو محرم عليكم أحوالهم -  
سعى بذلك لهمله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صلح لمباتم اتسع فيه فدخل فيما لالس  
فيه، وأكثر الكوفيين تسميه عمادا لأنه يعتمد عليه في معرفة الخبر من غيره، ولأن الكلام  
يعتمد عليه أي يتقوى به، وبعض الكوفيين يسميه دعامة بصم المال لأنه يدعم الكلام أي  
يقويه، ويشترط فيه كونه بصفة المرفوع فيه تنوع كنت الماء الفاضل بصفة الصبر المصوب، وكونه  
مطابقا لما قبله أفرادا وقد كبرا وتكلموا، وفروعها همتح كان زيد هي القائمة حاربه خلافا  
للكسائي، ويشترط فيما قبله كونه متبوعا في الأصل وكونه معرفة خلافا لجماعة أجازوا كونه نكرة  
نحو ليس رجلا هو القائم - وفيما بعده كونه خبرا مستندا ولو في الأصل، وكونه اسما معرفة أو كالمعرفة  
في عدم قول آل كاسم الفضل في نحو - يجهلوه عند الله هو خبرا - إن ترن أنا أقل منك مالا -  
وأجاز جماعة كونه مضارعا وحادا منه قوله تعالى - انه هو يديء ويبيد - والسهلي كونه  
مأميا، وبعض الكوفيين وقوعه بين نكرتين مطلقا، أهل البيت والخزوي وقوعه بين نكرتين  
فريتين من المرفة كما ضمت أحدا هو خبرا منك، ومن فوائد صير الفصل الاعلام من أول  
الامر بأن ما بعده خبر لاتناع، والاختصاص أي المحصر كذا قال السهلي وجع، والتأكيد فلا قال  
زيد نفسه هو الفاصل (نحو أن هذا هو القصص الحق) واعربه ان حرف توكيد وليس، هذا  
الهاء للتثنية، ودا اسم اسره في محل نصب اسمها، واللام الابتداء، وهو ضمير فصل لا عمل له من  
الاعراب، والقصص خبر ان، والحق به في القصص، وما ذكرته من أن، بفصل لا وصله من  
الاعراب هو الأصح فهو بمثابة كاف الخطاب، ومن المحوئين من يقول بأنه بدل، ومهم من  
يقول بأنه تأكيد لما قبله، ولا يلزم اختلافه باختلاف المنوع إداك في التأكيد بالظاهر، وأما  
التأكيد بالصبر ويشترط فيه ذلك فافك تقول صبرت بك أنت، بصبرت به هو، وصبرت ما  
عن ونحو ذلك تأكيد المحرور بالمرفوع: فكذا آثر ان زيدا من المنطوق، وطلب زيدا هو  
الفصل، وبعض العرب يجعله متبوعا وما بعده محروفا والمحملة من عن التبداء الأول وقرئ في خبر  
السبعة - لكان كانوا هم الطيلون - وإن ترن أنا أقل منك مالا - برع أقل، لا يعني أنه تاء،  
يحمل بعض هذه الأعراب في بعض الواضع دون بعض، يحمل في نحو - كسب آثر الرقيب -  
ان كنا نحن الغالبين - تحذوه عندنا - هو خبرا - ان ترن أنا أقل - الفصل، والتأكيد، والبدل  
دون الابتداء لا تنصب ما بعده وفي - وأنا لحن الصاعون وأنا لحن المسحون - الفصل والابتداء  
دونا التأكيد والنصب لسبب اللام، وفي نحو - ان كان هذا هو الحق من عندك - بالنصب الفصل  
والبدل دون الابتداء لا تنصب ما بعده، ودون التأكيد لان الظاهر لا يؤكده بالمصير ولا العكس  
وفي نحو زيد هو العالم وإن عمرا هو القائم الفصل، والابتداء، والبدل دون التأكيد لان الضمير  
لا يؤكد الظاهر، وفي أنت أنت الفاصل - انك أنت علام الغيوب - الفصل، والتأكيد، والبدل  
والابتداء، وقس على هذا نصب ان شاء الله تعالى (و) الرابع مما يدخل عليه لام الابتداء (على  
معمول الخبر بشرط تقسيمه على الخبر نحو ان زيدا لعمري صائب) واعرابه ان حرف توكيد ونصب

وَتَنْصَلُ مَا زَادَهُ يَبْزُهُ الْأَخْرُفُ فَيَنْبُطُ عَمَلًا نَحْوُ إِمَّا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، وَقُلْ إِمَّا  
يُوحَى إِلَيَّ ، وَإِمَّا بِالْحُكْمِ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ قَالَهُ ،

تنصب الاسم وترفع الخبر ، زيدا اسما ، واللام لام الابتداء ، عمرامفعول مقدم لصارب ، وصارب خبر  
ان ، وهو اسم فاعل ، وفاعله مستتر فيه جوارا تقديره هو ، ولأننا حرم الخبر لم يجز دخول عليه نحو  
ان زيدا حاسل لقي الفار ، ولا ان زيدا أكل طعامك لئلا تتأخر عن جزءي الكلام إذ حقها  
التقديم لكونها للابتداء لكن لكرهية الجمع بينها ، بين ان لكونها متعقبتين في معنى التأكيد  
أحروها عنها ، ويشترط أن لا يكون المفعول المتقدم حالا لا يجوز ان ريدا را كما بأنيك ، وأن  
لا يكون الخبر بما لا يصلح لدخول اللام عليه كالفعل الماضي ، فلا يجوز ان عمرا حللا صرب ولا  
ان ريدا لطعامك أكل حالا للأخفش (وتنصل ما) الحرفية (الزائدة) وتسمى ما الكافة  
لكونها ما اتصلت به عن العمل ، ولوعبر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكان أولى لأن من يجوز عمل  
هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها في حال إعمالها زائدة وعند العتاق يسميها كافة (بهذه  
الأحرف) أي الستة المتقدمة (فيصل عملها) فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر لأن بدخول ما  
هذه زال اختصاص الأحرف المذكورة بالحلل الاسمية وتنبأت للدخول على الجمل الفعلية ، ولما  
تسمى ما ههنا أيضا المهيئة لأنها هيأت هذه الحروف لدخول على الأفعال وهي لا تدخل عليها  
فلما دخلت عليها حرم عن شبه الفعل الذي هو بناء آخره على الفتح وتصل الأصوات بها  
كاتصالها بالحلل ، ولذلك اتدعى بعدها الكلام وضع محي الجملتين بعدها الاسم والفعليّة كما  
سيمش به المصنف (نحو - إِمَّا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) هذا مثال لإعمال ان المكسورة ودخولها على  
الجملة الاسمية ، وأعرابه ان حرف توكيد ونصب بطل عملها ، ما كافة ، الله متدأ ، الخبر ، واحدت  
وتعبد ان مع ما اذا كانت كافة ما يبيده في والائات اذا قلت انما زيد قائم فمما ما زيد الا هم  
تخلاف ما لو كانت زائدة فان قولك انما زيدا عالم نصب زيد لا عهد المحصر (و) نحو (قل انما  
يوحى إلي) هذا مثال لدخول ان المكسورة بعد إعمالها على الجملة الفعلية وأعرابه قل فعل أمر  
وفاعله مستتر فيه وجوا تقديره أنت ، ان حرف توكيد ونصب ، وما كافة ، يوحى فعل مضارع مفعول  
الصيغة مرفوع لمجرده عن التماس والجزم وعلامة رفعه صيغة مفعلة عن الألف مع من طهر بها  
التعذر ، لأنه من مضارع مثل الآخر بالآلف ، والله ارفع ومرتبان يوحى وما ، الفاعل المصدر  
المسك من قوله - انما الحكم إله واحد - والتقدير قل انما يوحى - ١٥٤ -  
أي لا آتاه بالخبر نفسي ، والله من هذا أن له لكافة اداد - ١٥٥ -  
عن المصدر منه - يه أو الفاء وتيرة (و) نحو - (أما) - في قوله - (إله إله) -  
هذا مثال لإعمال ان الموصولة ودخولها على الجملة الاسمية وأعرابه ان حرف توكيد ونصب  
وما كافة ، وإله متدأ ، والكاف مضاف إليه ، وإله لانه الجمع ، وإله حركات ، ١٥٦ -  
ومثال دخولها على الجملة الفعلية - أحسنكم - (أما) - (أما) - (أما) - (أما) -  
هذا مثال لإعمال ان ودخولها على الجملة الاسمية ، والله كان حرف تشبيه ، والله  
وما كافة ، ويدقأ - متدأ - به ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية - كأنما يرا - والله



وَلَكِنَّا زَيْدٌ قَاتِمٌ، وَلَكِنَّا زَيْدٌ قَاتِمٌ إِلَّا لَيْتَ فَيَجُوزُ فِيهِ الْإِهْمَالُ وَالْإِهْمَالُ نَحْوُ لَيْتَ  
زَيْدًا قَاتِمٌ يَنْصَبُ زَيْدٌ وَزَيْدٌ، وَتُخَفَّفُ إِنْ لَكَ كُسُورَةٌ فَيَكْتَرُ إِهْمَالُهَا نَحْوُ إِنْ كُلُّ قَسْرٍ  
كُلًّا عَلَيْهَا حَافِظًا

(و) نحو (لكننا زيد قاتم) هذا مثل لامحال لكن ودخولها على الجلالة الاسمية واعرابه لكن حرف  
استمرارك ونصب ، ما كافة ، زيد قاتم مبتدأ وخبره ، ومثال دخولها على الجلالة الفعلية قول الشاعر :  
ولعكما أسى لبيد مؤثّل \* وقد يدركه لبيد المؤثّل أمثالي

(و) نحو (لعلمنا زيد قاتم) هذا مثل لامحال لعل ودخولها على الجلالة الاسمية ، ومثال دخولها  
على الجلالة الفعلية قول الشاعر :

أعد نظرا يا هدد قيس لعلمنا \* أضاعت لك اللار الحار المقيدا

(إلا ليت) فانها مستثناة من قوله وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها (فيحوز فيها  
الاهمال) عند دخول ما الزائدة عليها لأنها مع دخولها عليها تاقية على اختصاصها بالأسماء فلا يقع  
بجدها العمل خلافاً لأن أبي الريح (و) يحوز فيها (الاهمال) إلتحاقاً لها بأخواتها (نحو ليتنا  
زيد قاتم بعصب زيد) على أنه اسم ليت ، وما زائدة لا كافة ، وقام خبرها (ورفعه) على أن ما  
كافة وزيد مبتدأ ، وقام خبره ، وقد روى ينصب الحمام ورفعته قول الناصب في الرقاة :

واحكم حكمك فتات الحى إذ نظرت \* إلى حمام شرع وارء القند  
قالت ألا لنا هذا الحمام لنا \* إلى حمامتنا أو نصفه قد  
\* يحبه حائبا نيق ويتبعه \* مثل الزجاجة لم يكحل من الرمد  
خسبوه فألوه صكبا حسنت \* تسما وتحمين لم تنقص ولم تزد  
فكملت مائة فيها حمامتها \* وأسرعت حسنة ذلك العدد

ومن السحاة من يجوز إعمال القية قياساً على ليت لأن الإعمال لم يسمع إلا فيها . قال بعض شراح  
الأنسية : ولا يصح القياس في شيء من ذلك لقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها ، والكلام كله  
عما إذا اتصلت به من ما الزائدة ، أمّا إذا اتصلت بهذه الأحرف ما الموصولة . فانها لا تنطّل عملها كقول  
تعالى - أيعبسون أمّا نخدّم به - وقوله تعالى - أمّا صنعوا كيد ساحر - ومن ذلك قول الشاعر :

هو والله ما لم يرتكسك طالبا لكم \* ولكن ما يقضى وسوف يكون

أى ولكن الذى يقضى ومثل الموصولة ما الصدرية نحو أعجبتى انما فعلت حسن : أى ان فعلك  
حسن ففعل اسم ان وحسن خبرها وعامل أعجبتى المصدر المسبب من أن وما بعدها ، والتقدير  
أعجبتى حسن فعلك (وتخفف ان المكسورة) الهزوة لثقلها بالشديد مع كثرة استعمالها (فيكثر  
إهمالها) : أى فلا تعمل عمل ان المشددة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير ما بعدها مرفوعين  
على أنهما مبتدأ وخبره (نحو ان كلّ نفس لما عليها حافظ) : أى كان يحفظ عليه ما يعمل  
أو ملائكة يحفظونه من أمر الله ، وفي الحديث « وكل المؤمن من الملائكة مائة وستون ملكاً  
يذرون عنه كما يذب عن قصعة العسل النساب ولو وكل العبد الى نفسه لاختطفه الشياطين » أو المراد

وَيَقِيلُ إِعْمَالَكُمْ نَحْوُ إِنْ كَلَّمَا لِيَوْفِيهِمْ فِي قِرَاءَةٍ مَنْ خَفَّفَ إِنْ وَلَّمَا فِي الْآيَتَيْنِ  
وَنَزَلَتْ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا إِذَا أَهْمَلْتَ

بالحافظ لله سبحانه وتعالى ، وعدنى حافظ على تصممه معنى القيام ، واعرابه إن خففة من التثنية  
بطل عملها ، كل متدا ، ونفس مصاف اليه ، واللام فارقة بين الخففة والثانية ، وماسة ، عليها جار ومجرور  
خبر مقدم ، وحافظ مبتدأ مؤخر ، ووجه المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابطة الصبر في عليها ،  
ويجوز أن يكون حافظ خبر كل نفس ، وعليها متعلق به ، وقرأ عاصم وغيره بتشديد لما على أنها  
إعحاية بمعنى الأ ، وإن مائة والتقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ يحفظها أو يحفظ عليها ما عمله  
(ويقول إعمالها) وحار استصحابا للحكم الأصلي فيها (نحو وان كلاما ليوفينهم) واعرابه إن  
خففة من التثنية فعمل عمل ان التثنية نصب الاسم وترفع الخبر ، كلا اسمها ، واللام في لما لام  
الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين في محل رفع خبر ان ، وليوفيهن اللام داخلة في جواب قسم  
مقدر ، يوعين فعل مضارع منى على الفتح لاتصاله ببول التوكيد التثنية ، والهاء ضمير متصل في محل  
نصب مفعول به ، رب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والكاف في محل جر بالإضافة ، وأعمال مفعول  
ثان ليوفى ، ووجه القسم وجوابه صلة الموصول لا عمل لها من الاعراب كقوله تعالى - وإن منكم  
لمن ليبطئن - فن موصولة اسم ان ، ووجه ليبطئن صلة الموصول ، وهى جلة قسمة ، وقيل مائة كره  
موصوفة بمعنى خلق في محل رفع خبر ان ، ووجه القسم وجوابه قامت مقام الصفة والتقدير وإن كلا  
لخلق أوجع موى عمله ( في قراءة من خفف ان ولما في الآيتين ) : أى هذه والتي قبلها ، والذي  
قرأ بالتخفيف فيها هو ابن كثير ونافع ، وقرأ ابن عامر وجره وعاصم بتشديد لما في الآيتين وتخفيف  
ان ، فلما إعحاية بمعنى الأ ، وإن مائة ، وكلا في الثانية منصوب بإضمار أرى (وتنزم) : أى نجب  
(اللام) : أى لام الابتداء (في خبرها) : أى في خبر إن للكسورة ادخعت ، ولكن إنما نجب  
(إذا أهملت) ان ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة ان الثانية ، فلذا قلت ان  
زيد منطلق وإن قام زيد احتمل أن يكون للمعنى ما زيد منطلق وما قام زيد وأن تكون ان هي  
الجمعة وأن المعنى زيد منطلق وقام زيد فلا أجل هذا الالتباس يجب الاتيان باللام ، فادأجت باللام  
تعين حيث أن تكون ان هي الجمعة وأن المعنى على الاثنت ، ولأجل هذا سبت هذه اللام  
فارقة لأنها فرقت بين اللفي والاثنت . قال السامبي : فان قلت ما هذه اللام ؟ قلت هي لام الابتداء  
أدأت مع اعدتها لتوكيد النسبة وتجليس المضارع للحال اذا دخلت عليه نحو ان زيد ليقوم الفرق  
بين ان الجمعة وإن المايصة كما مر ، وذهب الفارسي وتلميذه ابن حى وجماعة الى أنها لام صير  
لام الابتداء احتسب للفرق ، وتظهر فائدة الخلاف في نحو : قد علما ان كنت لؤمسا . فعلى قول الجماعة  
تكسر ان لأن لام الابتداء متعلق ، وأما على قول الفارسي ومرافقه فتفتح لإلا موجب للتعلق اء  
أما اذا أهملت ان الجمعة نحو ان زيدا منطلق بتشحيث ان وصى زيد ، أو أهملت ومظهر المعنى لوحود  
قوية رافعة لاحتمال التي لم تزل اللام لحصول الفرق بالعمل والفارقة الدالة على أن التقصد من  
الكلام الاثنت لالتي . كقول الشاعر :

أما ابن أمة الصم من آل مالك \* وإن مائة كانت كرام المعادن

وَإِذَا خَفَّتْ أَنْ يَبْقَى إِعْمَالُهَا وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا صَمِيرَ النَّشَانِ تَحْدُوفًا ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا مُجَلَّةً

فإن مخففة بطل عملها ، ومالك مبتدأ وجهه كان مع اسمها وخبرها خبره ، وهذا هو مذهب ابن مالك وهو الصحيح ، ولما ابن الحاجب فانه يوجب الالام بعدها مطلقا أهملت أو أعملت ، وهي في الأول للفرق ، وفي الثاني ردًا للباب على سن واحد (وإذا خففت أن) المفتوحة الهزئة (بقي أعمالها) وجوبا لتحقق مقتضاها ، وهو إعادة معناها في الجمل الاسمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ، وقد سمع أعمال المكسورة المخففة ، ولم يسمع أعمال المفتوحة المخففة فأوحسوا الأعمال (ولكن يجب) في الأعم الأغلب (أن يكون اسمها صمير النشأن) لأن المكسورة المخففة ثبتت أعمالها في الظاهر دون المفتوحة ، فقدروا عملها في المصدر ثلاثا ينشط الأقوى عن الأضعف ، وقدروه ضمير شأن لتكون داخلة على جملة اسمية فتحرى على السنن السابق ، وما ذكره المصنف من أنه يجب أن يكون صمير شأن هو مذهب الجمهور ، وذهب سيبويه إلى أنه لا يجب كون اسمها صمير شأن ، يجوز في قوله تعالى - وبأديناه أن ياتراهم قد صدقت الرؤيا - أن تكون مخففة واسمها ضمير الخطاب : أي أنك يا أراهم ، وفي التصريح لأذهرى يجب في اسمها كونه مصمرا لامتطرا سواء كان للنشأن أم لا اه .

[فيه] صمير النشأن هو صمير مفرد غائب غير مجرور وضع لفرض التعظيم والاحلال ، ويكون متعلا ومنفصلا مستترا وازار على حسب القوامل كقوله تعالى - ولما أتاهم عبد الله - ونحو هو زيد قائم ، وحده منصوبا ضعيفا لامع أن المفتوحة إذا خففت فانه لازم ، وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر ، وذلك أنه لا يعود الالاعلى متأخره وحوا لفظا ورتبة ، ولا يكون مرجعه الاجالة معيدة ، ولا يخبر عنه الالجملة وهي مرجعه ، ولا يتقدم عليه شيء من خبره أصلا ، ولا يتبع تابع ألبته ولا يعمل فيه الالابتداء أو اسخفه ماعدا علم وأخوها على ما استثناء أبوحيان ، ويلزم الأفراد ، فإذا أنتقل له ضمير القصة ، أو القضية ، أو الحكاية ، أو الحيلة ، نحو - فلما لاقى الأصار - ، وإن ذكر قبل ضمير الأمر ، أو الخبر ، أو الحديث ، أو النشأن ، نحو - قل هو الله أحد - ، والصحيح أنه يسمى صمير النشأن مذكرا كان أو مؤنثا بلا فرق (محدوفا) لاندكورا لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى التمييز من الجملة الى المفرد فأوجبوا تغييرها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى . قاله العا كمي ، قال ابن هشام فأما قوله :

بأنك ربيع وعيث مريع \* وأنتك هناك تكون النشالا

فضرورة (ويجب أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير النشأن ، ثم الجملة الواقعة خيرا إن كانت اسمية نحو - وآسى دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - ، أو فعلية منسوبة بفعل جامد نحو - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - ، أو فعل متصرف متضمن لدعاء نحو - والحاسية أن غضب الله عليها - في قراءة من خفف أن وكسر الصاد لم تحتاج الى فاصل بين أن والجملة ، فان فصل حار ، وإن كانت الجملة فعلية متصرفة غير متضمنة للدعاء وجب فصلها من أن (في نحو - وحسوا أن لا تكون فتنة - أو قد نحو - ونظم أن قد صدقتنا - أو لو نحو - أن لو

نَحْنُ: عَلِيمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مُرَفَعٌ، وَإِذَا خُفَّتْ كَانَ بَقِي إِمَامًا، وَيَجُوزُ حَذْفُ أَسْمَاءِ  
كَتَوْنِهِ. كَانَ ظَنِّيَّةً تَمَلُّو إِلَى وَارِثِي السَّلَامِ \* وَإِذَا خُفَّتْ لَسِكُنْ وَجِبَ إِمَامًا

نشأ أصنافهم - أو حرف تنقيس (يعوهم أن سيكون منكم مرضى) وإعراجه علم فعل مضارع  
 وفاعله مستتر فيه جوارا تقديره هو ، وعلم تنصب مفعولين وأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير  
 الشأن محذوف تقديره أنه ، واللس حرف تنقيس ، يكون فصل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره  
 تنصرف من كان الباقية ، ومرضى اسمها مؤخر ، وجملة منكم خبرها مقدم ، والمصدر المنسك من  
 أن وما بعدها سمة معولي علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ويجوز أن تكون كان  
 هنا نامة بمعنى حصل أو وحده ، والتقدير علم أن سيحصل أو سيوجد منكم مرضى ( وإذا خفت  
 كان بقرينة إعمالها ) وجوبا استصحابا للأصل ، ويجوز الرخشي وابن الحاجب المأها ( ويجوز )  
 كون خبرها مفردا وكونه جملة ولا يلزم كون اسمها ضمير الشأن ، بل يجوز كونه طاهرا ويجوز  
 ( حذف اسمها ) وهو الأكثر كقوله تعالى - كان لم تنن بالأمس - وذكره في اللط ولكنة قليل  
 ( كقوله \* كأن طيبة تطو إلى وارق السب \* ) هومن الطويل وهو للأرقم بن علي الأيشكري ،  
 وقيل لغيره وصدره \* ويوما توافينا بوجهه مقسم \* اللمة توافينا بضم المشاء من  
 الموااة ، وهي الاتيان والمقابلة بالاحسان ، والمقسم المحسن وكذلك القسم وتطعو : أي تمت بذنبا إلى  
 أغصان الشجرة فتسيلها وتأك كل منها ، والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل أورق : أي صار  
 ذا ورق ، ويرى إلى ماضر بالصاد المحجمة من الصرة ، وهي الحسن والروقي ، والسلم ورق شجر عظيم  
 له شوك . الاعراب الواو عاطفة على ما قبلها ، ويوما طرف رمان مفعول فيه متعلق بتوافيا ،  
 ويرى ويوم المخر على أن الواو واو رب ، توافي فصل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقترنة  
 على الياء مع من طهورها الاستقلال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وفاعله مستتر فيه جوارا  
 تقديره هي ، وناصير متصل في محل نصب مفعول به ، بوجه حار وعجور ، ويقسم نفث كان مخففة من  
 التثنية تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، طيبة يرى بالنصب على أنه اسم كان ولما استشهد  
 به المصنف ، وجملة تطو في محل نصب صفة ، والخبر محذوف ، والتقدير كأن طيبة عطية هذه المرأة  
 فيكون من حكس التشبيه لأنه شبه الظية للمرأة بالباطلة ، أو كأن مكلمها طيبة فيدون مكلمها مرفعا  
 في محل رفع خبرها مقدم ، وطيبة اسمها مؤخر وهو على حقيقة التشبيه . ويرى رفع الطيبة على أن  
 اسم كان ضمير محذوف : أي كأنها طيبة ، وجملة تطو صفة عطية أيضا ، ولا يجوز أن تكون جملة  
 تطو خبرا لكان سلافا لمن وهم فيه ، ويرى مجرأ على أن السكاف حرف جر وان رائدة : أي  
 كطيبة ، وتطو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقترنة على أو موضع من طهورها الاستقلال  
 لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو ، وفاعله مستتر فيه جوارا تقديره هي ، والجملة في محل نصب  
 أيضا عطية ، وإلى وارق متعلق تطعو ، والسلم صاف إلى به والمعنى كأن الاسف زيويا تزامب مع  
 وجه حسن وكان المحبوبة هذه عطية تناول أطراف الشجر وترعا حتى تميل إلى المعافاة . والشاهد  
 في كان المخففة حيث ذكر اسمها ولم يحذف . ثم اعلم أن ما ركض هذه ان كان مفردا أو جملة  
 اسمية لم ينتج إلى فاعل ، والاوجب الفصل لم أورد ( وأما حجت لكن وجب إعمالها ) لروا

(فعل) وأما لا التي لئني الجنس فهي التي رادها فهي جميع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل إن

احتصاصها بالأسماء ولأنها أضعف من كأن في مشابهة الفعل ، وأدخلت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها .

(فعل) في الكلام على العاملة عمل إن ، وتسمى لا التبرئة ، ولا النافية للجنس ، ولا المحمولة على ان \* قيل والأولى التعبير بذلك لان العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس ، وقد يجاب عنه بأن النافية للجنس في اصطلاحهم لا تطلق الا على التبرئة ، والاصطلاح يعتبر في مقام التعاطب ، فالتعبير به لا اعتراض عليه (وأما لا التي اني الجنس فهي التي يراد بها بي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يبقى مرد من أفرادها ، فخرج بها العاملة عمل ليس ، وتسمى لا النافية لخاصة لأنها وان نفت الجنس غالبا لكن لا على التنصيص بل على سبيل الاحتمال والظهور ، وخرج لا النافية فانها تختص بالمصارع وتجزئه ، والرائدة فلا تعمل شيئا لعدم اختصاصها بالاجتماع نحو - مادنك أن لا تسعد - بدليل سقوطها في آية ص - وشدا عظاما كقول الشاعر :

ولم يكن غطفان لا ذنوب لها \* إذا للام ذروا أحسابها عمرا

أي لو لم يكن لها ذنوب ، ووجه ما ذكره الحويون من أقسام لا النافية ستة : الأولى نافية للجنس وهي المذكورة في هذا الباب . الثاني هجاءية ، وهي المذكورة في باب الحروف المشبهة بليس . الثالث العاطفة كأعط زيدا لا أمه ، وستأتي في باب العطف . الرابع الواقعة حرف جواب سابقا لم ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب ، يقال جاء زيد فتقول لا لأصل لا لم يجيء . والخامس المعترضة بين الجار والمجرور في نحو جئت فلا زاد وعصت من لاشئ ، وتسمى من حيث ان العامل محطها رائدة ، وان احتل المعنى ما قبلها ، والكوفي يراها اسماعيلي غير مضافا لما بعده والمعرضة بين الواو ومعطوفها نحو ما جاء زيد ولا أخوه ويسمونها زائدة أيضا وليست بزائدة ألتة إذ لو قيل ما جاء زيد وأخوه احتمل بي مجرهما مطلقا في كل حال وبني محبيهما في حال اجتماعهما فقط ومع هذا لا يصير الكلام نفا في المعنى الأول بخلاف قوله تعالى - وما يستوي الأحياء ولا الأموات - ولا اختصم زيد ولا أخوه فلها فيها رائدة لمجرد التأكيد لأن الاستواء والخصومة ونحوهما من الأمور السنية التي لا تتصور الا من اثنين فأكثر . القسم السادس الواقعة في غير ذلك فان تلاها مستعمل في المعنى كقول الشاعر :

\* والله لا هذبهم بعدها سقر \* أو مصارع نحو لا يقوم زيد ليحب تكرارها ، وان

تلاها فعل ماض لفظا ومعنى ، أو جملة اسمية صلوها نكرة ولم تعمل فيها لا أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو - فلا صدق ولا صلي - لا فيها غول ولا هم عنها يزعمون - لا الشمس ينبغي لها أن تترك القمر ولا الليل سابق النهار - ويحب تكرارها أيضا ان دخلت على خبر مطلقا نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ، وتكرارها في الدار ، أو على نعت ، أو حال معدوب نحو - من شجرة مباركة زبونة لا شرقية ولا غربية - وجاء زيد لا ضحاك ولا بكيا ، ولا الثانية في جميع ذلك زائدة (وتعمل عمل إن) لماستها لها في إعادة للمالعة في التي كأن ان الثالثة في الاثبات فيكون

فَتَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمُهَا مُتَعَلِّقًا ، فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِالْمُضَافِ فَهُوَ مُثَرَّبٌ مُتَعَوِّبٌ نَحْوُ لَأَصَاحِبِ عِلْمٍ مَعْقُوتٌ ، وَلَا طَالِمًا جَبَلًا حَاشِيَةً

من باب جعل الظاهر على الظاهر والتقيض على التقيض ( فنصب الاسم ) الذي هو المبتدأ لفظا أو محلا ( وترفع الخبر ) الذي كان خبر المبتدأ ، ويسمى خبرها على الأصح . وقال ميويه والجمهور أن كان اسمها معربا رفعت الخبر أيضا أو مبنيًا نحو « لاحول ولا قوة » فهي واسمها حيثف مستأ والخبر له ، لأنها لما ضعفت بالتركيب لم تعمل إلا في اسمها فقط وكان القياس أن لاتصل أصلا لأنها مشتركة بين الاسم والفعل ، والأصل في كل حرف مشترك أن لا يعمل شيئا لمكنهم أن يخرجوها عن الأصل وأعمالها ( بشرط ) اجتماع أمور أربعة : ( أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ) أما تنكير الاسم فلاجل أن تدل بوقوعه في سياق النفي على العموم ، وأما تنكير الخبر فلاجل أن لا يخبر بالمعرفة عن السكرة ، فلو دخلت على معرفة وجب إعمالها ، وكذا تنكرها كما مر . نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ، وأما مجيء اسمها معرفة في لاهيتم للطي ، ولا أمية في البلاد ، ولا كسرى بعد اليوم ولا قيصر بعده ، وقول عمر رضي الله عنه قضية ولا أما حسن لها : يعني عليها رضي الله عنه ، فؤوك بنكرة على حذف مضاف لايتعرف : أي لا مثل هبم ، ولا مثل أمية ، ولا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر ، وهذه قضية ولا مثل أبي حسن لها ، لأن مثل لتوعله في الإلهام لايتعرف بالأصافة إلى المعرفة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأما مجيء خبرها معرفة في نحو لا رجل أنت ولا موضع صدقة أنت ، فأنت فيهما ليس خبرا للآل وإنما هو خبر لتبدأ محذوف تقديره هو ، والجهة خبر لا ( وأن يكون اسمها متصلا بها ) خلافا للرمانى أجاز إعمالها مع انفصل ، وأن يكون مقلما على خبرها لضعفها في العمل لأن عملها على خلاف القياس ، فان تقدم خبرها على اسمها وجب العاوها ، ومن شروط عملها أن لا يدخل عليها جار فيجب الجر في نحو جئت بلا زاد ، وسمع إعمالها حيث في اسمها المفرد كجئت بلا زاد سئله على الفتح ( فان كان اسمها مضافا ) إلى نكرة كالثال الذي سيذكره المصنف أو إلى معرفة وهو لايتعرف عو لامتلاك أحد ( أو مشبها بالمضاف ) في تعلقه بشئ هو من تمام معناه ، ويقال له الطويل والمطول والمطول ( فهو معرب ) لأن الإضافة ترجع جانب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل وهو الأعراب ( منصوب ) لفظا أو تقديرا كإثاء الأسماء المعرفة المصوبة ( نحو لأصاحب علم معقوت ) وهذا مثال الاسم المضاف ، وأعرابه لاتأمية للحدث تصمل عمل إن نصب الاسم وترفع الخبر ، صاحب اسمها منصوب بها وعلامة نفسه فتح آخره ، وعلم مضاف إليه معقوت خبرها وهو مرفوع وعلامة ربه ضم آخره ، معقوت اسم مفعول من المقت وهو العزم ، ومن أمثلة الاسم المضاف عبدالجمهور قولهم : لا أنا لك ، ولا أنا لك ، ولا يدي له ، لأن الأصل لأنك ولا أناك ، ولا يديه ، ويدت الإيم بين المتضايقين لأداة الاختصاص ولا يتعلق لها فهي معروفة مؤولة بالكركات ( ولا طالما حلاصا ) هذا مثال الاسم المشبه بالمضاف وأعرابه لاتأمية للحدث تعمل عمل إن نصب الاسم وترفع الخبر ، طالما اسمها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نفسه

وَالْمُشَبَّ بِالْمُصَافِ . هُوَ مَا أَتَصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَحَارُّرٍ مَعْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُفْرَدًا ، وَتَقْنَى بِالْمُفْرَدِ هُنَا وَفِي بَابِ التَّنَادِ : مَا لَيْسَ مُصَافًا وَلَا مُشَبَّهًا بِالْمُصَافِ وَإِنْ كَانَ مُتَعًى أَوْ مَحْذُوعًا ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ جَمْعٌ تَكْسِيرُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ لَا رَجُلٌ حَاضِرٌ ، وَلَا رِجَالٌ حَاضِرُونَ ، وَإِنْ كَانَ مُتَعًى أَوْ جَمْعٌ مَذْكَرًا بُنِيَ عَلَى الْيَاءِ

فتح آخره ، وطالع اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وقاعله مستتر فيه جوارا تقديره هو ، حبالا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، حاضر حبرها مرفوع بها وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ( والمشبّه بالمصاف ، هو ما اتصل به شيء من تمام معناه ) : أى شيء ينتمى به معنى المشبه بالمصاف وذلك كاللثام المذكور ، فان حلا تعلق بطلالها بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما أن المصاف يعلق بالمصاف اليه بحيث لا يتم معناه بدونه ، والثاني المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهدا المثال ، وقد يكون مرفوعا نحو لاحسا وجهه مدموم ، وقد يكون مجرورا نحو لآخرها من زيد عبدا ، وجملة من زيدت ، ونحو لا الطرف بعده ، وأجاز الغداديون بناء اللثام بالمضاف ان عمل في طرف أوشبهه ، وخرج عليه : لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما است . وخرجه بعض المحققين كالناب كهي وان عقاء على أن مانع اسمها وأبه مفرد ، والجار والمجرور خبره ( وان كان اسمها مفردا بى ) هلا يتوّن ونأوه ( على ما نصب به ) المفرد من فتحة أو كسرة أو ياء ليكون البناء على ما يستحقه المتعقّب قبل البناء ( لو كان معربا ) وهل له محل من الاعراب أولا ؟ الظاهر أن له محلا على قول من يجعلها عاملة في الخبر ، ومحلّه حيث دلّ الصبّ بها كما قاله ابن عتقاء وغيره ( وبه ) : أى معاشر النعامة ( بالمفرد هـ ) : أى في باب الالفية للجنس ( وفي باب الداء ) كما سيأتى ان شاء الله تعالى ( ما ليس مصافا ولا شيئا بالمصاف ، وان كان متعيا أو مجموعا ) فانه في هذا الباب يعبر عنه بالمفرد ، وخرج بما ذكره المفرد في باب الاعراب فانه كما مرّ : ما ليس متعيا ولا مجموعا . وفي باب العلم ما ليس مركبا ، وفي باب المتدا والخبر ما ليس جملة ولا شبه جملة كالطرف والمجرور ( فان كان مفردا ) : أى موجودا لفظا ومعنى نحو لا رجل في الدار ، أو لفظا فقط نحو لا قوم لنا ( أوجع : تكسير ) لذكر نحو لا رجال ، أو مؤنث نحو لا هود ( بى على الفتح ) الظاهر أو المقتدر ، وأما بوه فنضمه معنى الحرف لأن قولك لا رجل في الدار متضمن معنى من والتقدير لا من رجل في الدار لأن من تؤكد البنى فوجب تقديرها ليكون قولك لا رجل في الدار مطلق في أداة التي من قولك لا رجل في الدار ما تنوين والرفع ، وليس رجل في الدار ، وسواء على حركة تنبها على عروض ذلك فيه ، وأما خصم الفتح طلبا للتخفيف ( نحو لا رجل حاضر ) وإعرابه لا نامة للجنس فعلم عمل إن نصب الاسم وترفع الخبر ، رجل اسمها منى معها على الفتح ، حاضر حبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ( ولا رجال حاضرون ) وإعرابه لا نامة للجنس فعلم عمل ان نصب الاسم وترفع الخبر رجال اسمها ، حاضرون خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الصلة لأنه جمع مذكّر سالم ( وان كان متعيا أوجع مذكرا ) أو ملحقا بهما ( بى على الياء ) نيابة عن الفتح

نحو لَارْجَلَيْنِ فِي الدَّارِ ، وَلَا قَائِمِينَ فِي السُّوقِ . وَإِنْ كَانَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمًا يُبَيَّ عَلَى  
الْكَثَرِ نحو لَامْسَلَمَاتٍ حَاضِرَاتٌ ، وَقَدْ يُبَيَّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِنَّا تَكْرَرَتْ لَا ، نحو لَا حَوْلَ  
وَلَا قُوَّةَ جَازٍ فِي النِّكَرَةِ الْأُولَى الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ ، فَلِنْ فَتَحْنَهَا جَازٍ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةً أَوْجُهُ :  
الْفَتْحُ ، وَالنَّصَبُ ، وَالرَّفْعُ ، وَإِنْ رَفَعْتَ النِّكَرَةَ الْأُولَى

( نحو لَارْجَلَيْنِ فِي الدَّارِ ) هذا مثال المثني ، وإعرابه لامافية للحسن ، ورجلين اسمها منى على  
ما يصب به لو كان معربا وهو الياء نيابة عن الفتحة لأنه منى ، وجملة في الدار في محل رفع خبرها  
( ولا قائمين في السوق ) هذا مثال الجمع ، وإعرابه كإعراب الأول لأنك تقول لأنه جمع مذكر  
سالم ( وإن كان ) اسمها ( جمع مؤنث سالما منى على الكسر ) بلام تنوين استعصما للأصل وكان  
القياس وجوب الكسر ، وقد قال ابن جني لم يجر أصحابنا : يعني حجة البصرة الفتح إلا شيء قاله  
أبو عثمان : يعني المارئي ، والصواب الكسر بغير تنوين اهـ ( نحو لاسلمات حاضرات ) وإعرابه  
لامافية للجنس ، سلمات اسمها منى على ما يصب به لو كان معربا وهو الكسر ، حاضرات خبرها ،  
وعلامة رفعه ضم آخره ( وقد بني على الفتح ) نظرا إلى الأصل في بناء المركبات . قال ابن هشام  
في المعى وهو أرجح ، والزمه ابن عصفور اهـ . وقال الفاكهي وابن مضاء بناؤه على الفتح أولى  
للمعنى بين حركته معربا وحركته مبيا ، وقد روى الوجهين قول الشاعر :

إن الشاب الذي عهد واقعه \* فيه ملء ولا تلتب للشيب

( وإذا تكررت لا ) الثانية للحسن مع مفرد نكرة ( نحو لاحول ولا قوة ) : أى لا تحوّل لى  
عن مصصية الله ولا قوة لى على طاعة الله إلا بالله العلي العظيم كما في رواية ، وفي رواية أخرى  
العزير الحكيم بدل العلي العظيم \* وهذه الكلمة لها شأن عظيم ، والاشتغال بها سبب لحظ الخبر  
ودفع الضير ، وقد ورد أنها كثر من كنوز الحجة ( حاز في النكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحتها )  
أى النكرة الأولى ( جازي ) النكرة ( الثانية ثلاثة أوجه : المصحح ) على أعمال الثانية كالأولى  
وتقدّر لكل خبرا ، والكلام حينئذ جلتان كل جملة على حياها ، أو الثانية مطوقة على الأولى عطفت  
مفرد على مفرد ، والكلام حينئذ جملة ، وخبر لا محذور ، والتعدير لاحول ولا قوة موحودان لنا  
إلا بالله ، أو عطفت جملة على جملة : أى لاحول إلا بالله ولا قوة إلا بالله ، خذف من الأول استغناء عنه  
الثاني ( والنصب ) على محل لارائه لتأكيد النصب وعطف ما بعدها على محل اسم لاقبلها ، فإن عمله نصب  
بلا والناء عارض ، أو على لفظه ، وإن كان مبنيا لمشابهة حركته لإعراب بل قال كثير من في القرد  
المبنى على الفتح أنه منصوب لفظا ومجلا غير أنه حذف تنوينه للتخفيف ، وفي عهده الجملة يكون  
الكلام جملة واحدة لأن الثاني مطووف على الأول عطفت مفرد على مفرد ، وهذا الوجه هو أصعب  
الوجوه الخمسة ( والرفع ) على تقدير لازائدة وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها لأن  
محلها رفع بالابتداء ، فهو جملة إن كان المطلق قبل استكمال الخبر ، وجمتان إن كان بعد استكمالها ،  
أو أعمال الثانية عمل ليس أو ما عاها ، فما معها حينئذ يكون متدا ، وعلى الوجهين الأخيرين  
الكلمتان جلتان ( وإن رفعت النكرة الأولى ) بالابتداء وأصلها لا سكرارها ، أو على أصلها



حَازَ فِي النَّسْكَرَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ ، وَالْفَتْحُ ، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمِهِ لَا وَكَمْ تَسْكُرُ لَا وَتَجِبُ فَتَحُ النَّسْكَرَةِ الْأُولَى ، وَجَازَ فِي النَّسْكَرَةِ الثَّانِيَةِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ نَحْوُ لَا حَوْلَ وَقُوَّةٍ وَقُوَّةٌ ، وَإِذَا نُيْتُ اسْمُهُ لَا يَنْتَ مُفْرِدًا وَلَا يَفْعِلُ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْفَتْحِ فَاصِلٌ ، نَحْوُ لَأَرْجُلُ ظَرْفٍ جَالِسٌ جَازَ فِي النَّصْبِ وَالْفَتْحِ

عمل ليس (جاز) لك (في النسكرة الثانية وجهان : الرفع) بأعمال الأولى عمل ليس وتقدير الثانية زائدة وصطف ما بعدها على ما قبلها ، والكلام حينئذ جملة واحدة ، ويجوز أن تقتدر لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس أو ملغاة وما بعدها مبتدأ ، والكلام حينئذ جملتان (والفتح) بأعمال الأولى عمل ليس وأعمال لا الثانية عمل ان ، وتكون جملة لامع اسمها وخبرها عطفا على الجملة فاما بالكلام جملتان ، وعند رفع النسكرة الأولى يتمم النص في النسكرة الثانية لعدم نصب المطفوف عليه انظرا وعمل (وان عطفت على اسم لا ولم تسكر لا) الدافية للجنس مع المطفوف (وجب فتح النسكرة الأولى) لأن الجوز لا هملها ، وهو تكرارها فذا تقي فوجب المصير الى الاصل وهو الناء (وحاز في النسكرة الثانية الرفع) بالعطف على عمل لا الأولى مع اسمها لأن عملها رفع بالابتداء (والنصب) بالعطف على عمل اسم لا ، أو على لفظه على مامر (نحو لا حول) بالناء على الفتح (وقوة) بالرفع عطفا على عمل لامع اسمها (وقوة) بالنصب عطفا على عمل اسم لا ، ويتمتع الفتح على الاصح لعدم تسكر لا . قال ابن عقاب : والأصح ان فتحه لغة ضعيفة ، فان كان المطفوف معرفة نحو لاعلام لك ولا العاص تعين رفع المطفوف لأن لا الدافية لو ماشرت المعرفة لم يجوز فيها الا الرفع هي اذا كانت نامة أولى بأن تكون مرفوعة (وإذا فت اسم لا) المسمى معها على الفتح (بعت مجرد) احتربه عن الثمت المضاف نحو لارجل حسن الوجه فليس فيه الا الاعراب كما سيذكره (ولم يصل بين الثمت والمفعول فاصل) بأن كان متصلا به ، فان فصل بينهما فت آخر نحو لارجل طريقا عاقلا ، فالتفت الاول بجوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية ، والنعت الثاني ليس فيه الا الاعراب (نحو لارجل طريق حالس) هذا مثال لمجمع الشروط ، والطريف من الظرف بالتحريك ، وفي القاموس : والطرف اعما هو في اللسان ، أو هو حسن الوجه والمهيئة ، أو يكون في الوجه واللسان ، أو البراعة وذكاه القلب ، أو الحذف ، أو لا يوصف به الا الفتيان الأزوال والفتيات الزولات لا الشيخ ولا السادة اه (حاز في الثمت) ثلاثة أوجه (الفتح) على تقدير أن الصفة والموصوف ركا تركيب خمسة عشر ، ثم أدخلت لاهلها بعد أن صاروا كلهم واحدا فتقول لارجل طريق جالس بفتح رجل ، وطريق ميمونين ، واعراه لانافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، رجل طريق اسمها منى معها على الفتح ، جالس خبر ، فالتفت وان انفصل عن لا النافية بالاسم المسمى الا أنه متصل بها في المعنى لأن التي في الحقيقة داخل عليه إذ المقصود في مثل لارجل طريق في الطرافة عن الرجل لا في الرجل . قاله البهاسيني (والنصب) على أنه نعت لاسم لا فان عمله نصب فلا الدافية ، ويجوز أن يكون فتا لاسم لا على لفظه وان كان مبدأ لأن حركة نحو لارجل عارضة في هذا الموضع فأشبهت لروضها حركة الاعراب فذلك

وَالرَّغْمُ قُلٌّ قَمَلٌ بَيْنَ الثَّنَتِ وَالْمَنْعَتِ قَامِلٌ، أَوْ كَانَ الثَّنَتُ خَيْرٌ مُنْزَعٍ جَارَ الرَّغْمِ  
وَالثَّنَتُ قَطْعُ نَحْوِ لَا رَجُلٌ جَالِسٌ ظَرِيفٌ وَظَرِيفًا، وَلَا رَجُلٌ طَالِمٌ وَطَالِمٌ حَاضِرٌ،  
وَإِذَا جُمِلَ خَبَرٌ لَا وَجِبَ ذِكْرُهُ سَكَامُنَا، وَكَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : لَا أَحَدٌ  
أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَإِذَا عَلِمَ فَلَا سَكْرَةَ حَذُّهُ نَحْوُ فَلَا قُوَّةَ :

جاء الثنت عليها فتقول لارجل طريها جالس ، وأعرابه لا نافية للجنس ، ورجل اسمها مبنى معها على  
الفتح ، طريها بالنصب متوابعات لجل اسم لا بعد دخول لاطيه ، جالس خبرها ( والرفع ) على أنه  
نعت لجل لامع اسمها لأن معلوما ومع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد فتقول لارجل  
ظريف جالس ، وأعرابه لا نافية للجنس ورجل اسمها مبنى معها على الفتح ، طريف نعت لجل لامع  
اسمها لأن معلوما ومع بالابتداء ، جالس خبرها ، وكانت في الوجوه الثلاثة المذكورة عطف البيان  
والتوكيد اللفظي المتصل ، وكذا البديل إن كان سكرة ، وإن كان معرفة قازم كالنفس المعرفة ( فإن  
فصل بين الثنت والمنعوت ) الذي هو اسم لا ( فاصل ) مابع من التركيب ( أو كان النعت )  
الذي نعت به اسم لا ( غير معد ) بأن كان مصافا أو شيئا به أو كان النعت مفردا ولكن المنعوت  
غير مفرد ( جاز ) في النعت وجهان ( الرفع ) انما على لامع اسمها ( والنصب ) انما على اسم  
لا ولطفه على ماسة ( قط ) : أي دون الفتح فلا يجوز فيه لتعذره لأهم لا يكون ثلاثة أشياء  
ويحاطونها كشيء واحد ( نحو لارجل جالس طريف ) بالرفع ( وطريفا ) بالنصب وهذا مثال  
النعت المفصول ( و ) نحو ( لارجل ) بالساء على الفتح ( طالما ) بالنصب ( وطالع ) بالرفع ( جلا )  
مفعول لطالع ( حاصر ) بالرفع خبر لا ، وهذا مثال للعت بغير المرد ( وإذا جهل حرك ) بأن لم يعلم  
بعد حذفه ( وجب ذكره ) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأنه يلزم على حذفه  
حينئذ عدم الفائدة من الكلام ، والعرب يجمعون على ترك التكلم عما لا فائدة فيه ( كما مثلاً )  
من نحو لأصاحب علم محقوت ولا طالما حلا حاضر ( وكقوله عليه الصلاة والسلام ) فيما رواه  
البخاري رحمه الله ( لا أحد أغير من الله ) وأعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل أن ، أحد اسمها  
مبنى معها على الفتح ، أغير خبرها مرفوع بها علامة رفعهم آخره ، وجلة الخبر والمحروري قوله  
من الله متعلقة بأغير : أي لا أحد من الناس أو من جميع الخلق يعتريه من العبرة عند مشاهدة  
ما ببعضه أغير من الله تعالى عند انتهائك محاربه ، فأغير أصل تعضيل من العبرة ، وهي في اللغة تعير  
يحصل من الحجة والأقضية ، وهو محال على الله لأنه منزّه عن كل تعير وقص وقصن تأويله عند  
المزهرين على أن المراد بالعبرة في حقه تعالى شدة المع والحجاية ، فهو من محار الملامة ، ومعناه قول  
ابن فورك معنى الحديث : لا أحد أكثر زحوا عن العواش من الله تعالى ( وإذا علم )  
خبر لا بأن دلت عليه قربة وأرشد إليه سياق الكلام ( فلا أكثر حده ) حوازا استثناء  
عن ذكره بالمع به ( نحو ) قوله تعالى - ولو ترى إذ ذرعوها - ( فلاموت ) هذا يقوله الله مخبرا عن  
حال الكفار في الآخرة لأن المعنى ، ولو ترى يا محمد إذ ذرعوها عند العث رأيت أمر أعطي ، فلا قوت  
لهم ما : أي لا يعوتوننا ولا يقرون على الفرار من بأسنا ، وأخذوا من مكان قريب ، وهو القصور التي

أَيُّ كَلِمٍ، وَلَا خَيْرَ: أَيُّ عَلَيْنَا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ: أَيُّ لَنَا. وَإِنْ دَخَلَتْ لَاهُيَ مَقَرَّةٌ أَوْ قَصَلَتْ  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمَيْهَا فَاصِلٌ وَجَبَ إِهْمَالُهَا

كانوا بها ، واعرابه لاهية للجس ، وهوت اسمها مبني معها على الفتح ، وحبرها محذوف للعلم به  
تقديره ( أي لم ) ولو ذكر لحاز الابن تيم فاهم يرجعون حذفه عند العلم به ( و ) من أمثلة  
حذف الخبر المعلوم قوله تعالى قالوا ( لا خير ) واعرابه لاهية للجس ، وصبر اسمها ، وخبرها  
محذوف والتقدير ( أي علينا ) وهذا قاله السحرة بعد إيمانهم بحسين به فرعون حين قال لهم  
- لأصلنكم أجمعين - فقالوا له - لا صبر - : أي لا ضرر علينا في ذلك - إنا إلى ربنا -  
أي بعد موتنا بأي وجه كان - مسلمون - : أي راجعون إلى الآخرة فيجزي لنا العسران  
والنعم الأبدى القيم ( ولا حول ولا قوة ) واعرابه لاهية للجس ، وحول اسمها ، ولا قوة كذلك ،  
وحبرها محذوف تقديره ( أي لا ) خلة الحار والمجرور في محل رفع خبر لا الأولى ، ولا الثانية  
مع اسمها معطوفة على الأولى عطفت مفرد على مفرد فتكون لافي حكم الزائدة ، ويجوز أن تكون  
لا الثانية عاملة كالأولى ويقدر لكل منهما خبر فيكون التقدير لاحول لنا : ولا قوة لنا ، ويكون  
عطفت الثانية على الأولى من عطفت جملة على جملة . ثم ما قاله المصنف من كون الخبر المحذوف  
تقديره لنا خير متعين . فقد قال جماعة منهم الحبيصي في لاحول ولا قوة إلا الله لافي كل منهما نافية  
ولا قوة معطوف على لاحول عطفت مفرد على مفرد وخبرها محذوف : أي موجودان أو ناهية : أي  
كائنات بالله ، أو عطفت جملة على جملة : أي لاحول إلا بالله ولا قوة إلا بالله ، خلف من الأول استنفاه  
بالتاني اهـ \* واختلوا في اعراب كلمة لا إله إلا الله . قال أبو حيان أكثر ما يحذف خبر لا مع إلا نحو  
لا إله إلا الله : أي لا إله له ، أو في الوجود ، أو نحو ذلك إلا الله اهـ . وقال غيره إله اسم لا ، وخبرها  
محذوف ، والتقدير لا إله موصود ، أو في الوجود إلا الله ، واسم الله الحليل مرفوع على أنه بدل من  
اسم لا حلا على محله الحيد الذي هو الرفع بالابتداء ، وأمن الضمير العائد إلى اسم المستتر في  
الخبر المحذوف ، وعلى التقديرين هو بدل بعض من كل من قيل بدل الخرقى من الكلى فلا حاجة  
إلى صير فيه للربط ، والأولى كونه بدلا من الضمير المستتر في الخبر المقدّر لأنه الأقرب فالبدال منه  
أولى ، ويجوز رفع اسم الله على أنه خبر للابتداء . قال باطر الجيش : القول بالحبرة في الاسم  
المعظم قد قال به جماعة ويظهر أنه أرجح من القول بالدلية اهـ وما له غير صحيح لما يلزم عليه  
من كون خبر لا معرفة وهي لا تعمل في المعارف بل لا تعمل إلا في السكرات المعية ، واسم الله  
الحليل معرفة موصلة ، وقد أطال الملا أراهم بن حسن الكردي الكلام في اعراب هذه الكلمة  
الشريفة في مؤلف له سماه « اسم الاناء بأعراب كلمة لا إله إلا الله » ومثلها في التركيب والأعراب  
لا يعيش إلا يعيش الآخرة ، لا شأني إلا أنت ، وسكت المصنف عن حذف الاسم ، وقد صرح ابن  
الحاجب وغيره بنحو حذفه تخفيفا إذا دلت عليه قرينة نحو لا عليك : أي لا بأس عليك ، ومثله  
قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين سألوهم عن العزل عن السبا « لا عليكم أن تفعلوا » تقديره  
لا بأس عليكم في أن تفعلوا : أي في فعلكم فلا عليه زائدة ( وإن دخلت لاهي معرفة أو ) على  
نكرة ولكن ( فصل بينها وبين اسمها فاصل وجب ) في الصورتين ( إهمالها ) أماني الأول

وَوَجِبَ رَفْعُ مَابَهَتْهَا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَوَجِبَ تَكْرَارُهَا نَحْوُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو  
وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ

﴿فصل﴾ وَأَمَّا عَنْ «وَأَحْوَاتِهَا» فَإِنَّهَا تَنْخُلُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ فَاعِلِهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

علاقتها لاتصل في المعارف لأنها إنما وصلت على التكررات ، وأماني الثاني فزيادة صفها في العمل  
لما حصل من الفصل بينها وبين اسمها الذي حقها أن تركب معه (ووجب رفع مانعها على أنه  
مبتدأ وخبر) وتوينه حيث قبل التنوين (وجب) أيضا في حالتي التعريف والفصل (تكرارها)  
أي تكرار لا بأن يذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأولى بأن يكرر اللفظ الأول  
بعينه ، أما وجوب التكرير في المعرفة طبعه كالموض كما في التكثير من معنى نفي الآحاد كما في  
التكرير من إعادة التندد ، ووجوبه في النكرة ليسكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل  
أي البار رجل أم امرأة (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو) هذا مثال لتكرارها مع المعرفة  
وأعرابها لا نافية للجنس بطل عملها ، زيد مبتدأ ، وجلة في الدار في محل رفع خبر ، والواو حرف عطف  
ولانافية للجنس بطل عملها ، وعمرو معطوف على الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور الذي هو  
كائن أو مستقر ، وسوق ذلك في رأي الجمهور فصله لا . وقبل مبتدأ حذف خبره ، والكلام على هذا  
جملتان ، وعليه ابن السراج والقارسي ، وقيل معطوف على المبتدأ وأمره الخبر لأنه للأول فقط  
ودخل الثاني في معناه ، والكلام جهة واحدة ، وعليه سيبويه وقوم ، وهذا الخلاف جار فيما يشبه  
المثال المذكور كزبد قائم وأحوك . واعتلّف نحو - واقه ورسوله أحق أن يرضوه - وزيد وعمرو قائم  
هل حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه ، وعليه ابن عمير ، وعليه ابن السراج ، وأخبر  
بين الوجهين ، وعليه القارسي ، وأخبار الأول ، ودخل الثاني في معناه ، وعليه سيبويه وأصحابه ،  
وهذا حيث لا قرينة ، ولا عمل بها نحو زيد وهند فائمة ملحق في هذا المثال لثاني دليل تاء النائيث  
وفي نحو زيد وهند قائم الخبر للأول لأنه مذكر (ولاي البار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها  
مع النكرة ، وأعرابها كإعراب المثال الذي قبله . هذا ، وقد سبق الجواب عما جاء اسمها به معرفة  
كقوله صلى الله عليه وسلم «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده» وكقول أبي سفيان قبل إسلامه : إن  
لنا البري ولا عرى لكم ، وقولهم : لا نصرة لكم ، وقول الشاعر «لا هيتم الملة للطي \* وأنه على  
تقدير مثل مصاف إلى المعرفة : أي ولا مثل كسرى ، ولا مثل عرى ، ولا مثل بصرة ، ولا مثل هيتم الملة  
للطي يحذوها ، وهو اسم لحاد مشهور . وأما ولا سيبا زيد ، فهي بمعنى مثل اسم لا ، وإذا كانت  
مترابطة فهي لاتتعرف بالاضافة الحريد لأن مثل التي بمعناها لاتتعرف بالاضافة لتوعلها في الانهاك  
وبقية الكلام عليها يأتي في الاستثناء ان شاء الله تعالى :

﴿فصل﴾ في الكلام على النوع الثالث من الواضع . وهو أفعال القلوب وما ألحق بها مما يصح  
جعل معنوية بعد حذفه مبتدأ وخبرا (وأما من وأحوالها) العامة عملها (فأما تدخل بسند  
استيفاء) أي أحد (فاعلها على المبتدأ والخبر) إيمان أن النفس الواقعة بينهما ماثلة من العلم  
أوالظن فأنك إذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك من علم ، وأن يكون عن ظن .  
فإذا قلت علم زيدا فأما علم أنه عن علم ، أو ظن زيدا فأما علم أنه عن ظن ، أكدا سائر

فَتَنَصَّبَهَا عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولَانِ لَهَا ، وَهِيَ تَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَهِيَ ظَنَنْتُ ، وَحَسَنْتُ ، وَخَلَيْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَحَلَيْتُ ، وَرَحِمْتُ

أخواتهما ( فتنصبها ) عن وأخواتها ( على أنهما مفعولان لها ) قال هيطل هذه الأفعال كلها اشتركت في أنها موصوعة لحكم الذهن على متعلق شيء على مسافة فذلك اقتضت مفعولين ، وهذا النوع ليس من المرفوعات ، وإنما ذكر تنبها لأقسام النواسخ لحكم للتدا والخبر ( وهي ) أي أفعال هذا الباب ( نوعان ) فقط بإدخال رأى الخلفية كما سيأتي ، وقد أفاد ابن هشام وغيره أن ما يتعدى لاثنين أنواع : الأول ما يتعدى إليهما بنفسه مارة ، ولا يتعدى إليهما مارة أخرى كقص وزاد ، يقال قصت زيدا ديارا ، وزدت زيدا دينارا ، وقصص المال ، وزاد المال . الثاني ما يتعدى إليهما دائما ولكنه يصل إلى المفعول الثاني مارة بنفسه مارة بجر الحركات واستغفر وزوج رسمي ودعا إذا كان بمعنى سعى ، وكل وزون ، يقال أصرت زيدا الخير والخير ، واستمرت الله دنبا ، ومن ذنب ، وزوجت زيدا هندا ، وسيت الولد محمد أو بمحمد ، ودعوت الرجل زيدا وزيدا ، وكانت زيدا طعاما وزيدا طعاما ، ووزنت زيدا درهما وزيدا درهما ، فزيداها هو المفعول الثاني لا الأول وإنما نص العربون على أن المخذوف في قوله تعالى - وإذا كلوهم أو وزوهم - هو المفعول الأول ، وإن أصل التركيب وإذا كلوا الطعام لهم ، ثم توسع بحذف الحار . الثالث ما يتعدى لاثنين وأولهما فاعل في المعنى كاعطى وكسا يقال أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوبا . فالأول فيهما آخذ ولا يس فهو فاعل في المعنى ، وهذا السوع سماعي لا يقاس عليه وأفعاله كثيرة ، وقد جمعها عصام الدين إلى شيئين ، قال وأرجو أن أصطفا في رسالة معرودة . الرابع ما يتعدى لاثنين وهما مبتدأ وخبر في الأصل وهو النوعان المذكوران في كلام المصنف في هذا الباب ( أحدهما ) أي التوحيين ( أفعال القلوب ) سميت بذلك لأن معانيها من العمل والظن ونحوهما قائمة بالقلب ومتعلقة به من حيث أنها صادرة عنه لاعتن الخواص والأعضاء الظاهرة ، وتسمى أفعال الشك واليقين لأن منها ما يهد الشك ومنها ما يبعد اليقين والعلم ، والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين ، بل القلبي ثلاثة أنواع ، ما لا يتعدى نفسه بل بحرف الجر نحو فكر وتفكر ، تقول فكرك زيد في كذا وتفكرت فيه ، وما يتعدى لواحد وهو عرف وفهم وما يتعدى لاثنين وإلى الإشارة بقوله ( وهي ) أربعة عشر فعلا ( طفت ) وهي تميد في العال ربحان الوقوع كالتالي الذي ذكره المصنف ، وقد ترد اليقين نحو - يظنون أنهم ملاقوا بهم - ( وحسنت ) وهي للرجحان غالبا ، وقد تستعمل لليقين كقوله \* حسنت التقي والحدود خير تجارة \* البيت الآتي في كلام المصنف ( وخلصت ) ماضى يخال ، لاماضى يخول بمعنى يتكبر ، وهي للرجحان وقد تستعمل لليقين قليلا كإفاد ابن مالك كقوله :

ما خلتي زلت فيسكن مضمنا \* أشكو اليك حوة الألم

( ورأيت ) والغال استعمالها لليقين ، وقد ترد للرجحان ، وقد اجتمعا في الآية التي مثل بها المصنف ( وعلمت ) وهي لليقين عالما نحو - فاعلم أنه لا إله إلا الله - وقد ترد للرجحان كآية التي مثل بها المصنف ( ورعيت ) تنصح المدين وهي للرجحان فقط ، والأكثر وقوعها على أن بالتخفيف

وَجَعَلْتُ ، وَجَبَرْتُ ، وَعَدَدْتُ ، وَهَبْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَأَلْقَيْتُ ، وَدَرَيْتُ ، وَتَلَمَّ بِمَعْنَى اَعْلَمَ .

وَأَنْ بِالتَّشْدِيدِ وَصَلْتُهُمَا فَيَسْدَانِ مَسَدٌ مَعْمُولِيهَا كَمَا قَالَ سَيُوهِيهِ وَالْجَهْوَرُ . وَقَالَ الْأَخْفَشُ إِنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ مَحْذُوفٌ . قَالَ السَّيْرَانِيُّ : وَالرَّيْعُ قَوْلٌ يَقْتَضِي بِهِ اعْتِقَادُ صَحِّحٍ أَوَّلُهُ يَصْحَحُ لَهُ وَبَعْدُهُ قَوْلٌ غَيْرُهُ الزَّيْعُ قَوْلٌ يَطْلُقُ عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فَيُشَاكُّ فِيهِ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا الْبَاطِلَ وَقَدْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ لِلصَّحِيحِ كَقَوْلِ هِرَقْلَ لِأَبْنَى سَفِيَانٍ : رَحِمْتَ ، وَكَقَوْلِ أَبِي طَالِبٍ فِي مَدْحِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

وَدَعَوْتِي وَزَعِمْتَ أَتُكِّ نَاصِحِي \* وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ نَمِّ أَمِينَا

قَالَ السَّكَنِيُّ وَلَكِنْ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ وَحَدَّثْتَ يَسْتَعْمَلُ حَيْثُ يَكُونُ الْمُسْتَكْمَلُ شَاكَاً هُوَ كَقَوْلِهِ لِمَقَامِ اللَّيْلِ عَلَى صَحَّتِهِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحاً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَهُ (وَجَعَلْتُ) بِمَعْنَى اعْتَقَدْتُ وَطَلَنْتُ ، وَهِيَ تَقْيِيدُ الرَّجْعِيَّةِ فِي الْحَبْرِ كَرَعَمَ (وَجَبَرْتُ) بِنَفْخِ الْهَاءِ أَوَّلُهُ ثُمَّ جِمْ مَفْتُوحَةٌ أَيْضاً ثُمَّ وَأَوَسَا كُنَّةً ، بِمَعْنَى طَلَنْتُ وَاعْتَقَدْتُ (وَعَدَدْتُ) بِمَعْنَى ظَنَنْتُ . فَلَهَا مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ عَلَى مَا دَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ وَإِنْ أَقْبَى الرِّبْعَ وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ . فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى حَسَنَةِ الْمَشْحِ أَصْلُهُ مَالِغَمٌ : أَيْ عِنْدَهُ تَعَمَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَقَطْ (وَهَبْتُ) بِسُكُونِ الْهَاءِ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ وَلَا تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهَا ، وَهِيَ لِلرَّجْعَانِ بِمَعْنَى حَسَبٍ ، وَالْعَالِمُ لَعْنُهَا إِلَى صَرْحِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَوَقُوعُهَا عَلَى أَنْ وَصَلَتْهَا قَلِيلٌ وَلَيْسَ بِلَعْنٍ لِقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : هَبْ أَنْ أَبَاكَ كَلَنْ جَاراً . وَفِي الْمَصْحُوحِ وَهْنِي فَعَلْتُ ذَلِكَ : أَيْ أَحْسَنِي ، وَلَا يُقَالُ هَبْ أَقْبَى لَهُ ، وَيُوجَدُ فَيَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ نَسْخِ هَذَا الْكِتَابِ بِلُطْ وَوَهْبْتُ وَهُوَ غُلَطٌ . فَإِنْ وَهَبْتُ سَتَأْتِي فِي أَعْمَالِ التَّصْيِيرِ (وَوَحَدْتُ) وَهِيَ تَقْيِيدُ فِي الْحَبْرِ الْقَبْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَهَا سَبْقِينَ . وَمَصْدَرُهَا الْوَحْدَانُ كَمَا قَالَ الْأَخْفَشُ ، وَقَالَ السَّيْرَانِيُّ مَصْدَرُهَا الْوُجُودُ . فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْإِصَابَةِ كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّئِيِّ .

وَالظُّلْمُ مَنْ شِيمَ النَّفْسِ فَإِنْ تَجَدَّ \* ذَا عَصَا فَلَعَلَّةٌ لَا يَطْلُمُ

تَعَمَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، أَوْ بِمَعْنَى الِاسْتِمَاءِ لَمْ تَعُدْ نَحْوَ وَحْدٍ رِيدَ مِنَ الْوَجْدِ بِمَعْنَى الْإِسْتِفَاءِ ، أَوْ بِمَعْنَى حُزْنٍ أَوْ حَقْدٍ بِنَفْخِ الْهَاءِ ، وَقَدْ تَكْسَرُ تَعَمَّتْ بِمَعْنَى حَكَّرْتُ عَلَى رِيدٍ وَحَفَّتْ عَلَيْهِ ، وَفِي مَتْنِ النَّارِيِّ مَا نَصَّهُ وَمَادَّةُ وَجَدَ مُتَّحِدَةٌ لِلْمَاضِي وَالْمَصَارِعِ مَحْمَلَةٌ الْمَصَادِرِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى . يُقَالُ فِي الْقَبْصِ مَوْجِدَةٌ ، وَفِي الْمَطْلُوبِ وَحُودَةٌ ، وَفِي الصَّائِغَةِ وَجْدَانًا وَفِي الْحَبِّ وَحْدَانًا بِالْمَتْنِ ، وَفِي الْمَالِ وَجْدَانًا بِالضَّمِّ ، وَفِي الْفَنَى جِدَّةٌ بِكسرِ الْحِيمِ وَتَحْيِيفُ الْهَاءِ الْمَفْتُوحَةِ عَلَى الْأَشْهُرِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَقَالُوا أَيْضاً فِي الْمَكْتُوبِ وَجَادَةٌ ، وَهِيَ مَوْلَادَةٌ لَهُ (وَأَلْقَيْتُ) بِمَعْنَى وَحَدْتُ الَّتِي تَعْدُو إِلَى الْإِثْنَيْنِ : أَيْ تَأْتِي بِمَعْنَى أَسَابَ نَحْوَ صَاعٍ مَا لِي ثُمَّ أَلْقَيْتُهُ فَتَعَدُّ إِلَى وَاحِدٍ (وَدَرَيْتُ) بِمَعْنَى عَلِمْتُ وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ مَعْدَادَةُ الْمَالِ لَوَاحِدٍ . فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هِمزةُ النُّقْلِ تَعَمَّتْ إِلَى وَاحِدٍ بَعَثَهَا وَلِي ثَانٍ بِإِلَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أُدْرِكُكُمْ بِهِ - (وَتَعَلَّمَ) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ وَلَهُ قَالَ الْمُنْصِفُ (بِمَعْنَى اَعْلَمَ) وَفِي التَّهْسِيلِ وَشَرَحَهُ لِلدَّمَائِيْنِ وَتَعَلَّمَ بِمَعْنَى اَعْلَمَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ فَلَا يَسْتَعْمَلُ مِنْهُ غَيْرُ صِيغَةِ الْأَمْرِ ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَعْلَمُ وَالْمَصْحُوحُ أَنَّهَا تَتَصَرَّفُ ، حَكَى ابْنُ السَّكَيْتِ تَعَمَّتْ أَنْ فَلَا مَا حَارِجَ لَهُ وَفِي شَرْحِ التَّنْزِيلِ لِلْعَصَامِيِّ وَهِيَ مُتَصَرِّفَةٌ بِإِخْلَافٍ ، وَالْعَالِمُ فِيهَا وَقُوعُهَا عَلَى

نحو غُلِّفْتُ زَيْدًا قَاتِمًا ، وَحَبِيتُ زَيْدًا عَالِمًا ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : \* حَبِيتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ  
تِجَارَةٍ \* وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَتَرَاهُ قَرِيبًا ،

أَنْ وَصَلَهَا اهـ وقوله بلاخلاف مرهود . قان الخلاف فيها مشهور \* ثم شرع المصنف في ذكر  
مثل الأفعال التي ذكرها مقدمًا للأول ، فالأول على الترتيب الذي ذكره فقال ( نحو غُلِّفْتُ زَيْدًا  
قَاتِمًا ) وأعرابه طُنْتُ فعل وقاعل ظَنَ فعل ماضٍ تنصب مفعولين والثاء ضمير متصل في محل رفع  
فاعل ، زَيْدًا مفعول لطُنْتُ ، وقَاتِمًا مفعول ثانٍ ( وحسبت زَيْدًا عَالِمًا ) وأعرابه حسبت مصل  
وقاعل حسب فعل ماضٍ من أخوات ظَنَ تنصب مفعولين ، والثاء فاعل ، زَيْدًا مفعولها الأول وعَالِمًا  
مفعولها الثاني ( وقول الشاعر :

حسبت التقى والجود خير تجارة ) \* رابعا اذا مال المرء أصبح ناقلا

قاله لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من قصيدة من الطويل \* اللمة حسبت بمعنى تيقنت لا بمعنى  
صرت ذا حسب ، والتقى مصدر اتقى اذا احتب الواهى وامتل الأواصر ، والجود الكرم ، والتجارة  
تقليب المال لغرض الربح ، والمراد بها هنا المكتسب وخبر عنها التفضيل فلذا استوى فيه المذكور  
والمؤنث والأفراد وصداءه ، والرباع يفتح الأراء ، والربح بكسر هـ واحد . وفي القاموس ربح في تجارته  
كلم استنبه ، والربح بالكسر والتحريك وكسحاب اسم ماربحة اهـ والمرء مثلث الميم الإنسان  
أو الرجل ولا يجمع من لفظه ، وسمع مرون . قاله في القاموس ، والنقل من نقل كمرح فهو قليل  
ونقل اشند مره ، وقد أهله المرض والوم واللؤم فهو مستقل . قاله في القاموس ، وفي العيني ناقلا  
أراد ميتا لأن الأبدان تحف بالأرواح . فلذا مات الإنسان يصير ناقلا كالجناد \* الأعراب حسبت  
فعل وقاعل ، حسب فعل ماضٍ بمعنى تيقنت من أخوات ظَنَ تنصب مفعولين ، والثاء ضمير متصل في  
محل رفع فاعل ، التقى مفعولها الأول ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف مع  
من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والجود مضاف على التقى ، وضمير مفعول ثانٍ ، وهو مضاف  
وتجارة مضاف إليه ، رابعا تميز كما قاله الأهرى . وقال العيني رابعا تميز : أى من حيث الربح  
والفائدة ، اذا طرف لما استقبل من الزمان ، ومازائدة ، المرء مبتدأ ، أصبح فعل ماضٍ ناقص واسمها  
مستتر فيها جواز تقديره هو ، ناقلا خبرها وعلامة نصبه فتح آخرة ، وجهلة أصبح معها اسمها وخبرها  
في محل رفع خبر المبتدأ . والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة ربعا اذا أصبح المرء ميتا . والشاهد  
في حسبت حيث جاءت عاملة عمل ظَنَ تنصب مفعولين ( وخلصت عمرا شاحصا ) وأعرابه خلصت  
فعل وقاعل ، حال فعل ماضٍ من أخوات ظَنَ ، والثاء فاعل ، وعمرا مفعولها الأول ، وشاحصا بمعنى مسافرا  
مفعول ثانٍ ( وقوله تعالى : لهم يرويه بعيدا ونراه قريبا ) وأعرابه إن خوف تأكيد ونصب  
نصب الاسم وترفع الخبر ، والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها يرون فعل مضارع مرهود  
وعلامة رفعه ثبوت النون متصرف من رأى بمعنى ظَنَ تنصب مفعولين ، والواو فاعل والهاء ضمير  
متصل في محل نصب مفعول أول ، وبعيدا مفعول ثانٍ ، وروى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة  
على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف متصرف من رأى بمعنى  
تيقن من أخوات ظَنَ تنصب مفعولين ، وواو تقديره محن ، والهاء ضمير متصل في

وَقَوْلُهُ تَمَالَى فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ، وَنَحْوُ زَعَمْتُ زَيْدًا صَدِيقًا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

زَعَمْتِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ      إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدْبُ دَبِيحًا

وَقَوْلُهُ تَمَالَى : وَجَعَلُوا لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِمَانًا

محل نصب مفعولها الأول ، قريباً معمول ثان ( وقوله تعالى : فان علمتموهن مؤمنات ) واعرابه الفاء باعتبار ما قبلها إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، علم فعل ماض في محل جزم فعل الشرط من أحوال من تنصب مفعولين ، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والميم والواو علامة الجمع ، والهاء ضمير متصل في محل نصب معمول أول ، والنون علامة جمع الاناث ، مؤمنات معمول ثان وعلامة نصبه الكسرة نية عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم ( ونحو زعمت زيدا صديقا ) واعرابه زعمت فعل وفاعل ، زعم فعل ماض من أحوال من ، والتاء فاعل زيدا معمولها الأول ، وصديقا مفعولها الثاني ( وقول الشاعر :

زَعَمْتِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ \* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدْبُ دَبِيحًا )

قاله أبوأية الحنفي ، واسمه أوس ، وهو من قصيدة من الحفيف \* اللمة زعمتني من الزعم ، وهو القول بان الشيء على صفة قولاً غير مستدالي وثوق ، والشيخ من اسفانته السخ ، أو من حسين الميا وأبو عمره . قاله القاموس ، ودب يدب دباباً ديباً مثق على هيئة . قاله القاموس ، وقوله يدب بكسر الهمزة كالصبي بذلك ابن علان في شرح الرامس \* الاعراب زعم فعل ماض من أحوال من تنصب مفعولين ، والتاء علامة التأنيث ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب معمول أول ، شيخا معمول ثان ، الواو حرف عطف ، لست فعل وفاعل ، ليس فعل ماض ناقص رفع الاسم وتنصب المجر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، بشيخ جار ومجرور خبر ليس في محل نصب وهو مجرور بحرف الجر الزائد ، حركة النصب فيه مقفلة ، والمناع من طهوه حركه المناسه لحرف الجر الزائد ، إن حرف توكيد ونصب وما كافة ، ويصح أن تقول إنما أداة محصر ، الشيخ مبتدأ ، من اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر ، يدب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جواراً تقديره هو ديباً معمول مطلق وعلامة نصبه فتح آخره ، والمعنى طاهر . والشاهد في قوله زعمتني حيث جاء بمعنى الظن وإنما نصب مفعولين ( وقوله تعالى - وجعلوا للملائكة الذين هم عباد الرحمن إيماناً - ) واعرابه الواو حرف عطف ، جعلوا فعل وفاعل ، جعل فعل ماض بمعنى اعتقد تعمل عمل من تنصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل الملائكة معمولها الأول ، وإمّا معمولها الثاني ، والذين اسم موصول في محل نصب نعت ، للملائكة ، وهم ضمير متصل في محل رفع مبتدأ ، عند طرف مكان معمول فيه وهو مضاف والرحمن مضاف اليه ، والطرف شبه جهة في محل رفع خبر ، وجهة المبتدأ والخبر صلة الموصول لا عمل لها من الاعراب ، والعائد هم :

[ نفيه ] تخيل المصنف بالآلة المذكورة لحل بمعنى اعتقد نفع فيه ابن هشام في التندور ووقع في الكشف أن جعل في الآية بمعنى صبر واعتصره أبوحيان فقال : انه غير صحيح لأنهم لم يصبر وهم إيماناً ، وإنما ذكر بعض الحواريين اسمها هنا بمعنى سمى . وأجاب عنه الشنقي انه ليس المراد



وَقَوْلِ الشَّاعِرِ

قَدْ كُنْتُ أَحْجُوا أَنَا تَعْمَرُوا أَنَا نَقَّةٌ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِثْلَاتُ

وَقَوْلِ الْآخَرِ :

فَلَا تَعْدُ لِلْوَلَّى شَرِيكَكَ فِي الْفَيْي وَلَكِنَّمَا لِلْوَلَّى شَرِيكَكَ فِي الْقَدَمِ

التصير بالفعل من المراد التصير بالقول . قال وقد نُسب الزمخشري على ذلك ( وقول الشاعر :

قَدِ كُنْتُ أَحْجُوا أَعْمَرُوا أَحَاقَةً \* حَتَّى أَلَمْتُ بِأَيُّومًا مِثْلَاتُ )

قاله تميم بن أرفق . وقيل أبو سبيل الأعرابي ، وهو من النسيب \* اللغة حجت فلا بمعنى طنته  
والنقطة للمؤمن - وألم في الشيء لم إلما إذا نزل ، والملمات البوارل جمع لملة \* الأعراب قد  
حرف تحقيق ، كست فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، أحجو  
فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه صمة مقصورة على الواو مع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل  
مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر وجوبا تقديره أما ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب خبر  
كان ، أما مفعول أول وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف  
وعمر ومضاف إليه أنا مفعول ثان ، وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من  
الأسماء الستة ، وقمة مضاف إليه ولا يصح أن ينون أنا على أنه مفعول ثان وعلامة نصبه فتح  
آخره ، وقمة نعت به بمعنى موثوق به أو ذاقته لأن المصدر لا ينعت به إلا بالاسماع نحو هذا الرجل عدل  
أورما ، حتى حرف غاية بمعنى إلى ، ألم فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، بنا جار ومجرور في محل  
نصب على المعوالة متعلق بأنم ، ويوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، لمات فاعل ألمت  
وعلامة رفعه ضم آخره . والمعنى كست أظن أنا عمرو أنا موثوقا به أرجع إليه عند احتياجي إليه  
إلى أن زلت في التوازن المظلم فلم يكن كالمظنة ، والشاهد في أحجوا حيث جاء بمعنى أظن ولذلك  
نصب مفعولين ، ولم يذكر أحد من النحاة أن حجوا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك :

( وقول الآخر :

فَلَا تَعْدُ لِلْوَلَّى شَرِيكَكَ فِي الْفَيْي \* وَلَكِنَّمَا لِلْوَلَّى شَرِيكَكَ فِي الْقَدَمِ )

وله العباس بن بشير الأسدي رضى الله عنهما ، وهو من قصيدة من الطويل \* اللغة المولى  
ها بمعنى صاحب الخليفة ، والهي بالكسر والقصر في المال ، ولما بالكسر والمدة فهو الصوت  
المطرب ، وبالفتح والقصر المع ، والمدم يسم العين وسكون الدال الفقر . الأعراب الماء عاطفة  
لاهاية ، تمتد فعل مضارع محذوف ملاهاية وعلامة جرّه سكون آخره وحركه بالكسرة لانقائه  
الساكين ، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت متصرف من عدة من أخوات طن نصب مفعولين  
المولى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقصورة على الألف مع من ظهورها التعليل  
لأنه اسم مقصور ، شريك مفعول ثان وعلامة نصبه فتحة مقصورة على الألف مع من ظهورها التعليل لأنه اسم  
إليه ، في الفى جار ومجرور وعلامة جرّه كسرة مقصورة على الألف مع من ظهورها التعليل لأنه اسم  
مقصور متعلق بشريك لأنه فعليل بمعنى مشارك اسم فاعل ، ولكما الواو حرف عطف ، لكن حرف

وَقَوْلُهُ قُلْتُ أُجْرِي أَبَا مَالِكٍ وَلَا أَهْبِي أَنْزَأَ هَالِكًا  
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى : تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّهُمْ أَقْبُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ، وَدَرَيْتُ  
 زَيْدًا قَاتِمًا ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :  
 دَرَيْتُ الْوَقْءَ الصَّهْدَ بِأَعْرُو فَاغْتَبَطُ فَإِنَّ أَهْبِيًا مَالًا بِالْوَقْءِ سَجِيدُ

استدراك ونصب ، وما كافي ، المولى مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
 التعذر لأنه اسم مقصور ، شريك خبر ، والكاف في محل جر - بالإضافة ، وفي الصدم متعلق بشريك  
 والمعنى فلا تظن صاحبك وحليفك شريك في المال ولكنه شريك في الفقر والحاجة . والشاهد في  
 تعدد حيث جاء بمعنى الظن لذلك نصب للمفعولين ( وقوله :

قلت أجرني أبا مالك \* ولا هبني أصرا هالكا )

قاله ابن الهمام السالبي ، وهو من المتقارب ، ويرى بدل قوله أبا مالك بلفظ أبا مالك \* اللفظ أجرني  
 بفتح الهمزة وكسر الجيم من أجاره إذا أنهه والهالك الميت \* الأعراب الفاء حرف عطف ، قلت  
 فعل وفاعل ، أجر فعل أمر ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، أبا منادى مضاف  
 حذف منه حرف النداء تقديره يا أبا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه  
 من الأسماء الستة وهو مضاف ، ومالك مضاف إليه ، والا الواو حرف عطف إن حرف شرط لازم ، وفعل  
 الشرط محذوف لأن أصله وإن لاتعمل فأدغمت ان في لا النافية وحذف فعل الشرط ، والهاء رابطة  
 لحواب الشرط ، هب فعل أمر مبني على السكون من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والنون للوقاية  
 والياء ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول ، أصرا مفعول ثان ، هالكا نعت له . والمعنى قلت  
 يا أبا مالك أجرني وأهتني وإن لم تعرفني فظنتني من الهالكين . والشاهد في هب حيث جاء بمعنى  
 ظن ولذلك نصب لمفعولين ( وقوله تعالى - تجدوه عند الله هو خيرا ) وأعرابه تجدوه جواب  
 الشرط المنتقم في قوله تعالى - وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه - وهو مجزوم وعلامة حزمه  
 حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعه ضمير متصل في محل رفع فاعل ، عدد طرف مكان  
 مفعول فيه متعلق بتجدوه وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه ، هو ضمير فصل لا عمل له من  
 الأعراب خيرا مفعول ثان ( وقوله تعالى - إنهم أقبوا آباءهم ضالين ) وأعرابه أن حرف توكيد  
 ونصب ، والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها ، أقبوا فعل وفاعل ، أني فعل ماضٍ ينصب مفعولين  
 والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ، آباء مفعول أول ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر -  
 بالإضافة ، واليم علامة الجمع ، ضالين مفعول ثان ، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم ( ودريت )  
 بفتح النون مبني للفاعل ( زيدا قاتما ) وأعرابه دري فعل ماضٍ بمعنى علم من أخوات ظن ، والياء  
 فاعل ، وزيدا مفعول أول ، وقاتما مفعول ثان ( وقول الشاعر :

دريت إلى العهد ياعروفا غتبط \* فإن اعتباطا بالوفا حيد )

هو من الطويل . اللفظ دريت متى للجهول من دري إذا علم ، وله استمالة أن أحدهما بالياء نحو  
 - ولا أدراك به - ويتعدى إلى الضمير بالهمزة ، وأعرها أن يتعدى اليائين بنفسه كإني أليت قاله

## وقول الشاعر .

تَظَنُّ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا      فَبَالِغٍ يُلْطَفُ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ  
وَإِذَا كَانَ ظَنٌّ يَمْتَنِي أَنَّهُمْ ،      وَرَأَى يَمْتَنِي أَبْصَرَ ، وَعِلْمٌ يَمْتَنِي عَرَفَ كَمْ تَتَعَدُّ إِلَّا إِلَى  
مَفْعُولٍ وَاحِدٍ

العيني ، والوحي بمعنى الوافي ، يقال وفي ملان بالعهد فواف صد غدر ، والعهد الميثاق ، وعرو مرسم عروة ، واغتبط أمر من الاغتباط ، والغبطة هو أن ينجى مثل حال الغبوط ، من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد ، وحيد بمعنى محمود . الأعراب دريت فعل وثائب الفاعل ، درى فعل ماض مغير الصيغة من أخوات ظن تنصب معمولين والثاء ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل وهي المفعول الأول للمعنى ، والوحي مفعولها الثاني : وهو صفة مشبهة لفعل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب للمفعول ، والعهد بالرفع فاعل ، ويحور نسه على التشبيه بالمفعول به ، وجوزء بالاضافة وفاعل الصفة المشبهة حينئذ ضمير مستتر جوازا تقديره هو . قال العيني وأرجحها النصب وأضعفها الرفع اهـ . والمراد بالرجحان والضعف من جهة المعنى كما يفيد كلامهم ، في باب الصفة المشبهة ، ياءرو ويأجرف ينداء عرو منادى مرسم مسمى على الصم على لغة من لا ينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر والهاء فصيحة ويقال فيها داخلة في جواب شرط مقتر إذا لتقدير إذا دريت الوحي العهد فاعتبط ، فان الهاء حرف تحليل أو حرف توكيد ونصب ، اغتباطا سميها ، بالوفاء جار ومجرور ونعت لاغتنباطا متعلق بواجب الخلق تقديره كانوا ، جيد خبران . وقال العيني بالوفاء متعلق بالخبر أعني جيد : أي بوفاء العهد . والمعنى ياءرو قد علمت حال من يني بالعهد فتعزفت أنت مثل ذلك لأن العبطة يمثل ذلك محمود ، والشاهد في قوله درى حيث جاءت بمعنى علم ولذلك نصبت معمولين ( وقول الشاعر :

تَظَنُّ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا \* فَبَالِغٍ يُلْطَفُ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ )

قاله زباد بن يسار ، وهو من الطويل \* اللفظة ظن أمر بمعنى اطم ، والشفاء بكسر الشين المججمة والمذكور الباء من السقم والقهر العلة ، والعَدُوُّ ضد الصديق ، والظف مد الغنم ، والتحيل كالاتحيل الخلق وجودة النظر والمكر الخديعة \* الأعراب ظن فعل أمر منى على السكون يعمل عمل ظن ينصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، شفاء مفعول أول وعلامة نصبه فتح آخره قهر معمول ثان ، وهو مضاف وعدو مصاف إليه ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وقوله فبالغ الفاء حرف عطف على ظن بالغ فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وما بعدها ظاهر . والمعنى اطم شفاء النفس قهر العدو ، وذلك بان تنازع في خديعته والاحتياط في دفعه بالمكن ، والشاهد في ظن بمعنى اطم حيث نصب معمولين ( وإذا كان ظن بمعنى انهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف ) وحجا بمعنى قصد ، ووجد بمعنى حزن أو حقد ، وزعم بمعنى كفل أو بمعنى قال ، ونأتى هذه الأعمال وبقية أعمال الباب لمعان أسخر غريبة ، وحينئذ ( لم تتعد الاالى مفعول واحد ) لأن نصبتها الى مفعولين ، انما كان مانظرا لاقتضاها للحز من المبتدأ والخبر فاذا كانت قنوضعت لمعنى آخر لاقتضى الأمر واحد وجب أن لا تتعدى الاالى واحد لأن التمدى أمر معنوى فتعد

نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا يَمْنَعُ أَتَمَّتُهُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا يَمْنَعُ أَبْصَرْتُهُ ، وَعَلِمْتُ لِلْسَّلَةِ يَمْنَعُ  
عَرَفْتُهَا • النوع الثاني أفعال التصيير نحو جَلَّ

منطقه وإفراده إنما هو بحسب المعنى ( نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ) لأن الاتهام لا يقتضى الاتهما  
واحدا ، ومعنى الاتهام أن تجعل شخصا موضع الظن السيئ تقول ظننت زيدا : أى ظننت به أنه  
فعل سيئا وكذا اتهمته قاله الصامى ، ومن عجز عن معنى اتهم قوله تعالى - وما هو على العيب بظنين -  
بالظاهر المشالة في قراءة الأكثر : أى عجزهم ، وقرأها نافع بظنين بالصاد الساقطة : أى عجزيل ( ورأيت  
زيدا بمعنى أبصرته ) وذلك لأن الأبصار ، إنما يقتضى واحدا ، واختلعا في رأى الخفية فأخفها  
الأكثر من رأى العلنية في التعدي لاثنتين من جهة أن كلا منهما إدراك بالباطن كقول الشاعر :

أراهم رفعتى حتى إذا ما نجاني الليل وانحزول انحزلا

فهم مفعول أول ورفعتى بضم الراء وكسرهما مفعول ثان ، ومصدرها الرؤيا ، ولا تختص الرؤيا بمصدر  
الخطية بل تقع مصدرا للصبرية كقوله تعالى - وما جعلنا الرؤيا التى أرىناك الا فتنة للناس -  
قال ابن عباس هى رؤيا عين والأكثر فى مصدر البصرية الرؤية ( وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها )  
ومنه قوله تعالى - والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا - : أى لاتعرفون شيئا  
ودلك لأن لفظ المعرفة وضع للتحقق بالشيء نفسه بمعنى قولك علمت زيدا عرفت فى نفسه ومعنى علمت  
زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة قاله ابن الحاجب فى شرح المفصل ، وحالته الرضى قال  
لايتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم ، فان معنى علمت أن زيدا قائم وعرفت  
أن زيدا قائم واحد الا أن عرف لا تنصب جزأى الاسمية كما تنصبها علم ، لالفرق معنى بل هو  
موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بجمك لفظي دون الآخر . قال  
الصامى قال بعضهم ، وهذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان ، وهو قول بعض أهل الأصول  
والميزان ، ولصمهم قول آخر ، وهو أن العلم يتعلق بالكيكيات ، والمركبات والمعرفة تتعلق بالحرثيات  
والبساطة . قال فى شرح المطالع : ومن هنا تسمع التحويين يقولون علم تعدى الى مفعولين وعرف  
تتعدى الى واحد فتأمل اه .

( النوع الثاني ) من الأفعال الناصبة للبتدا والخبر على أهمها مفعولان لها ( أعمال التصيير )  
سميت بذلك لئلا تلتصق على تحويل الشيء من حالة الى حالة أخرى ، وى كون مفعولى هذه الأفعال  
مبتدأ وخبرا فى الأصل كما يفيد كلام ابن مالك ، وابن هشام والرضى ، وغيرهم بحث لأن مفعولها  
متغيران مهموما وخارجا ، فلا يصح ادعاء كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحاد المتسا والخبر فى  
الخارج وان أحاطا بالمفهوم ويتبين ذلك أنك تقول صيرت الفنى فقيرا والمعدم موجودا وصدق  
الأول على الثاني فى الثلاثين متبع ، وأجاب بعض المحققين عن هذا بأنه لا راعى ان الأفعال الناصبة  
من دواخل المبتدا والخبر ، ولا زواج فى جهة قولهم صير الفنى فقيرا والمعدم موجودا مع جريان ماد كـ  
فيه فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك فتأمل ( نحو جعل ) رمة قوله تعالى - ويجعلون  
لله ما يكرهون - وقوله تعالى - وجعل منهم القردة والخنازير - الخبر رمة مفعول ثان ، ومأهده  
مفعول أول ، وقس به ما أشبهه ، وأما لم يقدر الخبر مفعولا أول لأن المفعول الأول فى عمل المتندا

وَرَدَّ ، وَاتَّخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَجَعَلْنَاهُ هَبْكَ مَشْتُورًا ، وَقَالَ تَعَالَى : يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْمَانِكُمْ كُفَّارًا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ، وَنَحْوُ صَيَّرْتَ الطَّيْنَ خَرْقًا ، وَقَالُوا :-

والمفعول الثاني في محل الخبر ، والمبتدأ لا يكون جارا ومجرورا (وردة) كقول الشاعر :

فرد شعورهن السود ايضا \* ورد وجوههن البيض سودا

(واتخذ) ويقال فيه اتخذ نحو اتخذت عليه أجرا ، وفي قراءة لا تخت (وصير) ومثلا أصار وهما متغولان من صار إحدى أخوات كان قتل الأول بالتصغير والثاني بالهزة كقول الشاعر :

ولعبت طير بهيم أباييسل \* صيروا مثل كصف مأكول

(وهب) غير متصرف فلا يستعمل الابصيغة الماضي كالمثال الآتي ، وأتبان المصنف نحو في أولها للإشارة إلى عدم التحصاها بما ذكر فقد عذب بعضهم منها ترك نحو قوله تعالى - وتركهم في طلبات لا يبصرون - قال في المعنى ان فسر ترك بصير فالطرف مفعول (٧) ولا يبصرون مفعول ثان ، تكرر كإتيار الخبر والطرف مفعول ثان ، والجملة بعده حال اه . وقال ابن عطاء زاد بعضهم في أفعال التصيير ضرب مع المثل نحو ضربت هذا الكلام مثلا ، وفي نحو ضربت العسة حاتما والطين خرقا وبعضهم خلق ، وحزم به السبوطي في شرح القافية نحو - وخلق الأسان صيفا - وفي الأرنشاف لأعلم نحو يا ذهب إلى أن خلق تسمى إلى اثنين فلا يكون من هذا الباب . قال جمع متأخرون ، وقد يصمن المتدري لواحد معنى صير وتجعل من أفعاله ، فتقول حررت وسط الدار بئرا وبيت الدار مسجدا ، وقطعت الثوب قميصا وصنعتة عباءة : أي صيرت في كلهما . قال ابن عطاء وهو قوي ، وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى ، إلى أمثلة ما ذكره من أفعال التصيير على الترتيب بقوله (قال الله تعالى - خلقتهم هاء مشورا -) وأعرابه الفاء باعتبار ما قبلها جعل فعل ماض من أفعال التصيير تصب مفعولين ، وأصير متصل في محل رفع فاعل ، وإلهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ، هاء مفعول ثان ، مشورا فاعل (وقال تعالى - يردونكم من بعد إيمانكم كفارًا -) وأعرابه يردون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل متصرف من ردة من أفعال التصيير تصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ، وللم علامة الجمع ، وكفارًا مفعولها الثاني ، وجملة من بعد إيمانكم في محل نصب على الحال من الواو في يردون متعلق بواجب الحذف (وقال الله تعالى - واتخذ الله إبراهيم خليلا) وأعرابه الواو حرف عطف ، اتخذ فعل ماض من أفعال التصيير تصب مفعولين الله فاعل ، إبراهيم مفعول أول ، خليلا مفعول ثان ، (ونحو صيرت الطين خرقا) وأعرابه طاهر ، وفي القاموس . الحرف محركة الجرار وكل ما عمل به من طين وشوى بالدار حتى يكون خرقا (وقالوا) : أي

(٧) هكذا بالأصل ، ولعل الكلام فيه حذف تقديره ان فسر ترك بصير ففعله الأول الصير والطرف يسمى الخبر والمجرور مفعوله الثاني : الخ ، والواو في قوله بعد والطرف بمعنى أول يكون وجها ثانيا في الأعراب اه مصححه

وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، وَاعْلَمْ أَنَّ لِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ . الْأَوَّلُ : الْإِحْمَالُ وَهُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي الْجَمِيعِ . الثَّانِي : الْإِلْفَاءُ وَهُوَ إِسْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَتَحَلُّلًا لِيُغْفَرَ الْعَامِلُ بِتَوْسِطِهِ نَحْوُ زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَاتِمٌ ، وَزَيْدٌ قَاتِمٌ ظَنَنْتُ ، وَهُوَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ،

فِي الْعَمَاءِ ( وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ) : أَيُ صَبَرْتُ فِدَاكَ أَقِيلَكَ السُّوءَ بِنَفْسِي . وَفِي الْقَامُوسِ فِدَاءُ يَغْفِرُ فِدَاءً وَفِدَاً وَيُغْفِرُ ، وَالْفِدَاءُ كَكِسَاءٍ وَكُلٌّ وَالْيَاءُ هاءٌ . فَأَفَادَ كَلَامُهُ أَنَّ قَوْلَهُ فِدَاكَ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ : [ تَلْبِيهِ ] بِبَعْضِ أَعْمَالِ التَّصْيِيرِ قَدْ تَأْتَى لِمَا نَ أُخَرُ غَيْرَ التَّصْيِيرِ كَاتِفِذٍ بِمَعْنَى خَلَقٍ أَوْ مَنَعَ قَتْلِهِ مَفْعُولًا وَاحِدًا فَقَطْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا - وَقِيلَ إِنَّهَا فِي آيَةِ بِمَعْنَى صَبَرُوا وَانْ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفٌ : أَيُ اتَّخَذَ اللَّهُ بَعْضَ الْمَوْجُودَاتِ وَلَدًا ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا ( وَاعْلَمْ أَنَّ لِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ ) تَخْتَصُّ بِهَا ثَلَاثَةُ الْمَذْكُورَةِ ، وَالرَّابِعُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَةِ الْمُنْصَرِفَةِ وَرَأْيِ الْحَلِيَّةِ وَالْبَصْرِيَّةِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَصِلَيْنِ مُتَعَدِّيْنِ : أَيُ أَنْ يَكُونَ مَرَجِعُ الضَّمِيرَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا مِثْلَ عِلْمَتِي مُنْطَلَقًا وَعِلْمَتِكَ مُنْطَلَقًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى - إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ كَافٍ - أَيُ أَنْ رَأَى نَفْسَهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - إِنِّي أَرَأَيْتُ أُعْصِرَ جُرَآءًا ، إِنِّي أَرَأَيْتُ أَهْلَ هَوَاقِفٍ رَأْسِي خَبْرًا - وَقَوْلُهُ تَعَالَى - رَأَيْتُمُ لِيَ سَاجِدِينَ - وَقَوْلُهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « لَقَدْ رَأَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِمَائَنَا مِنْ طَعَامِ الْإِسْوَادِ » قَالَ الرَّحْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ وَاجْتَرَأَ الْعَرَبُ عِلْمَتِي وَفَقَدْتُ عَمْرِي أَعْمَالُ هَذَا الْبَابِ لَأَنَّهُمَا ضِدٌّ وَجَدْتُ حَمَلْتُ عَلَى صَدِّهَا وَلَا بَعْدَ فِي حُلِّ النَّثْقِ عَلَى ضِدِّهِ وَذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَدَتْنِي \* كَمَا يَنْسِمُ الْمَحْسُونُ حِينَ يَبْسَعُ  
وَقَوْلِ الْآخَرِ : حَذَا حَدَرًا يَجَارَتْنِي فَأَنِي \* رَأَيْتُ جِرَانَ الْعُودِ قَدْ كَادَ يَصْلَحُ  
لَقَدْ كَانَ لِي مِنْ ضَرَّتَيْنِ عِدْمَتِي \* وَعَمَّا أَلَاقِي مِنْهُمَا مَسْتَرْجِحُ

بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ فَلَا يُقَالُ ضَرَبْتَنِي بَلْ يَصْدَلُ فِيهَا إِلَى لَفْظِ نَفْسٍ مُضَافٍ إِلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ فَتَقُولُ صَرَمْتُ نَفْسِي وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ عِلْمَ الشَّخْصِ نَفْسَهُ أَكْثَرُ فِصَالٍ فِيهَا ذَلِكَ بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَتَلْقَى فَعْلَ الْمَاعِلِ فِيهَا بِغَيْرِهِ إِذْ قُلْ مَا يَضْرِبُ الشَّخْصَ نَفْسَهُ ( الْأَوَّلُ الْأَعْمَالُ ) وَهُوَ نَصْبُهَا لِلْجُزْأَيْنِ ( وَهُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي الْجَمِيعِ ) : أَيُ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ الْجَامِدِ مِنْهَا وَالتَّصْرِيفِ الْقَلْبِيِّ وَالتَّصْيِيرِ ، وَيَخْتَصُّ الْحُكْمَانِ الْآتِيَانِ كَالْحُكْمِ الَّذِي زِدْتَهُ بِالْقَلْبِيِّ الْمُتَصْرِفِ ، وَقَدْ يَعْصِرُ الْحُكْمُ الْآخِيرُ أَعْنَى الْعَلِيقِ لِكُلِّ هَمَلٍ يَدُلُّ عَلَى الشَّكِّ أَوْ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْعِلْمِ وَإِنْ كَانَ قَاصِرًا كَمَا سَأَتْنِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( الثَّانِي الْإِلْفَاءُ ، وَهُوَ إِسْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَحَلًّا ) فَيَقِي مَدْخُولًا عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِهِ وَتَقِي هِيَ عَلَى مَعْنَاهَا فِي إِفَادَةِ الظَّنِّ أَوِ الْعِلْمِ ، وَذَلِكَ ( لِيُضْفَى الْعَامِلُ ) الْقَلْبِيُّ الْمُتَصْرِفُ عَنِ الْعَمَلِ ( بِتَوْسِطِهِ ) بَيْنَ الْمُسْتَدِّ وَالْخَبَرِ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُمَا ( نَحْوُ زَيْدٌ ظَنَنْتُ ) هَذَا مِثَالُ تَوْسِطِهِ وَإِعْرَابُهُ زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ ، وَفَاتِمَةُ خَبَرُهُ وَظَنَنْتُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ( وَزَيْدٌ قَاتِمٌ ظَنَنْتُ ) هَذَا مِثَالُ تَأَخُّرِهِ وَإِعْرَابُهُ زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ ، وَفَاتِمَةُ خَبَرُهُ ، وَظَنَنْتُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَالْفِعْلُ الْمُلْتَمِزُ وَقَاعِلُهُ حِينَئِذٍ بِتَمَرَّةِ الْطَرَفِ إِذْ مَعَهُ زَيْدٌ قَاتِمٌ وَطِيٌّ وَلَا عَمَلٌ لِلْمُلْتَمِزِ أَصْلًا قَالَهُ ابْنُ عِمَّادٍ ( وَهُوَ ) : أَيُ الْإِلْفَاءُ ( جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ) لِأَنَّ سَمَهُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ وَلَا يَمْتَنِعُ لِأَنَّهُ أَمْرٌ اخْتِيَارِي رَاجِعٌ إِلَى الْمُسْكَمِ وَحَلٌّ أَوْ حِيَانٌ

وَالْفَاءُ لِلتَّأَخُّرِ أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِهِ ، وَلِلتَّوَسُّطِ بِالْعَكْسِ ، وَلَا يَجُوزُ الْفَاءُ الْعَامِلُ لِلتَّقَدُّمِ نَحْوُ  
ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ . الثَّالِثُ : التَّثْقِيلُ وَهُوَ إِطْلَاقُ التَّمْلِيقِ تَقْلَافًا لَا تَحْلَافًا

لجواز الالفاء شرطين الأول أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو زيد ظننت قائم وزيد قائم  
ظننت فانه حينئذ لا يجوز الالفاء ولا يجوز الاعمال . الثاني أن لا يبنى نحو زيداً مطلقاً لم أظن وزيداً  
لم أظن مطلقاً فانه لا يجوز فيه إلا الاعمال ولا يجوز الالفاء لانه يتعين بناء الكلام على الطرف المنفي  
(والفاء) العامل (التأخر) عن المفعولين (أقوى من إعماله) بلا خلاف لصحفه بالتأخر (والتوسط)  
أى والعامل المتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم (بالعكس) : أى فاعمله أقوى من  
الفائه لانه عامل لعل ، فهو أقوى من الابتداء لانه عامل معنوى ، وهذا ما حرم به ابن هشام  
فى التوضيح والنشور وهو الأصح ، وقبلهما فى المتوسط سواء ، وجزم به فى شرح القطر وضمحه  
المرادى (ولا يجوز الفاء العامل المتقدم) على معموليه لان المتقضى للعمل اذا تقدم كان أقوى منه  
اذا تأخر (نحو ظننت زيدا قائماً) فلا يجوز أن يقال ظننت زيد قائم برههما (خلافاً للكوفيين)  
والأخفش فى اجازة الالفاء مع تقدم العامل مستبدلين بمحو قول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خلقى \* أى رأيت ملاك الشيعة الأدب

وقول كعب بن زهير :

أرجو وأمل أن تدنو مسودتها \* وما إحال لديها مسك توييل

وأجيب بأن ذلك على تقدير صير الشأن بعد الفعل ، وهو الأقرب الأصح كما قال الساماني وغيره  
فهو مفعول أول والجملة مفعول ثان ، وأعلى تقدير لام الابتداء المعلقة عن العمل : كما قال سيبويه ،  
أو من الالفاء على قبح كما قاله الخبيصى وابن مالك ، وقصيه كلام المصنف وجوب الاعمال عند  
تقدم العامل ، وإن تقدم على الفعل شيء كفى ، وهو رأى لبعضهم ، والجمهور على أنه متى تقدم على  
الفعل المالى السابق على المفعولين ما يتعلق بهما فالالفاء جائز وإن كان أصف من الاعمال  
(الثالث) من أحكام أفعال هذا الباب (التعليق) للعامل القلبي المتصرف وألحق به فى التعليق على  
الأصح لكن مع الاستفهام حاصة أبصر نحو - هتبصر وبصرون - ، وتفكر كقوله تعالى  
- أولم يتفكروا ما يصاحبهم من جنة - ، وسأل نحو - يسألون أيا ن يوم الدين - ، وزاد ابن خروف  
نظر نحو - فلينظر أيها أركى طلعاً - ، وواجهه ابن مالك وابن عصفور ، بل قال ابن مالك ما قارب  
الذكريات بما له تعلق جعل القلب يجوز تعليقه (وهو ابطال العمل) وجوا كما سيأتى (لعلها)  
فلا يظهر النصب فى مفعولها بل يكونان مرفوعين لعلها على أنها مبتدأ وخبر (لإعحلا) : أى  
فلا يطل العمل مع التعليق فى المحل بل تكون الجملة المعلق عنها العامل فى محل نصب بإسقاط  
حرف الجر ان تسمى بالمحرف نحو - أولم يتفكروا - ويسألون أيا ن يوم الدين - لانه يقال فكرت  
فيه وسألت عنه ، وفى موضع المفعول به ان تسمى العامل الى واحد نحو عرفت من أبوك وسادة  
مست معموليه ان تسمى الى اثنين كالأمثلة الآتية فى كلام المصنف ، وبطل اشتغال من المتوسط بينه  
وبينها ان تسمى الى واحد نحو عرفت ريذا أبومن هو ، فان قدرته بدل كل جاز ، ولكن على  
حذف مضاف : أى عرفت أمره ، وفى موضع الثانى ان تسمى لاثنتين ووجد الأول نحو علعت

لَمْ يَحِ مَالَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ لِأَمْرِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ طُنُنْتُ لَزِيدَ قَائِمٍ ، وَمَا النَّافِيَةُ  
تَقْوِيهِ تَعَالَى : لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هُوَ لَا يَنْطِقُونَ ، وَلَا النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ لَزِيدَ قَائِمٍ وَلَا عَمَرُو ،  
وَلِإِنْ النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ إِنْ زِيدَ قَائِمٌ

زيدا أبومن هو بناء على أن ذلك يسمى تعليقا وفيه خلاف ساذ كره على قول المتن فالتعليق  
واجب إلى آخره ، ويميز السلف على محل الجلة للعلق عنها بالنصب كقول الشاعر :

وما كنت أدري قبل عزة مال البكا \* ولا موجهات القلب حتى تولت

روى نصب موجهات الكسر صلفا على محل ما البكا لأن العامل إنما أتى لفظا لا محلا لهذا سمي  
تعليقا أخذنا من المرأة المعلقة ، وهي التي أساء زوجها عشرتها فلا هي حُرُوجَةٌ ولا مطلقة . قال  
الصائبي : وإنما يعلق على محل الجلة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجلة فتقول علمت لزيد قائم  
وغير ذلك من أموره ، ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لأن المطلوب هذه الأفعال إنما هو مصون  
الجلة فإذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجلة صح أن يتعلق به والا فلا . قاله في التصريح اه  
(الحىء ماله صدر الكلام بعده) : أى بعد العامل ( وهو ) : أى الذى له صدر الكلام (لام  
الابتداء) فان لما صدر الكلام الا فى باب ان لأنها فيه مؤخره من تقديم ولذا تسمى المزحقة  
بالقاف والغاء كما مر ( نحو ظننت لزيد قائم ) وأعرابه ظننت فعل وفاعل ، اللام لام الابتداء ، زيد  
مبتدأ قائم خبره ، والجلة فى محل نصب سادة مستمفعولى ظنن وإنما لم يظهر النصب فى الخبرين لأن  
لام الابتداء لصداقتها لا يتخطاها العامل ، فمن حيث اللفظ روى ماله الصدر ، ومن حيث المعنى  
روى العامل فكأنه ناق على عمله لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد ، وهذا هو معنى  
ظننت زيدا قائما .

[ تنبيه ] ألقى جماعة منهم ابن مالك وابن هشام فى القطر والتوضيح لام القسم بلام الابتداء  
فى إيجاب تعليق العامل نحو علمت والله ليقومن زيد (وما النافية كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلا  
ينطقون) وأعرابه اللام داخله فى جواب قسم مقدر ، قد حرف تحقيق ، علمت فعل وفاعل ، ما نافية  
ها للتنبيه أولاء اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ ، ينطقون فعل مضارع وعلازمة رفعه ثبوت النون  
لأنه من الأفعال الخمسة ، واول الجماعة صير متصل فى محل رفع فاعل ، وجلة الفعل والفاعل فى محل  
رفع خبر للمبتدأ ، وجلة المبتدأ والخبر فى محل نصب سادة مستمفعولى علمت (ولا النافية نحو علمت  
لزيد قائم ولا عمرو) وأعرابه طاهر ، وجلة لازيد قائم من المبتدأ والخبر فى محل نصب سادة مستم  
مفعولى علمت (وان النافية نحو علمت ان زيدا قائم) فان نافية ، وزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، والجلة  
فى محل نصب ، وقضية صبح المصنف أن ما وان ولا النافيات يطلق بها العامل مطلقا من غير تقييد  
بكون كل منها واقعا فى جواب القسم ، وهذا هو الذى عليه الجمهور كما قال ابن عقاء ، وشرط  
ابن هشام فى لا وإن أن يكونا فى جواب القسم ولو مقذرا كقوله تعالى - وتظنون إن لنثم لإقبيلا -  
وعلمت لارجسل قائم ، وقد علل الرضى كون كل من حروف النى الثلاثة معلقا للعامل بقوله أماما  
وإن فلزدم وقوعهما فى صدر الجمل وضعاً ، وأما لا النافية الداخلة على الجلة الاسمية فانها لا انتبهة



وَعَمْرُوهُ الْإِسْتِفْهَامُ نَحْوُ عَلِمْتُ أَرْيَدُ قَاتِمٌ أَمْ عَمْرُو ، وَكَوْنُ أَحَدِ الْفَعُولَيْنِ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ  
عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبْرَكَ ، فَالتَّعْلِيْقُ وَاجِبٌ إِذَا وَجِدَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْمُعْلَقَاتِ ، وَلَا يَدْخُلُ التَّعْلِيْقُ وَلَا  
الْإِلْمَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَصْنَافِ التَّصْيِيرِ

المشابهة لأن المكسورة اللازم دخولها على الجلة اه ( وعمره الاستفهام نحو علمت أريد قائم أم  
عمرو ) وإعرابه علمت فعل وقاقل ، والمهزلة للاستفهام ، زيد مبتدأ قائم خبره ، أم حرف عطف ، عمرو  
معلول على ما قبله ، واستشكل تطبيق العامل بالاستفهام في نحو هذا المثال من حيث أن العلم  
بالثاني ينافي ما يقتضيه الاستفهام من الجهل ، وأجاب عنه ابن هشام في المعنى بأنه على تقدير مضاف :  
أي جواب أريد عندك أم عمرو ، والتحقق ما قل بعصم أن متعلق العلم هنا هو النسبة ومتعلق  
الجهل طرفها ، والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلاحاجة إلى تقدير ، بل التحقيق أن متعلق  
العلم هو النسبة إلى أحدهما مبهما ، ومتعلق الجهل النسبة إليه معينا وشئان ما بينهما اه ( وكون  
أحد الفعولين ) الأول والثاني ( اسم استفهام نحو علمت أيهم أبرك ) وإعرابه علمت فعل وقاقل  
علم فعل ماض ، والثاء فاعل : أي اسم استفهام مبتدأ وهو مرفوع وصلامة رفعة ضم آخره  
وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والهم علامة الجمع ، أبرك خبره ، وجملة المتدا والجبر في محل نصب  
سادة مسند مفعول علم ، ومثل ذلك ما إذا كان اسم الاستفهام فضلة نحو - وسيعلم الذين ظالموا أي  
منقلب ينقلبون - فأى منصوب على المصدرية ، والثاء له ما بعده : أي ينقلبون : أي انقلاب ،  
ولا يصح أن يكون منصوبا عما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله . ومن المعلاقات  
للعامل كم وكأين الخبرين نحو - ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون - ولعل نحو - وإن أدري  
لعله فتنة لكم - وكان تشديد النون كلفت كأن زيدا أسد ، ورب كلفت ربه ولود بلأب ، وليت  
حيث ترك معها كلام صحيح ، وإن المكسورة المشددة على رأى سبويه : فكها إنما تطلق  
جوازا لا وجوبا على الصحيح ، والجمهور يقترون بعدها لام الانتداء ، وأدوات الشرط لها الصدر  
فيجب معها التعليق نحو ظنت لولا ريدي لم تنجح ، وحسنت من يكرمي تكرمه ، وعلمت إذا جاء  
زيد جاء أبوه ، وكل حرف يلتقي به القسم له الصدر فيكون من المعلاقات ( والتعليق ) للعامل  
( واجب إذا وجد شيء من هذه المعلاقات ) المتقدمة بخلاف الإلماء فانه جائز ، وقد تبين مما قدمناه  
أن الفرق بين الإلماء والتعليق من جهة أن العامل الملقى لا يعمل له أثبة لافي اللط ولا في المحل وأن  
العامل المعلق له عمل في المحل لافي اللط ، وقضية كلامه أن التعليق واجب مطلقا ، واستثنى بعضهم  
صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب ، وهي ما إذا كان الاستفهام في المفعول الثاني نحو علمت زيدا  
من هو ، فان النصب في ذلك جائز بل هو الأجود ، ولهذا جزم الزخشرى بمنع تسمية مثل هذا  
تعليقا ، فقال في تفسير قوله تعالى - لياؤكم أيكم أحسن عملا - أن هذا لا يسمى تعليقا وإنما  
التعليق أن يقع بعد الفعل ما يستد مسد الفعولين معا اه ( ولا يدخل التعليق ولا الإلماء في شيء من  
أفعال التصيير ) لأنها إنما جا آ في أفعال القلوب لضعفها من حيث أنه لم يظهر تأثيرها المعنوي إذ  
هي أفعال مائلة بخلاف أفعال التصيير فانه يظهر أمرها في الأغلب وكذلك الجمع بين ضميري

وَلَا فِي قَلْبَيْ جَامِدٍ، وَهُوَ اثْنَانِ: هَبْ، وَتَكَمْ فَلَهُمَا مُلَازِمَتَانِ صِيغَةُ الْأَمْرِ، وَمَاعِدَاهُمَا مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ يَتَصَرَّفُ، يَأْتِي مِنْهُ الْأَصَارِعُ وَالْأَمْرُ وَغَيْرُهُمَا إِلَّا وَهَبَ مِنَ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ فَلَهُ مُلَازِمَتَيْنِ صِيغَتَا اللَّامِ، وَتَصَارِفُهُنَّ مَأْلَمٌ يَمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَتَقَدَّمتَ بَعْضُ أَثْبَاتِهِ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ حَذْفُ لِلْمَعُولَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا لِذَلِيلِ نَحْوِ: أَيْنَ شَرَكَايَ أَتَيْنَ سَكْنُهُمْ تَزْعُمُونَ: أَيْ تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ

الفاعل والمفعول فانه لا يجيء فيها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى أعلم (فلهما ملازمان صيغة الأمر) فلا يأتي منهما غيرهما (وما عدهما من أفعال الباب) قلبية وتصيرية (يتصرف) بالياء التحتية أوله (يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الاهب من أفعال التصير فانه ملازم لصيغة الماضي) فلا يأتي منه مضارع ولا غيره، واحترز بقوله من أفعال التصير عن وهب بمعنى أعطى وله فانه يأتي منه المضارع نحو وهب يهب، والمصدر نحو هبة، واسم الفاعل نحو واهب، واسم المفعول نحو موهوب (و) يثبت (لتصاريفهن) التي هي المضارع وما بعده (ما) ثبت (لأن مما تقدم من الأحكام) فان كان الفعل قلبيا ثبت لتصرفاته الاعمال والالقاء والتعليق، وإن كان من أفعال التصير ثبت لتصرفاته العمل فقط (وتقدمت بعض أمثلة ذلك): أي بعض أمثلة تصاريح هذه الأفعال، ما تقدم بعض أمثلة المضارع، ومثال افعال المصدر نحو أهجني ظنك زيدا فأما، واسم الفاعل نحو أنا طان زيدا علما، ومثال الالقاء نحو زيد ظني فامم وزيد قائم أنا طان، والتعليق نحو أنا ظان ماريد قائم وأهجني ظنك ماريد قائم (ويحوز حذف المفعولين) وكذا حذف أحدهما في باب أعطى وكسا مما تقدم مفعولاه ولو لم يدل على ذلك دليل تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطينه وذلك لأنه لا رابط بين مفعوليهما بخلاف أفعال القلوب فانه يجوز فيها حذف المفعولين بالإجماع (أو) حذف (أحدهما) الأول أو الثاني مع قاء الآخر كما هو رأى الجمهور لكنه قليل ولذا منه ابن السكون، ولكن إنما يجوز حذف المفعولين أو أحدهما (لذليل) يدل على المحذوف فيكون الحذف حيث احتمرا إما لغير دليل، ويقال له الحذف اقتصارا بالوقف بدل الحذف فلا يجوز حذف مفعولي أفعال القلوب ولا حذف أحدهما مع قاء الآخر فلا تقول حسنت زيدا ولا تذكر منطلقا مثلا ونسكت لعقد ما عقدت عليه حديثك وذلك لأن المفعولين في المعنى متداخرا، وكذا لا يصح قطع المتداخرا عن الخبر ولا الخبر عن المتبدا فكذلك هذان المفعولان ولأنهما بمنزلة اسم واحد لأن مضمونيهما مما هو لفعل به في الحقيقة فلو حدثت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون) هذا مثال حذف المفعولين للذليل، وإعراجه ابن اسم استعظام في محل رفع متدا شركائي حذر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقصورة على ما قبل الياء مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا ياسبها الا كسر ما قبلها وهو من باب ياء الالف مع من ظهورها اشتغال اسم موصول في محل رفع صفة، كنتم كان واسمها، وحذف تزعمون في محل نصب شركان، ومفعولاه تزعمون حذفوا للذليل، والتقدير كما قال المصنف (أي تزعمونهم شركاء) هذا ما نسبته، ان

وَإِذَا قِيلَ لَكَ مَنْ ظَنَنْتَهُ فَأَمَّا قَتْلُكَ فَقُلْتُ زَيْدًا أَمْيَ ظَنَنْتُ زَيْدًا فَأَمَّا ، وَعَنْدَ صَاحِبِ  
الْجُرُومَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ سَمِعْتُ نَبَأًا لِلْأَخْفَشِ وَمَنْ وَاقَهُ ، وَلَا بُدَّ أَنْ  
يَكُونَ مَعْنَاهُ الثَّانِي جُمْلَةً يَتَأَيَّنُ مِنْهُ نَعْوُ تَقِيْتُ زَيْدًا يَقُولُ كَذَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : سَمِعْنَا  
كَفَى يَذْكُرُهُمْ . وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُمَا فِعْلٌ مُتَعَتِّرٌ إِلَى وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَالْمَعَالِ  
الْأَوَّلِ فَلِجُمْلَةٍ الَّتِي بَعْدَهُ حَالٌ وَإِنْ كَانَ نَكِيرَةً فَلِجُمْلَةٍ صِمَةٍ .

بحذف ياء المص ، وهكذا رأيته في التصريح على التوضيح . قال في الغنى : والأولى أن يجعل التقدير  
أهم شركاء لأن الغالب في زعم أن لا تدخل على صريح المفعولين ، ولأنها لم تستعمل في القرآن إلا داخلية  
على أن وصلتها اه ( وإذا قيل لك من طنته ) بفتح التاء للخطاب ( فأما فتقول ) في جوابه ( طنت  
زيدا ) هذا مثال حذف أحد المفعولين وهو المفعول الثاني لدليل في زيداً مفعول أول ، والمفعول  
الثاني محذوف تقديره كما قال المصنف ( أى طنت زيدا فأما ) حذف فأما لدلالة السؤال عليه  
وشأن حذف المفعول الأول قوله تعالى - ولاتحسن الذين يبحلون بما آتاهم الله من فضله هو  
خير لهم - خيرا بالنصب مفعول ثانٍ لتحسين ، والمفعول الأول محذوف تقديره لاتحسن محلهم هو  
خيرا ( وعدة صاحب الجرومية ) وقد مر ذكر اسمه وصبط الجرومية في صدر الكتاب فارجع  
إليه ( من هذه الأفعال ) الناصية ( لئلا تبدأ والخبر سمعت ) إذا دخلت على ما لا يسمع كالأثنية  
الآتية أما إذا دخلت على ما يسمع فأما إما تتعدى إلى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن  
وسمعت الحديث ، وسمعت الكلام ( تبعاً للأخفش ) وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، وهو  
المراد إذا أطلق والافهوق لقب لأحد عشر نحو يا كافي المزهر للسيوطي ( ومن واقفه ) على ذلك  
كأبي علي العارسي ( ولا بد أن يكون مفعولها الثاني حجة بما يسمع ) واشتراط ماذكر مفعول عن  
أبي حيان ( نحو سمعت زيدا يقول كذا ) فإن قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف ما لو كان  
مفعولها الثاني مما لا يسمع نحو سمعت زيدا يخرج إذا الخروج لا يسمع وأعراب النبال سمعت نبل  
وفاعل ، سمع فعل ماضٍ والتاء فاعل ، زيدا مفعول أول ، يقول فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جواراً  
تقديره هو ، كذا جار ومجرور ، والكاف حرف جر ، دو اسم إشارة في محل جر بالكانف ، وجلة الفعل  
والفاعل في محل نصب مفعول ثانٍ سمعت بناء على أنها ملحقة بأفعال القلوب ( وقوله تعالى :  
سمعنا حتى يدكرهم ) وأعرابه سمعاً فعل وفاعل ، حتى مفعول أول والفتحة فيه مقدرة على الألف  
لأنه اسم مقصور وجلة يذكركم من الفعل والفاعل المستر جواراً والمفعول ، وهو الهاء في محل  
نصب مفعول ثانٍ لسمعنا ، وهذه الآية هي التي احتج بها الأخفش ، ومن تبعه ولا حجة لهم فيها  
كما استعرفه ( ومذهب الجمهور ) من الحجة ( أنها فعل متعدي إلى مفعول ( واحد ) لأنها من  
أفعال الحواس ، وهي لا تتعدى إلا إلى واحد ( فإن كان ) أى ذلك الواحد الذي تعدت إليه  
( معرفة كالمثال الأول فالجمله التي بعده ) وهي جملة تقول ( حال ) أى في محل نصب على الحال من  
ذلك المفعول الواحد لأن الجمل بعد المعارف أحوال ( وإن كان نكرة ) كما في الآية التي احتج بها  
الأخفش ( فالجمله ) وهي جملة يدكرهم في محل نصب على أنها ( صفة ) لأن الجمل بعد السكرات

صات (والله أعلم) وماذهب اليه الجمهور وهو الصحيح .  
 [ تمة ] يحكى بالقول وفروعه من الماضي والمصارع واسم الفاعل واسم المفعول الجملة الفعلية  
 ضد جميع العرب نحو - قالوا سمعنا حقى - والقائلين لاشواتهم علم الينا - وكذا الاسمية عند بعضهم  
 نحو قولك - الله ربا - اقرارا بالربوبية فلا يعمل في جزأها شيئا كما يعمل الفطن بل تكون الجملة  
 في محل نصب مفعول به وينصب به المفرد المؤنث معنى الجملة كالخديث والقصة والشعر والحطبة  
 والكلام نحو قلت كلاما حقا أو شعرا حسنا والمفرد المراد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة : أى هذا  
 اللفظ ، وعلى هذا يرى الزجاجى قوله في كتابه المسعى بالجل ، وأما قلنا الكل والعض ، وأجل  
 الزغشرى في - يقال له ابراهيم - أن يكون ابراهيم مفعول مالم يسم فاعله . قال ابن مالك رجع  
 الزغشرى هذا الاعراب على اعرابه منادى أو خبرا أى هذا ابراهيم لسلامته من دعوى الحذف  
 اللازم على كل منهما ، وألحق سليم القول في العمل بطن مطلقا ، وغيرهم يحصه بما اذا كان بلفظ  
 المصارع المحاط بالخاضر بعد الاستفهام المتصل به أو المنفصل بظرف أو مجرور . فان عدم شرط رجع  
 الى الحكاية ، وفي ذلك يقول ابن مالك في الألفية :

وكظن اجعل تقول ان ولى \* مستقهما به ولم يفصل

بغير طرف أو كظرف أو عمل \* وان بعض دي صلت يحتمل

وأحرى القول كظن مطلقا \* عند سليم نحو قل دا مشقا

ولا يلحق في الحكاية بالقول ماى معناه كالنداء والنداء والأخبار ونحوها . فاذا قلت دعوت زيدا  
 عجل وناديت به أقبل وأخبرته زيد قائم فليست جملة عجل ، وأقبل وزيد قائم في محل نصب على أنها  
 محكية بدعوت وناديت وأخبرت بل ينوى معها القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محدوف : أى  
 دعوت زيدا . قلت عجل وناديت . قلت له أقبل ، وأخبرته : قلت له زيد قائم . والكوفيون يجيرون  
 الحكاية بما في معنى القول ولا يقدررون معه قولا . قال ابن مالك والصحيح مذهب البصريين . واعلم  
 أنه قد تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل أولها الذى  
 كان قبل دخول همزة النقل فاعلا ، والأحيران أصلهما المبتدأ والخبر . فاذا قلت علم زيد عمرا فاصلا  
 ثم أتيت بجمرة النقل . وقلت أعلمت زيدا عمرا فاصلا ونصبت بالفعل ثلاثة مفاعيل صار أولها  
 الذى كان فاعلا ، وهو زيد في هذا المثال مفعولا أول فيجوز حذفه والاقصرار عليه ، وأما الثاني  
 والثالث حكهما بعد النقل كحكهما قبله من جوار الحذف اخصارا ، وعدمه اقتصارا ، والتعاقب  
 والالغاء ، وألحق ناعلم وأرى أنا ونأ وخبر وأخبر وحدث وأدرى على الأصح ، ومنه قوله تعالى -  
 وما أدراك ما الحاقة - لكنها عقلت عن الأخيرين .

# فهرس

## الجزء الأول

من

الكواكب الدرية في شرح متممة الأجرومية

صفحة	صفحة
٩٥ باب المرفوعات من الأسماء	٢ خطبة الكتاب
٩٦ باب الفاعل	٧ تعريف الكلام
١٠٣ باب المفعول الذي لم يسم فاعله	١٦ باب الاعراب
١١٠ باب المبتدأ والخبر	٢٢ باب معرفة علامات الاعراب
١٢٤ باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	٣٩ فصل جيع ما تقدم من الممرات قسماً
١٢٥ فصل في النوع الأول من التواسخ	٥٠ فصل في بيان ما يجزأه تقديري
١٣٦ فصل فيما ألحق بليس في رفع الاسم ونصب الخبر	٥٣ فصل في موانع الصرف
١٤١ فصل في بيان حكم أفعال المقاربة	٦٤ باب النكرة والمعرفة
١٤٧ فصل في النوع الثاني من التواسخ	٦٦ فصل في بيان المضمر وأقسامه
١٦٤ فصل في الكلام على لا العاملة عمل إن	٧٢ فصل في بيان الاسم العلم
١٧١ فصل في النوع الثالث من التواسخ	٧٨ فصل في بيان أسماء الإشارة
	٨٢ فصل في بيان الاسم الموصول وصلته
	٩٣ فصل في بيان المرفوع مائة التعريف
	٩٤ فصل وأما المصنف الى واحد من هذه الخمسة

(تمت والحمد لله)

